

الرقم التسلسلي :



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

ميدان الهندسة المعمارية والعمران ومهن المدن

تخصص: تسيير المدينة

من إعداد: علال أحمد

بعنوان:

واقع ودور المناطق الحضرية في منح إطار حياتي ملائم للسكان بمدن الهضاب العليا

- دراسة حالة مدينتي المسيلة وبريكة -

تمت المناقشة العلنية يوم 20/10/2022، امام اللجنة المناقشة التالية:

- مداني السعيد..... أستاذ التعليم العالي... بجامعة سطيف 01..... رئيسا
- خلف الله بوجمعة... أستاذ التعليم العالي... بجامعة المسيلة..... مشرفا ومقررا
- عبيد السبيعي..... أستاذ التعليم العالي... بجامعة تونس..... مشرفا مساعد
- أوزير مليكة..... أستاذ محاضر - أ - .. بجامعة المسيلة..... متحنا
- بن غضبان فؤاد... أستاذ التعليم العالي... بجامعة أم البواقي..... متحنا
- بو عظم رقية..... أستاذ محاضر - أ - ... بجامعة قسنطينة 03..... متحنا

السنة الجامعية 2023/2022

الرقم التسلسلي :



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

معهد تسيير التقنيات الحضرية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

ميدان الهندسة المعمارية والعمران ومهن المدن

تخصص: تسيير المدينة

من إعداد: علال أحمد

بعنوان:

واقع ودور المناطق الحضرية في منح إطار حياتي ملائم للسكان بمدن الهضاب العليا

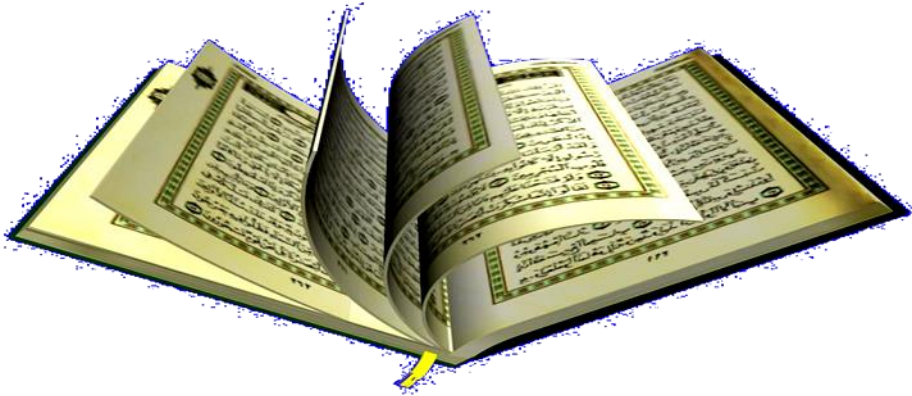
- دراسة حالة مدينتي المسيلة وبريكة -

تمت المناقشة العلنية يوم.../.../2022، امام اللجنة المناقشة التالية:

- مداني السعيد..... أستاذ التعليم العالي... بجامعة سطيف..... رئيسا
- خلف الله بوجمعة... أستاذ التعليم العالي... بجامعة المسيلة..... مشرفا ومقررا
- عبيد السبيعي..... أستاذ التعليم العالي... بجامعة تونس..... مشرفا مساعد
- بن غضبان فؤاد... أستاذ التعليم العالي... بجامعة أم البواقي..... ممتحنا
- أوزير مليكة..... أستاذ محاضر - أ - .. بجامعة المسيلة..... ممتحنا
- بو عظم رقية..... أستاذ محاضر - أ - .. بجامعة قسنطينة 03..... ممتحنا

السنة الجامعية 2022/2021

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



"وَمَا أُوتِيتُمْ مِّنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا"

صدق الله العظيم

سورة الإسراء، الآية 85.

...شكر وعرفان...

عرفاناً أذكر ... خيراً أنشر ... أدباً أرسم ... أملاً أحلم

تقديراً أبسط ... عهداً أحفظ ... عطاءاً أنشر

تقديراً واحتراماً وعرفاناً أنقش

وأنا أضع اللمسات الأخيرة لهذا البحث لا يسعني إلا أن

أشكر الله العليّ القدير الذي أنعم عليا بنعمة العلم ونحمده حمداً كثيراً مباركاً على أن أعاني فأتممت هذا

العمل المتواضع فشكراً وحمداً لك يارب .

وبطيب العرفان وجزيل الامتنان

أتقدم لمن رسموا لي طريق النجاح ولم ييخلوا عليا

بتوجيههم المتينة والمثمرة ونخص بالذكر الدكتور:

« أ.د/ خلف الله بوجعة »، « أ.د/ عبيد السبيعي »،.

كما أتقدم بشكر الجزيل لكل أساتذة معهد التسيير والتقنيات الحضرية وموظفي وطلبة المعهد.

كما أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد ولو بالكلمة الطيبة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ: الدكتور دهيمي سليم، الذي كان سنداً لي طيلة اعداد هذه

الاطروحة وإلى كل الزملاء: بديار عادل، فايد البشير، حاج حفصي لحسن، عمروش تومية، عثمانى عبد

الرحمان، وكل من نسيهم قلبي ... والشكر موصول أيضاً لكل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، ولم ييخلوا

علينا، وإلى الروح الطاهرة للأستاذ المرحوم الذي فارقنا يوم 2020/05/29 اخي وزميلي الأستاذ حسيني رابع

نسأل الله ان يتغمد روحه الطاهرة برحمته ويسكنه فسيح جناته.

الإهداء

طيف في السماء تلبد وعد بالحب تجدد

فجر بالأمل تشقق زرع بالخير تولد

علم بالسعي تدفق حفظ للأحبة تخلد

تبسم في الوجه تصبح ذكر في الورق تعهد

حفظاً للأحبة يبقى ويكبر...

إلى نبع الحنان... إلى من أنارت دربي... وستبقى سند حياتي

تلك التي لو وافيتها نور قلبي وكنوز الدهر فيني لن أوفي لها بشيء

....أمي....

إلى روح أبي وأخي الطاهرتين

إلى التي كانت نعمة السند والعون طيلة انجاز هذا البحث وكذلك الى الكتكوتين(رؤى مريم و نضال

الحملأوي) والى كامل عائلتي

....زوجتي وأولادي....

إلى جميع الأصدقاء الذين عرفتهم طيلة مشواري الدراسي

وإلى كافة أساتذة معهد التسيير والتقنيات الحضرية

إلى كل من مسح دمعاً ، و أشعل شمعا ، وأخلص مسعى في هذه الأمة

إلى كلّ عزيز على القلب ولم يذكره اللسان

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

واقع ودور المناطق الحضرية في منح إطار حياتي ملائم للسكان بمدن الهضاب العليا	أ
- دراسة حالة مدينتي المسيلة وبريكة -	أ
واقع ودور المناطق الحضرية في منح إطار حياتي ملائم للسكان بمدن الهضاب العليا	ب
- دراسة حالة مدينتي المسيلة وبريكة -	ب
...شكر وعرفان... ..	IV
الإهداء	V
فهرس المحتويات	VI
فهرس الجداول	XVII
فهرس الخرائط	XX
فهرس الاشكال	XXII
فهرس التمثيل البياني	XXIV
فهرس الصور	XXVI
قائمة الاختصارات	1
الفصل التمهيدي	1
مقدمة:	2
الإشكالية:	6
الفرضيات:	8
أهداف البحث:	8
أهمية اختيار البحث:	9
دوافع اختيار الموضوع:	9
المنهجية المتبعة في البحث:	10
مناهج البحث المستعملة	10
المنهج الوصفي	1.7
المنهج التحليلي	2.7
المنهج الاستقرائي	3.7
المنهج الاستنتاجي	4.7
المنهج القياسي الاختباري	5.7
الادوات المستعملة في البحث	12
8	

12	الاستبيان	1.8
12	تقنية دلفي (DELPHI)	2.8
12	تقنية تحليل القرارات متعدد المعايير (MCDA)	3.8
12	تقنية التحليل الهرمي التسلسلي (AHP)	4.8
13	الأسلوب الإحصائي	5.8
13	صعوبات البحث:	9
14	الدراسات السابقة:	10
14	استعراض الدراسات السابقة :	1.10
14	الدراسات التي تناولت محور البيئة العمرانية الحضرية و التنمية:	1.1.10
16	ثانيا : أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة :	2.1.10
17	الفجوة العلمية التي يعالجها البحث الحالي	3.1.10
19	الفصل الاول :الاطار المفاهيم حول الاطر النظرية للبحث	
20	تمهيد:	
20	1 مفاهيم عامة:	
20	مفهوم التخطيط :	1.1
21	مفهوم التخطيط الحضري:	2.1
22	مفهوم الاقليم والتخطيط الاقليمي	3.1
24	التعريف بمدن الهضاب العليا:	4.1
24	التوازن والتوازن الجهوي	5.1
25	الاندماج الوطني:	6.1
26	التماسك الحضري	7.1
26	السياسة العمرانية والتنمية العمرانية :	8.1
26	مفهوم التغيرات العمرانية	9.1
27	مفهوم البيئة العمرانية:	10.1
28	تنمية المجتمعات العمرانية :	1.10.1
28	2 أثر التغيرات العالمية على تنمية المجتمعات العمرانية:	
28	مسؤولية التنمية :	1.2
29	قياس التنمية العمرانية:	2.2
29	التنمية الحضرية:	3.2

30	التنمية الحضرية المستدامة عن الفكر والمفهوم:	1.3.2
31	الإدارة الحضرية ودورها في التنمية :	4.2
31	المشاركة المجتمعية:	5.2
32	مفهوم التحسين الحضري:	3
32	تعريفه من الجانب العمراني:	1.3
32	أهمية التحسين الحضري ضمن المناطق الحضرية:	2.3
33	أهداف التحسين الحضري	3.3
34	كيفية الارتقاء بالبيئة العمرانية للمناطق الحضرية:	4
35	-مفهوم الارتقاء وسياساته العامة:	1.4
35	مفهوم الارتقاء:	1.1.4
36	-مستويات الارتقاء بالمناطق الحضرية:	2.1.4
36	الارتقاء الشامل بالبيئة العمرانية:	2.2.1.4
38	-دور المجتمع في عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية:	2.4
39	-دور الارتقاء في استثمار المشاكل القائمة:	3.4
39	-دور التنظيم في نجاح مشروع التنمية و الارتقاء :	4.4
40	-علاقة التنمية بالارتقاء:	5
41	مفهوم جودة الحياة:	6
43	أهمية جودة الحياة:	1.6
43	عوائق الارتقاء بجودة الحياة:	2.6
44	العناصر الأساسية لجودة الحياة:	3.6
44	مؤشرات جودة الحياة:	4.6
45	أنواع المؤشرات:	1.4.6
45	مؤشرات التنمية الحضرية آلية للإرتقاء بجودة الحياة:	5.6
46	معايير اختيار المؤشرات:	1.5.6
47	خلاصة:	
48	الفصل الثاني:المخططات التنموية بمدن الهضاب ودورها في الارتقاء بجودة الحياة	
49	تمهيد:	
50	1 واقع مدن الهضاب العليا ودورها في مسار التحضر وفي تنظيم المجال :	
51	1.1 التخطيط المجالي كأداة لتنمية المناطق الحضرية .	

51	1.1- مرحلة الدراسة الأولية:	
52	2 أدوات التنمية و التخطيط العمراني في الجزائر :	
53	1.2 أدوات التهيئة والتعمير وسيلة لتنمية المناطق الحضرية:	
53	1.1.2 - الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية (SNAT) :	
54	2.1.2 الخطة الجهوية للتهيئة العمرانية (SRAT) :	
54	3.1.2 مخطط التهيئة الولائي (PAW) :	
55	2.2 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة لتنظيم وتسيير المجال.	
56	1.2.2 تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU).	
61	3.2 مخطط شغل الأرض أداة تفصيلية لحقوق استخدام الأراضي والبناء.	
61	1.3.2 تعريف مخطط شغل الأراضي (POS)	
61	1.1.3.2 أهداف مخطط شغل الأراضي.	
63	2.1.3.2 محتويات مخطط شغل الاراضي	
64	3 جودة الحياة الحضرية من خلال قوانين العمران في الجزائر:	
64	4 كفايات الارتقاء بجودة الحياة الحضرية:	
65	1.4 القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير :	
66	2.4 القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:	
66	3.4 القانون رقم: (02-08) المتعلق بانشاء مدن جديدة:	
67	4.4 القانون رقم: (03-10) المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة:	
68	5.4 تأسيس المجلس الوطني للاطار المبنى قصد الارتقاء بجودة الحياة الحضرية:	
69	6.4 جودة الحياة الحضرية من خلال قانون التوجيهي للمدينة (06-06):	
70	5 قانون المدينة والارتقاء بوجود الحياة:	
71	خلاصة الفصل:	
72	الفصل الثالث:دراسة تحليلية لحالة الدراسة (المسيلة وبريكة)	
73	تمهيد:	
74	الجزء الاول:دراسة تحليلية لمدينة المسيلة	
75	تمهيد:	
75	1 دراسة الموقع :	
75	1.1 الموقع الفلكي :	
76	2.1 الموقع الجغرافي:	

76	الموقع الإداري:	3.1
77	- الدراسة الطبيعية:	2
78	المظهر الجغرافي:	1.2
78	التضاريس:	1.1.3
79	2.1.3-المعطيات المناخية:	2.1.2
80	التساقط:	3.1.2
81	الحرارة:	4.1.2
84	الرياح:	5.1.2
85	الشبكة الهيدروغرافية:	6.1.2
85	الدراسة السكانية:	3
86	الخصائص السكانية:	1.3
86	التطور السكاني:	1.1.3
88	الكثافة السكانية :	2.1.3
90	دراسة التركيز الحضري:	4
90	دراسة التركيب الاقتصادي:	5
91	القوة العاملة:	1.5
92	السكان البطالين:	2.5
92	القوة غير العاملة:	3.5
92	الأفراد القادرين على العمل:	1.3.5
92	السكان الخارجون عن سن العمل:	2.3.5
92	التطور الوظيفي:	3.3.5
94	دراسة الخصائص العمرانية:	6
94	نشأة المدينة:	1.6
97	-دراسة خصائص المجال العمراني للمدينة:	2.6
97	خطة المدينة :	1.2.6
98	خصائص المجال العمراني لمدينة المسيلة:	3.6
99	دراسة الهيكلة العامة والتنظيم الفضائي :	7
99	المحاور المهيكلية للمجال العمراني للمدينة:	1.7
100	الشبكات القاعدية:	1.1.7

102	دراسة الارتفاعات واتجاهات التوسع:	8
104	التقسيم المجالي:	1.8
106	دراسة المرافق والتجهيزات:	9
107	المرافق الموجودة بالمدينة:	1.9
107	المرافق التربوية	1.1.9
112	مرافق التكوين المهني:	2.1.9
112	المرافق الجامعية:	3.1.9
112	المرافق الصحية:	4.1.9
113	المرافق الثقافية:	5.1.9
113	المرافق السياحية:	6.1.9
113	المرافق الخدماتية:	7.1.9
113	المرافق التجارية:	8.1.9
113	المرافق الإدارية:	9.1.9
114	المرافق الترفيهية والرياضية:	10.1.9
114	المرافق المالية:	11.1.9
116	القطاعات في المدينة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:	12.1.9
118	الكثافة السكانية في قطاعات المدينة	13.1.9
119	المساحات الخضراء والحدائق	14.1.9
121	الجزء الثاني: دراسة تحليلية لمدينة بريكة	
122	تمهيد:	
122	دراسة الموقع :	1
122	الموقع الفلكي :	1.1
122	الموقع الجغرافي:	2.1
123	الموقع الإداري:	3.1
124	الدراسة الطبيعية:	4.1
124	المظهر الجغرافي:	5.1
124	التضاريس:	1.5.1
126	المعطيات المناخية:	6.1
126	التساقط:	1.6.1

129	الحرارة:	2.6.1
131	الرياح:	3.6.1
132	الشبكة الهيدروغرافية:	7.1
133	الدراسة السكانية:	2
133	الخصائص السكانية:	1.2
133	التركيب العمري	1.1.2
134	التطور السكاني:	2.1.2
136	الكثافة السكانية :	3.1.2
137	التوزيع المكاني للسكان	4.1.2
137	دراسة التركيب الاقتصادي :	3
137	التركيب الاقتصادي للسكان :	1.3
138	توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية ببريكة	1.1.3
139	دراسة الخصائص العمرانية:	4
139	نشأة وتطور المدينة :	1.4
141	نشأة وتوسع المركز الاستعماري:	1.1.4
142	دراسة الهيكلة العامة والتنظيم الفضائي :	5
144	دراسة الهيكلة الحضرية والمحاور المهيكلية	1.5
144	شبكة الطرق والمواصلات ببريكة:	1.1.5
148	دراسة الارتفاعات واتجاه التوسع:	6
148	التوسع الفراغي للمدينة:	1.6
148	دراسة المرافق والتجهيزات:	7
148	المرافق الموجودة بالمدينة:	1.7
148	المرافق التعليمية :	1.1.7
152	المرافق الصحية:	2.1.7
154	المرافق الدينية:	3.1.7
154	مرافق الحماية والامن:	4.1.7
155	المرافق الرياضية:	5.1.7
156	المرافق الثقافية:	6.1.7
157	د. المواقع الأثرية المصنفة في ولاية بريكة	2.7

157	المرافق التجارية:	1.2.7
158	دراسة المساحات الخضراء:	8
158	الحدائق العمومية:	1.1.8
159	دراسة مراكز الردم التقني:	9
160		خلاصة
161	الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)	
162		تمهيد:
162	المناطق الحضرية ودورها في مسار التحضر وتنظيم المجال:	1
163	مظاهر تدهور البيئة العمرانية بمدينتي المسيلة و بركة :	2
164	مظاهر التدهور بالمسيلة:	1.2
164	التحولات المجالية وعملية التوسع العمراني بمدينة المسيلة:	2.2
165	حالة المباني و مدى ملائمة محيط السكن:	3.2
165	حالة المباني لمدينة المسيلة:	1.3.2
168	مدى ملائمة جودة الحياة بمحيط السكن:	4.2
168	مدى الملائمة بالمسيلة:	1.4.2
168	المظاهر على مستوى الاطار الميني:	2.4.2
172	المظاهر على مستوى الإطار غير الميني:	5.2
177	على مستوى الحماية والامن :	6.2
179	على مستوى البيئة العمرانية :	7.2
181	مظاهر التدهور بمدينة بركة:	8.2
183	مظاهر تدهور البيئة العمرانية بالنسبة لمدينة بركة:	1.2
183	التحولات المجالية وعملية التوسع العمراني بمدينة بركة:	2.2
184	المظاهر بالنسبة لمدينة بركة:	1.2.2
188	مدى ملائمة جودة الحياة بمحيط السكن بالنسبة لمدينة بركة:	2.2.2
189	المظاهر على مستوى الاطار الميني:	3.2.2
192	المظاهر على مستوى الإطار غير الميني:	3.2
197	على مستوى الحماية والامن :	4.2
199	على مستوى البيئة العمرانية :	5.2
203		خلاصة الفصل:

204	الفصل الخامس: التفاوتات المجالية للأوساط الحضرية وأثرها في منح إطار حياتي أفضل	
205	تمهيد:	
205	1 استخراج و تقييم خريطة التفاوتات المجالية و جودة الحياة بمنطقتي الدراسة:	
207	2 منهج البحث والأدوات المستعملة في استخراج خريطة التفاوتات المجالية:	
210	3 تقنية دلفي:	
210	1.3 نظرة عامة على طريقة دلفي:	
213	2.3 خصائص دلفي :	
214	3.3 أهمية تقنية دلفي:	
215	4.3 أنماط تقنية دلفي :	
215	1.4.3 طريقة دلفي التقليدية :	
215	2.4.3 طريقة دلفي السياسات :	
216	3.4.3 طريقة دلفي القرارات :	
216	4.4.3 طريقة مؤتمر دلفي :	
216	5.4.3 طريقة دلفي الاثنوغرافية:	
216	5.3 تحديد معايير اختيار الخبراء:	
217	6.3 مراحل إعداد الإستبيان بتقنية دلفي:	
218	4 طريقة تطبيق دلفي:	
219	5 معايير الكشف عن التفاوتات المكانية:	
219	1.5 الأمن والحماية:	
219	2.5 الخدمات التعليمية:	
220	3.5 الخدمات العامة:	
220	4.5 الرعاية الصحية:	
221	5.5 الثقافة والترفيه:	
221	6.5 البيئة:	
225	6 تحليل الاستثمار الخاصة بالسكان المحليين (المسيلة، بركة):	
225	1.6 مقياس ليكرت (Likert):	
227	2.6 نتيجة التقييم والتحليل:	
228	3.6 حجم العينة:	
229	4.6 سمات العينة الجيدة:	

230	تحديد حجم العينة :	5.6
230	معادلة ستيفن ثامبسون :	1.5.6
231	معادلة روبرت ماسون :	2.5.6
232	العينة العشوائية البسيطة :	6.6
234	نتائج تحليل الاستثمار :	7
234	تحليل الاستثمار الخاصة بالسكان المحليين لمدينتي المسيلة وبريكة:	1.7
237	اتخاذ القرار متعدد المعايير (MADM):	8
238	مفهوم اتخاذ القرار :	1.8
238	اتخاذ القرار :	2.8
238	خطوات اتخاذ القرار :	1.2.8
239	تعريف القرار متعدد المعايير:	3.8
240	عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP):	9
241	اجراءات استخدام عملية التحليل الهرمي التسلسلي (AHP) :	1.9
241	خطوات عملية التحليل الهرمي:	1.1.9
244	نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وعملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP): ...	10
245	نظم المعلومات الجغرافية:	1.10
245	نظرة تاريخية لتطور نظم المعلومات الجغرافية:	1.1.10
245	ماهية وتعريف نظم المعلومات الجغرافية:	2.1.10
247	تعريف نظم المعلومات الجغرافية:	2.10
248	مكونات نظم المعلومات الجغرافية:	3.10
248	النتائج والمناقشة:	11
254	نتائج البحث:	
255	التوصيات:	
258	خاتمة عامة :	
260	المراجع والمصادر	
261	المراجع والمصادر باللغة العربية	
266	المراجع والمصادر باللغة الاجنبية	
272	الملاحق	
276	الملخص:	
276	ABSTRACT:	

فهرس الجداول

الجدول رقم 1 :	المعدلات الشهرية للتساقط (المرحلة 2009 – 2019)	80
الجدول رقم 2 :	المعدلات الشهرية للحرارة (الفترة 2007 – 2019)	81
الجدول رقم 3 :	تطور السكان لمدينة المسيلة	86
الجدول رقم 4 :	الكثافة السكانية لمدينة المسيلة	89
الجدول رقم 5 :	تركيب القوة العاملة لسكان مدينة المسيلة سنة (2019)	91
الجدول رقم 6 :	تطور عدد المشتغلين بقطاعات النشاط	93
الجدول رقم 7 :	مساحات المناطق الوظيفية لمدينة المسيلة	104
الجدول رقم 8 :	المدارس الابتدائية	107
الجدول رقم 9 :	المدارس الابتدائية بالتجمع الرئيسي (المدينة)	108
الجدول رقم 10 :	التعليم الابتدائي بالتجمعات الثانوية	109
الجدول رقم 11 :	التعليم الإكمالي (المتوسط)	110
الجدول رقم 12 :	الثانويات	111
الجدول رقم 13 :	توزيع الخدمات حسب القطاعات العمرانية	116
الجدول رقم 14 :	الكثافة السكانية لبعض قطاعات المدينة	118
الجدول رقم 15 :	قائمة مساحات التنزه والترفيه الموجودة بمدينة المسيلة	119
الجدول رقم 16 :	التوزيع الشهري للأمطار لبلدية بركة (المرحلة 1984 – 2021)	127
الجدول رقم 17 :	درجات الحرارة خلال العام بمدينة بركة	129
الجدول رقم 18 :	التوزيع الشهري لمتوسط سرعة الرياح (م/ثا)	131
الجدول رقم 19 :	تطور السكان لمدينة بركة من (1954 – 2020)	134
الجدول رقم 20 :	الكثافة السكانية لمدينة بركة	136
الجدول رقم 21 :	توزيع اليد العاملة بمدينة بركة	137
الجدول رقم 22 :	تناسق شبكة طرق بمدينة بركة	147
الجدول رقم 23 :	توزيع المدارس والموظفين لبلدية بركة	148
الجدول رقم 24 :	توزيع المؤسسات التربوية المتوسطة والتعداد لبلدية بركة	149
الجدول رقم 25 :	توزيع المؤسسات التربوية الثانويات والتعداد حسب البلديات	149
الجدول رقم 26 :	التكوين الاقامي الاولي	151
الجدول رقم 27 :	مراكز التكوين المهني والتمهين وملحقها ببلدية بركة	151

الجدول رقم 28: قائمة مؤسسات التكوين المهني 2021/2020	152
الجدول رقم 29: تنظيم عدد الأسرة حسب المؤسسات الاستشفائية	152
الجدول رقم 30: المنشآت غير الاستشفائية	153
الجدول رقم 31: المنشآت والتجهيزات الدينية لمدينة بركة	154
الجدول رقم 32: تصنيف وحدات الحماية المدنية لمدينة بركة	155
الجدول رقم 33: قطاع ومركبات الحماية المدنية	155
الجدول رقم 34: المرافق الرياضية بمدينة بركة	155
الجدول رقم 35: المرافق الثقافية بمدينة بركة	156
الجدول رقم 36: المواقع الاثرية بولاية بركة	157
الجدول رقم 37: المساحات الخضراء بمدينة بركة	158
الجدول رقم 38: ترتيب الحوادث العمومية والمساحات بمدينة بركة	158
الجدول رقم 39: مراكز الردم التقني بمدينة بركة	159
الجدول رقم 40: العلاقة بين حجم العينة وحجم المجتمع الأصلي	231
الجدول رقم 41: معلومات عامة حول السكان المحليين لمدينتي المسيلة وبركة	236
الجدول رقم 42: مشاركة السكان المحليين في تقييم معايير جودة الحياة	237
الجدول رقم 43: الأفضلية حسب توماس	243
الجدول رقم 44: مؤشرات عشوائية	244
الجدول رقم 45: النتائج المقارنة بين المعايير الرئيسية وبين المعايير الفرعية (AHP)	250
الجدول رقم 46: النسبة المئوية لمستوى جودة الحياة للمدينتين	253

فهرس الخرائط

77	الخريطة رقم 1: موقع مدينة المسيلة بالنسبة للجزائر
96	الخريطة رقم 2: خريطة مراحل التطور العمراني لمدينة المسيلة
101	الخريطة رقم 3: شبكة الطرق المهيكلية لمدينة المسيلة.
103	الخريطة رقم 4: توضح خطة توسع مدينة المسيلة
105	الخريطة رقم 5: مخطط المناطق الوظيفية لمدينة المسيلة
115	الخريطة رقم 6: توضح توزيع التجهيزات لمدينة المسيلة
118	الخريطة رقم 7: توضح تقسيم قطاعات المدينة.
120	الخريطة رقم 8: توضح تموضع المساحات الخضراء بالمدينة.
123	الخريطة رقم 9 : موقع مدينة بركة بالنسبة للجزائر
125	الخريطة رقم 10: الخريطة الطبوغرافية لمدينة بركة
126	الخريطة رقم 11: خريطة المنحدرات لمدينة بركة
146	الخريطة رقم 12: مخطط شبكة الطرق الحضرية ببركة
150	الخريطة رقم 13: توزيع المنشآت التعليمية في مدينة بركة
153	الخريطة رقم 14: توزيع المرافق الصحية في مدينة بركة
171	الخريطة رقم 15: توزيع التجهيزات والخدمات العامة بمدينة المسيلة
178	الخريطة رقم 16: تموقع مراكز الامن والحماية
180	الخريطة رقم 17: توضح البيئة الخضراء بمدينة المسيلة
185	الخريطة رقم 18: خريطة الاحياء السكنية بمدينة بركة
191	الخريطة رقم 19: توزيع التجهيزات والخدمات العامة بمدينة بركة
198	الخريطة رقم 20: تموقع مراكز الامن والحماية
200	الخريطة رقم 21: توضح البيئة الخضراء بمدينة المسيلة

فهرس الاشكال

79.....	الشكل رقم 1:مخطط الانحدارات لمدينة المسيلة
128.....	الشكل رقم 2:تساقط الامطار بمدينة بركة
143.....	الشكل رقم 3: تقسيم المدينة إلى المناطق
209.....	الشكل رقم : 4ثلاث مراحل من عملية صنع القرار.
209.....	الشكل رقم : 5المنهجية المستخدمة في هذا البحث.
212.....	الشكل رقم 6: خطوات استخدام أسلوب دلفي
222.....	الشكل رقم 7: المعايير المدروسة في تحليل جودة الحياة في مدينة بركة في عملية تقييم التفاوتات المجالية
223.....	الشكل رقم 8: المعايير المدروسة في تحليل جودة الحياة في مدينة بركة في عملية تقييم التفاوتات المجالية
226.....	الشكل رقم 9: آلية بناء مقياس ليكرت
234.....	الشكل رقم 10: العينة التطبيقية لمجتمع الدراسة (المسيلة ، بركة).
246.....	الشكل رقم 11: نظم المعلومات الجغرافية كأداة وتكتنية
249.....	الشكل رقم 12: يوضح المقارنة (AHP) بين للمعايير الرئيسية للبحث
251.....	الشكل رقم 13: خريطة جودة الحياة بمدينة المسيلة.
252.....	الشكل رقم 14: خريطة جودة الحياة بمدينة بركة

فهرس التمثيل البياني

80.....	التمثيل البياني 1: متوسط درجات الحرارة وهطول الامطار لمدينة المسيلة
83.....	التمثيل البياني 2: متوسط درجات الحرارة وهطول الامطار لمدينة المسيلة
83.....	التمثيل البياني 3: تساقطات الامطار لمدينة المسيلة
84.....	التمثيل البياني 4: سرعة واتجاه الرياح لمدينة المسيلة
106.....	التمثيل البياني 5: تقسيم المساحات الوظيفية لمدينة المسيلة
128.....	التمثيل البياني 6: التوزيع الشهري للأمطار لبلدية بركة
130.....	التمثيل البياني 7: التوزيع الشهري لدرجات الحرارة لبلدية بركة
132.....	التمثيل البياني 8: اتجاه الرياح بمدينة بركة

فهرس الصور

85	الصورة رقم 1: صورة لواد القصب
133	الصورة رقم 2: صورة لواد بركة
140	الصورة رقم 3: صورة لمدينة بركة قديما
141	الصورة رقم 4: مدينة بركة فترة الاستعمار
165	الصورة رقم 5: انعدام التهيئة الحضرية بحي نولة.
165	الصورة رقم 6: انعدام التهيئة الحضرية سيدي عملة.
166	الصورة رقم 7: صورة لحي 500 مسكن.
166	الصورة رقم 8: صورة لحي 300 مسكن.
167	الصورة رقم 9: صورة لحي سيدي عملة.
167	الصورة رقم 10: صورة لحي اشبيليا
167	الصورة رقم 11: صورة لحي العرقوب العتيق.
167	الصورة رقم 12: صورة لوسط المدينة القديمة.
169	الصورة رقم 13: صورة لتداخل الانماط الموروث بالدخيل
169	الصورة رقم 14: صورة لتداخل الانماط الموروث بالدخيل
170	الصورة رقم 15: تغيير في الواجهة العمرانية
170	الصورة رقم 16: اضافة مساحة مبنية على مستوى الطابق الارضي
172	الصورة رقم 17: صور للحي الادلي بالمسيلة
172	الصورة رقم 18: لحي وعولع المداني
173	الصورة رقم 19: توضح حالة الطرق بحي الجعافرة
173	الصورة رقم 20: توضح حالة الطرق بحي اشبيليا
173	الصورة رقم 21: توضح انعدام أماكن التوقف حي 600 مسكن.
173	الصورة رقم 22: توضح انعدام أماكن التوقف بحي 128 مسكن.
175	الصورة رقم 23: توضح استغلال الرصيف والطريق للتجارة
175	الصورة رقم 24: توضح تدهور حالة الرصيف
175	الصورة رقم 25: توضح استغلال الساحات لركن السيارات
175	الصورة رقم 26: تدهور الساحات بالمدينة

176	الصورة رقم 27: تدهور مساحات الخضراء بساحة أول نوفمبر
176	الصورة رقم 28: تدهور مساحات الخضراء بحي 500 مسكن
177	الصورة رقم 29: تدهور التأثيث بالمدينة
177	الصورة رقم 30: غياب التأثيث بساحة الشهداء
179	الصورة رقم 31: تدهور بيئة العمرانية
179	الصورة رقم 32: تدهور بيئة العمرانية
182	الصورة رقم 33: نسيج غير متجانس
182	الصورة رقم 34: مركز المدينة
183	الصورة رقم 35: صور لحي فوضوي
183	الصورة رقم 36: مركز المدينة القديم
184	الصورة رقم 37: صور لحي فوضوي
184	الصورة رقم 38: تدهور الجودة العمرانية
186	الصورة رقم 39: سكنات كولونيالية
186	الصورة رقم 40: سكنات كولونيالية
187	الصورة رقم 41: حي 11 ديسمبر
187	الصورة رقم 42: صورة لحي رحمانى فحات
188	الصورة رقم 43: صورة لحي 1000 مسكن
188	الصورة رقم 44: صورة لحي 200 مسكن
189	الصورة رقم 45: صورة لتداخل الانماط الموروث بالدخيل
189	الصورة رقم 46: صورة لتداخل الانماط الموروث بالدخيل
190	الصورة رقم 47: التدخل على مستوى الواجهة
190	الصورة رقم 48: التدخل على مستوى الواجهة بحي 1000 مسكن
192	الصورة رقم 49: صور للحي الادلي بيريك
192	الصورة رقم 50: صور للحي الادلي بيريك
193	الصورة رقم 51: توضيح حالة الطرق بالمدينة
193	الصورة رقم 52: توضيح حالة الطرق بالمدينة

193	الصورة رقم 53: توضح انعدام أماكن التوقف
193	الصورة رقم 54: توضح انعدام أماكن التوقف
194	الصورة رقم 55: توضح استغلال الرصيف للتجارة
194	الصورة رقم 56: توضح تدهور حالة الرصيف
195	الصورة رقم 57: توضح استغلال الساحات وركن السيارات
195	الصورة رقم 58: تدهور الساحات بالمدينة حديقة الهولري بومدين
196	الصورة رقم 59: تدهور مساحات الخضراء بساحة محمد شعباني
196	الصورة رقم 60: تدهور مساحات الخضراء بالاحياء السكنية
197	الصورة رقم 61: تدهور التآثيث بالمدينة
197	الصورة رقم 62: غياب التآثيث بحديقة السلامة
199	الصورة رقم 63: تدهور البيئة العمرانية
199	الصورة رقم 64: تدهور البيئة العمرانية

قائمة الاختصارات

المصطلح باللغة العربية	الاختصار	المصطلح باللغة الأجنبية
عملية التحليل الهرمي	AHP	Analytic Hierarchy Process
مؤشر الثبات	CI	Consistency index
نسبة الثبات	CR	Consistency Ratio
اتخاذ القرار متعدد المعايير	MCDM	Multicriteria Decision Making
مؤشر الثبات العشوائي	RI	Random Consistency index
نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات.	A.F.O.M	Atouts, Faiblesses, Opportunités, Menaces.
مخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	P.D.A.U	Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme
مخطط شغل الأراضي	P.O.S	plan d'occupation du sol
مخطط التهيئة الولائي	PAW	Plan d'Aménagement de la Wilaya
التعداد العام للسكان والمساكن	RGPH	Recensement Général de la Population et D'Habitat
مخطط الجهوي لتهيئة الأقليم	S.R.A.T	Schéma Régional d'Aménagement de Territoire
مخطط الوطنية لتهيئة الأقليم	S.N.A.T	Schéma National d'Aménagement de Territoire
نظام المعلومات الجغرافية	SIG	Système d'Information Géographique
منطقة سكنية جديدة	ZHUN	Zone d'Habitat Urbain Nouvel

الفصل التمهيدي

مقدمة:

إن المناطق الحضرية كما كانت و كما هي اليوم ، دون تقصير أو نقصان ، تعتبر قلب الأحداث كلها ، ومحطة رئيسية لمختلف الممارسات والتفاعلات، فصناعاتها وتنظيمها و كل أدوات التحكم في فضاءاتها وممارسات ساكنتها جيلا بعد جيل ، لا تكفي دائما لتبلور معالم المنطقة الحضرية التي تنصهر فيها كل الفعاليات والابداعات، و الطاقات الخلاقة ، والقيم الإيجابية التي بدونها لا يمكن لهذه المناطق أن تقدم الأفضل ، سواء من الجانب المعماري أو العمراني ، و إن التحديات الذي تواجه تنمية هذه المناطق الحضرية ، ليس فقط في الأعمال التنفيذية ، إنما هو في تفاعل العناصر التنموية المختلفة ، لتكوين مجتمع يتميز بجودة حياة عالية ، و التي تعتبر الهدف الاسمي للتنمية، من خلال مختلف العناصر الاساسية : (التخطيط، التنفيذ، الادارة)، فإذا لم تحقق كل هذه المقدمات نتائج جودة الحياة أصبحت التنمية قاصرة وعاجزة عن تحقيق أهدافها.

إن هذه التحديات التي تفرض نفسها بقوة تحيل لنا خيارات جديدة ، غايتها تجاوز دوامة المطالب الكثيرة سواء من حيث الكمية أو النوعية ، بغية الوصول إلى تحقيق ما يمكن تحقيقه من إنجازات نوعية عالية القيمة ممثلة بأقطابها المكانية و البشرية، الطابعة لكل التوازنات المعيشية ، فإنها ستطبع المناطق الحضرية بمواصفات المدن الرائدة أو كما يطلق عليها مدن الديمومة الحضرية والاستدامة التنموية.

إن المناطق الحضرية اليوم تحتاج إلى نظرة ورعاية وعناية أكثر ، سواء فيما تعلق بتسييرها كفضاء أو من حيث التكفل بمختلف مشاكلها واحتياجاتها ، و ما يرتبط بها من إشكاليات فرعية ، كالتوزيع الديموغرافي للسكان وتخطيط اقتصاديات المستقبل من خلال اعادة تأهيل هذه المناطق من جديد ، والارتقاء بجودة الحياة وفق خارطة مدروسة، تتوازن فيها المصالح و تتجانس فيها الادوار بين كل الفاعلين .

لذا أضحت الحاجة إلى استجلاء الرؤية المستقبلية لتهيئة هذه المناطق الحضرية ضرورة تخطيطية، ومتطلباً ماساً من أجل رؤى و مستقبل عمراني أفضل لها. وليس هناك أي إنسان يستطيع التنبؤ بالمستقبل ، فهذا بيد الله سبحانه وتعالى ، ولكن الجميع يمكنهم أن يقدموا تصورهم للمستقبل الذي يرجونه لهذه المناطق مقرونة بالآمال والتطلعات لمستقبلهم ومستقبل أجيالهم.

وقد شهدت معظم المدن الجزائرية ومدن الهضاب العليا خاصة في الآونة الأخيرة ، انتشار وتفاقم العديد من المشكلات الاجتماعية، والأيكولوجية التي أصبحت تؤرق السكان بالدرجة الأولى، لذلك لم يكن من المستغرب

أن يؤدي هذا الوضع المتأزم إلى المزيد من التدهور الحاصل ، في شتى الميادين تحول دون ظهور ثقافة حضرية متميزة تحكم الفعل الاجتماعي من ناحية ، وتكرس مقولات "المدينة الحضرية" من ناحية أخرى.

إذ أصبحت تعرف المدينة الجزائرية مشاكل مختلفة (مالية ووظيفية)، مُتعلقة بجوانب عديدة ، لها انعكاسات على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية. كما أنها لم ترق بالرغم من تطورها ونموها وتزايد أعدادها إلى ما وصلت إليه المدن المتطورة ، من حيث إطار الحياة وسهولة العيش. وتتفاوت هذه المدن من حيث درجة تجهيزها بالمرافق والهياكل القاعدية والخدمات، كما أنها لا تمنح كلها نفس الإطار الحيائي للسكان، فالمدن الكبرى عادة ما تكون الأكثر تنظيما والأكثر استقطابا بسبب توفرها على جزء كبير من الإمكانيات التي يحتاجها السكان. أما المدن الصغيرة والتجمعات الثانوية فإنها أقل من ذلك بكثير، وبعضها يفتقر لكثير من أساسيات العيش إذ يُركز المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT) والمخطط الجهوي للتهيئة والإقليم (SRAT) على دور مدن الهضاب العليا في جلبها للسكان وإعادة التوازن للمجال الوطني الذي يُعاني من التركيز الشديد للسكان في المناطق الساحلية، على حساب المناطق الداخلية. وفي الحقيقة فإن هذا الواقع المفروض كان نتيجة للسياسة العمرانية التي تبنتها الدولة الجزائرية منذ العشرية الأولى التي أعقبت الاستقلال، بهدف تطوير و تنمية المدينة الجزائرية ، غير أن هذه السياسة المتبناة جاءت عكس ما كان مستهدف منها، و أغرقت المدينة الجزائرية في مشاكل متعددة أثرت سلبا على جودة الحياة بها وزادت من حدة الفوارق والتفاوتات المالية للمدن الجزائرية من الشمال الى الجنوب.

إن المتمتع في واقع الحياة بهذه المناطق الحضرية وبخاصة التوترات الحاصلة داخلها ، والارتقاء في أحلام المدن الكبرى دون تحديد مسبق لأدوات الإنجاز و التوضيح الدقيق لمشاريع التنمية الحضرية ، التي يبقى قوامها العمل على التنمية والارتقاء وتحسين جودة الحياة لهذه المناطق الحضرية ، حيث أدت هذه الاخيرة إلى مضاعفات تعميرية يصعب التحكم في تعقيداتها ومخاطرها سواء على التوازنات داخلها ، أو فيما تعلق بجودة الحياة أو الرفاهية الحضرية بها.

في الواقع ، يعد تحسين نوعية الحياة في كل مجتمع أحد الأهداف المهمة للسياسات العامة في السنوات الأخيرة ، إذ ركزت دراسات جودة الحياة بشكل أساسي على الطبيعة الحضرية ، حيث اكتسبت الكثير من الاهتمام بين الباحثين. حيث استخدم المخططون الحضريون استراتيجية تكامل (MCDA) للتعامل مع القضايا المكانية من التسعينات (Su, Gu, Yang, Chen, & Zhen, 2010) .

من الواضح أن زيادة عدد سكان المناطق الحضرية والاتجاه المتزايد للعيش في المدينة ، هو أحد الحوافز الرئيسية لتوسيع نطاق حركة مستقلة في مجال أبحاث نوعية الحياة ، حيث أدت هذه الحركية إلى تفسيرات مختلفة ، مما جعل التحقيق صعباً. لذا فإن الأبحاث الحديثة حول جودة الحياة الحضرية تركز على جودة قياس هذا المفهوم في المدن. (Solaimani, Modallaldoust, & Lotfi, 2009)

و "تعد العدالة الاجتماعية في المدينة مرادفًا للتوزيع المكاني العادل للمرافق والموارد بين المناطق المختلفة في المدينة وإتاحة وصول الناس إليها" (S, B, & S, 2016). ونتيجة لذلك ، فإن أهم مهمة للمخططين وصانعي القرار ، هي السعي للوصول إلى المثل الأعلى "لتكافؤ الفرص" فيما يتعلق بإمكانية وصول مختلف فئات المجتمع الحضري إلى الخدمات، وإزالة أي تعارض في توفير خدمات تعليمية، وصحية وخدمائية متساوية ومناسبة. وكذلك عدم وجود سياسات تنمية حضرية محددة ، خلقت في نهاية المطاف نظام حضري أحادي المركز وغير متوازن (Pascariu, 2010).

اليوم ، يشعر معظم الناس أن المناطق الحضرية غير ملائمة للعيش ، لأن النمو السكاني والاتجاه السريع للتوسع الحضري خلال العقود السابقة قد تبعته عواقب سلبية، بما في ذلك التوزيع المادي غير المتوازن للمدن ، وتنمية الأحياء الهامشية ، والفقر وانحياز معايير الحياة ، ونقص مراكز الخدمة وأخيراً عدم المساواة في استخدام المرافق. (Moghadam, Darvish, & Javan, 2016)

إن عدم المساواة وعدم وجود توازن مكاني للسكان في مختلف أحياء المدينة ، ليست ظاهرة جديدة ويمكن العثور عليها في جميع مدن العالم. ومع ذلك ، نظراً لأن الفروق الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع غير العادل وغير المتوازن للخدمات واضحان في البلدان النامية ، فقد تفاقم الاختلاف المكاني للمدن ، إذ يتكون الهيكل المكاني للمدينة من عدة عناصر وعوامل تتفاعل فيما بينها ، لذلك فإن عدم استقرار كل عنصر سيؤدي إلى التأثير على الهيكل بأكمله.

إذ تعتبر تنمية المجتمعات العمرانية عملية ديناميكية دائمة التبدل والتغير ، وتنعكس هذه الطبيعة المتغيرة على معدلات النمو بها ، مما يؤثر تأثيراً مباشراً على فرص النجاح أو الفشل في تحقيق الأهداف المنشودة من إنشاء تلك المجتمعات ، وفي إطار هذا المفهوم تظهر أهمية وجود معايير لقياس كفاءة تنمية هذه المناطق الحضرية ، في أداء دورها خلال مراحل النمو على فترات زمنية ثابتة، للخروج بنتائج تقييم جودة الحياة في هذه المناطق، ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها .

و تنعكس هذه المعايير على قرارات التنمية وتعمل على توجيهها في المسار الصحيح. ما نلاحظه هو أن معظم الدول تتسابق مع الزمن وتقوم بتطوير كافة وسائل التقدم والراحة والتواصل السريع لسكانها ، وتعزيز فرص التنمية والارتقاء على كافة المستويات ،بهدف رفع مستوى جودة الحياة بهذه المناطق الحضرية ، وباعتبار أن التنمية المحلية ركيزة للتنمية الوطنية الشاملة ،من خلال استهدافها لمختلف المناطق الحضرية ومحاولة خلق التوازن والحد من التفاوتات المجالية بين مختلف جهات الوطن بما . فإن الأمر يتطلب مشاركة جهود العديد من الفاعلين والمؤثرين على المستوى المحلي والوطني .

وقد تناولنا هذا الموضوع من خلال خطة بحث متكاملة اشتملت : على مدخل عام احتوى على مقدمة للموضوع ، ثم الإشكالية و الفرضيات والهدف من البحث وكذا أهمية البحث، ثم تطرقنا الى أسباب اختيار الموضوع، وبعده إلى المنهجية المتبعة وتقنيات البحث المستعملة، وفي الأخير ذكرنا أسباب اختيار نموذج البحث (مدينتي مسيلة وبريكة).

بالإضافة إلى المدخل العام فإن هذا البحث جاء في (05 فصول) هي كالتالي:

ينفرد الفصل الأول: "الاطار المفاهيمي حول الاطر النظرية للبحث" بدراسة نظرية لمختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع ،حتى نضع للانفسنا خلفية نظرية له ، والهدف من ذلك هو تبسيط و تحديد مختلف المحاور والمفاهيم التي لها علاقة بموضوع البحث لمحاولة اعطاء صورة حول الموضوع.

وخصص الفصل الثاني: " المخططات التنموية بمدن الهضاب ودورها في الارتقاء بجودة الحياة ": ل طرح المشكلة البحثية ، عبر محاولة تقصي الارتباط القائم بين ادوات التهئية والتعمير والتنمية الحضرية في منطقة الهضاب العليا .

وتناول الفصل الثالث : "دراسة تحليلية لحالة الدراسة (مسيلة وبريكة)" ،من خلال تقديم منطقتي الدراسة لمدينتي "مسيلة وبريكة". كعينة من مدن الهضاب العليا، من خلال التعرف والتطرق الى مختلف الإمكانيات المادية، والبشرية للمدينتين، وإبراز جميع مكوناتهما العمرانية، ومختلف التحولات التي شهدتها البيئة العمرانية لهذه الاخيرة .

وجاء الفصل الرابع : " المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حيائي أفضل " دراسة تحليلية نقدية"

ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل الى دراسة وتحليل واقع هذه المناطق الحضرية لمدينتي "مسيلة وبريكة".
، انطلاقا من جملة المعطيات المتوفرة لدينا نحاول تفسير مجموعة من المظاهر العمرانية لهاتين المدينتين.
وإعطاء بعض الأمثلة الواقعية والملموسة في الحياة اليومية المعاشة ، من خلال إبراز مختلف هذه المظاهر وأين تكمن، مع إبراز مختلف التحديات والرهانات التي تواجه مسيري المدينتين والسكان على حد سواء.
أما الفصل الخامس جاء تحت عنوان: "التفاوتات المجالية للأوساط الحضرية وأثرها في منح إطار حياتي أفضل".

خصص هذا الفصل للاستخراج وتقييم خريطة التفاوتات المجالية للمدينتين ، من خلال دمج طريقة دلفي مع عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP)، وتحديد مناطقها المكانية في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS).
من خلال دراسة مقارنة لمدينتي (المسيلة، بريكة).

1 الإشكالية:

عرفت الجزائر خلال الثلاثة عقود الاخيرة تحولا في مجال العمران ، انتقلت فيه من جزائر ريفية الى جزائر حضرية، في ظاهرة شملت دول العالم خاصة في القرن الواحد والعشرين، فقد جاء ضمن مؤشر الامم المتحدة المتعلق بالمدن والمستوطنات البشرية الى أنه "نسبة سكان الحضر في العالم ستصل الى (70%) بحلول عام 2050، وهذا تحت تأثير جملة من العوامل والحقوق المستحدثة على غرار الحق في المدينة" (بن عمارة ، 2019).

ويعتبر مبدأ التوازن عنصرا من المبادئ العامة للتنمية الوطنية ، إذ تحاول كل دولة أن تحقق انسجام وتكامل مجالها، "فالإدماج الوطني هو عملية تهدف على الأطراف الى تمييز الحدود بوضوح ، و إزالة الحواجز والفوارق بين السكان مهما كانت نوعها" (Cote, 2010). وقد توصل نفس الباحث الى أنه "يجب أن تتوجه البلاد نحو إعادة نشر واسع للنشاطات والسكان على التراب الوطني، عن طريق حركة وطنية نحو الجنوب"، إنه التوجه المختار، المرتكز أساسا على برنامج اسمه (الهضاب العليا)، الذي توصل الى أمر مفاده ، لا بد من إعادة النظر في توزيع السكان، إذا نحن بحاجة الى هذه الحركة لتحقيق تجانس جديد في المجتمع وتقوية التماسك الاجتماعي داخل المدن.

و يتعلق الامر بنموذج يطلق قواعد تعمل على إرساء تنمية متوازنة حقيقية، للتخفيف من الفوارق والتفاوتات المجالية للمدن الجزائرية، وتعتبر ايضا الباحثة ماير (Maier, 2009): "أن التنمية المتعددة المراكز وسيلة فعالة للتخفيف من عدم التوازن الإقليمي وتعزيز تماسكه".

ولا شك أن الشبكة الحضرية تمثل العمود الفقري للنظام الإقليمي ، كما أن تعدد المراكز يضمن انتقال فعال ومتناسق للتنمية على مستوى الإقليم بأكمله (Humeau, Peptenatu, Pintilii, & DRĂGHI, 2010). إذ تعد المناطق الحضرية مراكز رئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أي بلد، وقد أثبتت أنها أكثر المواقع جاذبية لخلق الثروة، وفرص العمل والإبداع والابتكار. ومع ذلك، تواجه هذه الأخيرة تحديات كبيرة تتعلق بالجوانب السلبية للتنمية الحضرية، مثل التدهور المادي والبيئي، والحرمان الاجتماعي، وانعدام الأمن، حيث ركز صانعو السياسات والمخططون على قدرة جودة الحياة (QOUL)، لمعالجة هذه المشاكل بشكل كبير في المدن (Montgomery, 2007)، وكذلك العمل على تنفيذ الاستقطاب الإقليمي، الذي يهدف إلى تقليص الاختلالات الإقليمية والمكانية (Grigorescu & Kucsicsa, 2017).

وانجر عن التحول الحضري الكبير الذي شهدته الجزائر ومدن الهضاب العليا خاصة من تدهور في المستوى المعيشي وتنوع الحياة الحضرية ، مما يدفعنا للبحث عن مواضيع هذا الخلل ، و عن معايير أو مؤشرات حضرية تمكننا من القياس و الرفع من مستوى التنمية والارتقاء بهذه المناطق والرفع من كفاءة جودة الحياة بها .

ومن الملاحظ أن تزايد الساكنة أدى الى حدوث اختلالات مجالية تجسدت في التركيز الكبير للسكان بالشمال وتهميش المجالات الداخلية، مما يترجم انعدام التوازن الجهوي. هذه السمات الحضرية ورثها المجال الحضري الجزائري منذ الاستعمار ، وظلت متحكممة في مصير الشبكة الحضرية الجزائرية ، رغم المخططات التنموية والسياسة الجهوية التي انتهجتها السلطات المعنية ، للحد من التفاوتات والقضاء عليها والارتقاء بالمجالات الحضرية .

و تُعتبر الوضعية الحالية التي تعرفها مدينتي مسيلة وبريكة مُحصلة لتفاعل عوامل كثيرة تاريخية سياسية تنموية سكانية اجتماعية وثقافية، في انتاج المجالات الحضرية بما تحمله من تناقضات وإشكاليات، تكشف عن عجز المدينتين على استيعاب وإدماج ساكنهما في نظام حضري متكامل، كما تكشف عن ما تعانيه المدينتين من تعارض في توفير خدمات تعليمية وصحية وخدماتية متساوية ومناسبة ، وانتشار مكثف للسكن الفوضوي، والتدهور البيئي ونزوح السكان من الأرياف، كل هذه الظروف تخلف انعكاسات سلبية تهدد التوازنات الاجتماعية، والاستقرار الاجتماعي والسياسي، كالانحراف والجريمة والبطالة، وغيرها من المشاكل التي لم يدركها مخطو المدن ومسيرها ولم يدركوا أن المدينة ليست مباني، بل هي نمو فيزيقي واجتماعي وجب ضبطه وتوجيهه في ظل توزيع السكان والنشاطات المرتبطة بهم، وكذا دراسة التركيب المكاني وتوزيع المناطق السكنية الحضرية و النشاطات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في المدينة.

وتقودنا هذه الإشكالية الى طرح التساؤلات التالية:

- ✓ كيف تقلل هذه المناطق من الاختلالات والتفاوتات المجالية والجهوية ؟
- ✓ كيف يمكن العمل على الارتقاء بالمدينتين بحيث نضمن حياة أفضل للسكان ؟

2 الفرضيات:

- ✓ يمكن التخفيف والتقليص من هذه الاختلالات والتفاوتات المجالية والجهوية التي تشهدها مدن الهضاب العليا من خلال الارتقاء بها عمرانيا.
- ✓ يمكن الكشف عن هذه الاختلالات من خلال تقييم المجال الحضري للمدينتين و استخراج خريطة التفاوتات المجالية لها.

3 أهداف البحث:

إن لكل بحث هدف أو غرض يجعله ذات قيمة علمية ، والهدف من البحث يفهم عادة على أنه السبب الذي من أجله قام الباحث بإعداد هذا البحث والبحث العلمي، هو الذي يسعى إلى تحقيق أهداف عامة غير شخصية ذات قيمة ودلالة علمية (محمد ش.، 1998). و نسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

إجراء بحث ميداني على مدينتي المسيلة وبريكة كمثال لمدن الهضاب العليا القائمة بغرض الإرتقاء بهما عمرانيا من خلال اقتراح إستراتيجية للتنمية الحضرية للمدينتين واضحة الأهداف والسياسات وآليات التنفيذ، تعتمد على دراسات جدية للأوضاع الراهنة للمدينتين، في ظل الإمكانيات الواقعية المتاحة، تتميز بالرؤية المستقبلية لتحسين جودة الحياة بهما .

□ تحديد العناصر الاساسية التي تساهم في التدهور العمراني الحاصل لمدينتي المسيلة وبريكة من خلال تحليل وفهم معايير جودة الحياة لهذه المدينتين .

□ إعداد دراسة مقارنة لتقييم جودة الحياة بمدن الهضاب العليا ، وتدارك العجز الحاصل من الناحية العمرانية عن طريق بعث تنمية عمرانية فعالة.

□ استخراج وتقييم خريطة التفاوتات المحلية بين مدينتي المسيلة وبريكة ، من أجل الوصول الى تنمية جهوية متوازنة للحد التدريجي من التفاوتات الجهوية وتشجيع التكامل بين الجهات وذلك أثناء اعداد المخططات العمرانية المختلفة.

4 أهمية اختيار البحث:

تمثل الهضاب العليا منطقة هامة للتنمية الحضرية بالجزائر ، وتجمع ثلاث فضاءات للبرمجة الإقليمية تشمل (14) ولاية سهبية ، اذ تشغل مدن الهضاب العليا موقعا رئيسيا وهاما على خريطة التنمية الجزائرية ، فمنذ الاستقلال والدولة تعمل جاهدة على تنميتها من خلال عدد من المشاريع التنموية.

فدراسة التنمية في مدن الهضاب العليا تعتمد على مؤشرات كمية وكيفية، يكون الهدف منها تقييم ورصد مدى تحقق الخطط التنموية التي اعتمدها الدولة ،المتثلة في مختلف المخططات وأوجه الخلل بها، أو ومدى تحسن جودة الحياة المقدمة للسكان في محاولة تحديد الأوجه الأنسب لتوظيف الاستثمارات المستقبلية في القطاعات الأكثر احتياجا، ويرجع تركيز هذا البحث على مدن الهضاب العليا لاعتبارين:

□ الأول: هو أن هذه المدن يمكن أن تمثل أقطابا للنمو للتنمية المحلية تتسرب وتنتشر منها التنمية إلى باقي أجزاء مراكزها الإدارية.

□ والثاني: أن التنمية التي تحققت في هذه المدن ،من المحتمل أنها لم تتم بنفس السرعة وعلى نفس المستوى في كل المدن خاصة مع تنوع البيئات الجغرافية لهذه المدن، وتباين موارها الاقتصادية وامكانات التنمية الكامنة بها .

5 دوافع اختيار الموضوع:

يتشكل أي موضوع في ذهن الباحث من خلال جملة من الأسباب تقوده إلى اختيار موضوع البحث، فعملية تحديد أو اختيار موضوع البحث عملية غير خاضعة لعامل الصدفة أو العفوية ، بل هي عملية قائمة على جملة من الأسباب والعوامل تقسم إلى عوامل ذاتية و أخرى موضوعية علمية.

اصبحت مدن الهضاب العليا مثار اهتمام معظم الباحثين والمخططين والمسؤولين لما يمكن ان تلعبه هذه المدن في الارتقاء بالتنمية المحلية، وفي التخفيف و الحد من النمو المفرط للحواضر الكبرى، ويتحقق ذلك من خلال عصرنة المجال و اعادة تنظيم شبكة المدن الجزائرية ومكافحة التباين الجهوي بين الشمال والوسط والجنوب، وفي تقريب

النموذج الحضري وتسهيل ولوج السكان لمعظم الخدمات والتجهيزات العمومية الاساسية و التقليل من النزوح الريفي ، وفي كونها تشكل اداة اساسية للتوازن الجهوي وقاعدة اساسية اللامركزية لانتشارها الواسع في المجال .

6 المنهجية المتبعة في البحث:

يشكل هذا الجزء حلقة الوصل ما بين مرحلة تخطيط البحث والتي سبق تناولها في فصلي الدراسات التمهيدي ومراجعة أدبيات البحث، ومرحلة التحليل وحتى الوصول إلى نتائج البحث (يتناول هذا الجزء التعرف على خطة البحث والتي تم تقسيمها إلى ثلاث مراحل رئيسية، تبدأ من مرحلة التخطيط وهي مرحلة بداية البحث والتي يتم فيها عمل الدراسات التمهيدي واستعراض ونقد الدراسات السابقة ، فمرحلة التحليل والتي تشكل صلب البحث ومن خلالها يتم بناء منهجيات البحث والتعرف على طرق وأساليب التحليل والوصول إلى النتائج الأولية للبحث . وفي نهاية الخطة يتم تعميم نتائج البحث النهائية والتحقق من صحة الفرضيات والوصول إلى استنتاجات البحث والتوصيات.

7 مناهج البحث المستعملة

في هذا البحث تم اعتماد عدة مناهج رئيسية وفق تسلسل منطقي يبدأ بالمنهج الوصفي ، فالمنهج التحليلي النظري والذي يركز على المصادر النظرية، ثم المنهج التحليلي الميداني والذي يركز على العمل الميداني، كذلك تم استخدام المنهج الاستقرائي في تحديد معايير البحث من طرف الخبراء وبعدها تم اعتماد المنهج الاستنتاجي الذي يعتمد على الدراسات المقارنة ختاماً بالمنهج القياسي الاختباري الذي يعتمد على اختبار الرؤية المقترحة، ومدى التوافق بين أركانها بشكل ميداني على منطقة البحث المختارة بناء على بعض المعايير التي فرضها مجال البحث.

1.7 المنهج الوصفي

يتبع البحث المنهج الوصفي كوسيلة بحثية في كل من الشق النظري في محوره العام في استقراء المجال العمراني الجزائري وتحولاته، أما البحث الميداني فيتم من خلالها عرض وتحليل واقع البيئة العمرانية وتقييمها من خلال نموذج مدينة المسيلة ومدينة بركة.

2.7 المنهج التحليلي

يقصد بالمنهج التحليلي الميداني الأسلوب الذي يتم من خلاله جمع معلومات عن ظاهرة ما أو حادث ما أو واقع معين بقصد التعرف على الوضع الراهن، وجوانب القوة والضعف فيه من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لأحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه وهو نوع من البحوث والدراسات التي تحددها ظروف معينة تتعلق بطبيعة الظاهرة وإمكانية دراستها، والبيانات النظرية المتاحة عنها (توفر المعلومة) .

كما يختلف المنهج التحليلي الميداني عن المنهج التحليلي النظري لأنه يدرس الواقع كما هو وبالتالي يختبر مدى تطابق تلك القوانين والنظريات مع الواقع الموجود في مجتمع ما، لاسيما وأن كثير من النظريات مستمدة من المجتمعات الغربية، ولاتأخذ في اعتبارها الظروف المختلفة للمجتمعات النامية الأمر الذي يعد سبباً رئيسياً في إجراء دراسات كشفية إستطلاعية فيما يتعلق بهذه النظريات وماتحكمة من ظواهر .

3.7 المنهج الاستقرائي

تم استخدام المنهج الاستقرائي في تحديد معايير البحث من طرف الخبراء لأن الاستبيانات وفقاً لتقنية دلفي هي الأساس إستبيانات استقرائية فالمنهج الاستقرائي ينتقل فيه الباحث من الجزء نحو الكل أو من العام نحو الخاص، وعن طريق هذا المنهج يقوم الباحث باستنتاج مجموعة من النتائج بناء على مجموعة من الملاحظات المحددة ، هذه الأخيرة يمكن أن تصبح قواعد عامة، وهنا نقصد تحديد معايير البحث بناء على المعرفة الدقيقة من طرف الخبراء للواقع الاجتماعي ، الثقافي ، الاقتصادي ، البيئي لمجالات البحث .

4.7 المنهج الاستنتاجي

□ يعتمد على الدراسات المقارنة والتي يتم فيها إجراء المناظرة بين عناصر مختلفة (مادية او لامادية) لاكتشاف العوامل التي تصاحب حدثاً، أي الوصول للعلاقة بين السبب والنتيجة، وتمثل المتغيرات في البيئة العمرانية من خلال جملة من المعايير (الخدمات العامة، والتعليم، والأمن والحماية، والثقافة والترفيه، والرعاية الصحية، والبيئة). ووصولاً الى اقتراح الرؤية التي تتعلق بالبيئة العمرانية بناء على الخلفية النظرية.

5.7 المنهج القياسي الاختباري

الذي يعتمد على اختبار الرؤية المقترحة، ومدى التوافق بين أركانها بشكل ميداني على منطقة البحث المختارة بناءا على بعض المعايير التي فرضها مجال البحث.

8 الادوات المستعملة في البحث

اعتمدنا في هذا البحث على بعض الادوات البحثية هي:

1.8 الاستبيان

تم الاعتماد هنا على نوعين من الاستبيان في هذه البحث: أولا تم الاعتماد على استبيان خاص السكان المحليين لقياس درجة رضاهم ومختلف احتياجاتهم ، والاستبيان الثاني صمم وفق شروط تقنية دلفي لمجموعة من الخبراء خصص لتحديد معايير جودة الحياة بالبيئة العمرانية التي يعيشون فيها.

2.8 تقنية دلفي (DELPHI)

استعملت هذه التقنية لتحديد معايير قياس جودة الحياة بمنطقتي البحث ، وهي التقنية الأفضل في هذه الحالة، لأنها تعطينا حكما جماعيا من خلال الوصول إلى توافق في الآراء بين مجموعة من الخبراء التي حددتها البحث، وتقوم تقنية دلفي على الاستبيان الفردي المتكرر للخبراء وفي البحث الحالي تم تطبيقها في مرحلتين.

3.8 تقنية تحليل القرارات متعدد المعايير (MCDA)

استعملت هذه التقنية لتحديد معايير جودة الحياة واستخراج خريطة التفاوتات المجالية لمنطقتي البحث.

4.8 تقنية التحليل الهرمي التسلسلي (AHP)

استعملت هذه التقنية لتحديد وقياس أوزان معايير جودة الحياة بالمدينتين .

5.8 الأسلوب الإحصائي

قمنا باستعمال المتوسط الحسابي كأسلوب إحصائي لتحديد معايير جودة الحياة المقترحة من طرف الخبراء، معرفة درجة رضا السكان، بالاستعانة بمقياس ليكرت الخماسي الذي يعد المقياس الأفضل في دراستنا الحالية، والمتوسط الحسابي يمثل مجموع القيم مقسوما على عددها.

كما قمنا بالاستعانة بمجموعة من الأدوات البحثية الأخرى مثل: الملاحظة، المخططات والخرائط، الصور الجوية والصور الفوتوغرافية وبرامج نظم المعلومات الجغرافية.

لتحقيق الأهداف المذكورة أعلاه ستركز خطة البحث ومنهجيتها على ثلاثة محاور أساسية هي :

❖ **المحور الأول:** تناول الدراسة النظرية ، حيث قام الباحث بمتابعة ومراجعة المفاهيم والنظريات التي لها علاقة بموضوع البحث ، وذلك بإتباع الأسلوب الوصفي بالبحث العلمي الذي يعتمد على وصف الظاهرة كما هي في الواقع وبعدها يقوم بتحليلها ، لذلك تبيننا المنهج الوصفي لنقوم بتحليل الوضع الراهن للمدينة الجزائرية من خلال مدن الهضاب العليا متمثلة في مدينتي المسيلة وبريكة.

❖ **المحور الثاني:** تناول الدراسة الميدانية والتحليل وذلك بدراسة تفصيلية لمدينتي المسيلة وبريكة ، وكذا معرفة الخلفية التاريخية لنشأتها. حيث تم دراسة مختلف الخصائص (العمرانية، الاجتماعية، المعمارية) بالاستناد إلى الإطار المعلوماتي، وذلك بهدف الوقوف على واقع المناطق الحضرية الذي تشهده هذه المدن داخل أحيائها وتجمعاتها، والبحث عن أهم العوامل التي أدت إلى تدهورها وذلك بالاستفادة من الإطار النظري للبحث.

❖ **المحور الثالث:** النتائج والخلاصة العامة للبحث ، حيث تم تحديد خلاصة البحث وتشتمل على قسمين: الأول النتائج المتوصل إليها من البحث وتشمل حوصلة وتلخيص الدراسة التحليلية لمنطقتي الدراسة وكذا الإجابة عن الفرضيات، الخلاصة العامة وتشمل حوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها خلال الدراسة الميدانية لمنطقة البحث.

9 صعوبات البحث:

ككل الباحثين اعترضتنا عدة صعوبات أثناء إعداد هذا البحث نورد بعضا منها في العناصر التالية:

* تشابك وتداخل بين أدوات التهيئة والتعمير وأدوات التهيئة المحلية (الإقليمية) والتعديلات الإدارية المستمرة في منطقة الدراسة.

* عدم تقديم المعلومات والمعطيات الضرورية حسب كل قطاع المكلف بأعداد هذه المعطيات و الأدوات وإرغامنا على الحصول عليها ميدانيا بحجة عدم توفر أرشيف منظم بالمصالح التقنية والإدارية مما جعلنا نلجأ إلى الإعتماد على معطيات سطحية وغير دقيقة مع عدم كفاءة بعضها في التصور العمراني من حيث التحليل والتصور والافاق المستقبلية.

- صعوبة منهجية في إيجاد الطريقة أو التقنية التي نستطيع من خلالها تحديد معايير جودة الحياة ومدى فاعليتها في تنمية هذه المناطق.
- صعوبة في إعداد مختلف مراحل الاستبيان الخاص بالخبراء في تقنية دلفي لأنه مرتبط بشروط تحددها هذه التقنية ويجب احترامها.
- نقص المعلومات الرقمية.

10 الدراسات السابقة:

1.10 استعراض الدراسات السابقة :

1.1.10 الدراسات التي تناولت محور البيئة العمرانية الحضرية و التنمية:

البحث : دهيمي سليم (2020) بعنوان : الإرتقاء بالبيئة العمرانية للأحياء السكنية بالجزائر - البحث حالة مدينة المسيلة -

والتي هدفت إلى إجراء بحث ميداني على مدينة المسيلة ، كمثال للمدن الجزائرية القائمة . بغرض الإرتقاء بها عمرانيا وتحسين جودة الحياة بها ، من خلال اقتراح إستراتيجية لتنمية العمرانية للمدينة واضحة الأهداف والسياسات وآليات التنفيذ، ومعتمدة على دراسات جدية للأوضاع الراهنة للمدينة ، في ظل الإمكانيات الواقعية المتاحة، تتميز بالرؤية المستقبلية للإرتقاء والتنمية العمرانية لمدينة المسيلة خاصة، والمدن الجزائرية عامة.

وكذلك طرح نموذج لقياس جودة الحياة بالمدينة، كأسلوب لعملية الارتقاء في شقه العمراني، باستعمال التقنيات غير التقليدية في صناعة القرار. وذلك من خلال المقارنة والتحليل لتقييم جودة الحياة بالأحياء السكنية لمدينة المسيلة؛ من أجل معرفة مواطن القوة والضعف بالمدينة؛ و محاولة الوقوف على أهم إنجازات الدولة الجزائرية فيما يخص التنمية والارتقاء بالبيئة العمرانية.

حيث تم اعتماد المنهج الوصفي إلى جانب استخدام المنهج الاستقرائي في تحديد مؤشرات البحث من طرف الخبراء ، حاول البحث إقتراح مقارنة للارتقاء بالأحياء السكنية، استنادا على مفهوم جودة الحياة الحضرية، حيث عمل الباحث على تقييم جودة الحياة الحضرية بمدينة المسيلة من خلال دمج بين عدة مقاربات، أولها طريقة دلفي في تحديد معايير التقييم بالمدينة من خلال إشراك مجموعة من الخبراء، حيث تم إختيار 6عوامل وهي: (الخدمات العامة، التعليم، البيئة، الثقافة والترفيه، الصحة، الأمن والحماية) ،

ثانيا تم إستخدام طريقة التحليل الهرمي التسلسلي باستعمال أسلوب المفاضلة بين المعايير لتحديد الأوزان، ثالثا ترجم النتائج المتحصل عليها مكانيا في بيئة نظم المعلومات الجغرافية، عن طريق إجراء التحليل المكاني واستخراج خريطة تقييم جودة الحياة بالمدينة وتحديد مجالاتها مكانيا ومن خلال قراءة نتائجها تحصل الباحث على المناطق التي تحتاج إلى الارتقاء، وهي المناطق الأقل جودة للحياة، رابعا قام بإجراء تحليل مكاني وإستقصاء ميداني لإستخراج العجز في عوامل التقييم وتحديد إحتياجات السكان مكانيا، ثم أعاد رسم خرائط معايير التقييم، بعدها قام بعملية التحليل المكاني لاستخراج خريطة جودة الحياة الحضرية للأحياء السكنية لمدينة المسيلة بعد عملية الارتقاء.

أثبتت النتائج المتحصل عليها ارتقاء بالأحياء السكنية بنسبة كبيرة تصل إلى(52%) كفارق بعد عملية الارتقاء. وكذلك توصل أنه يمكن استخدام نتائج الخريطة المتحصل عليها في تحديد المناطق التي تحتاج الى ارتقاء، أو في اختيار أحسن المناطق للسكن، أو في تحديد قيمة العقار، كما يمكن أن تساعد أصحاب القرار في إرساء تنمية متوازنة للمدينة وما إلى ذلك.

البحث : بوعافية عبد الرزاق (2018) بعنوان :التوازن في الشبكة الحضرية، واتجاهات التمرکز الحضري في منطقة الزيبان البحث حالة بسكرة ، والتي هدفت إلى معرفة العلاقة الموجودة بين التمرکز الحضري والتمرکز السكاني، وتركز الخدمات ضمن إقليم ولاية بسكرة كنسق حضري وتحديد الاحتمالات المستقبلية لهذا التمرکز الحضري على مستوى المراكز العمرانية للولاية في ضوء قياس التمرکز الحضري.

ومحاولة التطرق إلى العلاقة الموجودة بين التمرکز الحضري ومراحل التنمية المنتهجة من طرف متخذي القرار التخطيطي التنموي وما تم انتهاجه من سياسات تنموية، بهدف كشف حدة التباين التنموي الموجود في النظام الحضري وأثره على نمو باقي عناصر النسق الحضري، وما تعانيه من نقص في الاستثمارات والأنشطة، بفعل تركزها في المدينة الأولى وطرح الخيارات التي من شأنها معالجة الاختلالات الموجودة. وتمثلت عينتيا في التجمعات الحضرية لأقليم ولاية بسكرة واستخدمت أداة الاستمارة والمقابلة لجمع البيانات وفق المنهج منهج التحليل، وكان من أبرز نتائجها: التمرکز المكاني النشاط السكان، وهو ما سجل من خلال تأثير السياسات التنموية بفعل مظاهر التركز المتواصلة الاستثمارات وتوطين البرامج التنموية، وما ألحقته من تغير غير مستقر للتوزيع السكاني عبر المراكز العمرانية. ثنائية الاقتصاد المكاني بظهور ثنائية بارزة مرتبطة بوجود مراكز عمرانية رئيسية محدودة التنمية كان لها صفة تسيير مجريات التنمية وتطويرها واكتسابها لوفورات استثمارية. أساليب نشر التنمية من خلال نشر الأنشطة والمشاريع الاستهلاكية والإنتاجية على مراكز عمرانية معينة دون أخرى، حيث تتمتع بعض المراكز بالاستفادة من حصص استثمارية للمشاريع التنموية بسبب حالة التمرکز السكاني فيها. غياب الترتيب في الشبكة الحضرية لولاية بسكرة الذي يبنى على أساس العلاقات المتبادلة والمتفاعلة بين المراكز العمرانية لتخدم الطرفين المستقطب والمستقطب منه، واستمرار هيمنة وسيطرة عاصمة الولاية (بسكرة) كمدينة أولى في النظام الحضري شجع عملية بقاء النمط المكاني المحدود لتوطين مقومات التنمية مما أثر سلبا على نشر العدالة في توزيع الأنشطة، والخدمات لتحقيق التوزيع المكاني للسكان ومنه التوازن في الشبكة الحضرية للولاية. بصم على النظام الحضري بإقليم مدينة بسكرة ظهور المدينة المهيمنة أو المسيطرة وهو ما أظهرته نتائج القياسات قانون "كريستالر" الذي فاق قيمة الواحد صحيح، وعدم توافق النتائج المحصل عليها مع ما طرحه قانون "مارك جيفرسون"، بسبب الهجرة الوافدة إلى مدينة بسكرة بفعل سياسة التفضيل المنتهجة واحتوائها على المرافق والبنى التحتية المشجعة على الهجرة الوافدة إليها لما تلبية من فرص للعمل وغيرها من الخدمات. النمو الحضري بولاية بسكرة يأخذ الشكل المنتظم، حيث أنه يقوم على حساب المراكز العمرانية الصغيرة الريفية بحكم التباين في التنمية وعدم وجود عدالة في توزيع الثروة.

2.1.10 ثانيا : أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة :

❖ ما نلمسه من الاطلاع على الدراسات السابقة هو الهدف المشترك بينهما ، والمتمثل في تنمية المدن الداخلية والعمل على تحسين جودة الحياة بها .والمسناه في البحث بوعافية عبد الرزاق، هو خلق توازن للشبكة الحضرية لمدينة بسكرة . كان تدخل نقطي لعينة البحث بهدف كشف حدة التباين التنموي الموجود في النظام الحضري وأثره على نمو باقي عناصر النسق الحضري.

❖ كذلك اتفقت الدراسات السابقة في اختيار عينتها حيث تطبيق البحث على عينة من سكانها ، أما البحث دهيمي سليم فقد اشتركت البحث في اختيار طريقة دلفي لتحديد مجموعة من معايير قياس جودة الحياة ترتبط بعدة جوانب خدمتية وأمنية وصحية وبيئية بمنطقة البحث ، لأنها تعطينا حكما جماعيا من خلال الوصول إلى توافق في الآراء بين مجموعة من الخبراء التي حددتها البحث. وكذلك قياس جودة الحياة بمدينة المسيلة كعينة للبحث. وخلصت البحث إلى تحديد أكثر المعايير تأثيرا في جودة حياة السكان بمدينة المسيلة.

❖ استخدمت الدراسات السابقة مختلف الادوات البحثية كأداة الاستمارة والملاحظة الميدانية او المقابلة و الجمع البيانات و وظفت الدراسات السابقة المنهج التحليلي الوصفي الذي يتم من خلاله جمع معلومات عن ظاهرة ما أو حادث ما أو واقع معين بقصد التعرف على الوضع الراهن، وجوانب القوة والضعف فيه من اجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة لأحداث تغييرات جزئية أو أساسية فيه .

❖ اختلفت البحث البحث دهيمي سليم عن بقية الدراسات في احتوائها على تصور مقترح والمتمثل في طرح نموذج القياس؛ من خلال دمج طريقة دلفي مع طريقة التحليل المتعدد المعايير من خلال التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS). للوصول الى استخراج خريطة جودة الحياة بالمسيلة كذلك اقتراح نمذجة مكانية للإرتقاء بالبيئة العمرانية للأحياء السكنية"بمدينة المسيلة.

3.1.10 الفجوة العلمية التي يعالجها البحث الحالي

بعد توضيح مختلف أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدراسات السابقة خلصنا الى أن البحث الحالي يتفق مع الدراسات السابقة في موضوعه الرئيسي وهدفه العام الا أنه نلمس اختلاف بسيط في عدة جوانب مثل الفجوة العلمية التي يعالجها هذا البحث وهي :

1. تضمن هذا البحث مدن الهضاب العليا من خلال ربط المشكلة البحثية بالمتغيرات الحديثة.
2. تضمن تنوعا في منهج البحث من خلال اسخدام التكنولوجيات الحديثة والمعاصرة في معالجة مختلف البيانات الاحصائية والمكانية .
3. عدم اقتصار البحث على عينة واحدة فقط حيث تضمن مجموعة من العينات لضمان تشخيص الواقع بدقة وجدية.

ومن خلال العرض السابق يتضح أن هذا البحث عاجل فجوة علمية متعددة الجوانب بتطرقها لموضوع " واقع ودور المناطق الحضرية في منح إطار حياتي ملائم للسكان بمدن الهضاب العليا " وشمول عينتها مجتمع مدينة المسيلة ومدينة بركة من خلال البحث عن آليات للتخفيف من التفاوتات المجالية الحاصلة.

الفصل الاول :الاطار المفاهيم حول الاطر النظرية للبحث

تمهيد:

للمفاهيم أهمية كبيرة في الصياغة النظرية لأي بحث، ذلك لما لها من دور كبير في تحديد الإطار النظري الذي يوجه البحث ويحدد مبادئها، كما تمكنه من إرساء أسس بحثه وتجنبه الخوض في التشعبات الثانوية والجانبية، وعليه فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى جملة من المفاهيم الرئيسية ومحتواها بالإضافة إلى دورها في التخطيط الحضري والتحكم في تنظيم المجال والارتقاء به، وبجودة الحياة في المناطق الحضرية، والأسس العلمية ومعايير الإرتقاء للتجمعات العمرانية الحضرية التي تشكل مدن الهضاب العليا، في ضوء التشريعات العمرانية المنظمة لها وذلك من خلال مجموعة من النقاط البحثية الهامة.

إن التحدي الذي تواجه تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة ليس فقط في الأعمال التنفيذية، إنما هو في تفاعل العناصر التنموية المختلفة لتكوين مجتمع يتميز بجودة الحياة العالية، التي تعتبر أحد الأهداف الأساسية للتنمية، من خلال التخطيط والتسيير والتنفيذ، فإذا لم تحقق كل هذه المقدمات نتائج جودة الحياة أصبحت التنمية قاصرة وعاجزة عن تحقيق أهدافها.

1 مفاهيم عامة:

من أجل التدرج في فهم الموضوع ارتأينا أن نقوم بشرح جملة من المفاهيم كمايلي :

1.1 مفهوم التخطيط :

يعتبر الكثير من الباحثين أن التخطيط هو أسلوب أو منهج يهدف من خلاله على البحث عن كافة الامكانيات والموارد المتوفرة على مستوى أي منطقة مهما كانت ابتداءً من القرية أو الاقليم أو الدولة، وذلك من خلال تحديد طرق وكيفية استغلال هذه الموارد والامكانيات لتحقيق الأهداف المرجوة خلال مدة زمنية ما، وإن كانت النظرية الحديثة للتخطيط ترى أن التخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية محددة .

ويرتبط التخطيط بكل العلوم البحثية للموارد الطبيعية والبشرية بهدف معرفة مدى امكانية استغلالها لتحقيق أكبر قدر من الانتاج والتنمية، وعلى ذلك تمر عملية التخطيط بثلاث مراحل:

1-مرحلة تحديد الاهداف المنشودة.

2-مرحلة اختيار أسلوب استغلال الموارد المتاحة .

3-مرحلة التنفيذ.

ودوما يكون الهدف من التخطيط تحقيق التنمية والارتقاء بالمجتمع ورفاهيته ، وذلك بالطبع من خلال سياسة تنموية معينة تخطط و تنفذ في فترة زمنية محددة . أما اختيار أسلوب التنفيذ فيتم بعد اجراء مفاضلة بين الاساليب والمشاريع المختلفة لاختيار انسبها بالنسبة لظروف البلاد وإمكانياتها .

2.1 مفهوم التخطيط الحضري:

يعد المفهوم الحديث للتخطيط العمراني عملية مركبة ذات متغيرات وأبعاد (اقتصادية، اجتماعية، سياسية، بيئية). والذي يقوم على أساس وضع جملة من الخطط والقوانين التنظيمية والتسييرية المتعددة ، حيث تنبع هذه الاخيرة من تضافر الجهود لمختلف المصالح التقنية المعنية والمختصة وأصحاب القرار ، من أجل التوجيه والتحكم بعملية التنمية الحضرية للمستوطنات البشرية القائمة والعمل على التكفل بمعالجة مختلف مشاكلها على كافة المستويات سواء كانت محلية أو اقليمية.

إذا كان التخطيط العمراني يهدف إلى توجيه التنمية العمرانية للمدينة أو الإقليم ، فان عملية تطوير الخدمات والمرافق العامة كأسلوب ،يهدف إلى التعامل المباشر مع هذه المرافق ورفع مستويات أدائها كمأً ونوعاً ، كما أنه يرتبط بشكل مباشر بالتخطيط الحضري الذي يمكن اعتباره واحداً من الأنظمة العلمية المتعددة المجالات، التي تخدمها تخصصات مختلفة ،تتكامل ما بين علوم الاقتصاد والاجتماع والهندسة المدنية من جانب البنية التحتية ،والهندسة المعمارية من جانب البنية الفوقية المتمثلة في وأنظمة البناء، وذلك من أجل تحقيق تنمية عمرانية فعالة والارتقاء بجودة الحياة لتلك المستوطنات البشرية.

حيث أصبح من الواجب وضع خطط وبرامج فعالة من المقومات الرئيسية ، تهدف الى تنمية وتطوير مختلف المناطق الحضرية والارتقاء ببيئتها العمرانية ، اذ تعد هذه الخطط والبرامج مؤشراً حضارياً تسعى من خلاله الدول إلى الارتقاء والازدهار ، وسبيل وصولها لتحقيق التنمية العمرانية التي تنشدها على الدوام للارتقاء بالمستوى المعيشي لأفراد مجتمعاتها .

كما يجب العمل على مراقبة وضبط هذه التنمية ، والتحكم بها من خلال جملة من القوانين ومعايير ذات أسس ثابتة من حيث المبدأ، تكون مرنة وواضحة ، حيث تقوم مختلف التشريعات التخطيطية بهذا الدور ، لتحقيق جودة حياة عالية تقوم على المساواة والعدالة الاجتماعية ، وعلى درجة عالية من الكفاءة في ممارسة مختلف أوجه النشاط العمراني ضمن المجتمع الواحد .

وقد مرت عملية التنمية الحضرية في العالم بفترات زمنية مختلفة ومتقلبة عبر التاريخ متأثرة بظروف كثيرة ومتنوعة ، وتبعاً لذلك تغيرت أساليب التخطيط ومدخلاته والآثار المترتبة عليه ، ففي بعض الفترات التاريخية كان التغيير بطيئاً والطرق المتبعة بسيطة وسهلة التدخل و التعديل، وبالتالي لم تكن هناك مشكلات حضرية كبيرة ومعقدة ، ولكن في فترات لاحقة كان الأمر مختلفاً خاصة ما حصل في أعقاب الثورة الصناعية وما نتج عن ذلك من تدهور للبيئة العمرانية لمعظم مدن العالم ، حيث أصبحت المناطق الحضرية فيها تعاني جملة من المشاكل الحضرية المعقدة .

من هناك أصبح من الضروري إيجاد أسلوب جديد في التخطيط الحضري ، ولابد من إحداث تغيير جذري تستطيع من خلاله مختلف الدول على كافة مستوياتها الحيلولة دون وقوع ذلك ، فكانت بداية لوجود أنماط أو أساليب تخطيطية شاملة ذات رؤى مستقبلية عامة لا تقتصر على النواحي الفنية والهندسية في عملية إدارة ومتابعة التخطيط الشامل والمستقبلي ، بل تمتد لتشمل كافة نواحي وجوانب الحياة الإنسانية والنشاط البشري للمجتمع ضمن المستوطنات البشرية .

فغاية التخطيط الحضري وفقاً لمفهومه الشامل ، هو نقل المجتمع من الأوضاع القائمة إلى أوضاع أكثر تقدماً لتحقيق أهداف محددة تسعى لرفع مستوى معيشة المجتمع ككل، من كافة جوانبه عمرانيا واجتماعيا واقتصاديا وجماليا ، وذلك عن طريق استغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة ، لتحقيق تلك الأهداف وحل المشكلات العمرانية في البيئات الحضرية المختلفة (عصام الدين ، 2000).

3.1 مفهوم الاقليم والتخطيط الاقليمي

من خلال تجارب الكثير من دول العالم يبدو أن جلها استطاعت أن تقطع أشواطاً كبيرة في معالجة الفوارق المحلية وخلق توازن بين أقاليمها تحقيقاً لمبادئ التنمية المتوازنة، والفضل في ذلك يرجع الى فاعلية الانظمة الاقليمية فيها ، حيث يعتبر الجغرافيون المعاصرون مسألة الاختلافات المكانية الواقعة في إطار النظام المتعلق بالإنسان مشكلة أساسية ظلت تؤرق مختلف الحكومات ووضعت ضمن الاهتمامات الرئيسية لها .

وأشار دربي (Darby) إلى "ضرورة الاستعانة بالاساليب الكمية قصد الإلمام بشخصية الإقليم، لصعوبة الامر من خلال وصفه وحده" (عيسى ، 1999).

و تبنت الجغرافيا من أواسط القرن التاسع عشر إلى أواسط القرن العشرين، تحديد مفهوم الإقليم الجغرافي، و"تم الاعتماد في هذا على التراث العلمي الذي ورثته الجغرافيا من الفترات التاريخية السابقة" (علي ، 2015).

يعتبر (د. محمد خميس الزوكة) أن للإقليم عدة تعاريف فهو عبارة " عن رقعة من الارض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى ، والتعميم قد يكون مناخيا وفي هذه الحالة نجد رقعة الارض تتسم بخصائص مناخية عامة تسودها وتميزها عما يجاورها من أقاليم مناخية أخرى ، وقد يكون الاقليم نباتيا أو طبيعيا بصورة عامة بمعنى أن تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات وحيوان، وتجعله يختلف عما يجاوره من أقاليم اخرى وليس من شك في أن العناصر الطبيعية السابق الإشارة إليها تؤثر على سكان الاقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة ، وبالتالي تحدد مدى توافر حاجياتهم المختلفة ومستواهم الحضاري" (د.محمد ، 1991).

هذا عن التحديد الطبيعي للإقليم ، أما التحديد البشري فيتمثل في الحدود التي خطها ووضعها الانسان سواء كانت (سياسية او ادارية ...الخ) . وقد تتفق هذه الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية ، وقد لا تتفق أحيانا فمثلا يجب أن تتجانس السكان وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة، ولكن في أحيان كثيرة لانحد شيئا من ذلك بل قد نجد في الاقليم الواحد أنماطا سكانية، تشذ بشكل واضح عن النمط السكاني السائد . وقد يرجع ذلك لاسباب تاريخية أو أخرى. لذا فان الحدود البشرية (الاصطناعية) تولى لها أهمية بالغة وكبيرة لأنها هي من تحدد حركة الساكنة وأنشطتهم المختلفة ومستوى الخدمات التي تقدم لهم بهذه الاقاليم ، وللحدود البشرية (الاصطناعية) أهمية كبيرة في حياة الدول والشعوب لأنها تحدد حركة السكان وأنشطتهم المختلفة ومستوى الخدمات التي تقدم لهم ، بالإضافة الى أنها تحدد النطاقات التي تمارس فيها الحكومات سلطتها.

التخطيط الاقليمي هو دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة ام غير المستغلة في رقعة جغرافية محددة من الارض (اقليم)، لمعرفة امكانيات هذا الاقليم وموارده المتاحة، ومعرفة مدى امكانيات استغلالها خلال فترة زمنية محددة لتحقيق الاهداف المنشودة ، والتي تهدف أساسا الى تنمية هذا الإقليم والعمل على الارتقاء به.ومن هنا "التخطيط الاقليمي بهذا التعريف يرتبط بالحكم المحلي الذي يحمي ويصون ويستثمر الموارد المحلية لصالح الاقليم والدولة ككل" (Freeman, 1968). ومع ذلك يعتبر التخطيط الاقليمي جزء من التخطيط الوطني الذي يرتبط

أساسا بالمركزية ، ومن أهداف التخطيط الوطني استغلال كافة الامكانيات من الموارد الطبيعية والبشرية في الدولة بكافة اقاليمها ، و العمل على التنسيق والتنظيم الجيد والمحكم لاستغلال هذه الموارد من أجل تحقيق أهداف معينة وخلق توازن بين مختلف اقاليم الدولة خلال فترة زمنية محددة.

ومن أهم العوائق التي تعيق التخطيط عملية التوزيع العادل لموارد وامكانيات الدولة على مختلف أقاليمها المختلفة شرط تحقيق تنمية متوازنة وهادفة ، لذا كان لابد أن يتولى هذا التوزيع جهاز مركزي يكون قادرا على توجيه هذه الموارد حسب الاهداف والخطط الوطنية التي تحددها مختلف أجهزة التخطيط والتنمية المعنية . قصد إيجاد نوع من التوازن الاقتصادي بين أقاليم وجهات الدولة المختلفة وخاصة بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية بكل مستوياتها ، أو بمعنى آخر بين النطاقات المتخلفة للاوساط الحضرية.

والتخطيط الاقليمي على العكس من ذلك يهدف الى تنمية والارتقاء بمنطقة محددة (اقليم). فهو اقرب الى الحكم المحلي أو النظام اللامركزي ، لذا فالمقترحات والتنفيذ من اختصاصات السلطات المحلية (اللامركزية). ولهذا السبب يقال دائما أن مركزية التخطيط الوطني ترتبط ارتباطا قويا بلامركزية الاقتراح والتنفيذ، أو بعبارة أخرى فان مركزية التخطيط يتوقف نجاحها على لامركزية التخطيط الاقليمي (محمد ل.، 1964).

4.1 التعريف بمدن الهضاب العليا:

تمثل مدن الهضاب العليا ورقة هامة للتنمية بالجزائر ، حيث تجمع ثلاث فضاءات للبرمجة الإقليمية تشمل(14 ولاية سهبية :تضم ستة مواضيع ذات أولوية تبرز هذا الخيار الاستراتيجي :تتمثل هذه المواضيع في (كبح التصحر ،إعادة نشر سكان التل في الهضاب العليا ،التحكم في التعمير ،التسيير المدمج وتثمين الموارد من الماء و التربة ،حماية و تثمين المواقع الحساسة و تطوير الفلاحة وإعادة تنشيط الريف ،جاذبية الإقليم بربط الهياكل ،تكنولوجيات الإعلام و الاتصال ،الطاقات المتجددة وتنمية أقطاب الجاذبية).

5.1 التوازن والتوازن الجهوي

لايعني التوازن اهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية وإلا نفى شرط الشمول ، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة ، حيث إن اقتضى الامر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات (التعليمية أو الصحية أو الاقتصادية...الخ). وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها

تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما، كما يتناول التوازن أيضا دور المجهودات الحكومية وغير الحكومية.

كما أن مرونة مفهوم التنمية يتطلب مراحل التطور القطاعي في كل مجتمع أو دولة من الدول عن القطاعات الأخرى ، واختلاف الاستراتيجيات والاولويات والاهتمامات في كل مجتمع من المجتمعات الأخرى، إما بسبب التخلف النسبي لقطاع دون آخر في مرحلة ما من العمل أو بسبب اختلاف استراتيجيات التنمية نتيجة لتباين الانظمة السياسية.

التوازن الجهوي هو مبدأ ثابت في السياسة التنموية الجزائرية ،يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين كافة أفراد الشعب، و ذلك عن طريق توزيع الدخل الوطني و توفير فرص الترقية بكيفية متساوية للجميع، و الحد من الفوارق الجهوية الصارخة بين مختلف جهات الوطن و بالخصوص بين مناطق الشمال و الهضاب العليا و الجنوب و بين السهول و المناطق الجهوية.

ثم إن هذا المبدأ (التوازن الجهوي) يعتبر عنصرا من المبادئ العامة للتنمية الوطنية حيث كان مرفوقا بعنصر التأميم و تكوين القطاع العام.

6.1 الاندماج الوطني:

لقد أظهرت الأدبيات السياسية التي تناولت مفهوم الاندماج الوطني أنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الاندماج الوطني، شأنه في ذلك شأن الكثير من مفاهيم ومصطلحات العلوم السياسية، ويرجع ذلك -كما يرى البعض- إلى الاختلاف بين المجتمعات من ناحية وتباين مشكلة الاندماج الوطني من مجتمع لآخر من ناحية أخرى.

لقد تقدم القول بأنه لا يوجد تعريف واحد متفق عليه لمفهوم الاندماج الوطني إلا أن معظم التعريفات التي تصدت لمفهوم الاندماج الوطني تكاد تتفق على أن معناه العام لا يخرج عن كونه عملية يتم من خلالها تعزيز الولاء الوطني بشكل يجعله يعلو على سائر الولاءات الفرعية الأخرى في المجتمع.

ويعرف كارل دويتش (Karl.W hdeutsc) الاندماج الوطني بأنه: "عملية تنمية الشعور بالولاء الوطني أو الهوية الواحدة والتي تنصهر في إطارها الولاءات الفرعية الأخرى". كما يعرفه مايرون فاينر (Myron weiner) بأنه: "عملية خلق شعور بالانتماء للإقليم الوطني بحيث يغطي هذا الشعور أو يلغي الانتماءات

الآخرى". وأخيراً يعرف دوف رونين (Dov Ronen) الاندماج الوطني بأنه: "الشعور بالوحدة الوطنية والولاء للحكومة المركزية والانتماء للإقليم الوطني" (د.هشام ، 2020).

7.1 التماسك الحضري

يعمل التماسك الحضري على إيجاد كيفية التوفيق بين مختلف الجوانب المكونة للوسط الحضري، وكيفية تطوير الأراضي الحضرية بطريقة أكثر عدلاً وإنصافاً مع الحفاظ على تماسك وتوازن النظام. لذا يجب أن ينتهي هذا التماسك الى :

*تقسيم سياسات التخطيط المكاني إلى قطاعات وتجزئتها.

كما يجب أن يضع حداً للاختلالات في المدن: بين العرض والطلب على المرافق الاجتماعية - التعليمية والثقافية والرياضية ، والخدمات المقدمة للسكان ؛ تركيز المشاكل (الانحراف ، العنف ، المخدرات) في الأحياء المضطربة اجتماعياً ؛ أهمية بطالة الشباب، إلى عدم صلاحية السكن ، إلى "الحياة غير الصحية". (DPAT wilaya de Batna , 2008)

8.1 السياسة العمرانية والتنمية العمرانية :

إن التغيرات التي تنتج داخل اقليم ما هي الا نتاج للسياسات العمرانية المتبعة في ذلك الاقليم . فنجد عمليات النزوح من الريف نحو المناطق الحضرية هو نتاج لغياب التنمية وتوفير الاحتياجات للسكان في المناطق الريفية . و"قد يضطر الحكومات بسبب موجات النزوح الى انشاء ضواحي جديدة بصفة استعجالية ضمن خطط اسكانية عاجلة ومستعارة من الخارج ومهملة للجانب الاجتماعي وخصوصيات السكان في تلك المشاريع.

9.1 مفهوم التغيرات العمرانية

التغير هو سمة الكون الثابتة، والمدينة بعمرانها وتفاعلاتها الاجتماعية والثقافية هي المدلول المكاني على هذا التغير. "و يوجد العديد من العوامل التي تدفع الحياة والمدينة إلى التغير لتؤدي إلى نتائج إيجابية مثل: التماسك والارتقاء أو النمو والتطور أو تؤدي إلى نتائج سلبية مثل التداعي والتدهور أو التهالك والزوال وفقد الإحساس بالانتماء" (د.محمد عبير ، 2009). ونشير أيضا الى أن مكي (F.MAKI 2008) قسم مفهوم التغير العمراني

الى مفهومين: "تغير ايجابي وهو الذي يعمل على رفع مستوى القيمة النفعية بعناصر البيئة العمرانية ، والنوع الثاني تغير سلبي وهو ما يؤدي الى تقليل قيمة العناصر العمرانية عبر التقدم في وحدة الزمن" (F, M, & E , 2008)

10.1 مفهوم البيئة العمرانية:

ينحصر مفهوم البيئة العمرانية في البيئة المشيدة أو المبنية والبيئة الطبيعية .و"يقصد بالبيئة الطبيعية كل ما تعلق بالمنطقة التي شغلها المجتمع من حيث التكوّن والموقع والتضاريس والظروف المناخية والخصائص الجيولوجية وما تحوّه الأرض من موارد أولية" (د.محمد عبير ، 2009).

يركز البحث على البيئة المشيدة باعتبارها ذات تأثير جوهري على التفاعلات والسلوكيات الفردية والاجتماعية، كما أنها تتأثر بتلك السلوكيات وتلك العلاقات بين البيئة المبنية والجماعات والأفراد. وقد فرض مجال هذا البحث مفهوم البيئة المشيدة بأنها "ذلك المحتوى المشيد الذي كان في الماضي طبيعياً وتدخل الإنسان فيه بمجده ليغيّر من شكله الطبيعي بالحذف أو الإضافة أو التغيير، مستعيناً في ذلك بعلوم معرفية وأدوات ومواد وفنون تقنية، لكون هذا المحتوى في نهاية الأمر خيلاً مكانياً له سمات وملامح خاصة به "

وذكرت (ريام ، 2017) في بحثها بان البيئة العمرانية هي المجتمع الذي يتأثر ويؤثر في الإنسان من خلال سلسلة التفاعلات المادية والمعنوية.

تشير التنمية الى أنها العملية المرسومة والمخطط لها سليماً بهدف إحداث تغيير المجتمع بكل أبعاده اقتصادية كانت أو اجتماعية أو ثقافية وسياسية وذلك في حدود الاطار العام للدولة. وبرز مفهوم التنمية بصورة أساسية بعد الحرب العالمية الثانية. وتطور المفهوم لاحقاً ليرتبط بالعديد من الحقول المعرفية، فأصبح هناك تنمية ثقافية تسعى لرفع مستوى الثقافة في المجتمع، وكذلك التنمية الاجتماعية التي تهدف الى تطوير التفاعلات المجتمعية بين أطراف المجتمع. بالإضافة لذلك استحدث مفهوم التنمية البشرية الذي يهتم بدعم قدرات الفرد وقياس مستوى معيشته وتحسين اوضاعه في المجتمع (د.أمير حسن ، 2019).

كما أنها محاولة جادة لتعديل النمو العمراني بالزيادة أو التوجيه وتكييفه وفق أهداف واستراتيجيات السلطة السياسية والإدارية ، في شكل تعاون مبرمج.

1.10.1 تنمية المجتمعات العمرانية :

يقول (د.م. أيمن ، 2009) أن العالم اليوم يعيش بدايات القرن الواحد والعشرين، ويسود مناخ ثقافي يركز على تأمل وتحليل خبرة القرن العشرين من ناحية، ويتجه إلى محاولة استشراف المستقبل من ناحية أخرى وبخاصة بعد فشل استراتيجيات التنمية التي قامت على أساس التخطيط المركزي ، ونجاح التنمية التي تقوم على أساس الديمقراطية.

وستتناول فيما يلي اثر التغيرات العالمية على تنمية المجتمعات ومسئولية التنمية وقياس التنمية كما يلي :

2 أثر التغيرات العالمية على تنمية المجتمعات العمرانية:

تعاين دول العالم الثالث من تاثيرات التغيرات الحاصلة على مستوى العالم ، ومدى انعكاسها على تنمية المجتمعات العمرانية مما دعا العديد من هذه الدول الى ضرورة اعادة النظر في خطط وتوجهات التنمية ، والعمل على التقليل والحد من سياسة التخطيط المركزي، كما يمكن القول أن هذه التحولات الكبرى أثرت في توجهات التنمية وضاعفت من آثارها .

1.2 مسؤولية التنمية :

يرى (د.م. أيمن ، 2009) أن الزمن الذي كانت تقوم فيه الدولة بتحمل كل أعباء التنمية سواء من الناحية التخطيط والتنفيذ والمتابعة قد مضى، فقيام الدولة بدور أساسي في عملية التنمية لا يعني انفرادها بجهود التنمية كاملة ، وهناك العديد من التجارب الناجحة التي تعكس مجالات شديدة التنوع يمكن من خلالها للجمعيات التطوعية أن تساهم في جهود التنمية، ويمكن الاستفادة من هذه التجارب ومحاولة الابتكار وإبداع نموذج خاص وملائم، فلا يمكن للمجتمع أن ينمو بدون أن يبتكر نماذجه ووسائله الخاصة. كما يقول (دانيال بل) " إن الدولة اليوم باتت أكبر من أن تحل المشكلات الصغيرة وأعجز من أن تحل المشكلات الكبيرة ". هنا تظهر أهمية توسيع المشاركة الشعبية من خلال مشاركة فئات الشعب المختلفة على أن تساهم في الصياغة الرشيدة لصنع القرار التنموي، حتى لا يأتي من قبل مجموعة محددة من المسؤولين بما قد يؤدي إلى تجاهل مطالب واحتياجات بعض الفئات الاجتماعية الأخرى. وعلى ذلك يمكن القول أن التنمية الشاملة وثيقة الصلة بالإصلاح الذي يركز على الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والارتقاء بمجاليه العمراني.

2.2 قياس التنمية العمرانية:

تعد المؤشرات أحد الآليات ذات الفعالية لقياس مدى التقدم المستهدف للمجتمعات العمرانية بمستوياتها المختلفة صوب النتائج المنشودة للتنمية، ومن جهة أخرى فإن هذه المؤشرات تمثل في مجملها أرضية صلبة وواقعية لعملية اتخاذ القرار التنموي الكفء (مصطفى، 2008).

أما من ناحية القياس التنموي فإن فاعليتها تقدم تصورا معياريا رقمي يمكن حسابه ودمجه ومقارنته بين مختلف المناطق والمدن ، بحيث يعمل على اعطاء صورة واضحة عن حالة التنمية ، وكذلك يعطي نتائج جيدة في عملية اتخاذ القرار يمكن من خلالها متابعة التغيرات الحاصلة لخطط التنمية للمناطق الحضرية .

كذلك يرى (علوات، 2015) أن قياس التنمية العمرانية يعتمد على تحديد مجموعة من المؤشرات سواء كانت مادية ولا مادية، أو كمية ونوعية ، حيث وضح أن دقة أي مؤشر يستخدم لقياس التنمية العمرانية يعتمد على مدى التمثيل الفعلي للمعطيات المندرجة في حسابه، وما مدى مطابقتها للواقع مما يسمح بالتشخيص واقعي للظاهرة المدروسة.

تعد مؤشرات التنمية هدفا للعديد من الغايات والاعراض ، فهي تعمل على قياس جملة من العوامل : (معدل الانجاز ، تنفيذ استراتيجيات وسياسات ، قياس لجودة الحياة)، لبرامج التنمية بمدينة أو عدة مدن أو اقليم. فهي تعد المرشد في تحديد الاولويات وأهداف التنمية ، كما أنها تعمل على الرفع من مستوى الادراك والوعي للمواطن والسكان بحقيقة مستويات التنمية في مدينته أو اقليمه.

والمؤشرات تمثل الجانب التحليلي في التخطيط ولذلك فإن مصداقيتها وثباتها يمثلان أمراً حيوياً عند اختيارها كأدوات تخطيطية. ولكي تكون المؤشرات ناجحة في مهمتها يجب أن تكون مرشداً فعالاً في عملية التغيير في أولويات المجتمع ، و في عملية اتخاذ القرار ورسم السياسات، و في سلوك الأفراد والمؤسسات (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة، 2002).

3.2 التنمية الحضرية:

لقد ظهر مفهوم التنمية الحضرية انطلاقاً من النصف الثاني من القرن العشرين في العديد من الدول المتقدمة، ففي فرنسا مثلاً ظهر استعماله منذ بداية السبعينات موازاة مع اعتماد الدولة لنظام اللامركزية. فتطور التنمية الحضرية

كان بفعل التحولات التي أصبحت تعترى المدن ومناطقها الحضرية، وتزايد عدد الساكنة في هذه الاخيرة وكذلك عدة عوام مثل التوسع والامتداد الحضري الذي عرفته الحواضر الكبرى، الشيء الذي كان يتطلب توفير مختلف الخدمات والاحتياجات للساكنة بما يضمن الارتقاء بإطار حياة أفضل وجيد للساكنة، يساهم في الرقي بالمستوى الحضاري والثقافي والاقتصادي لهذه المدن والمناطق.

إذ تعد التنمية الحضرية إحدى أبرز مظاهر التنمية الشاملة والمستدامة ويتمثل ذلك بزيادة المراكز الحضرية من حيث الحجم والعدد، والبنية التحتية والخدماتية والتطورات الاجتماعية والاقتصادية.

كما يمكن تعريفها على انها عملية تستهدف تطوير المجتمعات القروية إلى مجتمعات حضرية، عبر تزويدها بكل الخدمات وتلبيتها لمختلف الاحتياجات وهناك من يصفها على انها الرؤية المستقبلية لتطوير العمران ومواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والسكانية والبيئية . في حين، لا يمكن الحديث عن التنمية الحضرية بمعزل عن الفضاء المدني، ذلك ان الاهتمام بالمدينة والتنمية الحضرية، قد اصبح إحدى الرهانات الكبرى التي ينبغي الاعتماد عليها خلال طرح إشكالية التمدن والتخطيط الحضري.

1.3.2 التنمية الحضرية المستدامة عن الفكر والمفهوم:

ان استعراض مراحل النمو المساحي للمراكز الحضرية المختلفة من توسع حضري وامتدادات حضرية على هيئة ضواحي مختلفة الانواع يتبعها ظهور التوابع الحضرية (البنية). كلها مراحل تقود لتحقيق التنمية الحضرية التي كانت مثار اهتمام الباحثين والمختصين في التنمية ومنهم:

أ-بيرو،(Berroux)وبودفيل، (Boudeville)وهيرشمان (Hirshman) وميردال (Myrdal)الذين كانت آراؤهم تنصب على تطبيق نظرية اقطاب النمو (Growth poles)في تحقيق التنمية الحضرية ومن ثم الوصول إلى التنمية المكانية في عموم الاقليم، ان آراء وافكارهم هؤلاء المختصين كانت تقتصر على امكانية تطبيق نظرية اقطاب النمو في الدول المتقدمة وحجتهم في ذلك وجود العشرات من المدن الكبرى في تلك الدول تكون نماذج وأقطاباً لتحقيق التنمية الحضرية والمكانية (مسلم ، 2008).

ب -آراء فريدمان (J.Fridman) :لقد اكدت آراء فريدمان امكانية تطبيق نظرية أقطاب النمو ونجاحها ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية والمكانية الشاملة في الدول النامية، التي تعاني من قلة في المدن الكبيرة بشروط ومراحل تطويرية متداخلة.

1-المرحلة الاولى: تتميز بتعزيز مكانة القطب الواحد لوجود عدة عوامل ايجابية يتسم بها ذلك القطب مثل: وجود الموارد الطبيعية والكثافة السكانية العالية ،التي تشكل سوقاً استهلاكية واسعة والموقع الجيد لذلك القطب، وبذلك سوف تكون لعملية الاستقطاب اثار ايجابية وهي السائدة على قوى الانتشار.

2-المرحلة الثانية: تتميز بتغير التركيب الهيكلي للمركز الحضري والاقليم المحيط به بصورة تدريجية، تؤدي إلى ظهور هيكل متعدد النوى . تمثل كل واحدة منها حالة مرغوبة في التطور ولكن مع ذلك فان مؤثرات الاستقطاب تكون أقوى من مؤثرات التشتت والانتشار.

3-المرحلة الثالثة: وفيها تأخذ مؤثرات الانتشار بالتزايد والتطور في عموم الاقليم ، وتصبح لها اثار واضحة في تشكيل النوى والتوابع الحضرية الجديدة حول المركز، ولكنها مع ذلك تبقى اقل قوة من مؤثرات الاستقطاب التي تبقى على قوتها.

4-المرحلة الرابعة:وهي الأخيرة في عملية التطور الوظيفي للإقليم وتتصف بذوبان المناطق غير الحضرية الواقعة بين المراكز الحضرية ضمن النسيج المكاني لاقتصاديات المركز ، وهي الحالة المثالية التي تتحقق فيها الموازنة بين مؤثرات (الاستقطاب،Polarization Effect) ،ومؤثرات الانتشار (Spread Effects) .ومن ثم تحقيق التنمية الحضرية أولا ثم بلوغ التنمية المكانية الشاملة على المستوى الإقليمي والوطني (افلاح جمال ، 1988).

4.2 الإدارة الحضرية ودورها في التنمية :

تعد الإدارة الحضرية عنصراً أساسياً في التنمية ، حيث أنها تلعب الدور الرئيسي في الاستفادة من الموارد البشرية والطبيعية والعمرانية التي تعتبر أهم إمكانات المجتمع ، ولهذا فالإدارة الحضرية تعد أحد العناصر الأساسية بالنسبة للنمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر ، كما أنها واحدة من الاحتياجات الضرورية بالنسبة للحكومات المركزية والمحلية والقطاعات غير الحكومية التي تساهم في تحسين البيئة الحضرية. (تقرير الامم المتحدة، 2006) ويعتبر مجال الإدارة الحضرية مجال فسيح و يتوقف مفهومها علي وجهة نظر الجهة التي تتناوله .

5.2 المشاركة المجتمعية:

يعد اشراك الساكنة وسيلة المجتمع لدراسة جميع موارده وامكانياته للوصول إلى كيفية استخدامها في تحقيق الأهداف المنشودة، مما يلقي بعض التبعة على عاتق السكان وجعلهم شركاء أساسيون في عملية التنمية وتحسين

جودة الحياة في المناطق الحضرية . وبذلك يتأكد دور المشاركة المجتمعية في أعمال التخطيط و الارتقاء ومختلف التدخلات العمرانية ، حيث أن المستهدف الرئيس بعملية الارتقاء وتحسين جودة الحياة.

3 مفهوم التحسين الحضري:

يعد التحسين الحضري ظاهرة عالمية حضرية شاملة لاعادة صياغة المدن على المستوى الكلي ، ويعد كذلك أحد العمليات المتكاملة بتطوير المراكز الحضرية بصورة عامة واحيائها السكنية بصورة خاصة. اذ يعد من ضمن التوجهات السياسية الحديثة التي أصبحت تتبناه معظم الدول ، حيث اصبح يعتبر ظاهرة عالمية حضرية يتم فيها تطوير مختلف المناطق الحضرية التي تعاني تدهورا ، سواء كان جزئيا أو كليا في أنسجتها الحضرية ، وكثيرا ما تقترن هذه العملية بحجم التدهور الحاصل على مستوى البنية الحضرية لتلك المناطق حيث تتضمن اعادة صياغة الشخصية الحضرية والقيم الجمالية لهذه المناطق.

1.3 تعريفه من الجانب العمراني:

مصطلح التحسين الحضري له العديد من المعاني المختلفة فقد يطلق على تنظيف جزء مهمل من المدينة ، وقد يتوسع المصطلح لتغطية كل شيء من الهياكل التي أعيد تأهيلها الى تطوير البنية التحتية وزيادة الاحساس بالمجتمع، وهو عملية تستعمل على نطاق واسع لمحاولة تنشيط النوى الحضرية للمدن التي تعاني التدهور ، وتختلف اثاره ونتائجه اعتمادا على ما تم القيام به على وجه التحديد لمحاولة تنشيط المناطق الحضرية (نور و مفيد ، 2020). التحسين هو اضافة الصبغة الحسنة على الشيء ، وجعله يلبي الحاجة ، وهو التغيير الى الافضل.

2.3 أهمية التحسين الحضري ضمن المناطق الحضرية:

يعد التحسين الحضري حاليا عملية تشمل مجموعة من السياسات والاستراتيجيات والاليات التي تهدف الى الارتقاء بجودة الحياة والبيئة الحضرية للاحياء السكنية وللمركز ككل، وذلك نظرا لتأثر المناطق الحضرية داخل هذه الاوساط بعوامل عدة. منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ، والتي أصبحت تشكل هيكل هذه المراكز وأحجامه ، مما دفع بهذه العوامل السابقة وبصورة مستمرة نحو التغيير سواء في الوظيفة أو الشكل . حيث باتت المراكز الحضرية تعاني اليوم الاهمال بسبب عوامل كثيرة وتحتاج هذه المراكز الى اعادة النشاط اليها، من خلال عملية معاصرة تقوم على مبادئ حديثة تعمل على تحسينها وتطويرها، أو معالجة التدهور الذي قد يصيب المنشآت والمباني

أو التعامل مع التغيرات الحاصلة لخصائص المجتمع وثقافات السكان بمرور الوقت وتعاقب الاجيال بهدف مواكبة هذه التغيرات وملائمة الحياة بمطالباتها المتجددة.

وتأتي أهمية التحسين الحضري ضمن المراكز الحضرية في الالونة الاخيرة ، كونه يتناول القضايا المتعلقة بالاسكان ومركز المدينة الحضري والحراك الاجتماعي ، وعدم المساواة وغياب العدالة الاجتماعية، عادة مايستعمل هذا المصطلح بوصفه مصطلحا ازدهاريا ويصف ظاهرة ارتفاع المراكز الحضرية للمدن وتحسين جودة الحياة بها، وانه عملية ايجابية تخلق الوظائف والتجارة والثقافة في المراكز الحضرية التي تعاني التدهور فتعمل على تجديد المجتمعات وتحديثها، فضلا عن تجديد وتحديد الوظائف الحضرية وهو بدوره يقوم بتطوير هيكل البنية الحضرية وتحسينها.

3.3 أهداف التحسين الحضري

تندرج أهداف التحسين الحضري في القانون التوجيهي للمدينة (06-06) وهي كالآتي :

1. تحسين الإطار المعيشي للمواطن.
2. تقليص الفوارق بين الأحياء.
3. ترقية التماسك الاجتماعي.
4. القضاء على السكنات الهشة وغير الصحية.
5. تدعيم الطرق والشبكات المختلفة.
6. ضمان توفير الخدمة العمومية وتعميمها، خاصة تلك المتعلقة (بالصحة، التربية، التكوين، السياحة، الثقافة، الرياضة والترفيه).
7. حماية البيئة.
8. الوقاية من الأخطار الكبرى، وحماية السكان.
9. مكافحة الآفات الاجتماعية والانحرافات والفقر والبطالة.
10. التحكم في مخططات النقل والتنقل وحركة المرور داخل محاور المدينة وحولها.
11. القضاء على كل العيوب الموجودة في المناطق العمرانية والتي تؤثر سلبا على حياة السكان.
12. الإرتقاء بالبيئة السكنية.
13. تسهيل فرص الحصول على المنافع العامة، والوصول إلى الشبكات.

14. إرتقاء التكفل بالنظافة والسلامة والراحة.

4 كيفيات الارتقاء بالبيئة العمرانية للمناطق الحضرية:

يقول الأستاذ (أ.د. عبد الباقي، 1986) بأنه لا يزال موضوع الإرتقاء في مرحلة التجارب في مختلف بلدان العالم ، و يعد الإرتقاء كأسلوب للتخطيط التفصيلي مرحلة جديدة في تطوير المدن بعد النظريات التخطيطية التي كانت تعتمد على وضع المخططات العامة للمدن، وما كانت تأخذ وقت طويل نسبياً للإعداد ما يتناسب مع سرعة إيقاع عجلة التطور العمراني ومتطلبات التنمية خصوصاً في دول العالم النامي.

وقد أكد أن هذا الامر يستدعي وضع صيغة مختلفة لفكر المخطط العام للمدينة الذي تبلور في صورة إعداد مخططات إرشادية للمدن، تعمل على ملاحقة التطورات السريعة في عجلة التنمية العمرانية.

ويحاول الارتقاء بالتجربة والممارسة والتطبيق أن يكون لنفسه أصولاً ونظرياته وهو ما زال في مرحلة أولية على هذا الطريق. والتجربة إن لم ترصد وتقيم وتناقش وتنتشر لا يمكن أن تؤتي ثمارها. ويعتبر نشر الفكر والتجربة لهذا الموضوع الجديد وسيلة أساسية لنقل المعرفة إلى الأجيال اللاحقة، وكذلك وسيلة أساسية لتبادل الخبرات بين المشروعات المختلفة وبين الدول المختلفة. وهناك تجارب عديدة ورائدة في دول آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية، ودول أوروبا الشرقية والغربية. ومن المؤكد أن الحركة الفكرية لا يمكن إثراءها إلا من خلال الرصد والتقييم والنشر وتبادل المعرفة، وللأسف فإن هذا ما ينقص العالم العربي.

وعند الحديث عن الارتقاء لابد أن نعرف بإيجاز مفهوم هذا التعبير عند التخصصات المختلفة، ففي مجال العلوم الهندسية، يعني تحسين شبكات البنية الأساسية من طرق وشبكات مياه وصرف صحي وكهرباء وغاز... الخ. بينما يعني بالنسبة للمعماري تحسين الشكل المعماري وتطويره وكذلك اصلاح المبنى ، بينما يعني بالنسبة للمصمم الحضري تطوير البيئة الحضرية التي تتمثل في التشكيلات البنائية وتنسيق المواقع وتحسينها. أما بالنسبة للاجتماعي فيعني الارتقاء بالإنسان الذي يقيم ويستخدم هذه المباني بسلوكياته وعلاقاته الاجتماعية وعاداته وتقاليده وبالنسبة للاقتصادي ، فيعني الارتقاء إعطاء السكان ومجتمعهم دفعات جديدة لتحسين دخولهم وتطوير أعمالهم الإنتاجية. بهذا يختلف مفهوم الارتقاء باختلاف التخصص. والارتقاء بالبيئة العمرانية هدفه في النهاية الارتقاء بالمجتمع والفرد وبالتالي بالبيئة التي يعيش فيها المجتمع، وهذه مسألة لا تنفصل عن النشاط والممارسات الاقتصادية وهذا هو التكامل في الفكر العمراني والاجتماعي والاقتصادي ومن هذا نخلص إلى أهمية الأخذ بالمفهوم الشامل للارتقاء.

وفي مشروع الارتقاء لا يجب الاعتماد فقط على الجانب المتعلق بالفلسفة والنظرية ولكن يجب الاهتمام بالجانب الواقعي التطبيقي، وتعد دلائل الاعمال في صورة مبسطة مفصلة مصورة تشرح تفصيليا تسلسل الأعمال ومحتواها في صورة مهام أساسية محددة ، ينبثق عنها مهام أخرى تفصيلية وتأخذ الدلائل صورة "اصنعها بنفسك" وبذلك يمكن توسيع القاعدة العريضة على الممارسة والتعامل مع مشروع الارتقاء.

والحديث عن الجوانب التنفيذية المتعلقة بمشروع الارتقاء يتطرق بنا إلى التعرض إلى الكيان التنظيمي للمشروع ، فلا يمكن الادعاء بأنه يمكن من خلال العمل المكتبي إعداد مشروع للإرتقاء. حيث أن مشروع الارتقاء يأخذ الجانب الاجتماعي فيه مسألة أساسية. ويعتمد نجاح المشروع على مشاركة المجتمع في أعماله التنفيذية، فإن هذا الوضع الخاص يستدعي المعاشة اليومية للمجتمع في صورة عملية مستمرة لاستقطاب إمكانياتهم واكتساب ثقتهم وتحفيزهم على المشاركة بالجهود الذاتية في عملية الارتقاء. وإيجاد الشعور بانتماء المجتمع إلى المشروع سيكون الضمان الأساسي لنجاح المشروع، وتأخذ مشاركة المجتمع صور شتى، ففي مرحلة الدراسة الميدانية يتعاون للتعرف على المكونات الاجتماعية والاقتصادية بموقع المشروع وكذلك للتعرف على مشاكلهم ورغباتهم. كما يمكن أن تكون مشاركة المجتمع في وضع متطلباته ورغباته وأولوياته بالنسبة لأعمال التنمية المختلفة. وكذلك يمكن عقد استطلاع للرأي ولجان للاستماع الجماهيري في مرحلة إعداد التخطيط وبدائله ومناقشتها. وأخيرا، يمكن أن يكون للمجتمع دورا أساسيا في تنفيذ وتمويل المشروع، ومساهمة المجتمع في مرحلة التنفيذ هي ضمان استمرارية التنفيذ وقوة الدفع له حيث أن المجتمع هو صاحب المصلحة الأولى.

1.4 - مفهوم الارتقاء وسياساته العامة:

1.1.4 مفهوم الارتقاء:

أنه عملية تهدف لرفع مستوى حي ما تدريجيا ودون طفرات لاتؤدي للهدف المنشود رغم ما تمثله من نجاح مؤقت ، ويقوم الارتقاء على استثمار جهود المجتمع ومشاركته الالجابية واستثمار هذه الجهود الذاتية كأداة أساسية لانجاح المشروع ودفع عجلة العمل به والعمل على تحقيق ذاتية التمويل للمشروع.

كما يقوم الارتقاء أيضا على استثمار المشاكل القائمة بتلك المناطق وذلك لتحقيق الاهداف المنشودة من التنمية ، ومن العوامل الهامة لنجاح مشروع الارتقاء ، تجنب تداخل القرارات والتنسيق بين الاعمال المختلفة والجهات المساهمة في مشروع الارتقاء.

وتقوم مشروعات الارتقاء على مجموعة سياسات عامة تظهر في المشروعات المختلفة دون أن تؤثر أو تغير من السياسات التنفيذية المحلية الخاصة بكل مشروع على حدة.

رغم أن الارتقاء كسياسة يعد أكثر شمولاً من التحسين حيث يعتمد على تنمية الجانب الاجتماعي بالإضافة الى الجانب العمراني، وهو كسياسة وإن بدا أنه مشابه للتحسين إلا أنه أشمل منه بكثير .

2.1.4 - مستويات الارتقاء بالمناطق الحضرية:

1.2.1.4 الارتقاء النوعي بالبيئة العمرانية :

وهو نوع من أنواع التنمية والارتقاء الجزئي بالمدينة أو بأحد قطاعاتها العمرانية لا يصل الى درجة المفهوم الشامل للإرتقاء ، فهو يركز على الارتقاء بالبنية الأساسية أو بالخدمات الاجتماعية أو بالكتلة المبنية ، ويمكن أن تلجأ مشروعات التنمية العمرانية الى إتباع هذا الأسلوب من الإرتقاء النوعي في أضيق الحدود في أى من الحالات الضرورية التالية (أ. د. حازم ، 1986):

- كمرحلة أولى ضمن برنامج يستهدف تحقيق الارتقاء الشامل .
- كمشروع تجريبي لقياس تجاوب المجتمع مع أعمال التنمية المستهدفة .
- في حالة وجود مشاكل نوعية ملحة تستلزم سرعة التدخل لحلها .
- في حالة وجود نقص في الموارد المتاحة وعدم إمكانية توفير التمويل اللازم للإرتقاء الشامل .

2.2.1.4 الارتقاء الشامل بالبيئة العمرانية:

وهو المفهوم الشامل لعملية الارتقاء حيث أنه يشتمل على تنمية وتطوير كافة المجالات النوعية السابقة ،بالإضافة الى تحقيق التنمية والإرتقاء بالمجتمع ذاته اجتماعيا وإقتصاديا . لذلك فمن الأفضل عند تناول مشروعات التنمية العمرانية للمدينة أو لأى من قطاعاتها العمرانية المختلفة أن يتم تناولها من منطلق المفهوم الشامل للإرتقاء ،حتى يمكن الوصول الى الحلول الجذرية لكافة المشاكل .

كما أنه يجب أن ينظر الى عملية الارتقاء من خلال النظرة الشمولية. فالارتقاء يجب أن يتسع لكي يغطي كافة عناصر الحي المتخلف وهي التي تتمثل في :

أ- الكتلة المبنية بما يغطي البيئة العمرانية بما فيها من مباني سكنية ومباني خدمات (اجتماعية وصحية وتجارية...الخ).

ب- البنية الاساسية بما يغطي كافة شبكات (الطرق والممرات والتغذية بمياه الشرب والصرف الصحي والكهرباء والغاز ولا اتصالات والبيئة...الخ).

ج- المجتمع بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية وبما يغطي(عاداته وتقاليده ودخله وأوجه الانفاق والانشطة الاجتماعية والاقتصادية الخ).

3.2.1.4 مرحلة الإرتقاء بالبيئة العمرانية:

يقول (أ. علي رأفت ، 1997) أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال تحقيق جميع الأهداف المرجوة من مخططات التنمية، إذا ما إتسع نطاقها دون تنظيم وتخطيط مسبق لها ، فإذا ما ركزت مشروعات التنمية على رفع مستوى حتى متدهور أو متخلف بمدينة ما ليصل الى مستوى أحد الأحياء الحضرية الراقية فيها فإن هذا في حد ذاته أمر في غاية الصعوبة ، حيث انه يستلزم اتباع منهج تدريجي شامل لعملية التنمية والارتقاء ، حيث تؤكد الدراسات السابقة أن الإرتقاء الإجتماعي يحتاج الى زمن طويل وجهد كبير، بينما الإرتقاء الإقتصادي يحتاج الى جهد أقل وزمن اقل ، أما الإرتقاء العمراني والبيئي فإنه يمكن إدراكه في أقل فترة زمنية وأقل جهد نسبيا للحصول على نتائج إيجابية سريعة ، لذا فان تقسيم المدينة الى مناطق أو تجمعات عمرانية متجانسة يكون لكل منها سمات وخصائص تميزها عن غيرها من المناطق الأخرى ، حسب النشاط أو الوظيفة أو الدور الذي تؤديه كل منها يساعد الى حد كبير في وضع خطة ملائمة للتنمية، تأخذ في حسابها كافة الظروف الإجتماعية والإقتصادية والعمرانية والبيئية السائدة في كل منطقة .لكي تنير الطريق وتصنع المؤشرات التي تساعد السلطات المسؤولة في إتخاذ القرار السليم والمناسب على أن تكون أولويات مشروعات التنمية حسب الترتيب التالي (د. علي، 1998):

- التجمعات العمرانية الأكثر تأثيرا على رفع مستوى الحى والمدينة يليها المناطق الأقل تأثيرا .
- التجمعات العمرانية الواقعة على محاور الحركة الرئيسية بالمدينة .
- التجمعات العمرانية التي تحتوى على أماكن الأنشطة أو الخدمات الرئيسية .

4.2.1.4 التدرج والارتقاء بالبيئة العمرانية:

كذلك يجب أن ينظر الى الارتقاء على أنه عملية تدريجية زمنية ، وبالتالي فهو لا يجب أن يحمل فكر احداث طفرات تنمية سريعة ، فقد يكون من غير الموفق محاولة افتعال من خلال مشروع الارتقاء ، حيث أنه لا يمكن التنبؤ بردود الافعال التي تحدث نتيجة افتعال هذه التحولات بشكل طفرة أو نقلة اجتماعية أو اقتصادية كبيرة ، وبشكل عام يجب أن تكون أي تحولات اجتماعية أو اقتصادية نابعة من ذات المجتمع المحلي لتلك المنطقة واحترام خصوصياته ... الخ ، وتجنب التحولات مفروضة أو دخيلة عليه وذلك حتى نضمن تجارب المجتمع. وبالتالي نجاح عملية الارتقاء وبوجه عام فمشروع الارتقاء الناجح هو الذي يستقطب المساهمة الذاتية للمجتمع لتحقيق أهداف التنمية.

5.2.1.4 نسبية التقييم والارتقاء بالبيئة العمرانية:

يحتوي الارتقاء عند اعداده على الكثير من الاعمال النسبية. وبالتالي فمعايير وضوابط الارتقاء بمنطقة ما ترتبط الى حد كبير بظروفها وحالتها ، وليست بمعايير عامة موضوعة مسبقا . وما يصلح كمعايير للارتقاء بمنطقة ما ، قد لا يصلح بالضرورة كمعايير للارتقاء لمنطقة أخرى قد تختلف ظروفها ومشاكلها الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية.

2.4 - دور المجتمع في عملية الارتقاء بالبيئة العمرانية:

يلعب المجتمع دور كبير في ضمان الحصول على تنمية ناجحة وفعالة من خلال مشاركته بجهوده الذاتية في عملية الارتقاء ، حيث أن التنمية تخصه وتعود عليه وبالتالي فمشاركته بشكل ايجابي يعتبر ضمان لنجاح الاهداف المرجوة من مشروع الارتقاء، لذا يلزمنا الامر عند اعداد خطط التنمية والارتقاء التنسيق بين المصالح المعنية والمجتمع لتحقيق أهداف المشروع حيث يكمن دور المجتمع في ضمان استمرارية العمل بالمشروع وتوفير عوامل النجاح لتحقيق أهداف المشروع سواء على مستوى الملكية الخاصة او على مستوى الملكية العامة . وبوجه عام فمشاركة المجتمع بالجهود الذاتية يوجد الاحساس بانتماء المجتمع الى المشروع ولا يشعر أنه غريب عن مجاله ، وذلك من خلال اشراكه وعدم تجاهله وهذا في حد ذاته أقوى ضمان لنجاح المشروع. ويمكن ان تاتي مساهمة المجتمع بجهوده الذاتية من خلال ايجاد حوافز تشجعه وتجذبه للمساهمة بجهودهم في مشروع الارتقاء، وتستثمر الحوافز دائما في استقطاب افراد المجتمع للمشاركة .

3.4 - دور الارتقاء في استثمار المشاكل القائمة:

تعاني العديد المناطق التي يعد لها مشروع الارتقاء الكثير من المشاكل والاعطال ، حيث تتفاوت درجة حدتها من منطقة الى أخرى وينظر الكثير من المخططين الى أن هذه المشاكل القائمة على انها (مسائل سلبية) يلزم تداركها ومحاولة إيجاد الحلول العاجلة لها، وهذا امر لاشك فيه، ولكن يلزم أيضا ان ينظر الى المشاكل القائمة على أنها * مسائل ايجابية* يلزم استثمارها أو استغلالها بشكل أفضل للانجاح مشروع الارتقاء ، وذلك من خلال مشاركة المجتمع بالجهود الذاتية او من أجل حل مشاكل أخرى قائمة...الخ.، فمثلا يقول الأستاذ (أ.د. عبد الباقي، 1986) أنه حالة البناء العشوائي على أرض مملوكة للدولة سنجد أن ابرز مشكلة للسكان او الملاك هي مسألة تثبيت وضع الملكية أو الحصول على سند قانوني للاقامة على هذه الارض سواء بعمل عقود ايجار او تملكها لهم او بأي صورة من الصور الاخرى. في هذه الحالة يستغل هذا الوضع (كمسألة ايجابية) كورقة ضغط لضمان مشاركة المجتمع بجهوده الذاتية في تحقيق جوانب أساسية من مشروع الارتقاء مقابل تقنين وضع الاقامة والحصول علة وثائق ايجار أو بيع...الخ. وفي حلة اخرى نجد مثلا: أن أبرز مشاكل يقابلها السكان هي سوء حالة المرافق وحالة المسكن، وأن هذا يدفع السكان الى البحث عن أماكن أخرى للاقامة تتوفر فيها المرافق والمسكن الصحي وهذا الوضع يمكن استغلاله كظاهرة ايجابية .

4.4 - دور التنظيم في نجاح مشروع التنمية و الارتقاء :

من غير الصائب الحكم أو النظر في عملية التنمية و الارتقاء أنها مجرد عمل هندسي فقط، فنجاح أي عمل يلزمه وضع خطط وهياكل تنظيمية، تعمل على التنسيق بين مختلف الفاعلين وبين مختلف الاطراف المشرفة والقائمة على اعداد هذه العملية ، فاهمال عنصر من هذه العناصر التنظيمية تؤثر سلبا على السير الجيد والحسن لعملية الارتقاء ، وبالتالي فنجاح عملية الارتقاء تنطوي على اعداد هيكل تنظيمي سليم .

حيث أن اعداد مشروع الارتقاء بوجه خاص تتداخل فيه جهات متعددة وتحتاج الى تضافر جهود تخصصات متنوعة، و لانجاح مشروع الارتقاء وجب وضع هيئة قيادية مركزية تستقطب كافة الجهات ذات العلاقة المباشرة بالمشروع ، لكي تكون فيما بينها كيان قادر على تقنين التخطيط وتحديد السياسات واتخاذ القرارات في الحقول المتخلفة وكذلك قادرة على التنسيق بين هذه الجهات المختلفة.

5 -علاقة التنمية بالارتقاء:

تهدف التنمية بشكل عام الى الارتقاء بالمجتمعات العمرانية القائمة بمحاولة الإستفادة بالإمكانات المتاحة وبمواكبة التطورات الحضرية وتوفير إحتياجات السكان من العناصر التخطيطية ،وبإرساء المعايير المعيشية المناسبة لهم. مع تطوير المنتجات العمرانية بالارتقاء بالإيجابيات والتقليل من السلبيات ، وهي عملية تنموية مستمرة تدفعها الدراسات التخطيطية والإمكانات الفنية والمادية وتتفاعل مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية والبيئية والثقافية للمجتمع (أ.د. عبد الباقي، 1986)، حسب الإحتياجات الحالية والمستقبلية للمجتمعات العمرانية القائمة ، وحيث أن الارتقاء والتجديد الحضري هو أحد الأهداف الرئيسية لمشروعات التنمية العمرانية (Mobaraki & Abdoli, 2013).

تسعى السلطات التنفيذية والمعنية في كل بلد إلى تحقيق ما يعرف بالتنمية العمرانية وذلك انطلاقاً من غاية أسمى تتمثل في الارتقاء بجودة الحياة في الأوساط الحضرية ، والعمل على تحقيق جملة من الإحتياجات والمتطلبات سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية... الخ . اذ يعد الارتكاز على عنصر التخطيط العمراني وسيلة فعالة من أجل تحقيق تنمية شاملة وفعالة ، لكن من أكبر العوائق التي تعترض هذ الأخير هو تحديد الاطار المكاني لهذا التخطيط اذ يجب أن يرتبط بالتقسيمات الادارية والمجالية التي تعكس مستويات الادارة المشرفة على مشاريع التنمية ،لذلك فان علاقة الادارة والتخطيط للتنمية يرتبطان بمدى التحديد الجيد للتقسيمات الادارية والمجالية . من هنا تتضح أهمية ودور اللامركزية في إدارة دور وفعالية التنمية العمرانية تحقيقاً لرقى والازدهار والرفع من كفاءتها. كما تركز اللامركزية على تدعيم آلية الحوار وطرح الحلول والاقتراحات بين السلطات المعنية وممثلي المجتمع. وتعد هذه الإجراءات دعم لدور المشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرار، الذي يعد أحد أهم أهداف التنمية المستدامة. ومن هنا نلاحظ دور التخطيط و الإدارة التي تعد الركيزة الأساسية التي تستند عليها التنمية المستدامة حيث يتوقف على مدى كفاءتها في تحقيق الأهداف المرجوة و العمل على الحد من التفاوتات الحاصلة وتحقيق التوازن بين الأهداف .فالحاجة والطلب المتزايد للسكان تحدث التوازن بين الأهداف الاجتماعية والاقتصادية حيث أن ترشيد الطلب ووضع الأولويات يؤدي إلى تحقيق المنفعة الاقتصادية دون تأثير سلبي على المساواة والعدالة الاجتماعية.

اذ تستند معظم نظريات العدالة الاجتماعية إلى حقيقة أن عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية لأي مجتمع، يمكن أن يؤثر على تنظيمه المكاني وأي تغيير في التنظيم المكاني والعلاقات الاجتماعية الاقتصادية ،وتوزيع الدخل فعالان بشكل مباشر في المجتمع بشكل عام ، تحاول العدالة الاجتماعية تطوير مجتمع عادل يعتمد على مبادئ

الإنصاف والتماسك وفهم قيم حقوق الإنسان ويعترف بكرامة وقيمة كل إنسان يعد (Moghadam, Darvish, & Javan, 2016) التوزيع المكاني المتوازن للخدمات الحضرية هو الأكثر علامات مهمة للعدالة الاجتماعية في المدينة ، تعني العدالة الاجتماعية في المدينة استمرار احترام مصالح الطبقات الاجتماعية المختلفة على أساس التمديد الأمثل للموارد الحضرية ، والدخل والنفقات. اذ يعد التوزيع العادل للمرافق ، كاستراتيجية لتحقيق المساواة و العدالة الاجتماعية .

إن عدم المساواة وعدم وجود توازن مكاني في سكان مختلف أحياء المدينة ليست ظاهرة جديدة ويمكن العثور عليها في جميع مدن العالم. ومع ذلك ، نظرًا لأن التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع غير العادل وغير المتوازن للخدمات واضحان في البلدان النامية ، فقد تفاقم الاختلاف المكاني للمدن.

كما أن الظروف والأوضاع الراهنة التي تمر بها المناطق الحضرية بالجزائر ، على مختلف المستويات والأصعدة والمحلية و الإقليمية و الوطنية ، تستوجب إعادة النظر بصورة شاملة في الوضعية الحالية لما يسمى بالنظام التخطيطي على المستوى الوطني ككل .

6 مفهوم جودة الحياة:

تعد جودة الحياة الهدف الأسمى والنهائي للتنمية ؛ هذا المصطلح الذي كان مجالا للعديد من الدراسات والأبحاث في فروع علمية متعددة وكثيرة لما يزيد على خمسة عشر عاما، ومازال في بؤرة الاهتمام العلمي، بل مازالت الهيئات العالمية، القائمة على تنظيم وتقييم عملية التنمية بأقاليم العالم المختلفة، تقوم بتعديل وتطوير مستمر لعملية التنمية سواء على مستوى المفاهيم والأنماط (تنمية بيئية، بشرية، حضرية، مستدامة، اجتماعية) أو على مستوى القياس (مؤشرات قياس مستوى التنمية). وكان أحدث المفاهيم ظهورا هو مفهوم التنمية الاجتماعية- وهو المفهوم الأقرب إلى مفهوم الرفاهة الإنسانية وجودة الحياة- بمؤتمر "ريودي جانيرو 2012" والذي أوصى بتحديد أهداف التنمية الاجتماعية ومؤشرات قياس مدى تحقق هذه الأهداف. من خلال تشكيل مجموعة عمل خرجت بسبعة عشر هدفا عاما ومائة وتسعة وستين هدفا مرحليا يتم قياسها من خلال ثلاثمائة وثلاثة مؤشرات من المتوقع اعتمادها رسميا عام 2016 (Hak, Janouskova , Moldan , & Sustainable, 2016).

وأشار Horsley وآخرون" إلى أن عملية التنمية وتحسين جودة حياة السكان هي عملية مكونة من خمسة جوانب مرتبطة مع بعضها "جانب اقتصادي، وجانب سكاني، جانب بيئي، جانب اجتماعي، جانب سكني"

(Horsley, Prout , Tonts, & Ali , 2015). ولقياس جودة حياة سكان مدنتي المسيلة وبريكة تم الاعتماد على ستة معايير لجودة الحياة على مستوى المدن محل الدراسة من قبل الخبراء ، بناءً على رأي الأغلبية ، وتوقفنا عند هذه المعايير: (الأمن والحماية ، الخدمات التعليمية ، الخدمات العامة ، الرعاية الصحية ، والثقافة و الترفيه ، البيئة).

يعد مفهوم جودة الحياة مفهوماً واسعاً ومعقداً يحتمل عدة تعريفات، ويمكن القول، بإيجاز، أن مفهوم جودة الحياة يقيس مستوى الرضا فيما يتعلق بالجوانب «الأكثر أهمية» في حياة الفرد، ولكن يبقى هذا التعريف نسبياً إلى حد كبير. ومن أجل الوصول إلى تعريف محدد لجودة الحياة .

إن مفهوم جودة الحياة يشمل المعايير الكمية والنوعية على مستوى الفرد وعلى مستوى المجتمع فالمعايير النوعية على مستوى الفرد (الرضا عن الحياة ، الإحساس بالسعادة...الخ). و على مستوى المجتمع (القدرة علي المشاركة والتاثير، مقدار الترابط بينه وبين المجتمع (يوسف و أيمن محمد ، 2016). منا هنا يمكن القول أن :

تعبّر جودة الحياة عن مدى رضا الفرد عن حياته الحضرية، أين يمكنه الشعور بالرضا و إدراكه للسعادة، حتى يتمكن من استثمار كل قدراته و إمكانياته لتحقيق ذاته.

وقد نتج عن التحولات المجالية متغيرات متعددة، طرأت بعدها مفاهيم حديثة تندرج كميّا ضمن توجه جديد و معاصر لتقييم مستوى الحياة في المجال الحضري و الذي يعرف بجودة الحياة الحضرية، ولقي هذا المفهوم اهتمام العديد من الباحثين في هذا المجال كأمثال "سميث" و"غراي"، "دونا بديان"، نوكس" و غيرهم، حيث انصب اهتمامهم بمعرفة مستوى المعيشة و الرفاهية و مدى جودة السكن في التجمعات الحضرية، باستعمال مجموعة من المؤشرات و المتغيرات التي تتناسب و المدينة المدروسة.

غير أن بعض الباحثين يعرف جودة الحياة الحضرية بأنها "مقدار السعادة و الرضا التي يستمتع بها الشخص في بيئته الحضرية، الناتجة عن التفاعل بين المتغيرات الاجتماعية و الاقتصادية و البيئية، و عموماً يمكن القول أنها تعبير سكاني عن الرفاهية التي يشعرون بها و التي تدعمها بيئتهم الحضرية المحيطة."

أما منظمة اليونسكو (ONSECU) فتعتبر نوعية الحياة بأنها مفهوماً شاملاً يضم كل جوانب الحياة كما يدركها الأفراد، وهو يتسع ليشمل الإشباع المادي للحاجات الأساسية، و الإشباع المعنوي الذي يحقق التوافق

النفسي للفرد عبر تحقيقه لذاته، و على ذلك فجودة الحياة لها ظروف موضوعية و مكونات ذاتية و لقد ارتبط هذا المفهوم منذ البداية بسعي المجتمعات الصناعية لمواجهة اشباعات الأفراد و تطلعاتهم و طموحاتهم." (ناهد ، 1990)

1.6 أهمية جودة الحياة:

تزايد الاهتمام في السنوات الأخيرة بقضايا جودة الحياة وطرق تقييمها ، من قبل المنظمات العالمية مثل: منظمة الأمم المتحدة للتطور الإنساني (the UN's Human Development Index)؛ والمهتمين بالمجال الاجتماعي مثل مجلس التنمية الاجتماعية بانتاريو:

(Social Development Council of Bentario) والمهتمين بالتنمية المستدامة مثل مراكز: (Pasadena, Ontario Healthy -Hamilton).

ان اهتمام الابحاث بجودة الحياة، لانها تعتبر شاملة للعديد من الدراسات والتخصصات ، لهذا أصبحت تأخذ حصة كبيرة من اهتمام مختلف المنظمات في مختلف القطاعات ،ففي القطاع العمراني مثلاً يتزايد الاهتمام بتعريف مفهوم التنمية لان هذا المفهوم هو أكبر من مجرد الارتقاء ، وعلى الرغم من أنه مفهوم واحد الى أنه يشمل مجموعة من العناصر والنواحي التي يجب أخذها بعين الاعتبار في هذا النوع من الدراسات والتي تحتاج الى الدعم والمشاركة والقياس .

2.6 عوائق الارتقاء بجودة الحياة:

يشعر معظم الناس أن المناطق الحضرية غير ملائمة وفقيرة للعيش والعمل ، لأن النمو السكاني والاتجاه السريع للتوسع الحضري خلال العقود السابقة قد تبعته عواقب سلبية بما في ذلك التوزيع المادي غير المتوازن للمدن ، وتنمية الأحياء الهامشية ، والفقر واختيار معايير الحياة ، ونقص مراكز الخدمة ، حيث أصبحت تواجه المدن الجزائرية مشاكل كثيرة و مختلفة (مجالية ووظيفية)، مُتعلقة بجوانب عديدة لها انعكاسات على كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية.

التي أصبحت تقف حائلاً أما نموها السكاني وتطورها بما يتلاءم مع مساحتها، نتيجة لاهتمام الدولة المتزايد بتوفير السكن بالدرجة الأولى لمواجهة الزيادة في أعداد السكان الوافدين إلى المدن، مع التباطؤ في توفير الخدمات المتنوعة والمميزة التي يحتاجها السكان في حياتهم اليومية، وهو ما يترتب عنها عدم الانسجام والتوافق بين التنمية الحضرية والنمو الحضري ، وكان له انعكاس مباشر عن جودة الحياة في هذه المدن ، إذ لا يمكن لجودة الحياة الارتقاء

بالسكان، طالما أنها تواجه هذه الاخيرة تحديات كبيرة تتعلق بالجوانب السلبية للتنمية الحضرية ، مثل التدهور المادي والبيئي ، والحرمان الاجتماعي ، وانعدام الأمن ، النمو السكاني المرتفع الذي لا يسمح بتوفير الخدمات اللازمة لمسكان بقدر كاف كالتعميم، والرعاية الصحية ، والغذاء الصحي، والسكن الملائم وغيرها...الخ.و سوء تسيير النفايات المنزلية، والصناعية ونفايات المستشفيات، مما يؤدي إلى تراكمها، و بالتالي تدهور البيئة الحضرية بالمدينة...الخ.

3.6 العناصر الأساسية لجودة الحياة:

تحدد جودة الحياة من خلال ثلاثة قطاعات رئيسية:

-القطاع الاجتماعي و الإقتصادي.

-القطاع العمراني.

-قطاع البنية الأساسية و الخدمات و البيئة (Hancock, 2000).

وتندرج تحت كل قطاع مجموعة من المؤشرات، و مجموع كل المؤشرات يشكل العناصر الأساسية لجودة الحياة.

4.6 مؤشرات جودة الحياة:

تلعب المؤشرات دورا أساسيا في تقييم جودة الحياة والتي يمكن تحديد أوزان نسبية لها ، حيث تسمح هذه المؤشرات بالتعرف والافصاح عن الحالات والظروف المعقدة التي لا يمكن قياسها مباشرة أو مشاهدتها أو معرفة مدى تأثيرها وخطورتها، كما أن هذه المؤشرات لا تستعمل للمقارنة أو الوصف فقط بل تستخدم أيضا في الكشف والتوضيح للعناصر المراد قياس مدى جودة الحياة بتلك المناطق الحضرية ،حيث أصبح من الممكن تحويل تلك المعطيات الى نتائج مقارنة مثل: (الرعاية الصحية ، البيئة ، العدالة الاجتماعية ، التخطيط الحضري ، ظروف الإسكان ، تلوث الهواء والضوضاء ، تغير المناخ ، المساحات الخضراء ...الخ). ومن أجل استخدام فعال وإيجابي للمؤشرات لابد أن تكون نابعة من البيئة المعاشة وتتوافق من المحيط العمراني لتلك المناطق الحضرية ،لأنها في الاخير

إذا اختلف مؤشر منها سيؤثر على البحث و النتائج المتحصل عليها أي أن تكون مناسبة و ملائمة و عدم تعارضها مع الواقع المعاش وبيئتها العمرانية.

1.4.6 أنواع المؤشرات :

هناك العديد من المحاولات الخاصة بتصنيف مؤشرات قياس جودة الحياة، منها محاولة منظمة التنمية بالأمم المتحدة و التي صنفت المؤشرات بناء على أربع ميادين إقتصادية، إجتماعية، بيئية و مؤسسية، ليأتي تصنيف آخر جد مهم يعتمد على نوعين أساسيين من المؤشرات (لطرش، 2002)، وهما:

1.1.4.6 المؤشرات الموضوعية:

"هي مجموعة المؤشرات القابلة للقياس المستخدمة في تقييم نوعية الحياة، أي المؤشرات الكمية. كتلك التي تعبر عن حجم ومدى توافر الخدمات بمنطقة سكنية ما (هنا ، 2002).

2.1.4.6 - المؤشرات الذاتية:

هي مؤشرات تستخدم لقياس درجة رضا السكان عن الخدمات المتواجدة بالمدينة، كما تعبر عن مدى كفاءة هذه الخدمات".

5.6 مؤشرات التنمية الحضرية آلية للإرتقاء بجودة الحياة:

تعد المؤشرات إحدى الأدوات التي تسمح لمخططي ومسيري المدن وواضعي السياسات أو متخذي القرار بقياس مختلف التأثيرات سواء كانت (إقتصادية، إجتماعية، بيئية... الخ). والتعرف على الوضع القائم بتلك المدن أو الاقاليم ، نظراً لاختلاف المدن اختلافاً كبيراً من حيث الموارد المتاحة وحجم السكان والامكانيات المتاحة في تلك المناطق الحضرية ، فعلى أساسها تحدد الاهداف وتوضع الخطط الضرورية للإرتقاء بمستوى معيشة السكان داخل الأوساط الحضرية وتحسين جودة الحياة بها، فهي تعد بمثابة المرشد في عملية التنمية الحضرية.

1.5.6 معايير اختيار المؤشرات:

لاختيار المؤشرات فعالة وهادفة يجب أن تخضع لجملة من الشروط نذكر منها (Chambers & Swain, 2006):

* **الهدف** : أن يقدم المؤشر المختار معلومة قيمة عن جودة الحياة بالنسبة للسكان وأن يكون خطوة في التخطيط واتخاذ الإجراءات نحو الأفضل.

* **الأهمية** : أن يكون معبراً عن وجهة نظر السكان في أحد المشكلات الهامة لهم وطبقاً لأهدافهم وأولوياتهم.

* **المصداقية والدقة**: أن يكون المؤشر دقيقاً بحيث يحدث حوله إجماع لدرجة تقييمه.

* **مدى صلته باتخاذ القرار**: أن يكون مؤثراً بالنسبة لصانعي و لمتخذي القرار

* **حساس** : أن يكون حساساً مع المتغيرات ويظهرها بسرعة.

* **التوقع** : أن يكون مؤشراً موجهاً ويظهر الاتجاهات المستقبلية.

* **الفهم** : أن يكون معبراً عن المشكلة ويقيسها بشكل مفهوم وأن يكون واضحاً.

* **الإتاحة**: أن يكون متاحاً ويمكن قياسه بشكل سنوي.

* **الاستقرار**: السهولة في الجمع والتصنيف والحساب بنفس الطريقة.

* **قياس النتائج** : أن يكون موجهاً لقياس النتائج تجاه جودة الحياة.

* **تقييم الاتجاه**: يفضل أن يقيس المؤشر الاتجاه الإيجابي للمشكلة.

* **المقياس** : أن يكون موجهاً للمناطق ذات المقياس الكبير مثل المدينة أو الإقليم بحيث يكون ذا قيمة أكبر

في التطوير مع عدم إهمال المقاييس التي تقيس المناطق ذات المقياس الصغير مثل المجاورة السكنية.

* **الوضوح** : أن يكون واضحاً ويدل علي القضايا الجوهرية.

حيث يمكن القول كذلك أن المؤشر يلعب دوراً كبيراً من خلال توفيره للمعلومات التي تساعد في تحديد أولويات التنمية الحضرية وتحسين جودة الحياة ، لذا وجب كذلك عند اختيارها أن تكون نابعة من المجتمع المدروس وذلك لرسم الصورة الحقيقية له ، وللوصول الى نتائج فعالة ، كذلك يجب اشراك مختلف الفاعلين في عملية بناء المؤشرات لقياس التنمية وجودة الحياة من خلال مشاركة مختلف الاطراف المساهمة في عملية دفع عجلة التنمية.

خلاصة:

تطرقنا في هذا الفصل من البحث الى شرح جملة من المفاهيم المتعلقة بموضوع البحث بداية من التخطيط وصولا الى جودة الحياة ، التي نخدم بحثنا حيث أردنا أن تكون مدخلا لموضوع دراستنا، و هدفنا من خلال ذلك هو تبسيط هذه المفاهيم للقارئ و إعطائه نظرة شاملة حول الموضوع محل البحث.

ان فكرة وجود استراتيجية حضرية واضحة المعالم وعامة قابلة للتطبيق في جميع المدن غير وارد اطلاقا ، فالاختلاف والتباين بين مختلف المناطق الحضرية هو حقيقة واقعة ، حيث ينبع هذا الاختلاف من كون سياسة اي مدينة ما هي الى وسيلة من وسائل تحقيق الاهداف المرجوة حسب ظروفها ، وبالتالي فان الاهداف تختلف من مكان الى آخر كما يتم ترتيب أهميتها تبعا لخطورة المشكلات الحضرية التي تواجهها كل مدينة على حدى ، وحتى في حال تطابق الأهداف والظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية لأكثر من مدينة ، فإن الهيكل العمراني لهذه المدن سوف يختلف عن بعضها البعض نظرا لارتباطه بالعديد من الخصائص مثل: (المساحة والمناخ وعدد السكان...إلخ).لذا تتطلب هذه الاخيرة معالجة خاصة من خلال تبني سياسة واضحة وتحديد مختلف معايير جودة الحياة التي تعمل على رسم صورة متكاملة لهذه المناطق الحضرية وتحدد مدى توافق البيئة العمرانية مع الساكنة.

الفصل الثاني: المخططات التنموية بمدن الهضاب ودورها في الارتقاء بجودة الحياة

تمهيد:

إن التخطيط المجالي هو وسيلة أساسية للتنمية وللتهيئة و التدخل من أجل تسيير المدينة بصورة مستديمة ، فعلى حد قول فيردمان: "التخطيط قبل كل شيء هو طريقة تفكيرنا انطلاقا من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية . والتوجه نحو المستقبل من خلال انطلاقه من الأهداف الكبرى والقرارات و الجهودات المبذولة لتحقيق وإنجاز نظرة مندمجة وشاملة للسياسة والبرمجة" (Zucchelli, 1983).

إن المدينة الجزائرية كجسم حي ومتفاعل مع محيطه المحلي والوطني والدولي، أصبحت تواجه مجموعة من التحديات. ذلك بحكم الرهانات المتعددة الكامنة وراء الظاهرة الحضرية ، و بسبب قدرة هذه الظاهرة المحكوم عليها بالانتشار وبوتيرة أكثر سرعة مما كانت عليها في الماضي، مع كل ما يصاحب ذلك من صعوبة التاطير والمواكبة ومن اختلال واضح على صعيد المجال او المجتمع .من هنا يمكن القول أن الجزائر بادرت منذ السنوات الأولى للاستقلال في إعادة تنظيم المجال العمراني والحضري من خلال أدوات التهيئة العمرانية، بالاعتماد على المصالح والهيئات التقنية التابعة للدولة (المنشأة حديثا أو تلك الموروثة عن الاستعمار) ، في محاولة منها لتلبية حاجيات السكان المتزايدة من سكن وعمل وخدمات، موازاة مع بعث التنمية الإقتصادية والإجتماعية للبلاد عبر الأقاليم المختلفة. ولقد كان لدور الخطط وتدخل الدولة الجانب الكبير في هذا التغير الهيكلي إلى غاية نهاية الثمانينات ، حيث يعتبر موضوع التنمية الحضرية، من المواضيع الهامة التي تحظى بكثير من الإهتمام من الحكومات والدول والهيئات المختلفة، كما تعتبر أيضا من المتغيرات التي عولجت من قبل الكثير من الباحثين والدارسين بمختلف تخصصاتهم واتجاهاتهم، على اعتبار أنه غاية كل السياسات والتدخلات عموما، والتخطيط الحضري بشكل خاص، من خلال ادوات تنظيمية، تسهر على تحقيق التنمية الحضرية المرجوة.

ففي هذا الفصل، سوف نحاول أن نطرح المشكلة البحثية، عبر محاولة تقصي الارتباط القائم بين ادوات التهيئة والتعمير والتنمية الحضرية في الجزائر عامة ومدن الهضاب العليا خاصة من خلال نموذجي مدينة المسيلة وبريكة.

فنتيجة للتطور الديمغرافي الذي شهدته الجزائر أصبحت الضغوطات أكثر والتحديات أكبر من سابقه، فقناعة المسؤولين والواقع الذي فرض دفعا معا إلى اختيار نهج جديد، والذي تمثل في مشاريع عمرانية سكنية كان هدفها الأساسي سدّ العجز في الإحتياجات للطلب المتزايد للسكن، مما نتج عنه التنوع في البنايات والمجمّعات

السكنية، ولإعتبارات عديدة وجدت المدينة الجزائرية نفسها من المدن التي تأثّر عمرانها بالإتجاهات الغربية ، من خلال إستيراد مظاهر العمران الحديث كوسيلة لحل مشاكلها العمرانية والمعمارية ، وكذا هي مشاريع تبلورت في أوساط وبيئات أجنبية تختلف عن بيئتنا العمرانية، دون الآخذ بعين الإعتبار المقاييس العمرانية والمناخية الملائمة للتخطيط المجالي لكل منطقة ولا الخصوصيات الإجتماعية والقيم الثقافية لمجتمعنا.

كما سنهتم بدراسة مدن الهضاب العليا بكل من مدينة المسيلة ومدينة بركة وكلها تمثل اقطابا حضرية جهوية هامة لما تحدثه من تغيرات اجتماعية على مستوى خلق فرص الشغل وهذه قضايا اساسية تساهم في تفسير اشكالات المناطق الهامشية من حيث ظهورها ونموها ومعرفة طبيعة الخلل المترتب عن ذلك.

ونطرح هنا بعض التساؤلات التي نعتبرها اساسية لتفسير اشكال التنمية الذي مرت بها منطقة الهضاب العليا بالجزائر: كيف برزت هذه الاختلالات الجهوية ؟ ما دور هذه المدن المحلية في تنظيم المجالات الجهوية بمنطقة الهضاب العليا والتخفيف من التفاوتات المجالية للبلاد ؟

إن الالفت للنظر في هذا الشأن هو أن مدن الهضاب العليا كظاهرة مجالية وقطب اقتصادي واجتماعي وثقافي متمم ، انها اضحت مرشحة لكي تستقطب عددا اكبر من السكان. وتعمل على التحكم اكثر في التراب الوطني من خلال امكانياتها وآلياتها المتعددة.

1 واقع مدن الهضاب العليا ودورها في مسار التحضر وفي تنظيم المجال :

لقد ادى تزايد الساكنة بوتيرة سريعة وكبيرة الى حدوث اختلالات مجالية تجسدت في التركيز الكبير للساكنة بالجهة الشمالية وهميش المجالات الداخلية، مما يترجم انعدام توازن جهوي. هذه السمات الحضرية ورثها المجال الحضري الجزائري منذ الاستعمار، وظلت متحركة في مصير الشبكة الحضرية الجزائرية رغم المخططات التنموية والسياسة الجهوية التي انتهجتها السلطات المعنية للحد من هذه التفاوتات والقضاء عليها ، والارتقاء بالمجالات الحضرية لهذا اصبح اعادة تنظيم وتحسين المجال حاليا أمرا لا بد منه وذلك من خلال تشكيل وتطوير مجالات حضرية ملائمة وذات جودة حضرية عالية.

لذا اصبحت مدن الهضاب العليا مثار اهتمام معظم الباحثين والمخططين والمسؤولين لما يمكن ان تلعبه هذه المدن في الارتقاء بالتنمية المحلية، وفي الحد من النمو المفرط للحوضر الكبرى، من خلال عصنة المجال و اعادة تنظيم

شبكة المدن الجزائية ومكافحة التباين الجهوي بين الشمال والوسط والجنوب، وفي تقريب النموذج الحضري وتسهيل ولوج السكان لمعظم الخدمات والتجهيزات العمومية الاساسية و التقليل من النزوح الريفي ، وفي كونها تشكل اداة اساسية للتوازن الجهوي وقاعدة اساسية اللامركزية لانتشارها الواسع في المجال.

حيث عرفت هذه المجالات في السنوات الأخيرة دينامية ديمغرافية ومجالية كبيرة طن وتزايد عددها في ظل ارتفاع ائمة العقار في المدن الكبرى ووصول هذه الفئات الى درجة التشبع، وهذا ماجعلها تعاني عدة مشاكل وتحديات على مختلف الاصعدة ، هذا ورغم مجهودات الدولة للتخفيف من التفاوتات الجهوية وخلق توازن في الشبكة الحضرية فان المدن الكبرى مازالت تمارس هيمنتها على التراب الوطني.

حيث عرفت اغلب مدن الهضاب العليا دينامية ديمغرافية وارتفع عددها وتوسع مجالها في جميع الاتجاهات ، لاسيما في اتجاه المحاور الطرقية الرئيسية، وقد افرزت مجالات متباعدة من التوسع الحضري نجم عنها تفكك عمري تطبعه الفوضى والعشوائية، و لمواجهة هذه التحديات تم اتخاذ نسق من البرامج والاجراءات ومع ذلك مازالت الاختلالات مستمرة ومازالت العديد من المراكز تعرف عجزا في شتى المجالات.

1.1 التخطيط المجالي كأداة لتنمية المناطق الحضرية .

التخطيط الحضري، هو محاولة لتهيئة المناخ المناسب الذي يسمح للمجتمعات البشرية بإيجاد الوسائل الضرورية لتحقيق إطار معيشي ملائم لسكانها ، تتوفر فيه مختلف أسباب الراحة والرفاهية داخل المدن، فالإنسان يسعى دوماً لتنظيم البيئة التي يعيش فيها ، وإيجاد الأدوات التي تمكن من تحقيق الانسجام الأفضل بين جميع أفراد المجتمع محاولاً بذلك استثمار كل الطاقات لتحقيق ذلك (د.خلف الله ، 2005). ويقوم التخطيط الحضري المعاصر على عدة مراحل وهي كالآتي:

1.1- مرحلة الدراسة الأولية: وتأتي هذه المرحلة كالتالي:

 **مرحلة جمع المعلومات:** وتشمل جمع المعلومات من كافة النواحي بطرق علمية من الدوائر الحكومية والهيئات ، ومراكز البحوث، ومختلف المصالح المعنية...إلخ.

 **مرحلة التحليل:** وتتم فيها دراسة وترتيب وتحليل المعلومات المجموعة ثم تصنيفها ومعالجتها وإنتاج دلالاتها بغية الوصول إلى خطط وحلول علمية ناجعة.

✚ **مرحلة الإقتراح:** إنطلاقاً من التحليل والنتائج المتحصل عليها من المراحل السابقة يمكن للعمريّ برمجة

مقترحاته من سكن وتجهيزات، ومساحات خضراء... إلخ ، وذلك للتجاوب مع حاجيات المدينة في المستقبل من منظور ينبغي تقديره من قبل العمريّ وذلك عبر وضع فترات زمنية .

فهو أداة للبرمجة والتنظيم يتيح للسلطات العمومية على المستوى المحلي، الجهوي والوطني التحكم في النمو العمريّ بوضع أدوات التخطيط العمريّ.

حسب التعريف الوارد في (قاموس التعمير والتهيئة). فالتخطيط العمريّ هو مجموع الدراسات ومسار الإجراءات القانونية أو المالية التي تسمح للجماعات العمومية معرفة تطور الأوساط العمرانية، تحديد فرضيات التهيئة التي تعني اتساع طبيعة و تموقع التطورات العمرانية و الفضاءات الواجب حمايتها، وثائق التعمير تنتمي إلى التخطيط العمريّ.

يعني التخطيط العمريّ بالأساس سياسات التهيئة على مستوى جهوي مع وجود آليات و أدوات لهذه السياسات (مخططات التعمير). يقوم على احترام قواعد القانون والآليات التنظيمية والبرمجة التي تنتج وثائق كثيرة (مخططات وتنظيمات) من أجل تسيير النمو العمريّ (Saidouni , 2000) .

من الخصائص المميزة للتخطيط العمريّ الجزائري أن له طابعا توجيهيا، أمريا ويكتسب (قوة القانون) لأن المخطط بعد المصادقة عليه يصبح بمثابة قرار إداري. اعتمد المشرع على التخطيط من أجل تنظيم المدن وفقا للنمط لمعاصر.

فالمدينة المعاصرة تعتمد على التخطيط الحضري في تحقيق ذلك وحل مشكلاتها ومواجهة تحدياتها ، هكذا تصبح المدينة مشكلة وتحد للمخططين و الباحثين و المسؤولين في تنظيمها وتسييرها.

2 أدوات التنمية و التخطيط العمريّ في الجزائر :

إن سياسات التعمير في الجزائر مرت بعدة مراحل حاولت من خلالها الحكومات المتعاقبة ومنذ الاستقلال التحكم في قواعد البناء والتوسع العمريّ والحد من التفاوتات الجهوية للبلاد ، ورغم أنها وإن غيرت شيئا من مظاهر الحياة العمرانية والاجتماعية إلا ان هذه القواعد ظلت ناقصة وغير كافية ومتأخرة ، أهمها التخلف الإقتصادي والنزوح الريفي و النمو الديموغرافي المفرط ، وعدم فعالية القوانين والتنظيمات التي طبقت في هذا المجال تنفيذا لسياسة معينة، الأمر الذي أدى إلى اختلال النسيج العمريّ لجل المدن الجزائرية.

1.2 أدوات التهيئة والتعمير وسيلة لتنمية المناطق الحضرية:

سنة (1995م) نظمت استشارة وطنية حول التهيئة العمرانية انبثق عنها وضع مشروع وطني ضمن سياسة عمرانية جديدة على شكل مخططات تنموية. امتدت من سنة (1997 إلى غاية 2012) كان هدفها تهيئة وتنمية منطقة الهضاب العليا، من خلال التكفل بمشاكل المدن الكبرى والتحكم في نموها والمحافظة على الموارد الطبيعية كالأراضي الزراعية الخصبة والثروات المائية ومحاربة التلوث " (وزارة التهيئة والتعمير الجزائرية، 1995).

إن أدوات التهيئة والتعمير المتمثلة في المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير ومخططات شغل الأراضي، ما هي إلا وسائل للتخطيط المجالي والتسيير الحضري. أوجدها المشرع بهدف التحكم وضبط توسع المجال العمراني وبالتالي التخطيط الحضري بما يخدم التنمية العمرانية للمستوطنات البشرية.

1.1.2 - الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية (SNAT) :

تعكس الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية المنظور المستقبلي لشغل التراب الوطني بالنظر إلى إستراتيجية التنمية الاقتصادية، الاجتماعية و الثقافية على المدى الطويل، و تجسيد الاختيارات المحددة بخصوص تهيئة المجال الوطني و تنظيمه. و تشكل الإطار الاستدلالي لتوزيع الأعمال التنموية و تعيين أماكنه، و يحدد القواعد التي تعتمد في إعداد كل من المخططات الوطنية، و المخططات المتعددة للتنمية في بعدها الاقتصادي و المجالي.

فهي أداة استراتيجية لتطبيق مبادئ التهيئة العمرانية، فهي تدمج بصفة إلزامية الأهداف المحددة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. تركز على عمل المنسق يشمل جميع قطاعات الدولة ومراعاة ضرورات التنمية الدائمة ومتطلبات التضامن الوطني وكذلك خصوصيات أقاليمنا وعوائقها .

إن الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية بصفتها المنظور الشامل و المنسجم الطويل الأمد لشغل المجال الوطني، تشكل إطار التشاور بين القطاعات و التنسيق بين المناطق.

يتم إعداد الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية من طرف الهياكل المكلفة بالتهيئة العمرانية و بالاتصال مع الإدارات المعنية، حيث يتم المصادقة عليها وفق نفس الأشكال و الإجراءات الخاصة بالآفاق الطويلة الأمد للتنمية الاقتصادية، الاجتماعية. و تتضمن حصيلة تنفيذ المخطط الوطني المتعدد السنوات للتنمية حصيلة تطبيق الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية.

2.1.2 الخطة الجهوية للتهيئة العمرانية (SRAT) :

سعيًا وراء التكفل بأهداف التنمية الجهوية و ضمان أكبر دقة في تحديد اختيارات و أعمال التهيئة العمرانية ، حيث تقوم الخطة الجهوية بتبسيط و تكييف أعمال التهيئة العمرانية الواردة ضمن الخطة الوطنية للتهيئة العمرانية، قصد القضاء التدريجي على الإختلالات و التفاوتات الجهوية و تشجيع التنمية و التكامل بين الجهات، و تعد على الأمد الطويل ولفترة ماثلة لذلك الخاصة بالخطة الوطنية، ويحدد هذه الخطة البرامج و الأعمال على فترات زمنية تتماشى و شروط التخطيط الوطني . يتم إعداد الخطة الجهوية من طرف الهياكل المكلفة بالتهيئة العمرانية بالاتصال و التشاور مع الإدارات و الجماعات المحلية المعنية، و يتم إقرارها عن طريق التنظيم و تتم مراجعتها ضمن نفس الأشكال.

3.1.2 مخطط التهيئة الولائي (PAW) :

يعد مخطط التهيئة الإقليمية للولاية وسيلة حقيقية لتطبيق السياسة الوطنية في هذا الميدان، عن طريق تطبيقه لبنود الخطة الوطنية للتهيئة الإقليمية و تفصيله للخطة الجهوية التي تتبعها الولاية المعنية. و من جهة نظر قانونية فإنه حتى و إن كانت هذه الوسيلة مطبقة في الواقع على الأقل ضمن صلاحيات المجلس الشعبي الولائي، فإننا نجد لها سنداً قانونياً ضمن قوانين التهيئة الإقليمية حسب القانون: (87 - 03)، والقانون (90 - 29).

و لهذا يمكن القول أن مخطط التهيئة الولائية ما هو إلى دراسة يمكن أن تعدها الوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية (SNAT) ، وتعتبر هي الإطار الحقيقي لتنفيذ عمليات التجهيز و الاستثمار المخططة من طرف الدولة ضمن ما يعرف بالمخطط القطاعي اللامركزي (PSD) . و بما أنه على المستوى المحلي ترتبط التهيئة الإقليمية مع التخطيط فإنه يمكن الإشارة إلى أن (المادة 19) من قانون التخطيط الولائي تشير إلى ما يسمى بـ: " الإطار أجمالي للتخطيط المحلي " AIR DE PLANIFICATION " و لرسم مخطط التهيئة للولاية فإنه يتم إعداد مجمل للخرائط التي تحتاجها الولاية في معرفة شغل المجال لتلبية حاجيات السكان من. هذه الخرائط هي:

1- خريطة الحدود الإدارية: البلديات و الدوائر.

2- خريطة فيزيائية: و تضم التضاريس.

3- خريطة مناخية: تهم المهندس الزراعي في توجيهه المنتجات، وتهم المهندس المعماري في

استعمال و اختيار مواد البناء.

4- خريطة شبكة الطرقات و تركز المناطق الصناعية، و شبكات توزيع الماء، الكهرباء و الغاز، و المناطق القروية و هي وسائل هامة لمعرفة حاجيات السكان الاجتماعية و الثقافية.

و تقوم أدوات التهيئة العمرانية المتمثلة في المخططات الجهوية للتهيئة العمرانية، مخطط التهيئة الولائي و المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كل في مستواه بشرح و بيان التعليمات العامة الواردة في المخطط الوطني فهي امتداد و تفصيل للمخطط الوطني للتهيئة و التعمير.

إن أدوات التهيئة العمرانية هذه بصفتها شبكة مدرجة المراتب، تمثل التفرغ الذي يصل إلى درجة البلديات و المواطنين، و الإطار التنظيمي الذي يضبطه المخطط الوطني فيما يخص مبادئ التنظيم و الاستصلاح و شغل المجال الوطني و المحلي. و كل أداة تكون لها - بمجرد اعتمادها- قيمة تنظيمية و تفرض نفسها وجوبا على مختلف الفاعلين الذين تطبق عليهم تنظيماته .

2.2 المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة لتنظيم وتسيير المجال.

تطرق المشرع الجزائري للمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بموجب القانون: (90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990). المعدل والمتمم بموجب القانون: (04-05 المؤرخ في: 14 أوت 2004). المتضمن قانون التهيئة والتعمير في مواده من (المادة 16 إلى المادة 30) و النصوص التطبيقية له، لاسيما المرسوم التنفيذي رقم-177-91 المؤرخ في 28 ماي 1991). الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به راجع في ذلك (المرسوم التنفيذي رقم 177-91، المؤرخ في 28 ماي 1991). المعدل والمتمم بدوره بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 05-317 أنظر: (المرسوم التنفيذي رقم 177-91، 10 سبتمبر 2005 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي، 177-91).

يندرج المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في إطار التخطيط المحلي للتهيئة و التعمير ويرتكز على توزيع الصلاحيات مابين (الدولة،الولاية،البلدية)، وبين مختلف أجهزة الدولة و المؤسسات وفقا لمبادئ اللامركزية وعدم

التركيز ووفقا للتوجيهات الأساسية لتهيئة الإقليم المستخلصة من آليات أعلى مثل: المخطط الوطني لتهيئة (S.N.A.T) و المخطط الجهوي للإقليم لتهيئة الإقليم (S.R.A.T).

1.2.2 تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU).

إن المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية آخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية و يضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي أنظر (المادة 16 من قانون 29-90، 01/12/1990).
عرفت (المادة 10) ، من قانون (29-90)، المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير كأداة للتعمير بوجهين :
قانوني من جهة وتقني من جهة أخرى.

أ. الجانب القانوني:

هو تجميع لعدة مفاهيم ذات طبيعة قانونية مثل:

- **مخطط أو تخطيط:** يدل على المسار الذي يندرج عن طريقه الفضاء والنشاط العمراني تحت سلطة القواعد القانونية للتعمير والتهيئة ويعبر عن إرادة للتنظيم، التأطير وتوجيه النشاط العمراني.
- **توجيهي:** يعبر عن خصائص المخطط ويعكس مستواه الهرمي مقارنة بأدوات أخرى للتعمير ويوصف عن طريق (المادة 16) من قانون (29-90). المعدل و المتمم كقاعدة فوقية محلية فهو مرجعية لمخطط شغل الأراضي.
- **التهيئة:** تحدد تطورا منسجما لمجموع الإقليم مغطى بالمخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حسب خصوصيات ومكاسب كل إقليم.

- **التعمير:** يدل على التنظيم المتعلق بالنشاط العمراني و البناء حسب القواعد التي جاء بها قانون التعمير.

ب. الجانب التقني:

المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير هو تنظيم يحدد القواعد المطبقة بالنسبة لكل منطقة مدمجة في القطاعات المعمرة، القابلة للتعمير، مستقبلية التعمير أو غير قابلة للتعمير.
نلاحظ أن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ليس فقط الأداة القانونية الرئيسية للتخطيط الطويل المدى من (15 إلى 20) سنة. بل هو أيضا أداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية يحدد التوجيهات العامة في الميدان .

الفلاحي،الصناعي والسياحي ويشكل تحديثا للمخطط العمراني التوجيهي (PUD).

فهو مخطط توجيهي يوجه التهيئة وتوسع التجمعات السكانية ،يشكل دليلا لتسيير المجال العمراني موضوع في يد المسيرين المحليين ووثيقة تقديرية مستقبلية للتنبؤ يشمل تقدير الاحتياطات في شتى المجالات الاقتصادية و الاجتماعية.

1.1.2.2 موضوعه:

حدد موضوعه بموجب (المادة 16) و (المادة 18) من قانون (90-29) المعدل و المتمم كما يأتي:

- تحديد التخصيص العام للأراضي على مجموع تراب البلدية أو مجموعة البلديات وهذا بتقسيم إقليمها إلى أربع قطاعات هي القطاعات المعمرة،القطاعات المبرمجة للتعمير،قطاعات التعمير المستقبلية والقطاعات غير القابلة للتعمير أنظر، (المادة 20 و 21 من قانون 25-90، المؤرخ في 18/11/1990).
- تحديد توسع المباني السكنية وتمركز المصالح والنشاطات وطبيعة وموقع التجهيزات الكبرى والهياكل الأساسية.
- تحديد مناطق التدخل في الأنسجة الحضرية و المناطق الواجب حمايتها.

جاء المشرع بالمواضيع المذكورة أعلاه التي تمثل مضمون المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير بصفة شاملة وترك أمر تحديدها للتنظيم بموجب المرسوم التنفيذي (رقم: 91-177) المعدل و المتمم.

2.1.2.2 أهدافه:

إن الأهداف المنتظرة من إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تتمثل فيما يأتي:

- تحديد التوجهات الأساسية لتهيئة مجال البلدية أو البلديات المعنية انطلاقا من التوجهات العامة التي تقدمها أدوات التهيئة الإقليمية واعتمادا على مخططات التنمية.
- يحدد شروط عقلنة استعمال المجال ويهدف إلى الاستغلال العقلاني والأمثل للموارد الاقتصادية.
- يحدد آجال إنجاز مخططات شغل الأراضي ومناطق التدخل على النسيج العمراني.
- يقسم المجال المعني إلى قطاعات معمرة، قطاعات قابلة للتعمير على المدى القريب والمتوسط، وقطاعات مستقبلية التعمير وأخرى غير قابلة للتعمير.
- الحفاظ على البيئة، الأوساط الطبيعية والتراث الثقافي والتاريخي.
- الحفاظ على النشاطات الفلاحية.

- تحديد المناطق التي تتطلب حماية خاصة كالمواقع والمناظر والمحيطات الحساسة.

- يحدد توقعات التعمير وقواعده (Cf.Manuel, 2002).

نلاحظ أن أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لا تقتصر على تحديد المناطق التي يمكن تعميرها حسب ما يقتضيه النسيج العمراني، بل يهدف أيضا إلى تحديد المناطق الواجب حمايتها. تظهر أهمية المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في أنه الوثيقة المرجعية لكل أعمال التدخل في العقار وبعد المصادقة عليه يعتبر ملزما لكل الهيئات المتواجدة في إقليم البلدية حتى للجهة المعدة له. كما تظهر أهميته أيضا في تحديد الاحتياجات العقارية كونه هو المقسم للعقارات على تراب البلدية لذلك فإنه يتطلب معرفة الأملاك العقارية، طبيعتها وكذا معرفة طرق استعمالها تفاديا للنمو العمراني العشوائي والاستغلال اللاعقلاني للأملاك العقارية للبلدية بغرض توفير الاحتياجات الأساسية داخلها. يوضع على مستوى البلدية أو مجموعة من البلديات من أجل التوجيه والتحكم في التنمية و بهدف صياغة صورة مجالية تسمح بتطبيق سياسة عامة على إقليمها.

3.1.2.2 محتوياته.

يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير تطبيقا للنصوص القانونية التي تحدد إطاره القانوني المكونات التالية :
أنظر: (المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177، المؤرخ في 28/05/1991).

أولا: التقرير التوجيهي.

تحدد فيه التوجيهات العامة للسياسة العمرانية ذلك بعد تقديم شرح للوضع الحالي وآفاق التنمية العمرانية و الوعاء العقاري الذي سوف يطبق في نطاقه، حيث يضبط فيه ما يلي:

- ♣ تحليل الوضع القائم، تقييمه وتشخيصه بجميع عناصره ووضع الاحتمالات الرئيسية للتنمية بالنظر إلى التطور الاقتصادي، الديمغرافي، الاجتماعي والثقافي للتراب المعني وتحديد إمكانيات التنمية التي تتضمن الإطار الفيزيائي والطبيعي للأماكن، التحليل الديمغرافي والسوسيواقتصادي، تعيين الشبكة العمرانية الحضرية والريفية واقتراح آفاق التنمية في البلدية أو البلديات المعنية التي تشمل آفاق السكن والعمل والمرافق على المدى الطويل والمتوسط والقصير.
- ♣ قسم التهيئة المقترح بالنظر إلى التوجيهات الخاصة في مجال التهيئة العمرانية، حماية الساحل وتخفيف المخاطر الطبيعية والتكنولوجية.

ثانيا:لائحة التنظيم.

إن هذه اللائحة بمثابة تقنين أو تنظيم يحدد القواعد المطبقة بالنسبة لكل منطقة مشمولة في القطاعات كما هي محددة في (المواد من 20 إلى 23) ، من (القانون: 90-29) المعدل والمتمم،تحدد فيها الترتيبات القانونية الإلزامية التي يمكن الاحتجاج بها لدى الغير بالنسبة لكل المناطق الواقعة داخل مختلف القطاعات وتشتمل على ما يأتي:

-التخصيص الغالب للأراضي وطبيعة النشاطات الممنوعة أو الخاضعة إلى إجراءات خاصة،لاسيما تلك المقررة في مخطط تهيئة الساحل المنصوص عليه في (القانون 02-02) المؤرخ في: (2002/02/05).المتعلق بحماية الساحل وتثمينه.

-الكثافة العامة الناتجة عن معامل شغل الأراضي.

-الارتفاقات المطلوب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

المساحات التي تتدخل فيها مخططات شغل الأراضي مع الحدود المرجعية المرتبطة بها وذلك بإبراز مناطق التدخل في الأنسجة العمرانية القائمة ومساحات المناطق المطلوب حمايتها،تحديد مواقع التجهيزات الكبرى والمنشآت الأساسية والخدمات والأعمال ونوعها.

-فضلا عن ذلك يحدد شروط البناء الخاصة داخل بعض أجزاء التراب الوطني كما وردت في الفصل الرابع من (القانون: 90-29) المعدل و المتمم تتمثل في: الساحل،الأقاليم ذات الميزة الطبيعية والثقافية البارزة والأراضي الفلاحية ذات المردود الفلاحي العالي أو الجيد.

-المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية لاسيما التصدعات الزلزالية أو الانزلاقات أو انهيارات التربة والتدفقات الوحلية و ارتصاص التربة و التميع و الانهيارات و الفيضانات.

-مساحات حماية المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات و المنشآت الأساسية لاسيما منها المنشآت الكيماوية و البتروكيماوية وقنوات نقل المحروقات و الغاز و الخطوط الناقلة للطاقة.

-المناطق الزلزالية وتصنيفها حسب درجة قابليتها لخطر الزلازل.

-الأخطار الكبرى المبينة في المخطط العام للوقاية والمخططات الخاصة للتدخل.

ثالثا: الوثائق و المستندات البيانية: تشمل خاصة على المخططات وهي:

1. مخطط الوضع القائم: يبرز فيه الإطار المشيد حاليا وأهم الطرق والشبكات المختلفة.

2. مخطط التهيئة: يبين حدود ما يأتي:

● القطاعات المعمرة، القابلة للتعمير وتلك المخصصة للتعمير في المستقبل.

● بعض أجزاء الأرض: الساحل، الأراضي الفلاحية ذات الإمكانات الزراعية المرتفعة أو الجيدة والأراضي ذات الصبغة الطبيعية و الثقافية البارزة.

● مساحات تدخل مخططات شغل الأراضي التي تأتي تنفيذا له.

3. مخطط الارتفاقات الواجب الإبقاء عليها أو تعديلها أو إنشاؤها.

4. مخطط تجهيز: يبرز خطوط مرور الطرق وأهم سبل إيصال ماء الشرب وماء التطهير وكذلك تحديد مواقع التجهيزات الجماعية ومنشآت المنفعة العمومية.

5. مخطط يحدد مساحات المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و التكنولوجية و المخططات الخاصة للتدخل.

تحدد المناطق والأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية عن طريق الدراسات الخاصة بالزلازل والدراسات الجيوتقنية أو الخاصة.

تحدد مساحات حماية المؤسسات أو المنشآت أو التجهيزات المنطوية على الأخطار التكنولوجية طبقا للإجراءات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

تسجل المناطق و الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية و التكنولوجية في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بناء على اقتراح من المصالح المكلفة بالتعمير المختصة إقليميا حسب نفس الأشكال التي أملت الموافقة على المخطط. يعتبر هذا الجزء الأخير تقنيا من حيث أنه يحتوي على مخططات بيانية تكشف عن الجانب التقني لهذا المخطط. لعل السبب في إضافة هذه التعديلات الأخيرة نقصد بذلك (المرسوم التنفيذي: 05-317) المعدل و المتمم (للمرسوم التنفيذي: 91-177) هو ما عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة من عراقيل طبيعية كالزلازل والفيضانات.

3.2 مخطط شغل الأرض أداة تفصيلية لحقوق استخدام الأراضي والبناء

نظرا للنقائص الخطيرة التي عرفتتها المدن على مستوى التحكم في التهيئة الجزئية أدى إلى الإحساس بحاجة ماسة إلى آلية تنظيمية للتعمير. تسمح بخلق ربط بين المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وتوجيهه الكبرى وقرارات التعمير على المستوى المحلي (Saidouni , 2000).

تمثلت هذه الآلية في مخطط شغل الأراضي فهو وسيلة تنظيمية للتسيير الحضري والبلدي له طابع إلزامي بالنسبة للبلدية التي تهدف إلى تحديد قواعد خاصة لتعمير كامل إقليمها أو أجزاء منه وتشكيل إطارها المبني. وإذا كان المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير مخططا توجيهيا فإن مخطط شغل الأراضي يعد مخططا تفصيليا. يمكن اعتباره آخر مستوى لمسار التخطيط العمراني، يتبع في إعدادة لقواعد أخرى ووثائق جهوية و وطنية.

1.3.2 تعريف مخطط شغل الأراضي (POS)

عرف المشرع الجزائري مخطط شغل الأراضي على النحو التالي:"هو ذلك المخطط الذي يحدد بالتفصيل وفي إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير حقوق استخدام الأراضي و البناء عليها". يتضح من خلال هذا التعريف أن مخطط شغل الأراضي هو أداة من أدوات التعمير يغطي في غالب الأحيان تراب بلدية كاملة، تحدد فيه وبصفة مفصلة قواعد وحقوق استخدام الأراضي و البناء في إطار احترام القواعد التي تضمنها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير.

يجب إنجازها على صعيد البلدية من أجل توجيه و تنظيم استعمال الأرض طبقا لأحكام (القانون:90-29). تمنح قرارات التعمير على أساسه، يكتسب قوة القانون، قابل للمعارضة أمام الغير و يشكل مرجعا تنظيميا للسلطات العمومية المحلية.

1.1.3.2 أهداف مخطط شغل الأراضي.

لقد أكد (القانون: 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير) المعدل والمتمم على أهداف مخطط شغل الأراضي طبقا لما يلي (Saidouni , 2000) :

- تحديد بصفة مفصلة الشكل الحضري بالنسبة للقطاع أو القطاعات المعنية، حقوق البناء واستعمال الأراضي،
- تعيين الكمية القصوى و الدنيا المسموح بها في البناء المعبر عنها بالمتر المربع من الأرضية المبنية خارج البناء أو بالمتر المكعب من الأحجام، وأنماط البناءات المسموح بها و استعمالاتها.
- يضبط المظهر الخارجي للبناءات.
- تحديد المساحات العمومية والمساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت العمومية والمنشآت ذات المصلحة العامة وكذا تخطيطات و ميزات طرق المرور.
- تحديد الارتفاقات.
- تحديد الأحياء و الشوارع و النصب التذكارية و المواقع و المناطق الواجب حمايتها و تحديدها و إصلاحها.
- تعيين مواقع الأراضي الفلاحية الواجب وقايتها و حمايتها.
- بيان خصائص القطع الأرضية.
- بيان موقع المباني بالنسبة إلى الطرق العمومية وما يتصل بها، و موقع المباني بالنسبة إلى الحدود الفاصلة.
- تحديد إرتفاع المباني و المظهر الخارجي.
- بيان موقف السيارات أو المساحات الفارغة و المغارس.
- تحديد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية وموقعها وتحديد الطرق و الشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة، كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و كذلك آجال إنجازها.
- أضاف (القانون: 04-05) بعض الأهداف الأخرى التي لا بد أن يسعى إلى تحقيقها من خلال إعداد مخطط شغل الأراضي كتحديد الأراضي المعرضة للأخطار الناتجة عن الكوارث الطبيعية أو تلك المعرضة للانزلاق والتي تخضع لإجراءات تحديد أو منع البناء انظر: (المادة 04 من القانون رقم 04-05، 01/12/1990).
- من الأهداف ما يمكن استخلاصها أيضا في التنظيم مثل بيان المنافذ والطرق وكيفية وصول الشبكات إليها أنظر: (المواد من 08 إلى 10 من المرسوم التنفيذي 175-91، المؤرخ في 28/05/1991).
- يهدف أيضا إلى جعل مختلف قرارات التعمير الفردية موافقة لأهداف وتوجيهات المشروع البلدي المحتوى في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وفيه تلتقي مصالح الأفراد وإرادة الجماعات المحلية فيرشد الأفراد إلى ما هو مرخص به وما هو ممنوع ويدلهم على الشروط الأساسية وخصائص التعمير والبناء لهذا فهو يحدد بالتفصيل وكما يدل عليه اسمه صعوبات شغل الأراضي.

2.1.3.2 محتويات مخطط شغل الأراضي

يقصد بذلك تشكيلته حيث يعتمد قوام مخطط شغل الأراضي على لائحة التنظيم والوثائق والمستندات البيانية فهو يتكون من جزء تنظيمي مكتوب وجزء بياني (مخططات).

أولاً:لائحة التنظيم: تشتمل لائحة التنظيم على ما يأتي:

- مذكرة تقديم يثبت فيها تلاؤم أحكام مخطط شغل الأراضي مع أحكام المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك البرنامج المعتمد للبلدية أو البلديات المعنية تبعاً لآفاق تنميتها.

- جانب القواعد التي تحدد لكل منطقة متجانسة مع مراعاة الأحكام الخاصة المطبقة على بعض أجزاء التراب كما هو محدد في الفصل الرابع من قانون التهيئة والتعمير: نوع المباني المرخص بها أو المحظورة و وجهتها، وحقوق البناء.

تبين لائحة التنظيم بالإضافة إلى ذلك نوع المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها وتحدد الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير والتي تتحملها الجماعات المحلية، وكذلك آجال إنجازها.

ثانياً: الوثائق و المستندات البيانية: تتكون الوثائق و المستندات البيانية مما يأتي راجع: (المادة 03 من المرسوم التنفيذي 318-05، المؤرخ في 10/09/2005):

-مخطط بيان (الموقع بمقياس 1/2000 أو 1/5000) .

-مخطط (طوبوغرافي بمقياس 1/500 أو 1/1000) .

-خارطة (بمقياس 1/500 أو 1/1000) تبين القواسم الجيوتقنية لتعمير التراب المعني، مصحوبة بتقرير تقني.

-مخطط الواقع القائم (بمقياس 1/500 أو 1/1000) يبرز الإطار المشيد حالياً وكذلك الطرق والشبكات

المختلفة و الارتفاعات الموجودة.

-مخطط (التهيئة عامة بمقياس 1/500 أو 1/1000) يحدد ما يأتي:

-المناطق القانونية المتجانسة.

-موقع إقامة التجهيزات والمنشآت ذات المصلحة العامة والمنفعة العمومية.

- خط مرور الطرق والشبكات المختلفة مع إبراز ما تتحمله الدولة منها كما هو محدد في المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير وما تتحمله الجماعات المحلية.

-المساحات الواجب الحفاظ عليها نظرا لخصوصيتها

-مخطط التركيب العمراني (بمقياس 1/500 أو 1/1000) يتضمن على الخصوص عناصر لائحة التنظيم كما هي محددة في البند 1(ب) من هذه المادة مصحوبا باستحوار يجسد الأشكال التعميرية والمعمارية المنشودة بالنسبة إلى القطاع المقصود أو القطاعات المقصودة.

- باستثناء مخطط بيان الموقع، فإن جميع المخططات المذكورة تعد وجوبا بمقياس (1/500) إذا كان مخطط شغل الأراضي يعني القطاعات الحضرية.

3 جودة الحياة الحضرية من خلال قوانين العمران في الجزائر:

سنحاول التطرق الى مدى اعتماد قوانين العمران في الجزائر على مؤشرات جودة الحياة الحضرية المعتمدة دوليا وذلك لوضع سياسة عمرانية تعمل على تحقيق التنمية الحضرية بجميع جوانبها من جهة ، وتعمل على الارتقاء بجودة الحياة الحضرية للفرد والمجتمع من جهة أخرى.

4 كفايات الارتقاء بجودة الحياة الحضرية:

الملاحظ أن المشرع الجزائري اهتم كثيرا بنوعية الحياة في الوسط الحضري وذلك لتفادي والحد من الاختلالات السابقة في السياسة العامة للتعمير ، والتي انجر عليها عدة مشاكل وعوائق حضرية ساهمت في الحد من الارتقاء بجودة الحياة في هذه اللأوساط ، حيث أنّ عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية "من الشمال إلى الجنوب". هذا ما أدى إلى خلق فوضى عمرانية ومعمارية، مما جعلها تواجه العديد من التحديات، اليوم، أصبح معظم الناس يشعرون أن المناطق الحضرية غير ملائمة وفقيرة للعيش والعمل، لأن النمو السكاني والاتجاه السريع للتوسع الحضري خلال العقود السابقة قد تبعته عواقب سلبية ، بما في ذلك التوزيع المادي غير المتوازن للمدن واختلال التماسك الاجتماعي لها، وتنمية الأحياء الهامشية، والفقر وانحيار معايير الحياة، ونقص مراكز الخدمة. كل هذه المشاكل الحضرية أثرت بشكل كبير على جودة الحياة في الوسط الحضري، لذا عمل المشرع

على تدارك الازمة وذلك من خلال اصداره لجملة من النصوص القانونية قصد اعادة تنظيم الوسط الحضري والارتقاء بجودة الحياة به ومنها:

1.4 القانون رقم 90-29 المتعلق بالتهيئة والتعمير :

لقد عملت الجزائر منذ الإستقلال على بعث تنمية البلاد بما يحقق حياة حضرية ذات جودة من خلال العمل على تحسين مستوى المعيشة والتعليم والصحة والخدمات... الخ . وهكذا حققت على مدى ثلاث عشرات تحولات كبرى في الحياة السياسية والاقتصادية ، أثرت بشكل واضح على البنية الاجتماعية وتحول المجتمع الجزائري. وكان من آثار هذه السياسة هو صدور القانون رقم: (90-29) الذي حاول فيه المشرع الجزائري الارتقاء بالحياة الحضرية خاصة وقطاع العمران عامة ، وذلك من خلال الارتقاء بالاطار المعيشي للسكان الجزائريين يضمن له الحياة الكريمة والامنة من جهة ويوفر سكن لائق ومناسب ومستدام من جهة أخرى، وعليه تبنى المشرع فكرة جودة الحياة الحضرية ، وان لم ينص عليها مباشرة ، الا أنه نص على توفير جميع متطلباتها .

تنص المادة الاولى من (القانون: 90-29) على ضرورة وقاية المحيط الحضري والاطوار الطبيعية والمناظر والتراث الثقافي والتاريخي في اطار احترام مبادئ السياسة الوطنية للتهيئة والتعمير، ومن بين أهم مبادئ هذه السياسة تنمية المدن والارتقاء بالوسط الحضري و العمل على توفير اطار مبني ملائم، والقضاء على البناء الغير قانوني والفوضوي، فلا يمكن الحديث على نوعية الحياة في وسط لا تتوفر فيه ادنى شروط الحياة من شبكات حضرية وتأثيرات عمراني... الخ.

فالنشاط العمراني وحسب متطلبات قانون التهيئة والتعمير يقضي أن يكون الانسان مستقرا في مسكن ، يوفر كل متطلبات الحياة الضرورية والكمالية ، باعتبار أن السكن لم يعد ذلك المأوى الذي يهرب اليه الانسان من قسوة الحياة، بقدر ما هو فضاء يجمع جملة من التقاليد والعادات و ضمانات للسعادة الفرد حتى يكون انسانا منتجا (بن عمارة ، 2019).

2.4 القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة:

الملاحظ حسب (المادة 04) ، أن من بين أهداف السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم هو تساوي الحظوظ في الارتقاء والترقية والازدهار بين جميع المواطنين ، وذلك من خلال دعم الاوساط الريفية وترقيتها والعمل على اعادة التوازن في البيئة الحضرية وترقيته الوظائف الجهوية والوطنية وحماية الاقليم والسكان من الاخطار.

وحسب (المادة 06) وفي اطار السياسة الوطنية للتهيئة الاقليم تضمن الدولة تصحيح التفاوتات في الظروف المعيشية للمواطنين — الناتجة عن سياسة التعمير السابقة من خلال العمل على نشر وتوزيع الخدمات العمومية، ومحاربة كل أنواع التهميش والاقصاء الاجتماعيين في الارياف والمدن ،بهذا ما يعمل على تعزيز والرفع من جودة الحياة للمواطن.

كذلك أشار المشرع من خلال (المادة 09) الى أن هدف التوجهات الاساسية المحدد في المخطط الوطني لتهيئة الاقليم ، هو ضمان التوازن الفضائي للملائم للمدن والمستوطنات البشرية ، من خلال التحكم في نمو التجمعات السكنية وقيام بنية حضرية متوازنة . وهذا ما تضمنه القانون: (10-02) المتضمن المصادقة على المخطط الوطني للتهيئة الاقليم. والذي تبني سياسة وسيناريو التوازن الاداري والتنافسية قصد ضمان تنمية متوازنة وعادلة وفعالة والقضاء على الازمة الحضرية ، كما تضمن هذا المخطط وحسب (المادة 14 من القانون: 01-20) تنمية اقتصادية متكاملة تضمن فك العزلة وتحسين مختلف الشبكات والاتصالات السلوكية واللاسلكية وترقية مراكز للحياة واقامة التجهيزات والخدمات الضرورية للعيش .

3.4 القانون رقم: (02-08) المتعلق بانشاء مدن جديدة:

إن التكفل بكل المشاكل التي سبق ذكرها وأمام هذا الوضع غير المتجانس بين الزيادة السكانية والبيئة العمرانية ، كان لابد من تفكيك مفاتيح هذه المعادلة للوصول الى استراتيجية تتلائم مع هذه المعطيات ،وجب انعاش المراكز الداخلية والصغيرة انطلاقا من اعادة تنظيم البنية الحضرية، وانشاء أقطاب جديدة تعمل على تخفيف من قلبية المدن الكبرى وقوة جذبها والتي يمكن أن تشكل سياسة المدينة الجديدة ،إحدى أدواتها ورهاناتها المستقبلية ترجم هذا الاخير بمقتضى(القانون رقم 02-08 المؤرخ في: 08 /05/ 2002) المتعلق بشروط انشاء المدن الجديدة وتهيئتها .

إن المدينة الجديدة تعرف ككيان مبرمج ، تم تصور انشاءه ضمن اطار السياسة الوطنية وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني، فحسب (MERLIN) ، فإن المدينة الجديدة هي مدينة مخططة يتم انشائها بقرار اداري بصفة شاملة في اطار سياسة تهئية الاقليم، وتكون المدن الجديدة مكثفة ذاتيا من حيث فرص العمل والاسكان والخدمات اللازمة.

وقد حاول المشرع الجزائري من خلال سياسة المدن الجديدة توفير مراكز توازن اجتماعي وعمراني واقتصادي وبشري، بما يوفره من امكانيات التشغيل والاسكان والتجهيز (المادة 02 فقرة 02 والمادة 03)، والعمل على الحد من هيمنة المدن الكبرى أو على الاقل التخفيف من مشاكل المدن الكبرى، كالتضخم والتلوث وقلة السكن والخدمات الاجتماعية والبطالة والفقر الحضري.

4.4 القانون رقم: (03-10) المتعلق بحماية البيئة في اطار التنمية المستدامة:

تبلور مفهوم حماية البيئة من خلال اتجاهين رئيسيين : أولهما تبنه العالم الغربي ويقوم على تحقيق التوازن بين حماية البيئة والتنمية ، وثانيهما يقوم على أساس معارضة الطرح الغربي لحماية البيئة باعتباره يحرم بلدان العالم الثالث ومن بينها الجزائر من حقها في التنمية بعد سنوات من الاستعمار المدمر ،الذي اتى على الاخضر واليابس ادراكا منها بأهمية وحيوية الخيار التنموي في تحقيق مصالح اجتماعية واقتصادية ، إلا انه وبمرور الوقت تغيرت مواقف الدول النامية بما فيها موقف الجزائر بسبب التدهور الخطير الذي نجم عن الحركة التنموية ، مسببا آثار وخيمة على البيئة والتنمية نظرا لخطورة وعدم قابلية استرداد حالات التلوث والتدهور البيئي في أغلب الاحيان .مما وجه سياسات حماية البيئة نحو التركيز على تنوع القواعد والآليات التي يتركز عليها الاسلوب الوقائي في حماية البيئة ، على اساس الوظيفة الوقائية التي تقوم بها الادارة البيئية .والتي ترتبط فعاليتها بجملة القواعد ذات طابع تصوري تخطيطي يحدد التوجهات العامة للسياسة البيئية من جهة ، ومن جهة ثانية قواعد تحفيزية ذات طابع مالي من خلال تطبيق مبدأ من يلوث أكثر يدفع أكثر ، وعلى الرغم من التغيير الجذري الذي أحدثته هذه القواعد في أساليب التدخل من أجل حماية البيئة ، إلا أن تجسيد الطابع الوقائي لهذه القواعد تعترضه بعض الصعوبات تتعلق لانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية.

في الجزائر ، وغداة الاستقلال وبسبب الفراغ القانوني والمؤسسي حذا بالمشرع الجزائري وبموجب القانون: (157/62) الى تمديد العمل بالقوانين الفرنسية إلا فيما يتعارض مع السيادة الوطنية ، في الثمانينيات قفزة نوعية

في مجال التشريعات البيئية بدأت بصدر أول قانون لحماية البيئة سنة: (1983) ، والذي كان بمثابة قاعدة المنظومة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بحماية البيئة ، مشددا على ضرورة الاخذ بعين الاعتبار حماية البيئة في التخطيط الوطني من أجل تحقيق التوازن بين متطلبات النمو الاقتصادي ومتطلبات حماية البيئة . من خلال تحديد شروط ادراج المشاريع في البيئة .

حيث سعى من خلال قانون حماية البيئة الى ترقية وتنمية وطنية مستدامة، وذلك بتحسين شروط المعيشة والعمل على ضمان اطار معيشي سليم وملائم، يقوم على مبادئ المشاركة والاعلام والتحسيس (المادة 01) وقصد تحقيق ذلك نص المشرع ومن خلال (المادة 15). على ضرورة وضع نظام تقييم الاثار البيئية للمشاريع وذلك بخضوع هذه المشاريع الى دراسة التأثير على وصف التأثير المحتمل للنشاط على البيئة، وعلى صحة الانسان والتراث الثقافي وكذا تأثيره على الظروف الاجتماعية والاقتصادية للمواطن (المادة 16).

وتطبيقا لمبدأ المشاركة والتحسيس في مجال حماية البيئة سواء الطبيعية أو المبنية منها ، نصت (المادة 37) على حق الجمعيات في ممارسة حقوق الطرف المدني بخصوص المخالفات العمرانية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الاطار المعيشي وحماية الماء والهواء والعمران ، أي يمكن الجمعيات أن تتأسس كطرف مدني في حالة المخالفات التي تاتر على جودة العمران ، ضف الى ذلك أن مقتضيات حماية البيئة تقوم على حماية الاطار المعيشي (المادة 39) من (القانون رقم: 06-07) المتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتثمينها .

ينص القانون (رقم: 06-07) في (المادة 01) منه على تحسين الاطار المعيشي للمواطن، وذلك عن طريق تشجيع الديمقراطية التشاركية في مجال حماية وصيانة والاهتمام بالمساحات الخضراء. فأسس جائزة وطنية خاصة بالمدينة الخضراء.

5.4 تأسيس المجلس الوطني للاطار المبنى قصد الارتقاء بجودة الحياة الحضرية:

في اطار تحقيق مبدأ توفير سكن ملائم يعمل على تحقيق الرفاه الاجتماعي للسكان واستكمالاً للسياسة الوطنية للاسكان ، والذي يضمن الارتقاء بجودة العمران والحياة الحضرية ، تم تأسيس المجلس الوطني للاطار المبنى وهو هيئة ذات طالع استشاري تعمل على المستوى المركزي ، على العمل على حماية الاطار المبنى والحفاظ على البيئة الحضرية والمحيط من أجل تفعيل عملية الرقابة بأشكالها . سواء كانت قبلية أو بعدية على مختلف الاشغال المتعلقة

بالتمير، فهو بمثابة جهاز تنبيه للسلطات المكلفة بالتمير وذلك لان اقتراحاته غير ملزمة ، بل تقوم بدعم السياسة المنتهجة للحفاظ على المحيط العمراني والارتقاء به.

ان الملاحظ لهذا المجلس أنه يقترب من فكرة المراسد الحضرية المعتمدة دوليا، والتي تلعب دور كبير في رصد وتقييم ووضع المؤشرات الحضرية التي تهدف الى قياس ودعم جودة الحياة الحضرية، الا أنه لم يرقى الى مصاف هذه المراسد وذلك بسبب أرائه الغير ملزمة وعدم اعتماده على نظام المؤشرات الحضرية المعتمد دوليا واقليميا.

6.4 جودة الحياة الحضرية من خلال قانون التوجيهي للمدينة (06-06):

إن المدينة تحتاج اليوم إلى عناية أكثر ، سواء فيما تعلق بتسييرها كفضاء حيوي و معقد أو من حيث التكفل بعلاقتها الإستراتيجية بإشكالية تهيئة الإقليم ، و ما يرتبط به من إشكاليات فرعية كالتوزيع الديموغرافي للسكان وتخطيط اقتصاديات المستقبل، هذه الحثيات تطرح على التجربة العمرانية والتعميرية في الجزائر أن تلتفت وبعناية ، إلى تأهيل المدن من جديد، وفق خارطة تتوازن فيها المصالح و تتجانس التعايشات بين كل الفاعلين. إن أحزمة الأحياء التلقائية التي صارت تحاصر المدن كلها تقريبا، والتمدد الأفقي والفضائي، يجب أن تخضع كلها للمعالجات التي تعتمد على الدراية العلمية والمعرفة الميدانية والطرق الحديثة والمتخصصة. (رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للمدينة، 20 فيفري 2007)

ان الفوضى الكبيرة السائدة في مجال التعمير، وكذلك حالة المدن في حد ذاتها وتسييرها من العوامل التي تزيد من تعقيد الاشكالية الحضرية ،وهو مادفع بالجزائر الى التأسيس لسياسة جديدة للمدينة في عام (2006)، وذلك لأول مرة منذ الاستقلال، استوحت مبادئها واسسها من المبادئ العالمية الحديثة والقائمة على اسس التنسيق والتشاور بين كل الفاعلين عموميين وخواص والمجتمع المدني،ضمن مبادئ اللامركزية واللامركز،وعملا بالتسيير الجوّاري والحق في الاعلام، وترقية الثقافة، والمحافظة والانصاف الاجتماعي في منظور التنمية البشرية المستدامة والتمكين للحكم الراشد. الا ان تاخر صدور مراسيم هذا القانون وتغييب هيكل وزارة المدينة والحاقها بوزارة البيئة، اجل تطبيق هذا القانون.

5 قانون المدينة والارتقاء بوجود الحياة:

قصد الارتقاء بالحياة الحضرية داخل المدن الجزائرية وتحت تأثير التقارير الدولية لاسيما تقارير الامم المتحدة المتعلقة بالمستوطنات البشرية، ودعمًا لسياسة الاسكان صدر القانون (رقم: 06-06) المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة، والذي يهدف من خلال (المادة 06) الى تقليص الفوارق بين الاحياء وترقية التماسك الاجتماعي بالاضافة الى القضاء على السكنات الهشة ، والغير اللائقة والصحية وتوفير الخدمات العمومية وحماية البيئة ومكافحة الافات الاجتماعية والاقتصاد والانحراف والفقر والبطالة.

وضع القانون المذكور اعلاه اطار عام لسياسة المدينة، تقوم على مبادئ التنسيق والتشاور والتسيير الجوّاري والحكم الراشد والاعلام والانصاف الاجتماعي، وذلك باشتراك جميع الفاعلين من سلطات عمومية ومحلية وخواص ومجتمع مدني في عملية وضع سياسة خاص بالمدينة.

وللاول مرة تم الاعتماد على نظام المؤشرات الحضرية في وضع سياسة عامة مثل: سياسة المدينة، وهذا ما جاء في نص (المادة 14) التي نصت على أن السلطات العمومية تحدد سياسة المدينة عن طريق تحديد المواصفات والمؤشرات الحضرية وكذا عناصر التأطير والتقييم والتصحيح للبرامج والنشاطات.

وعليه فان الاعتماد على المؤشرات الحضرية في وضع الخطط والسياسات العامة، يعتبر قفزة نوعية في مجال التخطيط والرصد والتقييم ، وقصد تفعيل هذا الاجراء نص القانون: (06-06) ومن خلال (المادة 26) على انشاء مرصد وطني للمدينة، يضطلع بجملة من المهام حددها (المرسوم التنفيذي: 07-05) المتعلق بتشكيلة المرصد الوطني للمدينة وتنظيمه وتسييره ومنها:

- تطوير أنماط جديدة للتسيير من شأنها مساعدة الدولة والجماعات الاقليمية على تحسين الاطار المعيشي للمواطن وتأمين دور المدينة في التنمية المستدامة.

- اعداد أو تكليف من يعد كل الدراسات والتقديرات والمؤشرات الاحصائية والمعلومات المتعلقة بالمدينة لاقتراح كل التدابير التي من شأنها ترقية السياسة الوطنية للمدينة .

- رصد التطور والهيكلية الحضرية للمدينة ووظيفة واستعمال الفضاءات العمومية واستعمال العقار الحضري وتحليل توجهات ذلك. واقتراح كل التدابير أو البرامج الموجهة الى تحسين ظروف معيشة المواطن داخل المدينة.

وتعتبر هذه المهام أهم المهام المعتمدة من طرف المرصد الحضري العالمي التابع لمركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، فهي تزود صناع القرار بالمؤشرات الحضرية تساعد في اتخاذ قرارات حضرية. إلا أن المرصد الوطني للمدينة لم يرقى إلى مصاف المراصد الحضرية العالمية والإقليمية، التي تعتبر أداة جيدة في تناول صناع القرار. حيث يمكنهم عن طريق المؤشرات التي ينتجها معرفة مدى التحسن أو التدهور في أحوال المدينة بشكل دوري، والمقارنة بين المدن.

خلاصة الفصل:

إن التحولات العميقة التي شهدتها الجزائر في ظل واقع داخلي وظروف دولية مختلفة جذريا عما كان سائدا منذ عقود، تحتم التفكير في المستقبل بطريقة مغايرة عما كانت في الماضي. فشساعة مساحة البلاد وتنوعها المجالي والتحديات التي تواجهها البلاد (السياسية والاقتصادية، الاجتماعية... الخ)، وتحذر الفوارق التنموية في المجال الوطني، كلها عوامل تجعل طرح خيار تحقيق التنمية المتوازنة للمجال الوطني مسألة ضرورية. وعليه فالانتقال بالوضع القانوني للجهات إلى آفاق جديدة أصبحت في الواقع من متطلبات التاهيل الديمقراطي للبلاد.

من خلال ما سبق نستنتج أن المشرع الجزائري من خلال قانون العمران أشار إلى ضرورة تحقيق تنمية حضرية فعالة، وعلى أعلى ضرورة الارتقاء بجودة الحياة الحضرية في جميع سياساته العمرانية، فاعتمد على جميع مقوماته ومؤهلاته وتنوع مجاله. وبغض النظر عن التواترات الحضرية الظاهرة للعيان وعن الانحرافات العمرانية التي صارت تطبع ظروف الحياة الحضرية، مما يدفعنا إلى التأمل في الإشكاليات التي تفرزها وتطرحها هذه المقتضيات نحو مدننا المختلفة، الشيء الذي يحتم علينا إعادة التمعن في ارساء تنمية حضرية شاملة وفعالة للإقليم الحضري بل للإقليم ككل لبلوغ تنمية حضرية مستدامة.

على الرغم من وجود هذه الترسانة التشريعية في شتى مجالات التعمير؛ تبقى المناطق الحضرية بالجزائر متخبطتا في إشكالات التخطيط وعدم التنسيق وتنامي مشاكل السكن واستفحال ظاهرة السكن الغير اللائق، وعدم الانسجام المجالي والجمالي للمدن ومراكزها الحضرية والشبه الحضرية.

إن هذه التحديات النوعية التي تفرض نفسها تلزمنا إلى التفكير في إيجاد خيارات جديدة غايتها تجاوز دوامة المطالب الكمية الكثيرة بغية الوصول إلى تحقيق ما يمكن تحقيقه من إنجازات نوعية عالية القيمة، عبر أقطاب حضرية الطابعة لكل التوازنات المعيشية. فإنها ستطبع المدينة الجزائرية بمواصفات المدن الرائدة، سواء الحالية منها أو الآتية، والعمل على الارتقاء بها وبجودة الحياة الحضرية لسكانها.

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لحالة الدراسة (المسيلة وبريكة)

تمهيد:

بعد تطرقنا في الفصول السابقة إلى أهم المفاهيم النظرية المتعلقة بالبحث و أدوات التنمية الحضرية و التخطيط العمراني في الجزائر ، وكذا مختلف الآليات والمخططات التي تبنتها الدولة في عملية الارتقاء وتحسين جودة الحياة بمختلف المناطق الحضرية، سيتم في هذا الفصل إسقاط ما جاء في الجانب النظري على عينة الدراسة (مدينة المسيلة، ومدينة بريكة).

حيث قسم هذا الفصل إلى جزئين ، الجزء الأول تم فيه الدراسة التحليلية لمدينة المسيلة والجزء الثاني تم فيه الدراسة التحليلية لمدينة بريكة وذلك من خلال الوقوف على واقع المناطق الحضرية بالمدينتين ، من خلال التطرق إلى الموقع والخصائص الجغرافية والتقسيم الإداري للمدينتين، و الموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية المتوفرة في كل مدينة . وكذا دراسة عمرانية تحليلية للمدينتين من اجل الوقوف على مختلف العناصر المؤثرة في العملية التنموية بهذه المدينتين.

الجزء الاول:دراسة تحليلية لمدينة المسيلة

تمهيد:

تشهد مدينة المسيلة حركية كبيرة في شتى المجالات خاصة مجال التشييد وبرمجة المشاريع، بحيث أصبحت يمكن تشبيهها بورشة عمل كبيرة للتعمير و بمختلف الاشغال في شتى القطاعات، وخصوصا قطاع السكن والتجهيزات الى الهياكل القاعدية والشبكات المختلفة ، وذلك لتزايد الطلب الكبير من الساكنة على توفير مختلف الاحتياجات بكل أنواعها.

ولمواكبة هذا التطور عمدت السلطات المحلية إلى مراجعة السياسة المتبعة، وذلك بإعادة النظر في الاحتياجات المطلوبة كما ونوعا والتي تستوجب سياسة دقيقة ومخططة بشكل مدروس، تعتمد على معايير نوعية وملائمة للتغيرات التي تمس جميع نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

لكن هذه السلطات لن يكفيها مراجعة المخططات التنموية فقط، بل عليها السعي الحثيث لمراعاة الخصوصية الاجتماعية والثقافية للمنطقة لتجسيد هذه المخططات الذي يعد نجاحها مقياس لنجاح السياسة المعتمدة في تسيير المجال الحضري للمدينة والرفع من جودة الحياة به.

ومن خلال هذا البحث سنقوم بعملية تحليل عمراني لمدينة المسيلة و التي يمكن أن تساعدنا في الوقوف على الإمكانيات الحقيقية التي تزخر بها المدينة وأهم المراحل التاريخية التي تطور فيها المجال العمراني بها.

1 دراسة الموقع :

يعتبر الموقع من أهم الضوابط المؤثرة في دراسة المراكز العمرانية والحضرية، ومرد ذلك لماله من تأثير مباشر في حياة الإنسان واستقراره عبر أماكن محددة ، كما يعد من العناصر الهامة التي تأثر بشكل كبير في ديناميكية المدينة ونموها ، ويمكننا دراسة مدينة المسيلة من خلال :

1.1 الموقع الفلكي :

يعرف بأنه الموقع الذي يحدد موقع المدينة بدقة وذلك باستعمال خطوط الطول والعرض ، وعليه فان مدينة المسيلة تقع فلكيا بين خطي طول (4° و 56° و 5° و 33°) شرقا ، وخطي عرض (34° و 22° و 36° و 2°) شمالا لتحل بذلك موقعا فلكيا متميزا بالنظر إلى الامتداد الطبيعي والجغرافي والفلكي للدولة الجزائرية.

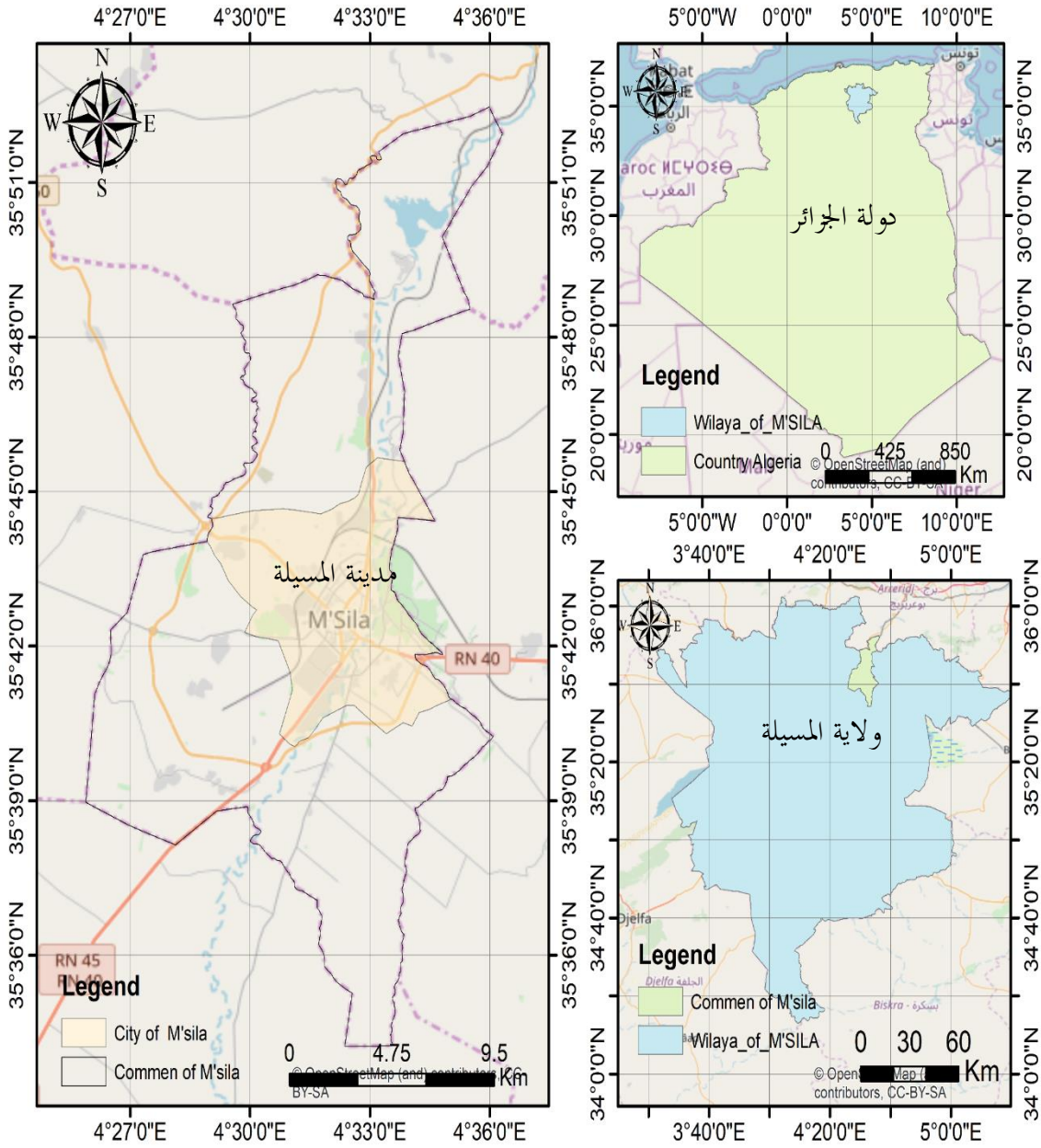
2.1 الموقع الجغرافي:

تقع مدينة المسيلة في القسم الأوسط من التراب الوطني ضمن حوض الحضنة التي تبعد عن البحر بـ: (100 كلم) من اتجاه بجاية ، ترتفع عن مستوى سطح البحر بقدر : (470م) يقطعها واد القصب بشكل طولي (شمال – جنوب) كما يتقاطع على مستواها محورين هامين للحركة وهما الطريقين الوطنيين رقم: (60) و(45).

3.1 الموقع الإداري:

بلدية المسيلة هي إحدى البلديات (23) لولاية المسيلة التي ظهرت إلى الوجود على اثر التقسيم الإداري سنة(1974) ، وإحدى البلديات (47) للولاية بعد إعادة التقسيم الإداري سنة (1984) يحدها من الشمال بلدية العرش التابعة لولاية برج بوعرييج ، ومن الشرق بلدية المطارفة ، ومن الجنوب الشرقي بلدية السوامع ومن الغرب بلدية أولاد منصور ، إما من الناحية الجنوبية الغربية بلدية أولاد ماضي أما فيما يخص مدينة المسيلة فهي تقع ضمن التراب البلدي لبلدية المسيلة فهي تمثل مركز للولاية تبعد بمسافة: (260كلم) عن الجزائر العاصمة ، وبمسافة: (60 كلم) عن مدينة برج بوعرييج، تتواجد عند نقطة التقاء الطريقين الوطنيين (45-60) اللذين يشكلان محورين هامين يمتد الأول منهما آخذ الاتجاه (شرق – غرب) والثاني الاتجاه (شمال – جنوب) (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة، 2015) .

الخريطة رقم 1: موقع مدينة المسيلة بالنسبة للجزائر



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

2 - الدراسة الطبيعية:

إن الدراسة الطبيعية تسمح لنا بالتطرق إلى أهم العناصر المناخية ، بالإضافة إلى الشبكة الهيدروغرافية للمدينة ، من اجل أن نصل في النهاية إلى أهم المميزات والخصائص التي تتميز بها مدينة المسيلة ، والتي شكلت نقطة جذب لهجرة سكان الريف إليها بحثا عن العمل والخدمات المتوفرة.

1.2 المظهر الجغرافي:

1.1.3 التضاريس:

تتميز المنطقة بتضاريس مهمة وسنشير الى البعض منها فيما يلي:

1.1.1.2 الارتفاعات:

يتميز مجال منطقة الدراسة بارتفاع متوسط حيث يبلغ أقصى نقطة ارتفاع بـ : (830م) فوق سطح البحر ، والتي تقع في المرتفعات الجبلية الشمالية (جبال الحضنة) في المنطقة المسماة (جبل لمريزة) أما أدنى نقطة ارتفاع تصل إلى (400م) وتقع في أقصى الجنوب عند الحدود البلدية.

وبصفة عامة يمكن تقسيم مدينة المسيلة إلى ثلاثة مستويات من الارتفاعات:

✓ **المستوى الأول:** وهو يمثل المناطق الجبلية الموجودة في الشمال ذات الارتفاعات المحصورة بين (650م-800م).

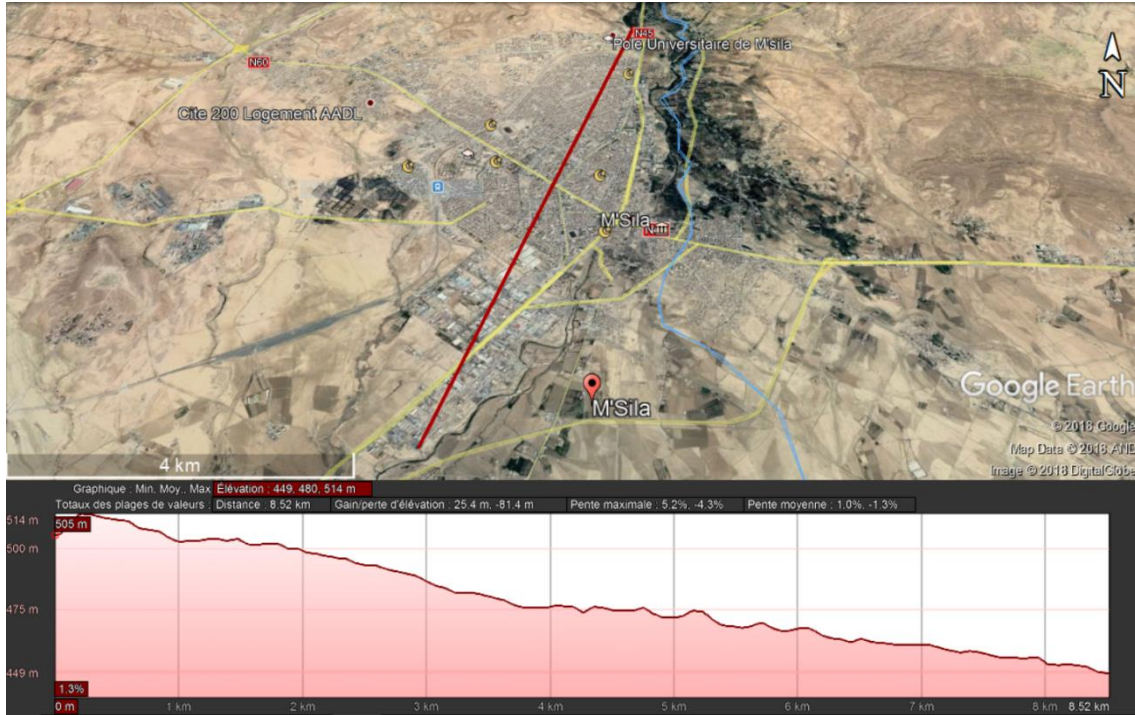
✓ **المستوى الثاني:** وهو يمثل منطقة الهضاب الموجودة في المنطقة الوسطى من بلدية المسيلة وهي محصورة على ارتفاع ما بين (500م إلى 650م).

✓ **المستوى الثالث:** وهو يمثل المناطق السهلية وهي تتميز كونها أراضي منخفضة وذات انحدار ضعيف جدا وهي محصورة بين الارتفاع من (400م -500م) وهذه المناطق تقع في الجهة الجنوبية من بلدية المسيلة.

2.1.1.2 الانحدارات:

بصفة عامة فان الانحدار يأخذ اتجاه شمال جنوب أي كلما اتجهنا نحو الشمال زاد الارتفاع والعكس صحيح.

الشكل رقم 1: مخطط الانحدارات لمدينة المسيلة



المصدر: (google earth + معالجة الباحث 2020)

2.1.2 2.1.3-المعطيات المناخية:

يعتبر المناخ أحد أهم العوامل المؤثرة في البيئات الطبيعية المختلفة، وسعيا منا لدراسته كان لخصائص الموقع الجغرافي لمنطقة الدراسة تأثير في تميزه، فنجد أن موقعها في الحد الفاصل بين وحدتين فيزيائيتين مختلفتين من حيث المظاهر المورفولوجية فالأطلس التلي في الشمال والأطلس الصحراوي في الجنوب أثرا على النطاق المناخي لمدينة المسيلة، حيث نجده يتأثر بالتيارات الهوائية الشبه رطبة الآتية من الشمال والتي في الغالب ما تصطدم بسلسلة من الجبال المحيطة بالمنطقة، والتي تعتبر كحاجز طبيعي أمامها، كما يتأثر مجال الدراسة بالتيارات الهوائية الآتية من الجنوب وعليه فان مناخ منطقة الدراسة يتميز بشتاء بارد رطب، وصيف حار جاف.

وفي دراستنا للمناخ اعتمدنا على الجوانب المناخية والبيانات المتوفرة والمتحصل عليها من مصلحة الأرصاد الجوية المتواجدة بالمنطقة، التي تحتوي على رصد لكامل العناصر الرئيسية منذ (عام 1996 إلى غاية 2019).

3.1.2 التساقط:

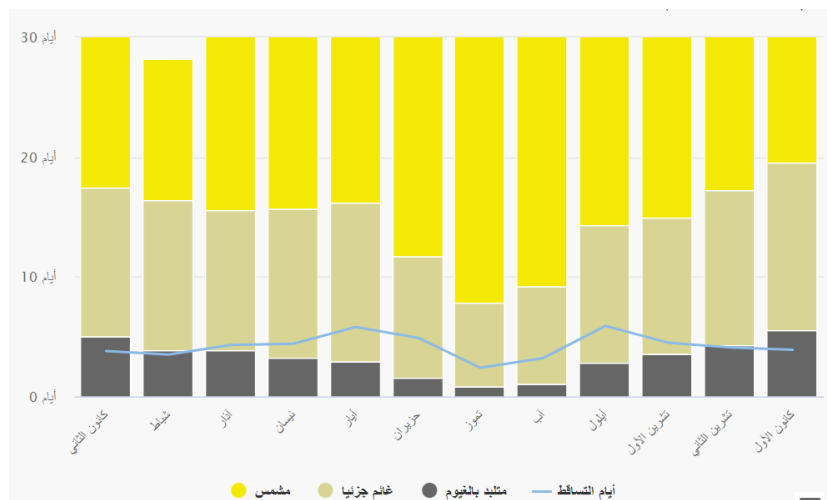
حسب المعطيات المناخية التي تحصلنا عليها من مصلحة الأرصاد الجوية بالمسيلة لاحظنا أن كميات الأمطار الخاصة بالمنطقة هي كميات قليلة ومتذبذبة على طول السنوات، وعليه فإن أعلى متوسط كمية المطر سجلت في شهر ماي : (25.1 ملم) مابين الفترة (2009،2019) ، وان هناك شهور لم تتساقط فيها الأمطار كما يوضحه الجدول رقم: (1) :

الجدول رقم 1 : المعدلات الشهرية للتساقط (المرحلة 2009 – 2019)

الشهر	التساقط نسبة	الأيام عدد
جانفي	22.3	5.6
فيفري	11.7	3.5
مارس	17	5.1
أفريل	18.3	3.6
ماي	25.1	3.4
جوان	9.4	1.9
جويلية	2.6	1.2
أوت	6.8	1.9
سبتمبر	22.4	4.7
أكتوبر	24.3	4.3
نوفمبر	24.2	5.3
ديسمبر	20.2	5.4
الجموع	204.3	45.9

المصدر : (محطة الأرصاد الجوية المسيلة 2019).

التمثيل البياني 1: متوسط درجات الحرارة وهطول الامطار لمدينة المسيلة



المصدر : (<https://www.meteoblue.com> M'sila2021)

4.1.2 الحرارة:

تعد الحرارة من أهم العناصر المناخية الواجب دراستها حيث تلعب دورا مهما في اختيار مواد البناء وكذا نمط المبنى، وتختلف درجة الحرارة مع الزمان والمكان وتتأثر بعدد من العوامل .

✓ حالة السماء (غائمة أو صافية).

✓ الوقت خلال النهار.

✓ الارتفاع فوق سطح البحر.

✓ طبيعة السطح واختلاف مادته فدرجة الحرارة فوق اليابس تختلف عنها فوق الماء عنها فوق غطاء اخضر.

وحسب المعطيات الخاصة بدرجات الحرارة التي تحصلنا عليها مصلحة الأرصاد الجوية التابعة لمنطقة المسيلة والمتمثلة في الجدول التالي :

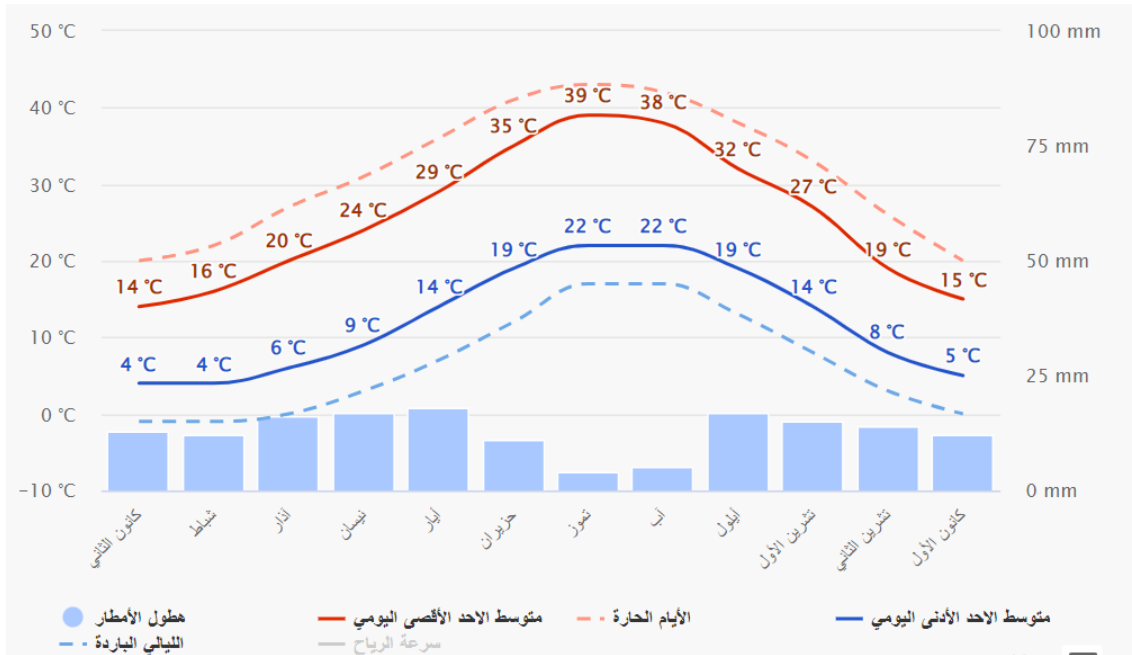
الجدول رقم 2: المعدلات الشهرية للحرارة (الفترة 2007-2019)

	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر
2007	6.0	10.4	14.8	17.9	25.0	28.0	32.4	31.0	26.2	18.5	13.9	13.9
2008	8.9	10.0	17.5	17.6	22.3	29.7	32.6	32.0	26.0	23.5	13.2	13.2
2009	7.9	11.2	15.4	18.3	23.3	29.7	31.5	30.0	25.3	20.6	14.0	14.0
2010	8.6	08.6	14.0	18.1	23.3	30.0	33.9	31.8	25.2	20.5	13.6	13.6
2011	8.4	11.1	13.9	15.5	18.0	26.9	31.0	31.6	25.1	21.5	12.0	12.0

13.3	14.5	13.8	13.2	13.8	12.1	11.6	14.6	12.3
13.3	14.5	13.8	13.2	13.8	12.1	11.6	14.6	12.3
20.4	20.8	19.4	19.1	19.9	19.1	20.1	22.5	20.4
25.5	26.6	27.7	25.8	24.9	25.6	25.1	24.4	24.5
31.5	33.7	31.8	31.6	31.6	31.8	31.3	30.7	30.7
32.5	33.9	32.0	32.6	33.8	32.7	31.7	31.0	33.4
28.7	31.3	27.1	27.6	28.9	27.5	29.0	29.0	29.2
22.8	24.1	22.3	20.2	23.2	22.6	21.8	24.8	25.6
17.4	16.3	19.0	17.9	13.1	18.4	16.7	19.7	17.9
14.1	13.7	13.0	14.1	12.6	13.5	12.1	14.0	14.7
9.6	6.6	9.3	11.2	08.2	11.6	11.6	08.3	07.3
8.2	8.3	9.1	9.7	8.5	9.1	8.9	7.1	6.2
المعدل	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012

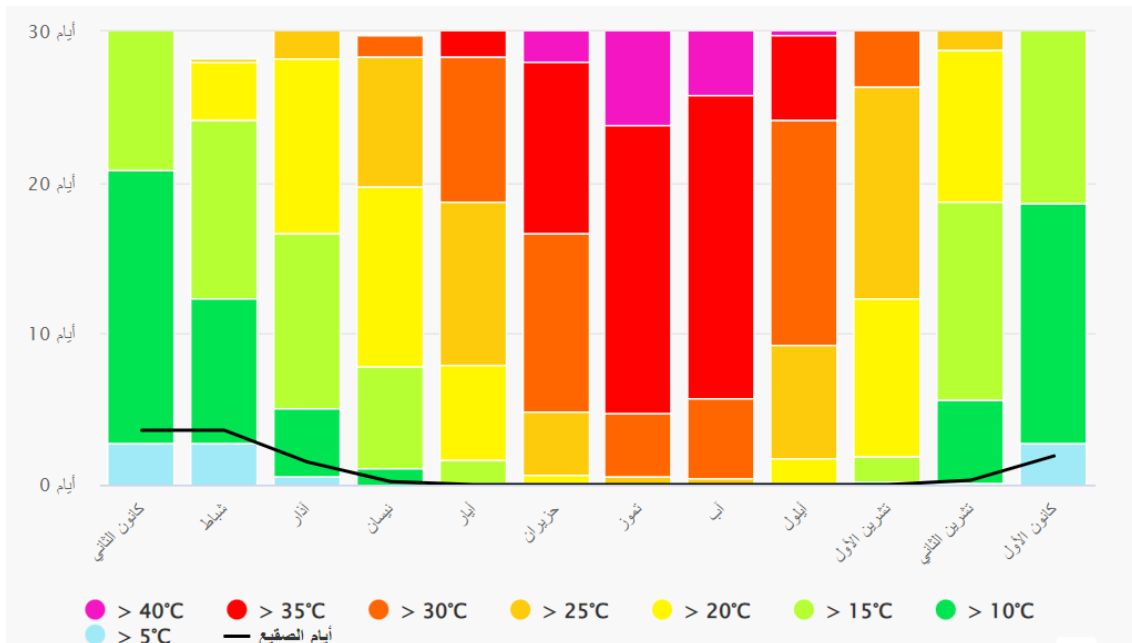
المصدر: (مديرية الأرصاد الجوية بالمسيلة 2019)

التمثيل البياني 2: متوسط درجات الحرارة وهطول الأمطار لمدينة المسيلة



المصدر: (<https://www.meteoblue.com> M'sila 2021)

التمثيل البياني 3: تساقطات الأمطار لمدينة المسيلة



المصدر: (<https://www.meteoblue.com> M'sila 2021)

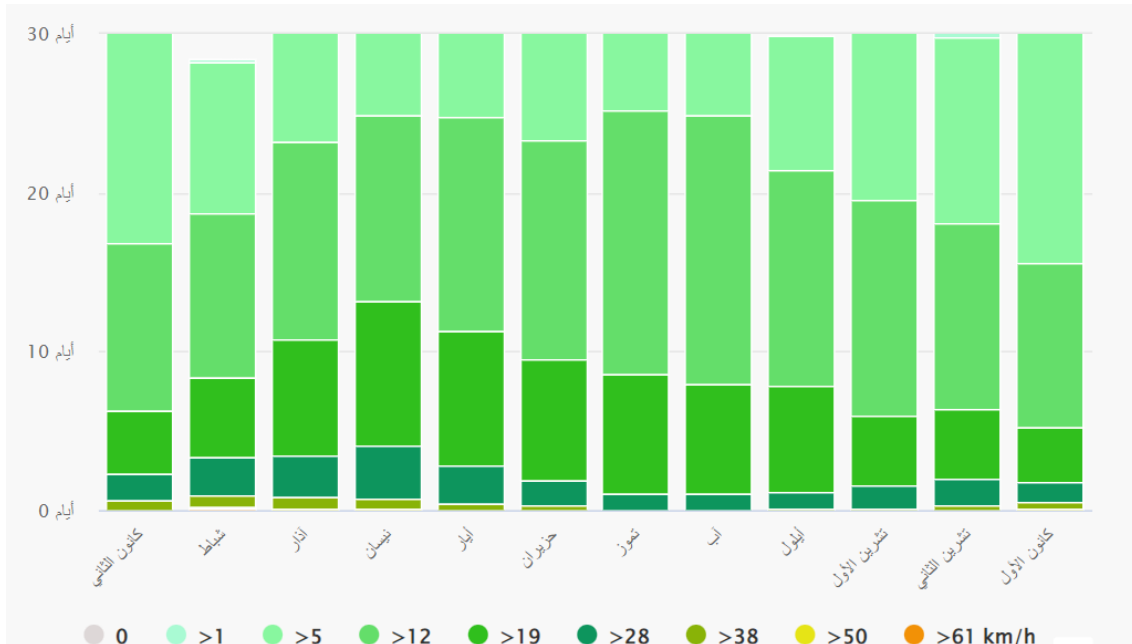
5.1.2 الرياح:

تلعب الرياح دورا هاما في تحديد مناخ أي منطقة ، وتنشأ حركة الرياح نتيجة لما يسببه الإشعاع الشمسي من اختلافات في درجات الحرارة بين اليابس والماء ، وتؤثر الرياح على درجات الحرارة والأمطار وكمية التبخر ويتحدد نوع الرياح باتجاهها وسرعتها وشدتها ويتأثر ذلك كله بما يلي :

- ✓ فروق الضغط الجوي فوق هذه المنطقة.
- ✓ دوران الأرض حول نفسها وحول الشمس.
- ✓ الفروق في درجات الحرارة.
- ✓ طبوغرافية الأرض وما عليها والتضاريس المحيطة بالمنطقة.

تسمى الرياح بشكل عام باتجاهاتها ، فنقول رياح غربية أو شمالية وهكذا ويكون هبوب الرياح متغيرا باستمرار ، إلا أن أكثر الرياح هبوبا على منطقة المسيلة ما تسمى بالرياح السائدة، وهو الاتجاه الأكثر شيوعا في مكان ما ، تتحرك الرياح إما أفقيا أو عموديا ، وتكون حركتها الأفقية أكبر بحوالي (100 مرة) من حركتها العمودية .

التمثيل البياني 4: سرعة واتجاه الرياح لمدينة المسيلة



المصدر : (<https://www.meteoblue.com> M'sila2021)

6.1.2 الشبكة الهيدروغرافية:

من أهم المجاري المائية التي تشق مجال منطقة الدراسة نجد واد القصب، الذي يتميز بحوض تجميع كبير جدا يمتد في كل من ولاية البرج وسطيف حيث أن هذه الوديان تنشط فيها ظاهرة جرف التربة، خاصة في المناطق الجنوبية أين نجد تكوينات جيولوجية هشة (رسوبات طينية رملية) ومن أهم المجاري المائية التي تشق المدينة بالإضافة إلى واد القصب نجد كذلك:

واد مويلحة (بنية) الذي يشق الجهة الغربية لإشبيليا ويحمل مياه الجهة الشمالية الغربية ويصب في واد القصب في جنوب المدينة واد الكرمة الذي يصب كذلك في الجهة اليمنى لواد القصب.

الصورة رقم 1: صورة لواد القصب



المصدر: (من تصوير الباحث: 2019).

3 الدراسة السكانية:

تعتبر الدراسة السكانية والاقتصادية للمدينة مهمة للغاية حيث أنها تعد احد الأسس التي تقوم عليها عمليات التخطيط المستقبلية ، كما تساهم في فهم وتوضيح جميع العلاقات المكانية ومختلف الروابط والخصائص السكانية والتاريخية والوظيفية في الحياة البشرية ، كما أنها أساسية كونها تمهد لعمليات التخطيط والتهيئة والبرمجة إذ على ضوءها

ترسم معالم السياسات التي تستنهج في الوقت الحالي والمستقبلي سعيا لإيجاد مجال متكامل يقوم على أسس منطقية وفق خطط محكمة تنطلق من واقع ما هو موجود.

1.3 الخصائص السكانية:

1.1.3 التطور السكاني:

إن دراسة التطور السكاني لمدينة المسيلة يساعدنا في تحديد وتيرة النمو ومقارنتها بمختلف المراكز الثانوية وكذا المناطق المبعثرة والبلدية ككل وذلك لمعرفة مدى استقطاب المدينة للسكان أو نفورهم من خلال تتبعنا للزيادة السكانية خلال الفترة الممتدة من (1966-2019) كما هو موضح في (الجدول رقم 03):

الجدول رقم 3: تطور السكان لمدينة المسيلة

معدلات النمو السنوية (%)					عدد السكان (ن)						
08 19/	98 08/	87 98/	77 87/	66 77/	2019	2008	1998	1987	1977	1966	السنوات
3.06	2.64	4.4	8.02	4.06	203029	132975	102151	65805	29512	19657	المدينة
2.85	3.05	4.25	3.62	3.97	278029	156647	115490	75516	52600	35377	البلدية

المصدر: (مكتب الإحصاء بلدية المسيلة 2019).

من خلال الجدول (رقم: 03) يتضح لنا أن التطور السكاني لمدينة المسيلة مرت بخمسة مراحل:

■ المرحلة الأولى: (1966-1977):

عرفت المرحلة الأولى تطورا ملحوظا في عدد السكان حيث ارتفع من (19657 نسمة)، (سنة 1966) إلى (29512 نسمة)، (سنة 1977)، أي بزيادة قدرها: (9855 نسمة) وهذا بسبب:

■ ترقية مدينة المسيلة إلى مركز ولاية سنة (1974م) واستفادتها من المشاريع والبرامج السكنية.

- استمرار النزوح الريفي من المناطق المجاورة للبحث عن العمل وتحسين ظروفهم المعيشية.
- الزيادة الطبيعية المرتفعة التي مست كافة أنحاء الوطن بعد عودة الاستقرار وتحسن المستوى المعيشي.

وقد بلغ معدل النمو خلال هذه المرحلة حوالي (4.06%) وهو منخفض بالمقارنة مع المعدل الوطني الحضري لنفس المرحلة والمقدر بـ: (5.40%). بالنسبة نمو البلدية الذي بلغ: (3.97%).

■ المرحلة الثانية (1977-1987):

ازداد عدد سكان المدينة خلال هذه الفترة حيث بلغ: (64805 نسمة)، سنة (1987 م)، بمعدل نمو قدره (8.02%) وهو مرتفع مقارنة بالمعدل الحضري الذي قدر بـ: (5.46%)، بالنسبة لنمو البلدية الذي بلغ: (3.62%) ويرجع تفسير هذا إلى :

- ✓ توطين وحدات جديدة في المنطقة الصناعية مما أدى إلى استقطاب اليد العاملة وعائلاتهم.
- ✓ استمرار في وتيرة الزيادة الطبيعية بشكل مرتفع وهذا لتحسن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والصحية.
- ✓ النزوح الريفي الكبير بتلك الفترة إذ استحوذت المدينة على جملة من المرافق والتجهيزات ذات مجالات نفوذ محلية وإقليمية.
- ✓ بروز المنطقة كقطب تنموي جديد واستفادتها من عدة مشاريع تنموية وذلك ما شجع على الهجرة.

■ المرحلة الثالثة (1987 م – 1998 م):

تزايد عدد السكان خلال هذه المرحلة من (65805 نسمة)، سنة (1987 م) إلى (102151 نسمة)، سنة (1998 م)، بمعدل نمو قدره: (4.4%) وهو منخفض مقارنة بالمعدل الحضري الوطني الذي يقدر بـ: (5.34%) بالنسبة لمعدل نمو البلدية الذي بلغ: (4.25%) وأيضا مع المرحلة السابقة، ويمكن تفسيرها بـ:

- ✓ تنمية العديد من البلديات المجاورة مما قلل من الحركات الوافدة نحو المدينة.
- ✓ الأزمة الاقتصادية والسياسية والأمنية التي مرت بها البلاد.

■ المرحلة الرابعة (1998 م – 2008 م):

تعتبر فترة التوازن والاستقرار وهذا ما تعكسه الزيادة الطبيعية التي قدرت بـ: (3620 نسمة)، بينما بلغت الزيادة السكانية السنوية (3082 نسمة)، حيث سجلنا في المرحلة استمرار في انخفاض معدل النمو الذي وصل إلى: (2.64%) وهو أقل من معدل نمو البلدية الذي بلغ: (3.05%) وهذا الانخفاض راجع إلى :

- التحولات الاقتصادية والسياسية وما يتبعها من تغيرات اجتماعية نتيجة تحلي الدولة عن تدعيم العديد من القطاعات الهامة كالسكن والصناعة والشغل.
- دخول المتعاملين الخواص في تسيير المؤسسات العمومية.
- الوعي الاجتماعي والميل إلى تكوين أسرة قليلة العدد.
- المرحلة الخامسة (2008 م – 2019 م):

نلاحظ خلال هذه المرحلة ارتفاعا في معدل نمو المدينة حيث وصل إلى: (3.06%) وبمجم سكاني قدر بـ: (203029 نسمة)، هذا راجع للزيادة الطبيعية التي شهدتها، ويبقى أقل من معدل نمو البلدية الذي بلغ: (2.85%) وهذا راجع للقوانين الجديدة التي طرحها رئيس الجمهورية لفائدة سكان الريف وخلق فرص عمل خارج المدن.

2.1.3 الكثافة السكانية :

تعتبر دراسة الكثافة السكانية أحد المقاييس التي يعتمد عليها في توزيع السكان على مساحة المدينة , حيث تسمح معاينة الكثافة السكنية بالقطاعات الحضرية المشكلة لمدينة المسيلة بمعرفة العلاقة القائمة بين الحجم السكاني والمساحة عبر كل قطاع، كما تسمح أيضا بمعرفة الصورة الحقيقية للتنظيم المجالي السائد به من خلال معرفة درجة توزيع المساكن عبر المساحة العقارية المشكلة لكل قطاع، ضف إلى ذلك معرفة التباين الحاصل بين القطاعات التي تضم كثافة سكنية مرتفعة و تلك التي تضم كثافة سكنية منخفضة، و مدى إنعكاس ذلك على جودة الحياة.

وتشهد القطاعات الحضرية لمدينة المسيلة كثافة سكنية متباينة، مع تباين مجالي واضح في توزيع المساكن نظرا للتباين في الأنماط و درجة تركيز المساكن من قطاع إلى آخر .

الجدول رقم 4 : الكثافة السكانية لمدينة المسيلة

رقم القطاع	عدد السكان نسمة	المساحة بالهكتار	نسبة السكان من المجموع "	نسبة المساحة من المجموع %	الكثافة السكانية ن/هـ
01	142965	317.3	70.416	20.98	450.57
02	7603	240	3.74479	15.87	31.68
03	7833	172	3.85807	11.37	45.54
04	37022	168	18.2348	11.11	220.37
05	3342	323.25	1.64607	21.37	10.34
06	4264	292.05	2.10019	19.31	14.60
07	/	270	/	/	/
المجموع	203029	1782.6	100	100	/

المصدر: (مكتب الإحصاء بلدية المسيلة 2019).

القطاع العمراني السابع يعتبر منطقة صناعية لهذا لا تؤخذ قيمته في الحسبان.

من خلال قرائتنا للجدول رقم (04) خلصنا الى جملة من النتائج كان أهمها:

*الارتفاع النسبي للكثافة السكانية بالقطاع الاول والرابع مقارنة بالقطاعات الاخرى ، والمتمثل في المدينة القديمة والمنطقة الحضرية الجديدة، وما نلمسه من خلال هذا الارتفاع هو وجود كثافة من السكن الفردي القديم والذي يمتاز بالضيق وكذا نمط السكن الجماعي ،والتي غالبا ما تكون بها كثافة سكانية كبيرة نظر لاهمية التاريخية والخدمات للقطاعين.

*الإنخفاض الكبير في الكثافة السكنية بالقطاعات التالية: رقم: (02-03-05-06)، هذا الإنخفاض في الكثافة السكنية يفسره الوظيفة الخدمائية والتجارية السائدة بالقطاع (02)، بدلا منها الوظيفة السكنية " أما قطاع الاخرى فيرجع إلى سيادة نمط المساكن الفردية ذات المساحة الواسعة.

و من خلال تتبعنا لمختلف مراحل التطور العمراني لمدينة المسيلة خالصنا انه يتميز بنمو وتوسع كبير، كان للنمو السكاني الذي شهدته في الآونة الأخيرة الدافع الأساسي وراء هذا التطور، وما ترتب عنه من استهلاك لا عقلاني للمجال خصوصا في الجهة الشمالية الغربية، الذي أضحى حتمية لا مفر منها استجابة لتلبية حاجيات السكان من مسكن وتجهيزات وغيرها. كما لمسنا امتداد العمران على شكل طولي على المحور (شمال-جنوب) المتمثل في الطريق الوطني رقم (45) هذا في بادئ الأمر، لكن بعد سنة (1977) ظهرت رغبة في إلغاء هذا النمط من التوسع وتحويل النمو العمراني للمدينة، ليصبح موجهها على امتداد المحور (شرق - غرب) المتمثل في الطريق الوطني رقم (5)، ولكن لوجود عائق يمنع التوسع في الجهة الشرقية والمتمثل في الطبيعة العقارية ذات الملكية الخاصة للأراضي مما جعل التوسع يوجه في الجهة الغربية والغربية الشمالية.

4 دراسة التركيز الحضري:

التركيز الحضري يقصد به النسبة التي يمثلها سكان الحضر المدينة من إجمالي سكان البلدية وذلك كما يلي: إن التركيز الحضري مؤشر ممتاز لمعرفة جاذبية المدينة بالنسبة للبلدية، ومعدل التركيز الحضري على مستوى بلدية المسيلة كان مؤشرا هاما لتحديد درجة الجذب التي تشهدها التجمعات الحضرية بسبب التزايد المستمر في عدد سكانها، وهو معدل يدل على التطور الذي سوف تشهده المراكز الثانوية بالبلدية.

5 دراسة التركيب الاقتصادي:

يرتبط القطاع الاقتصادي ارتباطاً وثيقاً بالوسط الحضري، وهو الذي يعمل على انتاج الثروة وهو الذي يغذي المدينة ويطورها. من المدهش أن يُنظر إليه على أنه جانب مستقل ومحايّد لتطور المدينة، في حين أنه القوة الدافعة والمسيرة لها.

ان الدراسة الاقتصادية مهمة لمعرفة توزيع القوة العاملة عبر مختلف القطاعات الاقتصادية المختلفة، وكذلك معرفة الهيكل الوظيفي، كما تساعد في تحديد النشاط الاقتصادي السائد ودور كل قطاع في تنمية المدينة. تلخص كل معطيات التركيب الاقتصادية للمدينة في الجدول رقم: (05)

الجدول رقم 5: تركيب القوة العاملة لسكان مدينة المسيلة سنة (2019)

النسبة %	العدد	الفئة
100	203029	إجمالي عدد سكان المدينة
53.84	109311	داخلون في سن العمل
33.55	68116	قوة عاملة
20.29	41195	قوة غير عاملة
24.54	49823	عاملون فعلا
8.98	18232	البطالين
46.16	93718	خارجون عن سن العمل
42.16	85597	صغار السن
3.6	7309	كبار السن

المصدر: (مكتب الإحصاء بلدية المسيلة 2019 + معالجة الباحث)

السكان النشطون في العمل ويمثلهم السكان الذين يندرجون ضمن الفئة العاملة النشطة والذين تتراوح أعمارهم ما بين (15 الى 65) سنة وقد بلغ عددهم حوالي (109311 فرد) ،سنة (2019) وهو ما يمثل ما نسبته: (53.84 %) من إجمالي سكان المدينة، ويمكن تقسيمهم إلى الفئات التالية:

1.5 القوة العاملة:

السكان العاملين فعلا :هم الأفراد الذين يشتغلون فعلا وقد بلغ عددهم (68116 عامل)، سنة (2019) حوالي عامل أي ما نسبته: (33.55 %) من إجمالي السكان النشطين.

2.5 السكان البطالين:

ويمثلون السكان العاطلين عن العمل والمنتمين للفئة (15-65 سنة) وقد بلغ عددهم (18232) بطل سنة (2019) حوالي بطل ممثلين ما نسبته: (8.98 %) من إجمالي سكان المدينة.

3.5 القوة غير العاملة

1.3.5 الأفراد القادرين على العمل:

هم الأفراد المنتمين للفئة (15-65) سنة وغير الراغبين فيه، وتمثل هذه الفئة ربات البيوت - الطلبة - ذوي الاحتياجات الخاصة ويمثلون ما نسبته: (20.29 %) وتعداد (41195) من إجمالي سكان المدينة.

2.3.5 السكان الخارجون عن سن العمل:

وهم الأفراد المنتمين للفئتين (0-14) سنة و (65+) سنة ويطلق عليهم هذا الاسم لكونهم غير قادرين على تحمل أعباء العمل، نتيجة عدم بلوغهم السن القانونية بالنسبة للفئة (0-14) سنة أو نتيجة تجاوزهم لسن العمل بالنسبة للفئة (65+) سنة وقد بلغ عدد أفرادها سنة: (2019) م. حوالي (93718) فرد ما نسبته: (46.16 %) من إجمالي سكان المدينة.

3.3.5 التطور الوظيفي:

نعني بالتطور الوظيفي للمدينة التركيب الاقتصادي لها، حيث نميز الوظيفة الاقتصادية لها ونحدد نسبة مساهمة كالمقطع اقتصادي في دفع عجلة التنمية في المدينة، وتساعدنا دراسة التركيب الوظيفي للمدينة على تسليط الضوء على حجم القوة العاملة فعلا، وتصنيفها عبر مختلف القطاعات الاقتصادية الفلاح الصناعة، بناء وأشغال عمومية، إدارة، تجارة،

1.3.3.5 البطالة:

قدر عدد البطالين سنة (1997) م. ب: (7862) بطلا وبلغت نسبة البطالة الفعلية ما يقارب: (17.77 %) في الوقت الذي وصلت فيه نسبة الإعاقة الكلية إلى (12.41 %) والحقيقية إلى (50.63 %) وهو ما يعني

إن كل عامل يعيل خمسة أفراد لينخفض هذا الرقم إلى أربعة أفراد سنة (2005). ويمكن تفسير ذلك بتوفر مناصب الشغل ويصل نسبة البطالة سنة (2019) إلى (8.98%) بحوالي (18232) فرد.

2.3.3.5 توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الاقتصادي

نقصد بالنشاط الاقتصادي القطاع الذي يعمل به الفرد بصرف النظر عن مهنته وفيما يلي (الجدول رقم: 06) يبين توزيع السكان المشتغلين بالمدينة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية بالمدينة.

الجدول رقم 6: تطور عدد المشتغلين بقطاعات النشاط

المجموع		القطاع الثالث		القطاع الثاني				القطاع الأول		السنوات
		تجارة+خدمات +إدارة		بناء+أشغال عمومية		صناعة		الفلاحة		
النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	
100	12175	63.58	7742	17.10	2082	14.50	1766	4.80	585	1987
100	19583	61.48	12041	13.52	2648	21.12	4136	3.87	758	1997
100	28970	60.88	17631	13.91	4029	22.77	6598	2.46	712	2005
100	37287	62.20	23192	14.45	5388	20.21	7536	2.50	933	2008
100	49823	67.68	33720	15.76	7852	15.2	7573	1.36	678	2019

المصدر: (مديرية التخطيط لولاية المسيلة والبرمجة + معالجة الباحث 2020)

من خلال الأرقام الواردة في الجدول رقم: (06) يتبين لنا أن:

القطاع الأول (الفلاحة): شهد تذبذبا في عدد العاملين خلال الفترة (1987-2008) حيث تقلصت نسبة عمال القطاع من (4.8 % سنة 1987) إلى (2.5 % سنة 2008) إلى (1.36 % سنة 2019) أي بمعدل عاملين ويرجع ذلك إلى أسباب عديدة أهمها تقلص الأراضي الزراعية نتيجة التوسع العمراني وهجرة الفلاحين نحو القطاعات الأكثر راحة، وعدم نجاعة السياسة الزراعية المنتهجة من طرف السلطات المحلية

القطاع الثاني (الصناعة والأشغال العمومية): يحتل هذا القطاع المرتبة الثانية من ناحية الأهمية على مستوى المدينة، خاصة وأن منتسبو في تزايد مستمر إذ انتقل عددهم من سنة: (1987 م إلى سنة 2008 م) وفي سنة

(2019) واصل الارتفاع بنسبة: (15.76%) أي ما يعادل (7852) عامل أي بزيادة ويرجع هذا التطور الذي يشهده قطاع الصناعة وكذا موجة البناء والأشغال العمومية

القطاع الثالث الخدمات التجارة الإدارة: من خلال الجدول (رقم: 06) نلاحظ التطور والتضخم الكبير لعدد المشتغلين بهذا القطاع، حيث بلغت نسبتهم سنة (1987) م أي ما يعادل (7742) عامل ليرتفع سنة (2008) م وفي سنة (2019) واصل الارتفاع بنسبة: (67.68 %) أي ما يعادل (33720) عامل إلى ويعود هذا إلى تركز مختلف المنشآت الإدارية والخدماتية بالمدينة، خاصة بعد ترقية إداريا إلى مركز ولاية.

6 دراسة الخصائص العمرانية:

إن دراسة أصول نشأة المدينة ، وكذا تتبع مختلف مراحل تطورها العمراني أهمية بالغة في إدراك حقيقة وواقع استخدام الأرض بها ،الذي كان كنتيجة حتمية لديناميكية سكانية و مجالية معينة ، فرضها الواقع وأملها نمط حياة معين بمتطلبات ورغبات متغيرة ومتنوعة ، لتكون المدينة بعد كل هذا مجال متكامل ومتجانس .

1.6 نشأة المدينة:

المسيلة أو كما يطلق عليها "عاصمة الحضنة" نشأت منذ زمن قديم يعود تاريخ تأسيسها إلى ما قبل العهد الروماني القديم ، لتتعاكس على ضفاف مجرى مائي تتدفق مياهه من سفوح جبال الحضنة وقد كانت في العهد البربري تنتمي إلى مملكة (ماسينيسا) لتكون نهاية الحكم الروماني بالمنطقة على أيدي العناصر الوندالية سنة (429 م) ، حيث وفي مدة قرن من الزمن قاموا بهدم كل ما بناه الرومان ، لتستمر فترة حطهم مدة أربعة قرون ، لتنتهي على أيدي البيزنطيين سنة (534م) الذين لم تدم فترة سيطرتهم على المنطقة والمدينة طويلا حيث اضمحل نفوذهم شيئا فشيئا بدءا من سنة (565م) لينتهي باستقلال البلاد (المنطقة) عن الإمبراطورية البيزنطية سنة (646م) " (مجلة الحضنة، 1995).

لتشهد المدينة وكبقية مدن المغرب العربي دخول الإسلام خلال النصف الثاني من القرن السابع ميلادي بعد أن حاصرها الصحابي الجليل عقبة ابن نافع ، وهو في طريقه لفتح للمغرب الأقصى .

فلعبت مدينة المسيلة في العهد الإسلامي دورا كبيرا في إرساء معالم الحضارة الإسلامية وبث إشعاعها وقد ظلت كذلك إلا أن قضى عليها الفاطميون وأسسوا مدينة "المحمدية" (مجلة الحضنة 1995) ، المسيلة الحالية وقد خططها أبو القاسم ابن عبد الله الفاطمي وبناها سنة (315هـ) الموافق لـ: (926-927 م)، لتكون بذلك عاصمة إقليمية ونقطة انطلاق لإخماد الثورات التي كان يعرفها المغرب الأوسط في تلك الفترة وبعد انتقلهم إلى مصر. تركوا الحكم فيها لابن عمهم حماد ابن بلكين الذي اتخذ من المعاضيد "القلعة" مقرا وعاصمة لحكمه سنة (1008م) وقد

بنيت المدينة بمحاذاة واد القصب وعلى الضفة الشرقية منه فكانت تحتل آنذاك مساحة تقدر ب: (0.90) كلم² (مجلة الحضنة) بها ثلاث أحياء رئيسية هي ، رأس الحارة ، والشتاوة، وخربة تليس.

أما في الحكم الاستعماري فقد خضعت المدينة لحكم عسكري فمزدوج (مدني -عسكري) بعد ذلك قطن المعمرين حي رقي بالمدينة سمي باسمهم الحي الأوروبي لينطوي السكان المحليين أو كما يسميهم المستعمر بالأهالي على أنفسهم في أحياء متواضعة ذات طابع قديم ومبنية بالطوب ، وباندلاع الثورة التحريرية في نوفمبر (1954م) وإلى غاية (1962م) تدفقت إلى المدينة وفود بشرية هائلة نزحت إليها قصر أو طواعية من المناطق الريفية المجاورة ، لتستمر هذه الهجرات بوتيرة أسرع بعد الاستقلال وذلك لعدة أسباب منها:

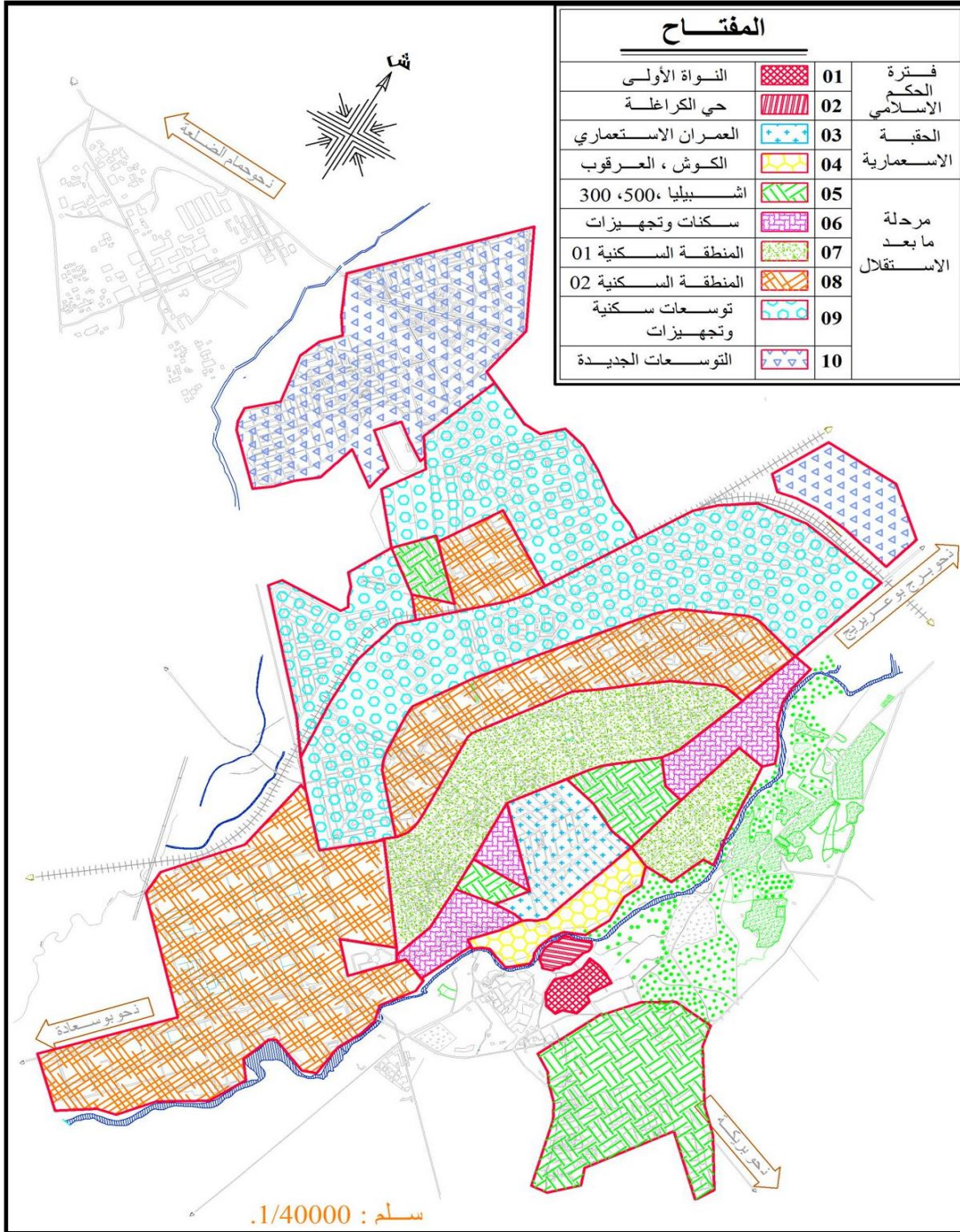
-غياب الهياكل والمرافق الخدمانية بالمناطق الريفية التي أضحت بذلك مناطق طرد.

-رغبة هؤلاء المهاجرين الشديدة في تحقيق حياة أفضل تنسبهم مرارة حياة الذل والعبودية والحرمان التي عاشوها تحت وطأة الحكم الاستعماري.

ومنذ سنة (1974م) أصبحت مدينة المسيلة كمركز للولاية بعد الترقية الإدارية لها، هذا بعد أن كانت ومنذ الاستقلال تابعة إداريا لولاية سطيف .

وعليه سوف نتطرق فيها إلى مختلف مراحل تطورها العمراني:

الخريطة رقم 2: خريطة مراحل التطور العمراني لمدينة المسيلة



المصدر: (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة المسيلة 2015+ معالجة الباحث)

2.6 - دراسة خصائص المجال العمراني للمدينة:

إنّ دراسة أصول نشأة المدينة ، وكذا تتبع مختلف مراحل تطورها العمراني أهمية بالغة في إدراك حقيقة وواقع استخدام الأرض بها، الذي كان كنتيجة حتمية لديناميكية سكانية و مجالية معينة، فرضها الواقع وأملاها نمط حياة معيّن بمتطلبات ورغبات متغيرة ومتنوعة، لتكون المدينة بعد كل هذا مجال متكامل ومتجانس.

1.2.6 خطة المدينة :

تعرف خطة المدينة بأنها ذلك الشكل الحضري العام الذي تبدوا عليه ، من خلال النمط الهندسي لشوارعها الذي يقسم هيكلها و تركيبها , إلى قطع مساحية منفصلة تشكلت استجابة للظروف العديدة التي أحاطت بها ، فجعلتها تنفرد بكيان متميز عن غيره من المدن الأخرى (د . عباس ، 1994).

كما يمكننا تعريف خطة المدينة: بأنها الشكل العام الذي يفرضه الوضع وتخطه مختلف مراحل التطور العمراني للمدينة .

انطلاقا من المعطيات الواردة في مختلف التعاريف ، واستناداً لبعض الصور الجوية والمخططات والخرائط الطبوغرافية خلصنا الى أنه هناك تباين كبير في خطة المدينة ، إذ أن المدينة القديمة والمتمثلة في أحياء الكوش والعقوب والجعافرة ذات تخطيط غير موجه ، شوارعها وأزقتها ضيقة وتفتقر للأسس التنظيمية وهو ما ينعكس على التنظيم العام للمباني بداخلها ، وفي الوقت ذاته وبمحاذاتها نجد الحي الأوروبي الذي يغايرها تماماً كونه أقيم على أسس دقيقة ، وأستند في ذلك لمعايير التخطيط حيث أوليت الأهمية لمختلف العناصر المكونة للمجال الحضري من (مباني - طرق - مساحات حرة وخضراء...إلخ) .

وانطلاقاً كذلك من معطيات ملموسة توصلنا إلى عدة حقائق مهمة منها :

أن خطة المدينة تكاد تقترب من ذلك النمط المعروف بالخطة النصف دائرية ، غير أن ذلك لا يعني أنها تخلو من صفات الخطة الشطرنجية، التي تظهر في كل التجزئات الترابية الموزعة في السنوات القليلة الماضية مثل: حي (700) مسكن وحي (166) مسكن .

أما الشيء الذي يؤكد لنا سيادة النمط نصف دائري للتخطيط ، هو التقسيم الذي جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة، حيث اقترح تقسيم المدينة إلى سبعة قطاعات عمرانية ، و لقد كان كل من القطاع

: الثالث ، الرابع ، الخامس ، السادس تشكل أنصاف دوائر حول (04) ، (05)، (06) على التوالي ، وهي بذلك تدعم الخطة نصف دائرية لمدينة المسيلة، التي تتلاءم مع الظروف المحلية ومؤهلات الموضع ، ولا تزال تستخدم في التوجهات المستقبلية للمدينة إلى يومنا هذا .

من خلال دراستنا لهذا العنصر ، خلصنا الى أن الخطة التي نمت على ضوئها مدينة المسيلة تعد ذات أهمية كونها تمثل نمطاً متميزاً بصفات خاصة تنفرد بها عن غيرها من المدن، و ذلك نتيجة للظروف المختلفة التي واكبت مراحل تطورها المجالي و العمراني و أعطت لنا نتيجة الصورة الحالية للمدينة .

3.6 خصائص المجال العمراني لمدينة المسيلة:

تشتمل مدينة المسيلة على مجموعة من الوحدات الحضرية تشكلت عبر مراحل تاريخية مختلفة ، حيث تشكلت أول نواة حضرية "بجي الكراغلة" والذي يعود تاريخه في عهد الانتداب العثماني للجزائر، هذه النواة تم إزالتها تماماً بفعل الزلزال الذي ضرب مدينة المسيلة سنة (1965)م، وأصبح فيما بعد يطلق عليها اسم (الكدية) ، وفي الفترة الاستعمارية شهدت المدينة نوعين من الأنماط الحضرية، نمط يتميز بطابع المدن العربية الإسلامية مثلاً في (حي العرقوب، حي جنان الكبير، حي الكوش، الحماس (الحي الإداري حالياً) فلاج النيلو التجزئة (817) مسكن حالياً، هذه الأحياء يسكنها المواطنون الجزائريين أو ما يعرف في ذلك الوقت بالأهالي: (ليزانديجان) وهي تتميز بشوارع ضيقة والمادة المستعملة في بنائها هي الطين والخشب ، أما النمط الثاني وهو ذو طابع غربي يسكنه المعمرين والموالين هم من الجزائريين وهو يتميز بشوارع واسعة ومستقيمة ومتقاطعة فيما بينها ، والمادة المستعملة في بنائها هي الإسمنت والطوب الصخري هذه الأحياء هي **الظهرة وفوريستي**.

كما كانت أول لبنة في نمط السكنات الجماعية ممثلة في عمارة (HLM)، كما شهدت مدينة المسيلة في عهد الاستقلال بروز أحياء سكنية ، وذلك بعد حدوث زلزال (1965)م وأهمها حي الزاهر (300) مسكن، (المنكوبين التحانة) وحي البدر (500) مسكن (المنكوبين لفاققة) ، وحي الشواف. حيث كانت هذه الأحياء عبارة عن مزيج بين الطابع الاستعماري والطابع العربي الإسلامي من حيث نوعية الشوارع وكذلك الهيكل المعماري للبنية. في السبعينات ظهرت أحياء بجانب الطريق الوطني رقم: (45) ما يعرف بجي طريق البرج وجنان بوديعة، وكذلك حي وعوac المديني . وفي نهاية السبعينات وبداية الثمانينات شهدت مدينة المسيلة قفزة مجالية واسعة باتجاه الجهة الشماليّة الغربيّة، حيث نشأت عدة أحياء سكنيّة على شكل تجزئات سكنيّة ذات البنايات الفرديّة وكذلك البنايات الجماعيّة.

لاشكّ أن "موقع جامعة المسيلة" أعطى الجهة الغربيّة للمدينة حيويّة وديناميكيّة خاصة وساهم بشكل معتبر في خلق عقدة مجالية حضرية جديدة، يضاهي أو ينافس مركز المدينة القديم (ساحة الشهداء+حي وعوac

المديني) وهذه الوضعية أعطت نفس جديد للمدينة، للتوسع بشكل أفضل نحو الجهة الغربية وكذا انشاء خط السكة الحديدية الذي يقطع النسيج الحضري للمدينة و الذي اعطى نفس جديدة لتوسع في الجهة الغربية والشمالية الغربية.

7 دراسة الهيكل العامة والتنظيم الفضائي :

تقوم الهيكل لمدينة المسيلة على محورين أساسيين للحركة يتمثلان في الطريق الوطني رقم: (45) الرابط بين الشمال والجنوب والطريقين الوطنيين رقم: (40) و رقم: (60) الرابطين بين الشرق والغرب ، وهما يكتسيان أهمية بالغة بالنسبة للحركة ، لان اغلب المحاور الأخرى تصب في هذين المحورين ، الشيء الذي نتج عن اكتظاظ في الحركة على مستواها خاصة بالنسبة للمحور شرق - غرب لأنه يبقى المحور الوحيد الذي يصل شرق المدينة بغربها.

1.7 المحاور الهيكلية للمجال العمراني للمدينة:

إنّ المخطط العام لأي مدينة يحدد أهم المحاور الهيكلية لها، وأهم الطرق التي يحكم تنظيم المجال الحضري .مدينة المسيلة تطورت حول المدينة القديمة التي من خلالها تنطلق محاور تعد مهيكلة أهمها:

✓ محور -برج بوعربريج -مسيلة- بوسعادة: ويمثله الطريق الوطني رقم: (40).

✓ محور : بريكة -مسيلة-الجزائر: ويمثله الطريق الوطني رقم (60).

هذه المحاور تقدم مركزاً خطية أين تتموقع الأنشطة الحيوية والأساسية للمجال الحضري كالتجارة والخدمات، التجهيزات الجماعية، كما توجد هناك محاور أخرى هامة تهيكّل المدينة في شكل أحزمة تحيط بمختلف المجالات العمرانية الجديدة ، والتي لها دور أساسي يتمثل في استقطاب الحركة المرورية سريعة حول النواة القديمة ووسط المدينة وكل المحاور السابقة تندمج ضمن المخطط نصف دائري للمدينة.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تتبعنا لمختلف مراحل التطور العمراني لمدينة المسيلة وجدنا أنّه يتميّز بنمو وتوسع كبير، كان للنمو السكاني الذي شهدته في الآونة الأخيرة الدافع الأساسي وراء هذا التطور وما ترتب عنه من استهلاك غير عقلاني للمجال الذي أضحى حتمية لا مفر منها استجابة لتلبية حاجيات السّكان من مسكن وتجهيزات وغيرها؛ كما لمسنا بصمات واضحة لامتداد العمران على شكل شريطي (طولي)، وعلى طول المحاور (شمال - جنوب) الممثل في الطريق الوطني رقم: (45) لكن وبعد انجاز المخطط العمراني الموجه (P.U.D) لبلدية المسيلة سنة (1977) م ظهرت رغبة جادة في إلغاء نمط التوسع الشريطي وتحويل النمو العمراني للمدينة ليصبح موجها على إمتداد المحور (شرق-غرب) بهدف إعطاء المدينة شكلا دائريا لتكون كل التوسعات المستقبلية للمدينة والمبرجة في الجهة الغربية وتحديد الشمالية منها بمحاذاة الطريق الوطني رقم: (60) او المحور (شرق - غرب) أنظر المخطط رقم: (03).

1.1.7 الشبكات القاعدية:

1.1.1.7 شبكة الطرق:

يشمل مجال بلدية المسيلة شبكة من الطرقات منها الوطنية والولائية وكذلك البلدية.

◀ الطرق الوطنية:

يقطع مجال منطقة الدراسة ثلاثة طرق وطنية وهي:

- الطريق الوطني رقم (40): الرابط بين الطريق الوطني رقم: (28) في مقرة ومدينة المسيلة أي الطريق الوطني (45) حيث نقطة تقاطع الطريق الوطني (40) مع الطريق الوطني (45)، تشكل النواة القديمة لمدينة المسيلة.
- الطريق الوطني رقم (45): وهو الطريق الرابط بين البرج شمالا وبلدية سيدي إبراهيم جنوبا مروراً بمدينة المسيلة ويعتبر من أهم المحاور الرئيسية التي لعبت دور مهم في تطور مدينة المسيلة.
- الطريق الوطني رقم (60): وهو الطريق الذي يربط مدينة المسيلة ببلدية حمام الضلعة وهو كذلك محور مهم ولعب دور في هيكلية المجال البلدي لبلدية المسيلة.

◀ الطرق الولائية:

- الطريق الولائي رقم (01): والذي يشق مجال منطقة الدراسة انطلاقاً من بشيلقة شرقاً حتى حدود بلدية أولاد منصور غرباً مروراً بمركز مدينة المسيلة
- الطريق الولائي رقم (02): والذي يشق مجال منطقة الدراسة انطلاقاً من قرية أولاد ابديرة شرقاً ثم مقبرة لشيخ ثم حي الجعافرة، وكذلك الطريق الرابط بين أولاد ماضي المسيلة.

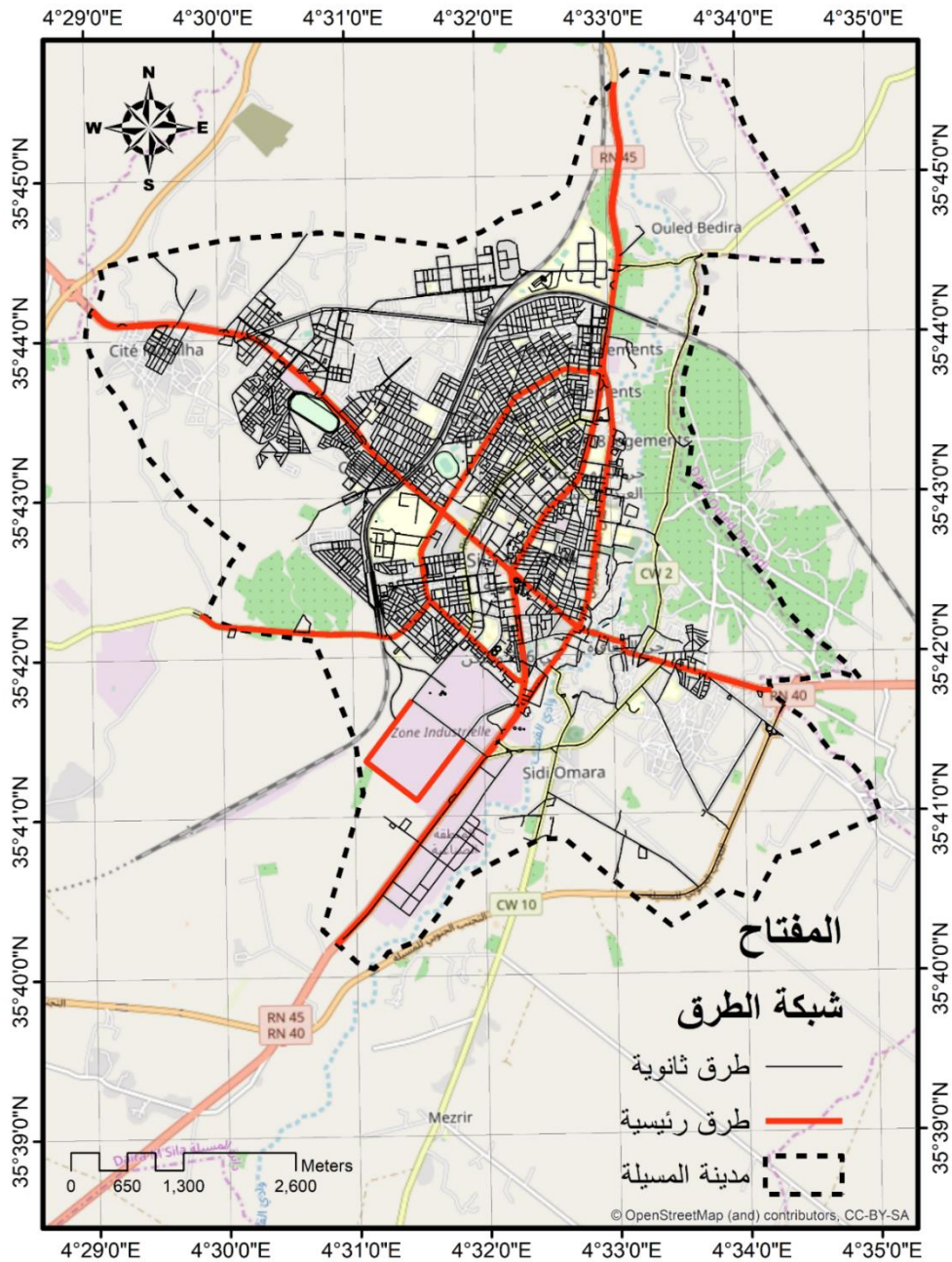
◀ الطرق البلدية:

توجد بعض الطرق البلدية والتي تربط بعض القرى والمداشر، وهي تعاني من تدهور كبير بفعل عدم صيانتها لفترة زمنية كبيرة من أهم هذه الطرق نجد:

- الطريق البلدي الرابط بين الطريق الولائي أولاد منصور بقرية غزال ثم الطريق الوطني رقم (45).
- الطريق البلدي رابط الحجاجبة والطريق الولائي رقم (01) أولاد ماضي المسيلة.

- الطريق البلدي الرابط بين مزير أولاد علي بن زيد.
- الطريق البلدي الرابط بين سد القصب (البراج) بالطريق الوطني (45)
- الطريق البلدي الرابط بين نواة مع حي لاروكاد.
- الطريق البلدي الرابط بين الطريق الولائي رقم (01) مسيلة أولاد منصور ثم قرية الحصن.
- الطريق البلدي الرابط بين أولاد بديرة بأولاد اسلامة.

الخريطة رقم 3: شبكة الطرق المهيكلية لمدينة المسيلة.



المصدر: (دهيمي، 2020)

تحتوي ولاية المسيلة على شبكة طرقات لا بأس بها تتوزع على المساحة المكونة للمدينة عبر مختلف خطوط النقل الحضري، الى أن الملاحظ هو قيامها على محورين رئيسيين الطريق الوطني رقم: (60) باتجاه بريكة و (45) باتجاه برج بوعريرج ، مما جعل هذين المحورين يشهدان حركة كثيفة في أوقات معينة . كما أن خطوط النقل الحضري بمدينة المسيلة تغطي (13) مركز من المدينة خط نقل حضري لكنها لا تغطي كل المدينة وتسجل توزيعا غير عقلائي وغير مدروس حيث تشهد بعض أحياء المدينة انعدام هذه الخدمة رغم أنه تم تخطيط الحركة والمرور للمدينة سنة (2012)م .

8 دراسة الارتفاقات واتجاهات التوسع:

عرفت مدينة المسيلة منذ (1974)م توسعا سريعا نحو الجهة الغربية والشمالية الغربية، ساعد في ذلك طبيعة الملكية العقارية لهذه الأراضي التابعة لأملاك الدولة على عكس الأراضي التي تقع في الجهة الشرقية فهي في مجملها أراضي خاصة.

تتمثل العوائق والارتفاعات الموجودة فيما يلي:

*عوائق طبيعية:

واد القصب والأراضي الفلاحية في الجهة الشرقية.

*عوائق اصطناعية:

- خط السكة الحديدية الذي يقسم المدينة إلى قسمين ويخترق النسيج الحضري للمدينة.

- خطوط التيار الكهربائي مرتفع الضغط ومركز الدفن التقني للنفايات في الجهة الغربية.

- المنطقة الصناعية في الجهة الجنوبية.

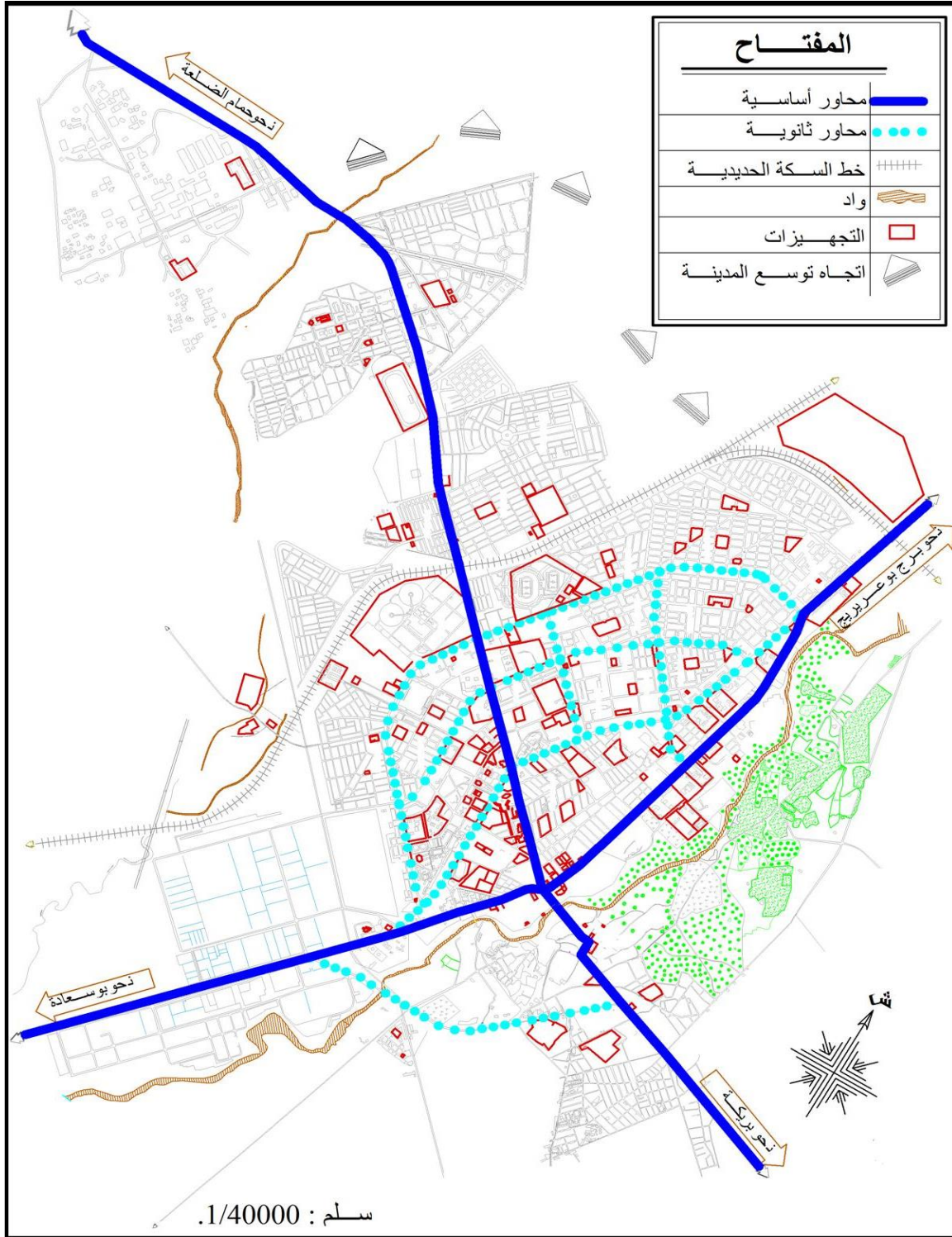
*عوائق قانونية:

الطبيعة القانونية للأراضي الواقعة على الضفة الشرقية لواد القصب (ملكية خاصة).

*التوسع المستقبلي:

شهدت مدينة المسيلة توسعا كبيرا في نسيجها الحضري في اتجاهات مختلفة ومتفاوتة من جهة لأخرى ، وبأشكال حضرية متفاوتة من حيث النمط العمراني حيث خضعت لدراسة عمرانية سابقة في بعض الجهات ، وفي بعض الآخر كان توسعا غير مدروس وخارج عن قواعد التهيئة والتعمير ، ويوضح المخطط رقم (04) لاتجاهات وعوائق توسع المدينة.

الخريطة رقم 4: توضح خطة توسع مدينة المسيلة



المصدر : (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة المسيلة 2015+ معالجة الباحث 2020)

تتكون مدينة المسيلة من ثلاث مناطق وظيفية أساسية ملخصة في الجدول التالي:

1.8 التقسيم المجالي:

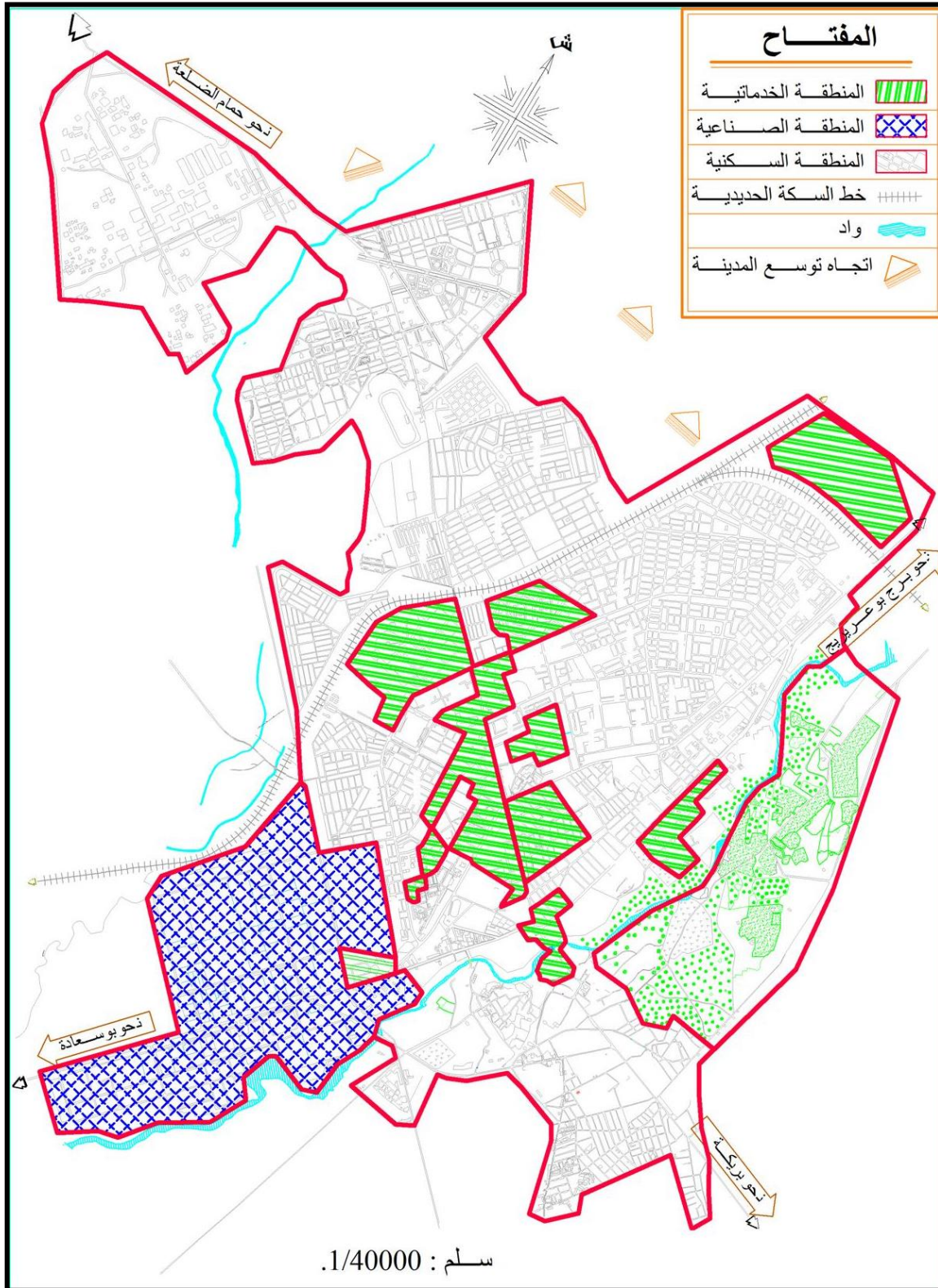
✓ تتكون مدينة المسيلة من ثلاث مناطق وظيفية أساسية ملخصة في الجدول التالي:

الجدول رقم 7: مساحات المناطق الوظيفية لمدينة المسيلة

النسبة للمدينة	المساحة (هـ)	النشاط الغالب	المنطقة
80 %	2 435.33	نشاط سكني بما في ذلك المرافق التابعة له.	المنطقة السكنية
08 %	257.60	خدمات إدارية، تعليمية، صحية وتجارية.	المنطقة الخدمائية
12 %	375.28	نشاطات صناعية و تخزين المواد.	المنطقة الصناعية
100 %	3 068.21	المجموع	

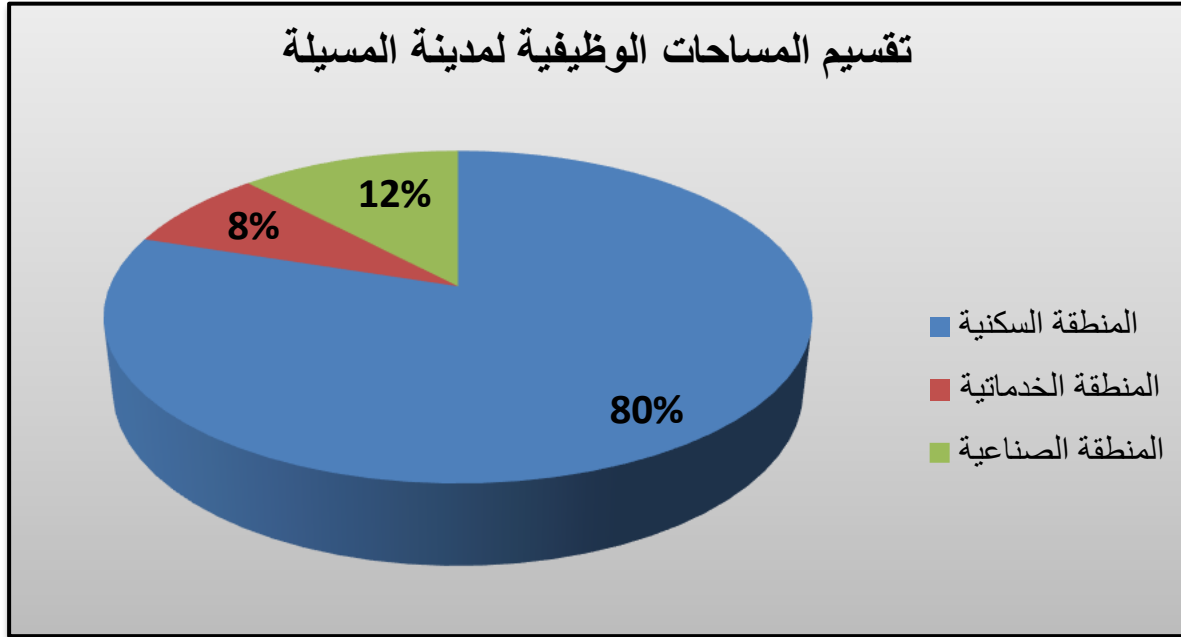
المصدر: (القيم مستخرجة من المخطط رقم: 05).

الخريطة رقم 5: مخطط المناطق الوظيفية لمدينة المسيلة



المصدر : المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لمدينة المسيلة 2015+ معالجة الباحث 2020

التمثيل البياني 5: تقسيم المساحات الوظيفية لمدينة المسيلة



المصدر: (بالاعتماد على القيم مستخرجة من المخطط رقم: 05).

يظهر من خلال نسبة المساحات المخصصة للنشاطات السكنية (80%)، أن مدينة المسيلة هي مدينة سكنية بدرجة كبيرة جداً، الشيء الذي يزيد من حجم الطلب على المرافق والتجهيزات المرافقة للسكنات، والتي يحتاجها السكان في حياتهم اليومية .

9 دراسة المرافق والتجهيزات:

تضم مدينة المسيلة العديد من المرافق والتجهيزات المهمة والضرورية (تعليمية، صحية، إدارية، ثقافية، رياضية). أغلبها متوزعة على المحورين الأساسيين المهيكلين للمدينة، رغم وجود تنوع كبير في التجهيزات والمرافق التي تتوفر عليها المدينة إلا أنها تفتقر إلى المرافق الترفيهية مثل: (المنتزهات، حدائق الألعاب والتسلية، وحدائق الحيوانات)، ويبقى السكان بمن فيهم الأطفال يعانون من هذا الجانب حيث لا يجدون أي متنفس يخفف عنهم شدة التوتر وترجيحهم من العناء والتعب النفسي والبدني الناجم عن تسارع إيقاع الحياة اليومية داخل المدينة.

1.9 المرافق الموجودة بالمدينة:

توجد بمدينة المسيلة العديد من التجهيزات العمومية نذكر منها في الجداول التالية ونلخصها في الخريطة رقم (06):

1.1.9 المرافق التربوية

الجدول رقم 8: المدارس الابتدائية

المؤسسة	عدد الحجرات	عدد التلاميذ	عدد المعلمون	متوسط عدد التلاميذ في الحجرة
مدرسة 17 أكتوبر 1961	6	253	11	28.11
مدرسة إشبيليا الجديدة	13	430	17	33.08
مدرسة الرجاء	7	406	17	31.23
مدرسة الشهداء	12	609	22	33.83
مدرسة مخلوفي كمال	8	326	15	27.17
مدرسة المنظر الجميل	12	450	20	28.13
مدرسة أول نوفمبر 1954	12	320	17	24.62
مدرسة بركة رمضان	03	71	04	17.75
مدرسة بن صديق السعيد	10	142	09	23.67
مدرسة بن يونس عيسى	12	364	17	30.33
مدرسة بن محفي محمد	13	307	14	25.58
مدرسة بن عيسى مولود	18	495	20	30.94
مدرسة بوراس عبد الرحمن	11	494	21	30.88
مدرسة حجاب لهول	16	854	31	34.16
مدرسة 270 مسكن	11	512	20	32.00
مدرسة 346 مسكن	11	606	22	33.67
مدرسة 600 مسكن	07	327	15	27.25
مدرسة 642 مسكن	11	305	15	25.42
مدرسة 700 مسكن	12	493	18	35.21

مدرسة حريزي فرحات	10	315	15	26.25
مدرسة حيمر عبد الرحمن	10	300	12	30.00
مدرسة رجم عبد القادر	09	453	17	34.85
مدرسة ساسي لخضر	11	366	14	30.50
مدرسة سالم موسى	05	123	07	30.50

المصدر: (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2015+معالجة الباحث).

التعليم الابتدائي بالتجمع الرئيسي (المدينة)

الجدول رقم 9: المدارس الابتدائية بالتجمع الرئيسي (المدينة)

المؤسسة	عدد الحجرات	عدد التلاميذ	عدد المعلمون	متوسط عدد التلاميذ / الحجرة
مدرسة سليمان الدراجي	13	413	17	31.77
مدرسة سهيلي 504 مسكن	14	669	24	35.21
مدرسة سيدي الغزلي 86 مسكن	06	148	07	24.67
مدرسة ستيح (وعواع المدني)	24	445	19	31.79
مدرسة عبد الحميد بن باديس	24	610	24	32.11
مدرسة عمرون المختار	12	534	21	33.38
مدرسة غلاب السعيد إشبيلية	12	501	19	31.31
مدرسة لاروكاد الجديدة	14	547	19	36.47
مدرسة لخنش بن عبد الله	08	313	14	26.08
مدرسة محمدي حسين 300 مسكن	12	258	14	21.50
مدرسة شيخ المداني	07	192	07	32.00
مدرسة نوى مهدي جميلة	09	170	08	28.00
مدرسة حفص بوجملين	06	318	14	26.50
مدرسة حي 32 مسكن	08	372	17	28.62
مدرسة حي محطة القطار 608 مسكن	06	220	07	36.67
مدرسة الجديدة حي النصر	13	511	23	28.39

30.59	21	520	20	مدرسة حي النصر القديمة
36.50	15	438	13	مدرسة 924 مسكن
37.75	14	453	06	مدرسة ملحقة حي إشبيليا 2
36.50	07	219	06	مدرسة ملحقة حي 700 مسكن
31.17	16	374	06	مدرسة ملحقة حي النسيج 2
34.83	07	209	06	مدرسة ملحقة حي لاروكاد
39.14	08	274	06	مدرسة حي السوق القديمة
37.77	15	491	06	مدرسة ميدان سباق الخيل
32.33	07	194	06	مدرسة ملحقة حي 270 مسكن
25.17	07	151	06	مدرسة ملحقة التجزئة 1 حي النسيج
37.67	07	226	08	مدرسة ملحقة حي 924 مسكن
29.00	07	174	12	مدرسة ملحقة حي 1200 مسكن
25.50	07	153	07	مدرسة الطلبة (غزال)

المصدر: (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2015+معالجة الباحث).

◀ التعليم الابتدائي بالتجمعات الثانوية

الجدول رقم 10: التعليم الابتدائي بالتجمعات الثانوية

متوسط عدد التلاميذ/الحجرة	عدد المعلمون	عدد التلاميذ	عدد الحجرات	المؤسسة
12	02	24	03	مدرسة المواهبية
15.67	07	94	06	مدرسة المويلحة الشمالية
35.57	08	249	08	مدرسة بوخميسة الجنوبية
32.08	17	417	08	مدرسة سالمي البشير (بوخميسة)
39.75	10	318	09	مدرسة سالمي سليم (المويلحة)
31.90	12	319	08	مدرسة شايب ربي العيد (أولاد بديرة)
31.43	09	220	08	مدرسة عمروش إبراهيم (مزير)
12.50	05	50	04	مدرسة عمرون أحمد (ذراع برباح)

12	02	24	03	مدرسة مزيرير الجنوبية
32.29	09	226	10	مدرسة مزعاش أحمد (غزال)
35.18	13	387	10	مدرسة معمري عمر (القصبة)
27.33	08	164	06	مدرسة محمدي محمد (لحاز)
37.50	14	450	06	مدرسة ملحقة الجديد حي المويلحة
24.67	07	148	04	مدرسة ملحقة (بوخميسة)
30,93	901	22484	642	المجموع

المصدر: (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2015+معالجة الباحث).

✓ العدد لإجمالي للحجرات (642) حجرة منها (572) حجرة مستعملة، العدد لإجمالي

للتلاميذ: (22484) تلميذا العدد الإجمالي للمعلمين: (901) معلما.

◀ التعليم الإجمالي (المتوسط)

الجدول رقم 11: التعليم الإجمالي (المتوسط)

المؤسسة	عدد الحجرات	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	معدل الأفواج
إكمالية مي زيادة	22	886	47	35
إكمالية بن الهيثم	18	924	40	42
إكمالية زين الدين بن المعطي	21	703	39	33
إكمالية أول نوفمبر 54	20	805	47	34
إكمالية العقيد الحواس	20	843	40	40
إكمالية ابن الرشيق	14	520	30	33
إكمالية أبو الخير الإشيلي	16	594	30	35
إكمالية أحمد شوقي	24	1143	41	42
إكمالية بن هاني الأندلسي	23	875	41	38
إكمالية بن الذيب بلقاسم	24	1336	56	40
إكمالية الإخوة بلقي	10	484	30	32
إكمالية إشبيلية الجديدة	20	866	39	39

39	25	584	14	إكمالية حي 700 مسكن
38	40	884	20	إكمالية حي 924 مسكن
33	20	391	20	إكمالية حي النسيج
37	20	481	11	إكمالية محمد أمين بوضريسة
26	11	147	07	إكمالية خرخاش أحمد بغزال
32	11	225	07	إكمالية مزيرير
37	607	12691	311	المجموع

المصدر: (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2015).

✓ العدد الإجمالي للحجرات: (311) حجرة.

✓ العدد الإجمالي للتلاميذ: (12691) تلميذا.

✓ العدد الإجمالي للأساتذة: (607) أستاذا.

ملاحظة: إكماليات في طور الإنجاز.

إكمالية بحي 5 جويلية.

إكمالية بحي (700) مسكنا.

إكمالية (500) مسكن (كوسيدار).

◀ التعليم الثانوي.

الجدول رقم 12: الثانويات

اسم المؤسسة	عدد الحجرات	عدد التلاميذ	عدد الأساتذة	معدل الأفواج التربوية
ثانوية إبراهيم بن الأغلب التميمي	23	1096	45	44
ثانوية عثمان بن عفان	23	1136	48	41
ثانوية أحمد بن محمد يحي المكري	28	986	47	39
ثانوية صلاح الدين الأيوبي	27	931	40	44

42	32	749	18	ثانوية عبد الله بن مسعود
39	26	580	21	ثانوية جابر بن حيان
33	49	589	36	ثانوية عبد المجيد اعلاهم
38	39	944	22	ثانوية محمد الشريف
41	44	973	22	ثانوية عبد المجيد مزيان
40	370	7984	220	المجموع

المصدر: (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير 2015).

✓ العدد الإجمالي للحجرات: (220) حجرة.

✓ العدد الإجمالي للتلاميذ: (7984) تلميذا.

✓ العدد الإجمالي للأساتذة: (370) أستاذا.

معدل الأفواج التربوية: (40) تلميذا.

2.1.9 مرافق التكوين المهني:

المعهد الوطني للتكوين المهني (INSEP) بالوحدة رقم (03). مركز التكوين المهني رقم (01). ملحق مركز التكوين المهني. مركز التكوين المهني المويلحة.

3.1.9 المرافق الجامعية:

جامعة محمد بوضياف + القطب الجامعي

4.1.9 المرافق الصحية:

✓ مستشفى الزهراوي (324) سرير

✓ عيادة الولادة سليمان عميرات 64 سرير.

✓ عيادة متعددة الخدمات حي البدر (500) مسكن.

✓ عيادة متعددة الخدمات حي الزاهر (300) مسكن.

✓ مركز صحي بحي (504) مسكن.

✓ مركز طبي اجتماعي للمجاهدين حي الزاهر (300) مسكن.

✓ مركز تصفية الدم الزهراوي.

✓ قاعات علاج: حي الجعافرة، مويلحة، حي (358) مسكن بمويلحة، حي السونيتاكس،

لاروكاد، اشبيليا.

✓ مركز صحي بحى أولاد سيدي إبراهيم.

5.1.9 المرافق الثقافية:

✓ دار الثقافة. مركز ثقافي. مكتبة بلدية (300) مقعدا متحف. سنما (2) الإذاعة. دار الشباب

(2)

6.1.9 المرافق السياحية:

✓ نزل القصب. نزل القلعة. نزل السلام. نزل 20 أوت.

7.1.9 المرافق الخدماتية:

(07) محطة البنزين. (01) محطة بنزين في طور الإنجاز. محطة المسافرين. محطة السكة الحديدية. محطة مراقبة

السيارات (بطريق بوسعادة + بمنطقة النشاطات).

8.1.9 المرافق التجارية:

سوق مغطاة (وسط المدينة) + حي (1000) مسكن. مركز تجاري (وسط المدينة). محلات تجارية (حي

المنظر الجميل + محطة نقل المسافرين). سوق يومي الكدية. سوق أسبوعية بالمويلحة.

9.1.9 المرافق الإدارية:

مقر الولاية- مقر البلدية- مقر الدائرة- مقر المجلس الشعبي الولائي- مديرية السكن والتجهيزات العمومية-

مديرية التعمير والبناء- مديرية الأشغال العمومية- مديرية النقل- مديرية الري- مديرية المصالح الفلاحية- مديرية

الصحة والسكان- مديرية التربية- مديرية التجارة- مديرية التخطيط لولاية المسيلة مديرية المناجم والصناعة- مديرية

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في طور الإنجاز- الوكالة الوطنية لمسح الأراضي- مديرية الشؤون الدينية- مديرية

التكوين المهني- مديرية الضرائب- مديرية الأملاك الوطنية- مديرية الحفظ العقاري- مديرية حماية البيئة الخزينة

العمومية- مديرية الضمان الاجتماعي - وكالة الضمان الاجتماعي - مديرية البريد- مديرية المواصلات السلكية واللاسلكية - فرع الأشغال العمومية- فرع الري- فرع المصالح الفلاحية- فرع البناء والتعمير. مقر محافظة الشرطة (+ 10) مراكز فرعية- المجلس القضائي- المحكمة- مقر الدرك الوطني + مقر الكتبية- مقر القطاع العسكري- مقر الحماية المدنية- فرع بلدي بحى (1000) مسكن- فرع بلدي بحى لاروكاد- فرع بلدي بحى إشبيليا- مديرية سونلغاز- مديرية الجزائرية للمياه- الوكالة الولائية للتسيير والتنظيم العقاري- مقر ديوان المساحات المسقية- محافظة الغابات- مديرية السياحة-

10.1.9 المرافق الترفيهية والرياضية:

✓ مركب رياضي. ملعب بلدي. مركب سباق الخيل. قاعة متعددة الخدمات (2). مسبح أولمبي. مسبح بلدي. ملاعب حوارية بالأحياء (المنظر الجميل - 1000 مسكن حي السونيتاكس. حي النهضة 600 مسكن - حي 600 مسكن).

11.1.9 المرافق المالية:

✓ بنك الفلاحة والتنمية الريفية. بنك التعاون الفلاحي. بنك المركز الجزائري. البنك الوطني الجزائري. بنك القرض الشعبي الجزائري. البنك الخارجي. الخزينة العمومية.

Map of the urban area of Sétif, Algeria, showing the city grid, industrial zone, and surrounding areas. The map includes a compass rose, a scale bar (0 to 3,400 meters), and a legend. The legend identifies symbols for the city grid (dashed line), the urban area (solid line), and the industrial zone (red area). The map is bounded by coordinates 4°29'0"E to 4°35'0"E and 35°39'0"N to 35°45'0"N.

من خلال قرائتنا لخريطة توزيع التجهيزات لمدينة المسيلة خلصنا الى أن توزيع معظم التجهيزات غير متوازن وغير مدروس بل جاء عفويا ، حيث أن معظم التجهيزات تتركز في وسط المدينة بما يعرف بالحى الاداري رغم اللقمة

الظاهرة مؤخرًا، و هو انجاز بعض التجهيزات في الجهة الغربية من المدينة لتخفيف الضغط عن المركز الذي يعاني حركة ميكانيكية خانقة وغيرها من مشاكل كمواقف السيارات... الخ.

الجدول رقم 13: توزيع الخدمات حسب القطاعات العمرانية

القطاع العمراني	التعليمية	الصحية	الأمنية	الدينية	الإدارية	التجارية	الثقافية	الرياضية	المالية	الاجتماعية	المجموع
الأول	14	4	1	10	6	1	0	0	0	0	36
الثاني	21	3	4	7	11	3	6	2	2	1	60
الثالث	16	1	6	5	32	1	3	1	3	0	68
الرابع	10	1	1	6	2	0	0	0	0	0	20
الخامس	16	3	2	9	9	1	1	2	0	0	43
السادس	32	3	4	13	6	3	3	1	1	1	67
السابع	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/	/
المجموع	109	15	18	50	66	9	13	6	6	2	294

المصدر: (من إعداد الباحث + معاينة ميدانية 2020)

القطاع العمراني السابع يعتبر منطقة صناعية لهذا لا تؤخذ قيمة في الحساب.

ما نلاحظه من خلال قرائتنا للجدول رقم: (13) هو عدم تكافؤ الفرص في توزيع التجهيزات عبر مختلف القطاعات ، حيث حاز كل من القطاعين الثاني والثالث على أغلب التجهيزات الخدماتية وخاصة الإدارية، لوجود عفوية في تخطيط هذه الخدمات، هذا ما يؤثر على التحكم في تسيير المجال الحضري لهذه الأخيرة وينتج عنه مشاكل عديدة كمشكلة الاكتظاظ داخل محاور المدينة وحولها، ويتنافى مع مبدأ تقليص التفاوتات بين الأحياء، ولا يضمن تعميم الخدمة العمومية.

12.1.9 القطاعات في المدينة حسب المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير:

تتكون المدينة من سبع قطاعات حسب تحديد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير انظر (الخريطة رقم 07):

القطاع الأول: يمثل المدينة القديمة ويمتد على مساحة قدرها (317.30) هكتار، منها (106) هكتار للسكنات، (32) هكتار للتجهيزات، (153.7) هكتار حقول وبساتين، وهو أقدم قطاع من حيث النشأة، ويتميز بنسيج منقطع وغير منسجم ولا يخضع لأي مقاييس عمرانية.

القطاع الثاني: يمثل وسط المدينة ويقع إلى الغرب من القطاع العمراني الأول ويجاوره، ليفصل بينهما الطريق الوطني رقم: (45) ويمتد على مساحة قدرها: (240) هكتار تحتل السكنات منها (72) هكتار أما التجهيزات والطرق فمساحتهما تقدر ب: (60-108) هكتار على الترتيب وكانت نشأته بعد الاستقلال.

القطاع الثالث: وهو القطاع الذي يمثل المنطقة السكنية الحضرية الجديدة الأولى ويقع إلى الغرب من القطاع الثاني، يمتد على مساحة قدرها (172) هكتار منها (103) هكتار للسكنات، (42) هكتار للتجهيزات، وتعود نشأته كقطاع ومشروع لمنطقة سكنية حضرية إلى بداية (1977) م.

القطاع الرابع: وهو القطاع الذي يمثل الامتداد الطبيعي والمجالي للمنطقة السكنية الحضرية الجديدة والذي يقع إلى الغرب من القطاع الثالث، ويمتد على مساحة قدرها: (168) هكتار تعود نشأة أول مساكنه إلى بداية (1989) م.

القطاع الخامس: يمثل نصف الدائرة الأخيرة من مخطط المدينة ويشكل الناحية الغربية: يمتد على مساحة قدرها: (323.25) هكتار، منها (72.52) هكتار للسكنات (88) هكتار للتجهيزات (46.69) هكتار للطرق (116.16) هكتار للمساحات الحرة.

القطاع السادس: يتكون من حي اشبيليا القديمة الواقع في الجنوب والقطاع يقع بأقصى جهة الغربية من المدينة يتربع على مساحة قدرها: (292.05) هكتار (34) هكتار للتجهيزات، (191) هكتار للمساحات المبرجة والحرة.

القطاع السابع: ويقع جنوب المدينة ويضم المنطقة الصناعية ومنطقة النشاطات، يحتل مساحة إجمالية قدرها (2800) هكتار وهي تعد كأحد العوائق في وجه التوسع العمراني.

الخريطة رقم 7: توضح تقسيم قطاعات المدينة.



المصدر: (من إعداد الباحث 2020).

13.1.9 الكثافة السكانية في قطاعات المدينة

تعتبر دراسة الكثافة السكانية أحد المقاييس التي يعتمد عليها في توزيع السكان على مساحة المدينة ومن المعلوم أنها تختلف من منطقة إلى أخرى ومن حي إلى آخر، وذلك لأسباب متعددة منها توفر الخدمات الصحية، التجهيزات الإدارية والاقتصادية والفقر... الخ، وتعتبر مدينة المسيلة من أكثر المدن كثافة سكانية في ولاية المسيلة حيث أنها تتراوح ما بين (36 نسمة/الهكتار - 157 نسمة/الهكتار). أنظر (الجدول رقم 14).

الجدول رقم 14 : الكثافة السكانية لبعض قطاعات المدينة

رقم القطاع	عدد السكان نسمة	المساحة بالهكتار	نسبة السكان من المجموع "	نسبة المساحة من المجموع %	الكثافة السكانية ن/هـ
01	142965	317.3	70.416	20.98	450.57
02	7603	240	3.74479	15.87	31.68
03	7833	172	3.85807	11.37	45.54
04	37022	168	18.2348	11.11	220.37

10.34	21.37	1.64607	323.25	3342	05
14.60	19.31	2.10019	292.05	4264	06
/	/	/	270	/	07
134.23	100	100	1782.6	203029	المجموع

المصدر: (مكتب الإحصاء بلدية المسيلة 2019).

14.1.9 المساحات الخضراء والحدائق

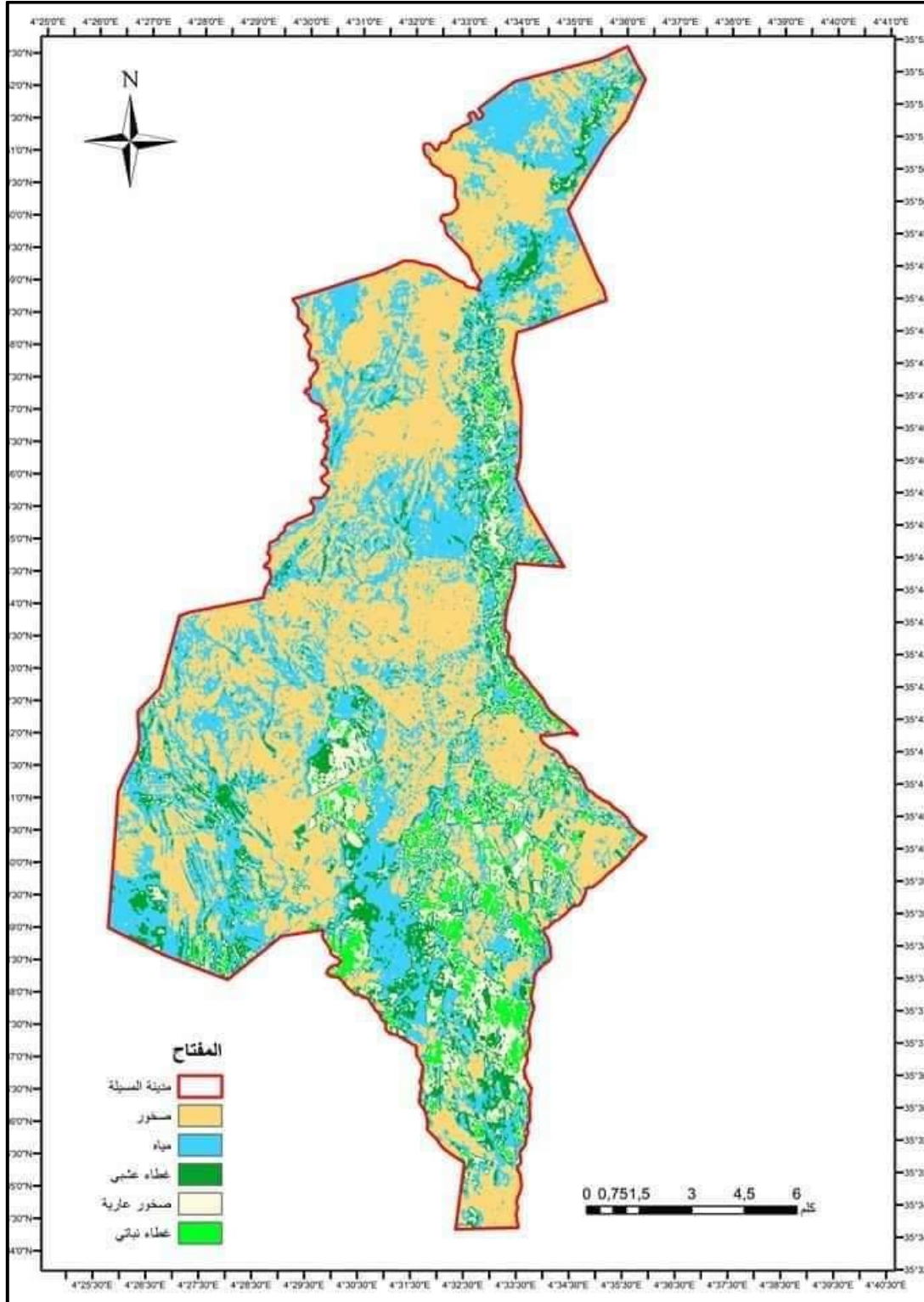
تحتوي مدينة المسيلة على عدد قليل جدا من الحدائق والمساحات الخضراء نظرا لشساعة المدينة وقياسات على المعيار الوطني للمساحات الخضراء داخل هذه الاوساط ومن أهمها كما هو موضح في (الجدول رقم 15):

الجدول رقم 15 : قائمة مساحات التنزه والترفيه الموجودة بمدينة المسيلة

الرقم	اسم الحديقة	المساحة م ²	تاريخ الإنجاز
01	أول نوفمبر ساحة	1594	1984
02	ساحة شهداء	4200	1995
03	أحمد مدغري ساحة	1600	1972
04	ساحة الجامعة	1100	1995
05	ساحة العقيدين	3274	1994

المصدر: (مديرية التخطيط لولاية المسيلة 2019).

الخريطة رقم 8: توضح تموضع المساحات الخضراء بالمدينة.



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

الجزء الثاني: دراسة تحليلية لمدينة بريكة

تمهيد:

شهدت مدينة بريكة في العقد الماضي نمواً عمرانياً هائلاً ، حيث تمثل هذا النمو في زيادة كبيرة لعدد السكان مما أدى بالضرورة إلى الحاجة إلى المزيد من السكن والتجهيزات وكل المرافق الضرورية للحياة، هذا مما أضر بسياسة الدولة في مختلف المجالات والميادين .مثل مجال السكن والعمران وأدى بها لان تستجيب لهذه المتطلبات وذلك اعتماداً على مراجعة سياستها في هذا المجال، و إعادة وضع مخططات مدروسة بدقة وتلائم كافة التغيرات مع مراعاة خصوصيات كل منطقة لتجسيد هذه المخططات وضمان نجاحها .

ومن أجل دراسة دقيقة وموضوعية قمنا بعملية التحليل العمراني لمدينة بريكة، والتي من خلالها يمكن التعرف على كافة مؤهلات المدينة و المراحل التي مر بها نمو وتطور المجال العمراني بها .

1 دراسة الموقع :

إنّ للموقع دور مهم في توزيع المباني وفي توزيع السكان ، ويصل تأثيره إلى نشوء الحضارات وتمدّنها ، ويمكننا دراسة مدينة بريكة من:

1.1 الموقع الفلكي :

يعرف بأنه الموقع الذي يحدد موقع المدينة بدقة وذلك باستعمال خطوط الطول والعرض ، وعليه فإن مدينة بريكة تقع فلكياً بين خطي طول (4° و 5°) شرقاً ، وخطي عرض (35° و 36°) شمالاً، لتحتل بذلك موقعاً فلكياً متميزاً بالنظر إلى الامتداد الطبيعي والجغرافي والفلكي للدولة الجزائرية. (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بريكة ، 2008).

2.1 الموقع الجغرافي:

تقع مدينة بريكة في القسم الأوسط من التراب الوطني و بالضبط في الجهة الشرقية للسهول العليا، تشرف على شط الحضنة ، بين سلسلة الأطلس التلي والأطلس الصحراوي، مشكلة منطقة عبور بين السهول والمناطق الصحراوية، ترتفع عن مستوى سطح البحر بحوالي : (475)م ، ذات موقع استراتيجي ، حيث تعتبر بوابة الصحراء.

3.1 الموقع الإداري:

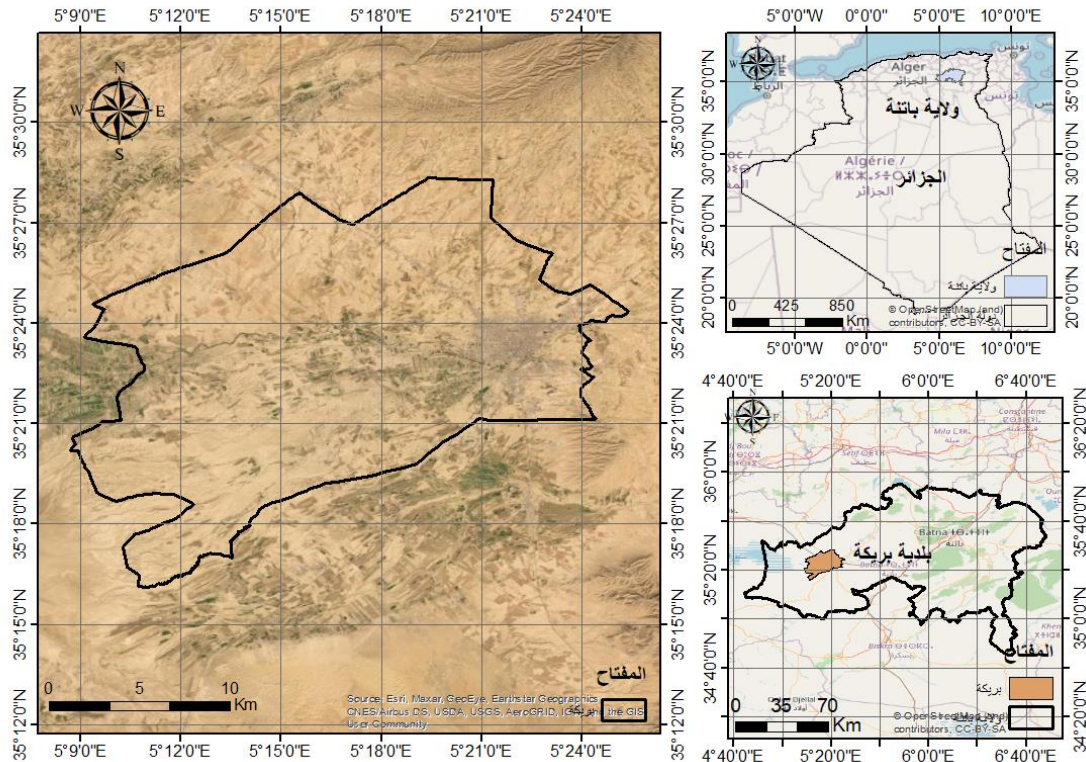
بلدية بريكة هي إحدى البلديات (61) لولاية باتنة التي ظهرت إلى الوجود على اثر التقسيم الإداري سنة (1967)م، يحدها من الشمال بلدية أولاد عمار والجزار، ومن الشرق بلدية سقانة، ومن الجنوب: بلدية سقانة ومن الغرب بلدية عزيل عبد القادر، مدينة بريكة تقع غرب مركز ولاية باتنة حيث تبعد بمسافة (88) كلم، تعتبر أكبر تجمع عمراني بعد مركز الولاية باتنة، تقع في موقع استراتيجي بين أربع ولايات (بسكرة، سطيف، باتنة، المسيلة)، حيث تعتبر همزة وصل بينهم بفضل الطريقين الوطنيين (المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بريكة، 2008):

- الطريق الوطني رقم (28) يربط (باتنة - المسيلة).

- الطريق الوطني رقم (78) يربط (سطيف - بسكرة).

- الطريق الوطني رقم (70) يربط (بريكة - بوسعادة).

الخريطة رقم 9 : موقع مدينة بريكة



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 - 2021).

4.1 الدراسة الطبيعية:

إن الدراسة الطبيعية تسمح لنا بالتطرق إلى أهم العناصر المناخية ، بالإضافة إلى الشبكة الهيدروغرافية للمدينة ، من اجل أن نصل في النهاية إلى أهم المميزات والخصائص التي تتميز بها مدينة بريكة ، والتي جعلتها المركز العمراني الثاني بعد مركز الولاية باتنة.

تمت دراسة العوامل المختلفة لأنها تعتبر عناصر حاسمة في مجال تخطيط استخدامات الأراضي (الحفاظ على البيئة وتعزيز الموارد الطبيعية).

حيث يعتبر الجانب الطبيعي القاعدة الاساسية في تحديد الخطوط العريضة لمختلف المخططات التنموية ، لان خصائص المنطقة سواء من حيث الموقع والتركيب الجيولوجية والمناخ ، التضاريس ... الخ. يمكن استغلالها في تحديد اتجاهات التنمية ، وفي خلق ديناميكية وظيفية من خلال المشاريع ذات الطابع الاقتصادي ، والاجتماعي التي يتم التحضير لانجازها .

5.1 المظهر الجغرافي:

1.5.1 التضاريس:

يعد عنصر التضاريس أحد أبرز العوامل المساعدة للنشاط البشري الموجه للتوسع العمراني المنتظم من خلال جملة من الخصائص والمميزات التي يتمتع بها هذا الاخير ، كما أنه يساهم في التمييز والتفريق بين مختلف المواقع دون غيرها ، من خلال جملة من العوامل ، لذلك يمكن القول أن أفضل المواقع هي التي تساعد على تحقيق أكبر قدر ممكن من العلاقات الوظيفية والمجالية ، مع محيطها المجاور ، وداخل المنطقة الواقعة فيها. ويمكن أن نميز :

1.1.5.1 الارتفاعات:

تتميز بلدية بريكة بتضاريسها الشاملة المسطحة والتي تتميز بـ:

متوسط ارتفاع يتراوح بين (450 و 500) م ، وهو منخفض نسبياً مقارنة بمتوسط ارتفاع كل المرتفعات الجزائرية ، التي يتأرجح متوسط ارتفاعها بشكل عام بين (800 و 1000) م .

2.1.5.1 الانحدارات:

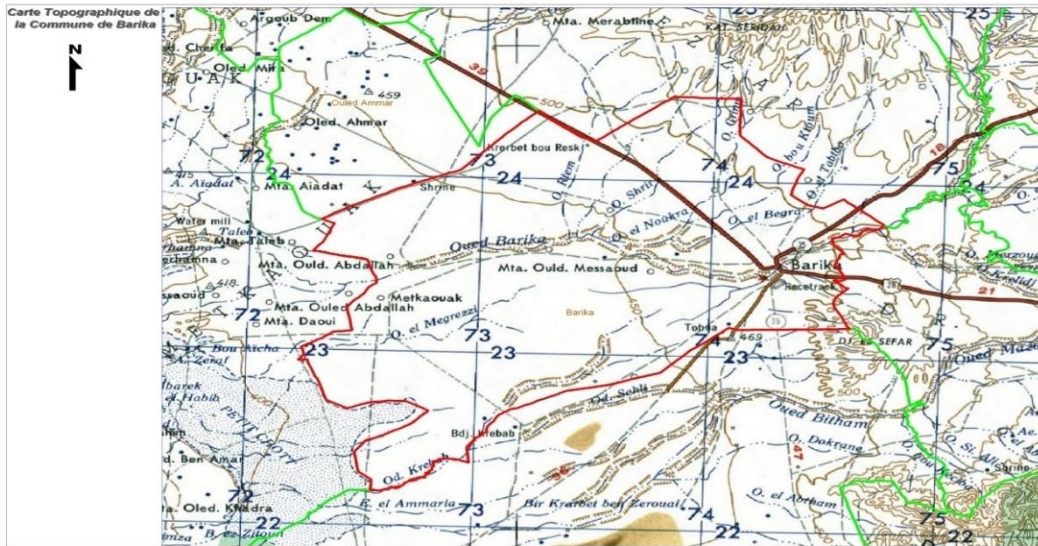
تمكننا دراسة الانحدارات من تحديد المناطق التي يجب تجنبها عند البناء، وانطلاقا من الخريطة الطبوغرافية يمكن تحديد فئات الانحدار التالية:

- الفئة الأولى (0-2%): تمثل هذه الفئة الأراضي المنبسطة ، اذا لا يزيد الانحدار فيها عن (2 %) وتشكل نسبة (90 %) من مجموع المساحة ونجد معظم الاطار المبني يتواجد بها .

- الفئة الثانية (2-8%): تحتل هذه الفئة الجهة الجنوبية الشرقية والتي تقدر مساحتها بنسبة (8 %) من مساحة المنطقة و تعتبر أراضي صالحة للتعمير .

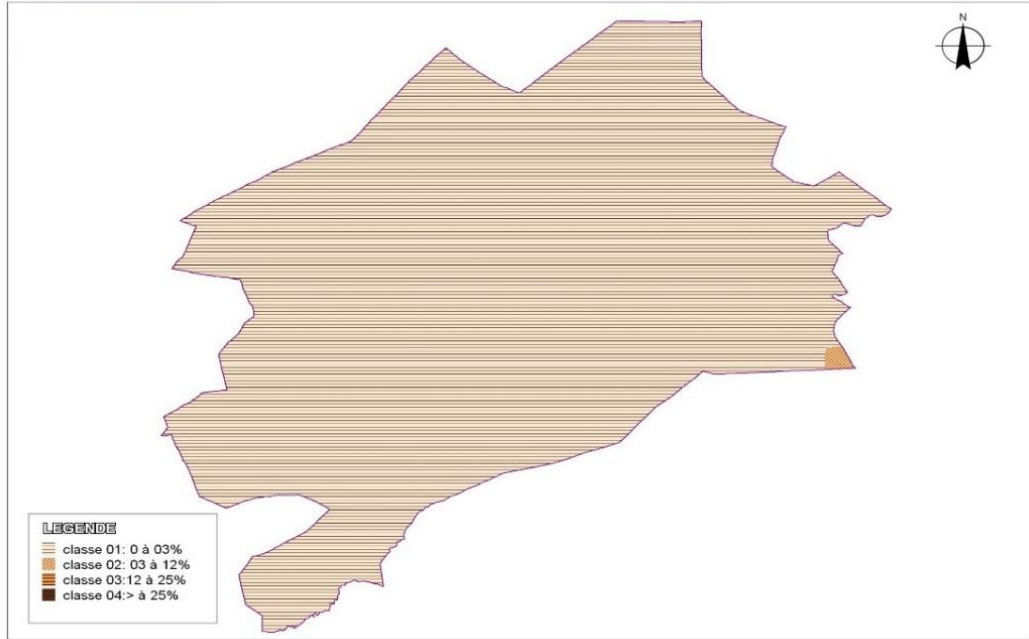
- الفئة الثالثة (8-12%): تمثل هذه الفئة الأراضي التي توجد في الجنوب الشرقي وتقدر مساحتها بنسبة (21 %) من مجموع المساحة الكلي، وتعد هذه الفئة أراضي صالحة للبناء ولكن تتطلب تكاليف أكثر من أجل التسوية.

الخريطة رقم 10: الخريطة الطبوغرافية لمدينة بريكة



المصدر: (تقرير مخطط التماسك الحضري لمدينة بريكة 2010+معالجة الباحث 2021).

الخريطة رقم 11: خريطة المنحدرات لمدينة بريكة



المصدر: (تقرير مخطط التماسك الحضري لمدينة بريكة 2010 + معالجة الباحث 2020).

6.1 المعطيات المناخية:

الهدف من هذه الدراسة هو معرفة عناصر المناخ والدور الذي تلعبه في تنظيم المجال لتوفير الراحة للسكان، حيث اعتمدنا على الجوانب المناخية والبيانات المتوفرة والمتحصل عليها من مصلحة الأرصاد الجوية المتواجدة بالمنطقة. حيث تتمتع منطقة الحضنة بشتاء بارد نسبياً وصيف حار وجاف. وتتميز هذه المنطقة بموسم ممطر يمتد من شهر سبتمبر الذي يعلن أول هطول للأمطار حتى شهر أفريل .

حيث خلصنا أن مناخ بلدية بريكة هو شبه قاري شبه جاف. يتميز هذا النوع من المناخ بما يلي:

1.6.1 التساقط:

يتميز التساقط بمدينة بريكة بتذبذب في كمياته من فصل إلى آخر حيث يوضح الجدول رقم: (16) ذلك :

الجدول رقم 16: التوزيع الشهري للأمطار لبلدية بريكة (المرحلة 1984-2021)

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الجموع
كمية التساقط	39.3	13.8	19	20.3	15.7	10.3	1.3	5.5	26.1	26.6	20.7	23.3	222.5
الأيام الممطرة	06	04	05	05	03	02	01	02	05	04	05	06	48

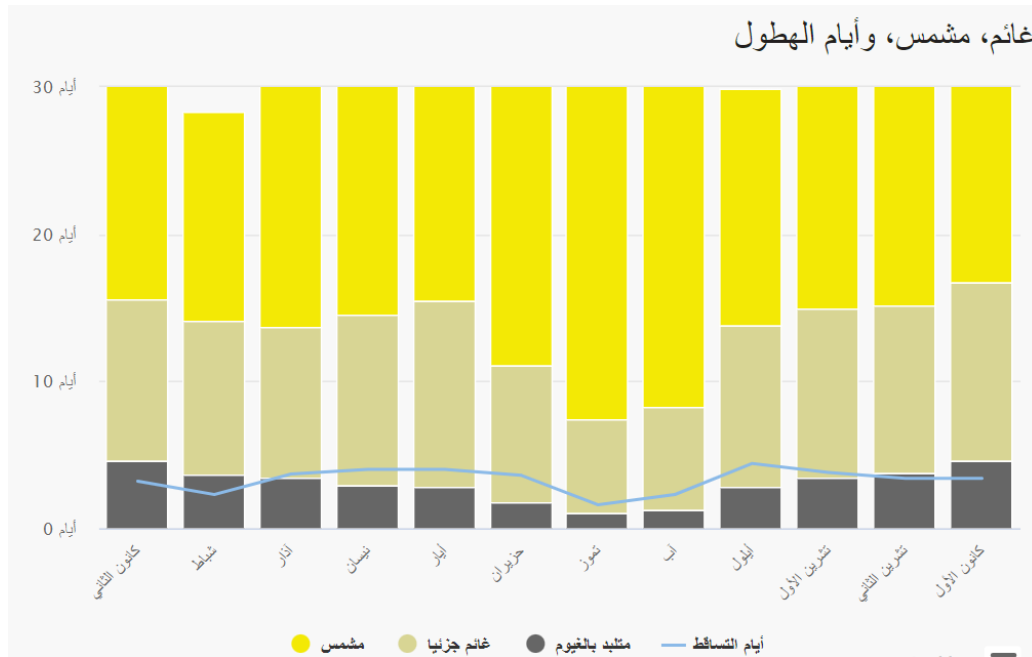
المصدر: (محطة الأرصاد الجوية بريكة 2021).

من خلال الجدول رقم : (16) والقيم الملاحظة يتبين لنا أن أقل كمية من الأمطار سجلت في شهر جويلية (1.3) ملم. وذلك في فصل الصيف، وتكون كمية الأمطار القصوى في شهر جانفي إذ وصلت كمية الأمطار إلى (39.3) ملم. ويفسر هذا بأن إرتفاع كمية الأمطار في شهر جانفي بتلقي المنطقة أمطار فجائية وتكون منخفضة في فصل الصيف.

إن تهاطل الامطار في هذه المنطقة غير منتظم وهذا راجع الى كون المنطقة (شبه صحراوية) يسودها مناخ شبه صحراوي، مما جعل كمية التساقط قليلة كما يوضحة الجدول أعلاه .

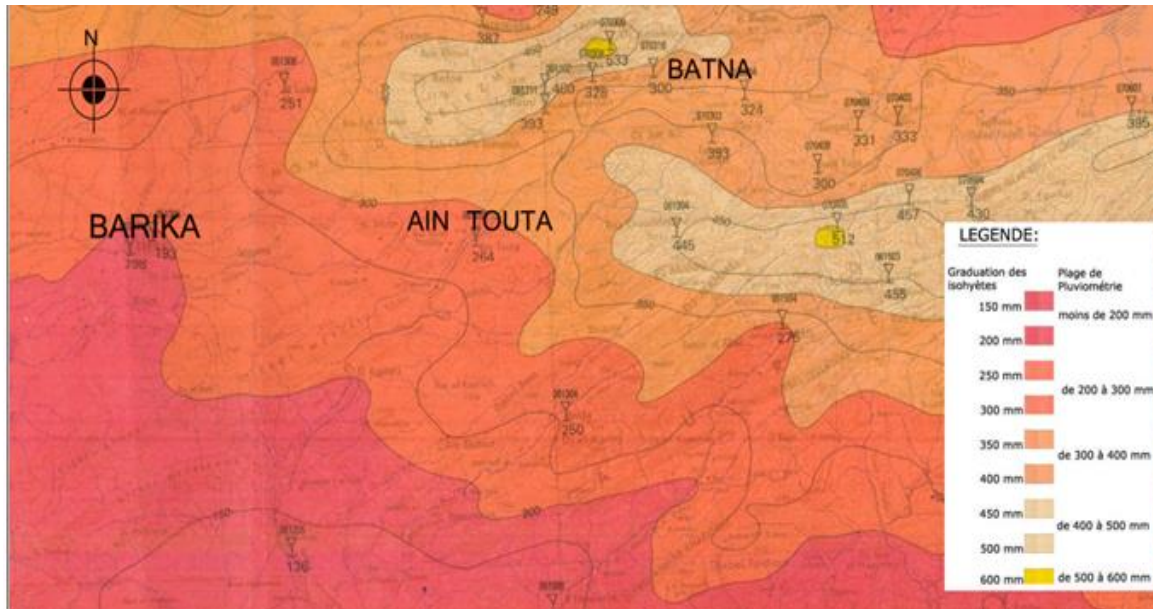
مما سبق يمكن القول أن كمية التساقط تنحصر بين موسمين متتاليين هما الخريف والشتاء أو الشتاء والربيع (وبشكل متذبذب ومتفاوت)، وهي بصورة عامة تأخذ صفة التذبذب من سنة لأخرى، وقد تنعدم في بعض السنين تمامًا. ويلاحظ أن هذا الاختلاف في كمية التساقط مع حدوث موجات برد في معظم السنين، يسبب أضرارًا كبيرة في المحاصيل الزراعية.

التمثيل البياني 6: التوزيع الشهري للأمطار لبلدية بريكة



المصدر : (<https://www.meteoblue.com> barika2021)

الشكل رقم 2: تساقط الامطار بمدينة بريكة



المصدر: (تقرير مخطط التماسك الحضري لمدينة بريكة 2010+معالجة الباحث 2021).

2.6.1 الحرارة:

تعد الحرارة من أهم العناصر المناخية الواجب دراستها حيث تلعب دورا مهما في اختيار مواد البناء وكذا نمط المبنى، وتختلف درجة الحرارة مع الزمان والمكان وتتأثر بعدد من العوامل .

✓ حالة السماء (غائمة أو صافية).

✓ الوقت خلال النهار.

✓ الارتفاع فوق سطح البحر.

✓ طبيعة السطح واختلاف مادته فدرجة الحرارة فوق اليابس تختلف عنها فوق الماء عنها فوق غطاء اخضر.

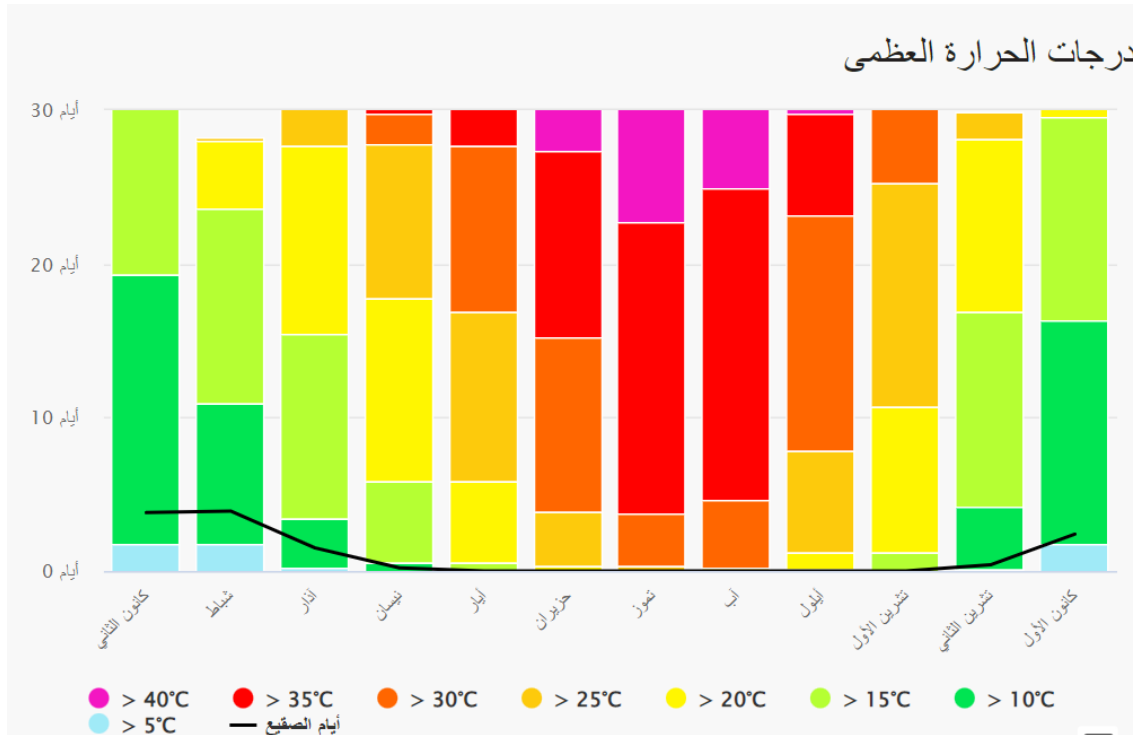
وحسب المعطيات الخاصة بدرجات الحرارة التي تحصلنا عليها مصلحة الأرصاد الجوية التابعة لمنطقة بريكة والمتمثلة في الجدول رقم: (17) التالي :

الجدول رقم 17: درجات الحرارة خلال العام بمدينة بريكة

الشهر	درجة الحرارة الدنيا	درجة الحرارة الأعلى	متوسط درجة الحرارة
جانفي	-4,6	18,0	6,4
فيفري	-5,7	20,2	7,7
مارس	-3,0	27,3	9,7
افريل	-2,4	12,0	14,5
ماي	+5,6	36,1	19,1
جوان	+8,0	38,3	22,6
جويلية	+12,3	42,4	28,2
أوت	+13,8	41,9	26,6
سبتمبر	+7,8	37,4	22,0
أكتوبر	+4	26,7	16,0
نوفمبر	-0,6	22,0	9,3
ديسمبر	-4,8	16,0	5,6

المصدر: (مديرية الأرصاد الجوية بريكة 2021)

التمثيل البياني 7: التوزيع الشهري لدرجات الحرارة لبلدية بريكة



المصدر: (<https://www.meteoblue.com> barika 2021)

من خلال الجدول رقم: (17) خالصنا الى أن :

تتميز الحرارة في المنطقة بصورة عامة بارتفاعها في فصل الصيف وانخفاضها في فصل الشتاء، وتباين معدل درجات الحرارة العظمى خلال أشهر الصيف وخلصنا الى:

- درجات حرارة منخفضة للغاية في الشتاء وحارة نسبياً في الصيف ، وتتميز بالقمم الدنيا والقصى بشكل مفرط في الشتاء كما في الصيف.

- صقيع متكرر جدا في الشتاء والربيع. يتم تشغيلها من نوفمبر إلى أبريل .

- فترة جافة جداً وطويلة تمتد لعدة أشهر ، من أواخر الربيع إلى أوائل الخريف .

هذه الخصائص ، التي تشهد على قسوة المناخ ، تشكل عائقاً رئيسياً للأنشطة الزراعية وتهديدا للنباتات الطبيعية:

- الجفاف ، الذي تتزايد شدته من سنة إلى أخرى ، يجعل ممارسة الزراعة البعلية (المحاصيل الجافة) غير مؤكدة.

بالإضافة إلى ذلك ، فهو يشكل العامل الرئيسي لتدهور الغطاء النباتي الطبيعي وتصحر التربة ؛

- يشكل الصقيع الشتوي تهديداً لبعض محاصيل البستنة السوقية وأنواع الأشجار المزهرة المبكرة.

3.6.1 الرياح:

تسمى الرياح بشكل عام باتجاهها ، فنقول رياح غربية أو شمالية وهكذا ويكون هبوب الرياح متغيرا باستمرار ، إلا أن أكثر الرياح هبوبا على منطقة بريكة ما تسمى برياح السيروكو .

الجدول التالي يمثل التوزيع الشهري لمتوسط سرعة الرياح (م/ثا) .

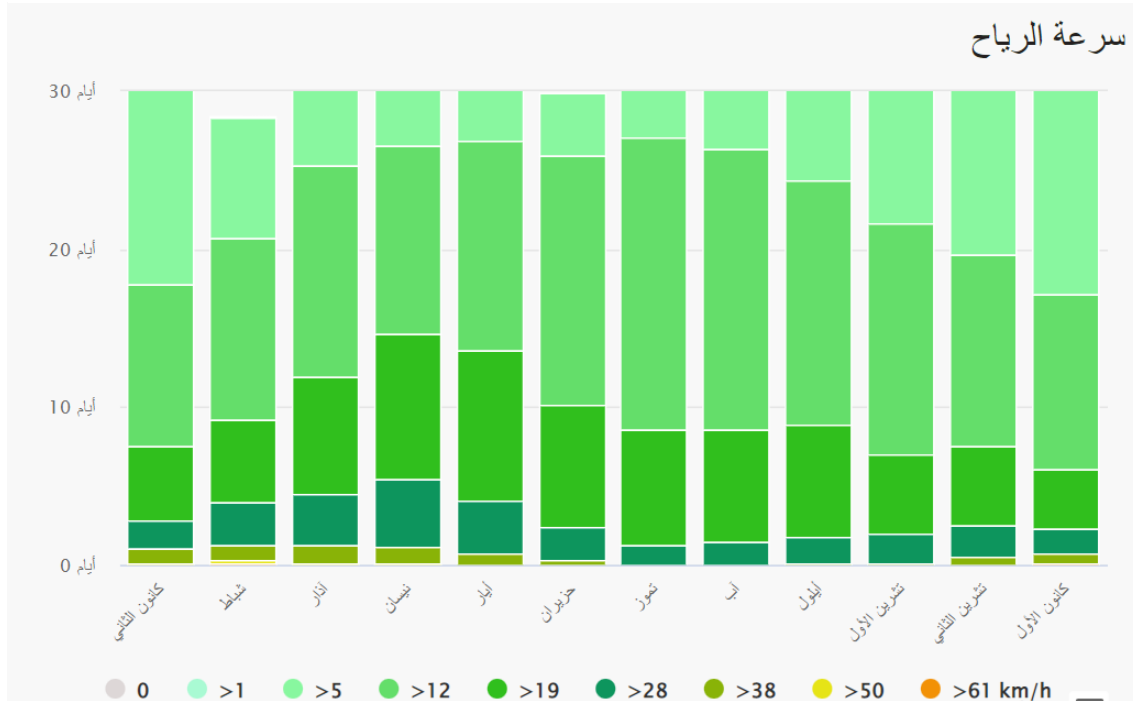
الجدول رقم 18: التوزيع الشهري لمتوسط سرعة الرياح (م/ثا)

الشهر	جانفي	فيفري	مارس	أفريل	ماي	جوان	جويلية	أوت	سبتمبر	أكتوبر	نوفمبر	ديسمبر	الجموع
المتوسطة م/ثا	3.3	4	4.7	4.9	5.1	5.3	5.1	4.6	5	3.7	3.6	3.7	4.42
الاتجاه	شمال غربي	شمال غربي	شمال غربي	شمال غربي	جنوب غربي	جنوب غربي	جنوب غربي	جنوب غربي	جنوب غربي	شرقي	شرقي	شمال غربي	-

المصدر: (محطة الأرصاد الجوية ببريكة 2021).

نلاحظ من خلال الجدول رقم: (18) أن الرياح تختلف من فصل إلى آخر، حيث أن نظام الرياح في مدينة بريكة يتميز بقلّة الرياح فيها من جهة، ومن جهة أخرى تواجد الحاجز الطبيعي المتمثل في الجبال بجهة الشمال التي تقلل من هبوب الرياح القادمة من الغرب والشمال الغربي، إذ نلاحظ أن في فصلي الشتاء والربيع يكون إتجاه الرياح شمالية غربية أما في فصل الصيف تكون أقصى سرعة في شهر جوان ، وتكون هذه الرياح في الاتجاه الجنوب الغربي وهي عبارة عن رياح السيروكو المحملة بالرمال، في حين ان سرعة الرياح تتناقص في فصل الخريف والشتاء.

التمثيل البياني 8: اتجاه الرياح بمدينة بريكة



المصدر : (<https://www.meteoblue.com> barika 2021)

7.1 الشبكة الهيدروغرافية:

تتمتع مدينة بريكة بشبكة هيدروغرافية متقطعة ، والتي تصب في شط الحضنة. تتكون هذه الشبكة من:

- في الجزء الأوسط من المدينة ، من خلال وادي بريكة ، الذي يعبر البلدية من الشرق إلى الغرب والذي يشكل المجمع الرئيسي لمياه الأمطار .

- شمال المدينة، عبر سلسلة من الأودية الصغيرة ذات التدفق الشمالي الجنوبي وهي روافد وادي بريكة: وادي رتيم ، وادي شريز ، وادي النقرة...الخ.

-جنوب المدينة ، بالقرب من بعض الأنهار الصغيرة ، بما في ذلك الوديان: المقرزي وكراب.

في ضوء التضاريس المحلية ومستوى هطول الأمطار ، نستنتج أن الشبكة الهيدروغرافية للمدينة ليست ذات أهمية لإنجاز الأعمال الهيدروليكية الهامة ، إن لم يكن عدد قليل من الجوب أو البرك لسقي الماشية. ومع ذلك ، فإن هذه الشبكة ذات أهمية خاصة لتدفق مياه الأمطار والتخلص من مياه الصرف الصحي.

الصورة رقم 2: صورة لواد بريكة



المصدر: (من تصوير الباحث 2018).

2 الدراسة السكانية:

تعتبر الدراسة السكانية مهمة نظرا لكونها تسهل عملية فهم جميع الخصائص التاريخية والوظيفية في حياة السكان ،التي تظهر عن تفاعلها مع بعضها البعض حتى تفهم بوضوح العلاقات المكانية التي تربط بينهم ، حيث تهدف إلى أخذ صورة واضحة عن الواقع الحالي للسكان.

1.2 الخصائص السكانية:

إن أي عمل يهدف إلى التنمية الاجتماعية يقوم على المعرفة الكاملة للبنية القائمة والتوزيع المكاني للسكان من ناحية أخرى.

1.1.2 التركيب العمري

يتميز الهرم العمري لسكان بلدية بريكة في تعداد عام (2008)م بقاعدة موسعة تظهر ارتفاعا في معدل المواليد ، بينما في تعداد عام(1998)م، أظهرت الأهرامات في كل من بريكة وعلى المستوى الوطني قاعدة ضيقة. ، تظهر انخفاضاً في معدل المواليد. لوحظ هذا الاتجاه لارتفاع معدلات المواليد على المستوى الوطني (DPAT wilaya de Batna , 2008).

يبلغ عدد سكان بلدية بريكة من الشباب: (33%) هم دون سن (15) ، بينما المعدل الوطني (28%) ومتوسط الولاية (29%). على العكس من ذلك ، لديها عدد أقل قليلاً من الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن (60) عامًا: (5%) مقارنة بـ: (7 %) على المستوى الوطني والولائي. من ناحية أخرى ، فإن السكان في سن العمل أقل من المتوسط الوطني والولائي (62%) مقارنة بـ: (65 %) على المستوى الوطني و (64%) على مستوى الولاية.

2.1.2 التطور السكاني:

إن دراسة التطور السكاني لمدينة بريكة يساعدنا في تحديد وتيرة النمو ، حيث مرت المدينة بتطور سكاني عبر عدة مراحل وتتحكم فيها عدة عوامل تختلف من مرحلة إلى أخرى ويمكن تلخيص ذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم 19: تطور السكان لمدينة بريكة من (1954-2020)

السنوات	1954	1966	1977	1987	1998	2008	2020
عدد السكان	2735	13872	32800	61631	87092	100597	126950
معدل النمو السكاني		14.48	8.13	6.51	3.19	2.7	9.7
الزيادة الطبيعية		11137	18928	28830	25462	13505	26353

المصدر: (المصلحة التقنية لبلدية بريكة 2020)

من خلال الجدول رقم: (19) نستخلص أن مدينة بريكة مرت بعدة مراحل ألا وهي:

❖ المرحلة الأولى: (1954-1966)

ميزت هذه المرحلة (الفترة الاستعمارية وعهد الاستقلال) التي كانت لها ظروف سياسية وظروف معيشية مختلفة، إذ عرفت مدينة بريكة في هذه الفترة نمو كبيراً إذ وصل معدل النمو إلى (14.48%) بزيادة سكانية تقدر بـ: (11137) نسمة ويعود ذلك إلى الهجرة من الأرياف بسبب خصوصية كل مرحلة.

فالمرحلة الإستعمارية التي تميزت باندلاع الثورة التحريرية أدت بالسياسة الإستعمارية إلى تفرقة و حشد السكان في المناطق الحضرية لتسهيل مراقبتهم. أما في عهد الإستقلال كانت هنالك هجرة كبيرة نحو المدن نتيجة الظروف المعيشية المتردية في الأرياف والبحث عن الشغل، من خلال العمل على وإستكمال الجزائر لما تبقى من مشروع قسنطينة 1958م في إطار سياسية النهوض بالإقتصاد الوطني بعد الإستقلال مباشرة.

❖ المرحلة الثانية: (1966-1977)

كان لهذه الفترة خصوصياتها من خلال تراجع معدل النمو السكاني (8.13%-18.48%) وهذا راجع إلى تطبيق بعض السياسات. مثل: السياسة الريفية وإنتعاش القطاع الزراعي بعد تطبيق الإيديولوجية الاشتراكية أدى إلى هجرة عكسية من المدن نحو الأرياف نظرا لبعض الامتيازات الممنوحة .

❖ المرحلة الثالثة: (1977-1987)

ميزت هذه المرحلة نوع من الإستقرار ما انعكس على غياب الهجرة أي معدل الزيادة يعبر عن الزيادة الطبيعية المقدرة بـ: (28830) نسمة ، ويرجع ذلك إلى نشر الدولة للتنمية عبر كامل التراب الوطني للتخفيف من الفوارق الجهوية وارساء تنمية بين مختلف جهات الوطن.

❖ المرحلة الرابعة: (1987-1998)

الملاحظ في هذه الفترة تراجع معتبرا في معدل النمو من (6.51% إلى 3.14%) بزيادة سكانية تقدر بـ: (25462) نسمة وسبب هذا التراجع إلى الظروف السياسية السائدة في هذه الفترة خاصة بعد عام (1991)م التي أثرت سلبا على التطور الإقتصادي الذي أدى إلى ظروف إجتماعية متزدية كما يعرف بالعشرية السوداء التي مرت بها البلاد حيث أثر ذلك على معدل النمو.

❖ المرحلة الخامسة: (1998-2008)

شهدت هذه المرحلة تراجع طفيف في الزيادة السكانية ويظهر ذلك في معدل النمو (2.07%-3.9%) وهذا بسبب إنتشار الوعي بضرورة تنظيم النسل وكذلك إرتفاع المستوى التعليمي الذي إنعكس على عدد أفراد الأسرة، ورغم التنمية الاقتصادية إلا أن الزيادة الطبيعية لم تعكس ذلك بل ظهرت على صعيد الرفاهية.

❖ المرحلة السادسة: (2008-2020)

نلاحظ خلال هذه المرحلة ارتفاعا في معدل النمو حيث وصل إلى (9.70%) وبحجم سكاني قدر بـ: (26353) نسمة، هذا راجع للزيادة الطبيعية التي شهدتها المنطقة، ويبقى أقل من معدل نمو البلدية الذي بلغ (2.85%) وهذا راجع للقوانين الجديدة التي طرحها رئيس الجمهورية لفائدة سكان الريف وخلق فرص عمل خارج المدن.

3.1.2 الكثافة السكانية :

من الناحية الديموغرافية والسكانية ، استوعبت بلدية بريكة بتاريخ: (31-12-2020) إجمالي عدد سكانها (126950) نسمة.

يبلغ عدد سكانها (126950) نسمة (مديرية البرمجة والاحصاء، 2020) ، عاصمتها هي واحدة من المدن الرئيسية في البلاد (فئة المدن التي يتجاوز حجمها 100000 نسمة) وتحتل المرتبة الثانية ، بعد باتنة ، من تجمعات العاصمة. حسب حجم السكان على مستوى الولاية. بشكل عام ، تتميز البلدية بما يلي:

*نوع من المستوطنات المتكتلة ، حيث يمثل السكان المقيمون في بيئات مجمعة ومتناثرة على التوالي: (94.13% و 5.87%) من إجمالي السكان.

*السكان المتكتلون يتركزون بشكل شبه كامل على مستوى البلدة الرئيسية: (94.13%) من مجموع السكان حسب تعداد عام 2020.

*متوسط كثافة سكانية: (416) نسمة لكل كيلومتر مربع ، أي كثافة عالية نسبياً مقارنة بمتوسط كثافة الولاية (3 054 نسمة لكل كيلومتر مربع) ، ولكن تبررها المرتبة الإدارية للبلدية والموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تحتله في المنطقة.

*السكان المتكتلون يتركزون بشكل شبه كامل على مستوى البلدة الرئيسية: (94.13%) من مجموع السكان حسب تعداد عام (2020).

الجدول رقم 20: الكثافة السكانية لمدينة بريكة

الكثافة ساكن/كلم2	عدد السكان	المساحة كلم2	البلدية
416	126 950	305,43	بريكة
15	14 218	917,54	بيظام
40	10 156	252,14	أمدوكال
103	151 324	1 475,11	مجموع الدائرة

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020)

4.1.2 التوزيع المكاني للسكان

يبلغ عدد السكان المتكثلين في العاصمة (100.597) نسمة ، أو (94.13 %) من إجمالي السكان ، تتمتع بريكة بمستوى أعلى من التحضر. السكان في الخارج العاصمة (6823 نسمة أو 5.87 %) من مجموع السكان. تنقسم هذه الفئة إلى مناطق متفرقة وسكان بدو.

3 دراسة التركيب الاقتصادي :

يعد الجانب الاقتصادي أحد العوامل الرئيسية والدافعة للنهوض بعجلة التنمية أينما حلت ، اذ يعد النشاط الاقتصادي ركيزة التقدم والتطور والنمو لمختلف المناطق الحضرية ، أي كلما زادت فرص الانشطة الاقتصادية بتلك المناطق كانت درجة الاستقطاب والجذب أكبر لها .

لذا وجب علينا البحث عن آليات تحسين هذه الإمكانيات الاقتصادية للمدينة من أجل التمكن من اقتراح مفاهيم وممارسات التنمية الاقتصادية الخاصة بهذه المناطق الحضرية. وهذا يعني السعي إلى تحديد موارد وإمكانيات المنطقة ، فضلاً عن فهم منطق الجهات الفاعلة وتلك الخاصة بالشبكات.

1.3 التركيب الاقتصادي للسكان :

يعد التركيب الاقتصادي أحد المؤشرات الهامة للتنمية الحضرية ، فمعرفة العمالة وتوزيعها على مختلف النشاطات الاقتصادية ، تمكننا من تقييم الوضع الاجتماعي القائم للسكان ، كما تبرز الامكانيات الحقيقية لهذه المنطقة الحضرية، ومن هنا يتم تحديد السبل الكفيلة للنهوض باقتصاد المنطقة ، من خلال استغلال الامكانيات التي تتمتع بها .

الجدول رقم 21: توزيع اليد العاملة بمدينة بريكة

المنطقة	عدد السكان	الفئة الشطة	%	فعلا	المشتغلون	%	البطالون	%	بالعمل	الفئة غير المعنية	%
بريكة	126950	30468	24.18	27725	91.59	2743	11.40	96482	50.91		

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020)

من خلال الجدول رقم (21) يمكن توضيح مايلي :

هي الفئة الذين تتراوح أعمارهم بين (15- 65) سنة ، الذين لهم القدرة على العمل ، والراغبين فيه سواء توفرت لهم الفرصة أم لا ، وتتقارب نسبة هذه الفئة في بريكة ، إذ يتراوح فيها المعدل ما بين (23% و 24%) ويعود ذلك الى تقارب العادات الاجتماعية ، فيما يخص الزيادات وعدد الافراد في الاسرة الواحدة، إضافة الى التشابه الكبير في الانشطة الممارسة والتي تغلب عليها الانشطة التجارية.

➤ **المشتغلون فعلا** : هم الافراد القادرون على العمل ، وتوفرت لهم فرصة العمل ، يبلغ عددهم ببلدية بريكة (27725) نسمة ، بنسبة (91.59%) من اجمالي الناشطين .

➤ **البطالون** : هم الافراد القادرون على العمل ، لكن لم تتوفر لهم الفرصة ، ويبلغ عددهم (2743) نسمة، بنسبة (11.40%).

➤ **الفئة غير المعنية بالعمل** : هم السكان المعالون من طرف أوليائهم، ويمثلون فئة صغار السن الذين تقل اعمارهم عن (15) سنة، وكبار السن الذين يزيد أعمارهم عن (65) سنة حيث بلغ عددهم (96482) نسمة بنسبة (50.91%).

1.1.3 توزيع العاملين حسب القطاعات الاقتصادية ببريكة

تعتبر دراسة القطاعات الاقتصادية بمثابة الركيزة الاساسية للتنمية الحضرية ، حيث أنها توضح لنا النشاط السائد وبالتالي معرفة كيفية تطوير اقتصاد المنطقة في اطار ماتسمح به القوانين المنظمة للجماعات المحلية.

1.1.1.3 توزيع اليد العاملة ببلدية بريكة

يتوزع عدد العمال في بلدية بريكة على القطاعات الاقتصادية التالية:

أ- **القطاع الاول** (قسم الفلاحة لدائرة بريكة، 2010) :

يمثل هذا القطاع ، الفئة العاملة في الفلاحة ، حيث قدر عددهم بـ: (1229) فلاحا ، بنسبة (9.25%)، وهي أضعف نسبة من مجموع العاملين بالبلدية ، وهذا ما يستلزم تقوية هذا النشاط بتطوير تقنيات الري ، خاصة في منطقة "عين الحيمر " ، ودعم الفلاحين بالمساحات الزراعية ، خاصة مع الامكانيات المائية الكبيرة في المنطقة ، ويجدر التنويه هنا بأن القطاع الفلاحي يوفر مناصب شغل مهمة في الدائرة ككل ، من خلال تجارة المواشي ، الخضار والفواكه، الحبوب،... الخ.

ب - القطاع الثاني :

يضم في مجمله نشاط البناء والاشغال العمومية، وكذا الصناعة ، ويمثل نسبة (40.36%) ، أي ما يعادل (5360) عاملا من مجموع العاملين المقدر بـ: (13280) عاملا ، أما العاملون في نشاط البناء، والاشغال العمومية ، فيبلغون (3283) عاملا ، بنسبة (24.30%) . بينما نجد (2081) عاملا في الصناعة. عرف هذا القطاع تطورا هاما بعد إنشاء عدد مهم من المشاريع (1000 مسكن، 382 مسكن، 200 مسكن، 212 مسكن ...)، وهذا ما جعل له أهمية كبيرة ، ودورا فعالا في بريكة، أما بالنسبة لقطاع الصناعة فيحتل مساحة تقدر بـ: (100.28) هكتار، والعاملون بهذا القطاع يتوزعون على 11 وحدة صناعية.

ج - القطاع الثالث :

في هذا القطاع تغلب عليه الخدمات وما تحتوي عليه من (الخدمات التجارية والادارية والتعليمية والصحية ...الخ). بنسبة كبيرة تقدر بـ: (51.24%) من مجموع العاملين في البلدية ، حيث تمثل التجارة ببلدية بريكة الركيزة الفعالة وعصب الحركة بها بسبب الموقع الجغرافي الوسطي الذي تتميز به.

4 دراسة الخصائص العمرانية:

1.4 -نشأة وتطور المدينة :

يعود تاريخ منطقة الحضنة إلى ما قبل العصور القديمة ، حيث كانت الحضنة مأهولة من قبل السكان البربر الأمازيغ الذين خضعتهم الجحافل الرومانية. ويشهد على ذلك موقع طبنة الروماني الواقع على بعد كيلومترين إلى الجنوب.

السكان الأصليون لبريكة هم أولاد سيدي غانم والمحامل وجزء من أولاد سحنون. ينحدر أولاد سيدي غانم من مرابوط الذي جاء من وهران عام (1591) واستقر في عين كلباء على حافة شط الحضنة ، بعد فترة وجيزة ، استقر اثنان من أبنائهم في محيط بريكة باتجاه الجزائر واتخذوا المحامل كجيران. ، قبيلة مكونة من خليط من الناس معروفين بالاسم "الرحبة" ومعظمهم من صالح باي بالقرب من سطيف.

صُنفت بريكة على أنها منطقة ملحقة بسطيف بين عامي (1958 و 1959) م ، ثم محافظة باتنة الفرعية من عام (1960). في عام (1966) ، تم ترقية بريكة إلى رتبة رئيس مدينة الدائرة.

في عام (1991)م ، تم الإبقاء على بريكة كعاصمة لدائرة ، من خلال بتر ثلاث بلديات منها. تتكون هذه الدائرة الجديدة من بلديات بريكة وبيتام وام دوكال.

بالنسبة لمدينة بريكة ، أدى تنصيب المستوطنين عام (1860) إلى تجمع سكاني حول المركز الاستعماري. (DPAT wilaya de Batna , 2008) وفي عام (1928)م ، تم بناء بريكة كعاصمة ضمت عدة بلديات مجاورة (مروانة ونغاوس من الشرق ومقرة من الغرب). وبعدها في عام (1956)م، شهدت بريكة نزوحًا جماعيًا من الريف أدى إلى تضاعف عدد سكانها بسبب السياسة الاستعمارية التي تهدف إلى جمع السكان حول المراكز الحضرية للسيطرة بشكل أفضل على الأخيرة. كان هناك بناء المركز الاستعماري لبريكة وبعدها تم تعيينها كدائرة تضم كل من : الجزائر، بيتام، امدوكال وبلدية بريكة التي كانت تضم أولاد عمار وعزير عبد القادر وقد حافظت على نفس التقسيم الى غاية (1984) م حيث تم ترقية عزير عبد القادر وأولاد عمار الى بلديات تابعة لدائرة بريكة ، ثم دائرة الجزائر سنة (1991) م.

أدت حرب التحرير الوطنية إلى مضاعفة مساحة التكتل ثلاث مرات ، من (25) هكتارًا في عام (1954) إلى ما يقرب من (75) هكتارًا في عام (1962). (DPAT wilaya de Batna , 2008). أما بعد الاستقلال ، هدمت مدينة بريكة أسوارها ، فكانت السور الذي حدّها لتنتشر في كل الاتجاهات.

الصورة رقم 3: صورة لمدينة بريكة قديما



المصدر : (مطبوعات المركز الثقافي لدائرة بريكة)

1.1.4 نشأة وتوسع المركز الاستعماري:

تم إنشاء المركز الاستعماري حول موقع عسكري ، وقد تم تنظيمه في مجموعات ، وله شكل رباعي الزوايا ومساحة هندسية وصلبة ، وهو مخطط رقعة الشطرنج التي استخدمها المستعمرون لبناء المعسكرات ، بهدف التحكم بشكل أفضل في المنطقة و عدد السكان. و خلق هذا المركز مساحات من الفراغ الديموغرافي في كل مكان.

الصورة رقم 4: مدينة بريكة فترة الاستعمار



المصدر : (مطبوعات المركز الثقافي لدائرة بريكة)

و عند الاستقلال ، شهدت المدينة معدل نمو مرتفع ، وبعد عام (1980)م ، تطور مركز بريكة في بقعة نفطية باتجاه الأطراف: (طريق باتنة ، طريق بسكرة ، طريق مقررة ، الطريق من سطيف ، طريق دوار ضحوي ، وما إلى ذلك) ، ثم كان هناك إنشاء منطقة سكنية عمرانية جديدة وامتداد مدينة نصر ، كما تم إنشاء أطراف عفوية جديدة بطريقة فوضوية في انتهاك أي لوائح تخطيط المدن. على الرغم من كل شيء ، أصبحت بريكة قطباً رئيسياً للتأثير على مستوى منطقتها الوظيفية) كما حددها مخطط التهيئة الولائي ، إلا أنها تعتبر مركزاً اقتصادياً مهماً ، بعد عاصمة الولاية: هي مدينة لها موقع ديناميكي اقتصادياً في فضاءها الإقليمي الصغير. بالرغم من ضعف نشاطها وتجهيزاتها وتجهيزاتها البنية التحتية ، بالنسبة لحجمها ، فقد أصبحت مركزاً ديناميكياً مقارنة بالمراكز الأخرى.

5 دراسة الهيكلة العامة والتنظيم الفضائي :

تقوم الهيكلة العامة الحضرية لمدينة بريكة على محورين رئيسيين:

- المحور الشرقي الغربي: عين توتة - بريكة - المسيلة

- المحور الشمالي الجنوبي: سطيف - بريكة - بسكرة.

ومن هنا يتوافق المشهد الحضري مع نسيج غير متجانس للغاية ويعطي تمثيلاً حضرياً مجزأً للغاية.

يتمثل في اللب المركزي الذي يقدم أشكالاً متعامدة ، على شكل رقعة الشطرنج ، والذي تم بناؤه في جزر حيث تتركز المعدات الإدارية الرئيسية والمستشفى. وهذا الشكل كان نتاج أدى اندفاع السكان الريفيين والبدو الى الهجرة والتنقل للوسط الحضري من أجل تحسين جودة حياتهم نظر الما كانت تتمتع به مدينة بريكة ، هذا الامر انعكس على التطور والنمو الكبير للمدينة. حيث تم إنشاء مجمعات حضرية كبيرة على شكل أحياء في الضواحي.

ولتلبية احتياجات هذه الزيادة السكانية ، تم إطلاق برامج إسكان كبرى ، مما أعطى دفعة ثانية للنزوح

الجماعي من الريف الى تلك المناطق الحضرية. تتبع هذه البرامج بعضها البعض بمرور الوقت ولكنها تشغل مساحات كبيرة وفقاً لمحاور التوسع المذكورة سابقاً. ومنذ ذلك الحين ، ظهرت وحدات حضرية عفوية (في شكل بناء ذاتي) ، بطريقة فوضوية وعشوائية وبدون أي استمرارية مع الهيكل الحضري القائم بالفعل. وهكذا نستنتج أن المشهد الحضري لمدينة بريكة يتكون من نوعين من الأنسجة:

- النسيج المركزي (النواة الاستعمارية) وهو مركز المدينة الحالي لمدينة بريكة التي تركز على جميع معدات الهيكلية

للمدينة.

- جوهر المدينة ، الذي لم يتم تحديده بوضوح ، هو منظم من خلال تقاطع ثلاثة محاور رئيسية ، شارع 8 ماي

1945 ، وشارع 5 جويلية وشارع أول نوفمبر والتي تشكل محاور تجارية حقيقية (DPAT wilaya de Batna , 2008).

- النسيج المحيطي ، غير متجانس للغاية ، ويتكون من:

-نسيج المساكن الجماعية (1000 مسكن أو عقار سكني ابتداء من 1 نوفمبر (500) وحدة سكنية (300) وحدة سكنية وعقارات سكنية العقيد الحواس...الخ). مع ذلك ، توجد منشآت هيكلية أخرى للمدينة في الضواحي (المنطقة الصناعية ، والمجمع الرياضي).

[illegible]

143

1.5 دراسة الهيكلية الحضرية والمحاور الهيكلية

تعد الهيكلية الحضرية لأي مدينة بصفة عامة أحد أهم العناصر التي تحدد معالم التنمية بها في شتى المجالات، ومن مهامها الرئيسية المساهمة في قوة التحضر . حيث تلعب دور فاصل في إمكانيات تحديد أقطاب التوازن التي تعزز المجهودات الرامية إلى الرفع من جودة الحياة بهذه المناطق ، و فك العزلة على المناطق المهمشة والضواحي .

1.1.5 شبكة الطرق والمواصلات ببريكة:

تلعب شبكة الطرق والمواصلات دورا هاما في العلاقات بين مركز المدينة ومحيطها المجاورة، فكثافتها وحالتها تؤثر سواء إيجابيا أو سلبيا على درجة الارتباط، وقوة الاستقطاب والجذب نحو الوسط الحضري ، كما لا ننسى النقل الذي يعتبر شريان الحركة ، وأساس التنقلات ، فكلما كانت المنطقة تتوفر على شبكة هامة من الطرق ووسائل نقل كافية كلما ساعد ذلك على منحها عاملا يساعدها في لعب دور إقليمي كقطب جاذب لسكان المناطق المجاورة لها. و في الوقت الحاضر ، يتم توسيع المدن والتوسع العمراني بالتوازي مع مراعاة شبكة البنية التحتية الأساسية ، أي شبكة الطرق والسكك الحديدية.

وتقع بريكة على محور الطريق الوطني رقم (78)، الذي يربط كل من بسكرة بسطيف و رقم(28) باتجاه مقرة وعين توتة ورقم (70) باتجاه المسيلة ، تتميز مدينة بريكة بموقعها الاستراتيجي المثالي على مفترق طرق مهم للغاية للثقافة و التبادلات الاقتصادية ، وأيضاً مكان عبور ديناميكي بين السهول العالية في الشمال ، والحضنة ، والأوراس والجنوب باتجاه الأطلس الصحراوي. لذلك يتم عبوره من خلال شبكة الطرق التي تلعب دور على المستوى الإقليمي والوطني كبير إلى حد ما ، على تحسين مستوى المعيشة في جميع أنحاء الإقليم.

و تتمثل هذه الشبكة في الطرق التي تربط بلدية بريكة بمختلف البلديات الاخرى، والتي تمنحها أهمية كبيرة من خلال تفعيل الحركة السكانية والاقتصادية، فكلما كانت الطرق الداخلة الى المركز كبيرة ، كلما زادت من أهمية المركز ، وتمر بلدية بريكة بمجموع من الطرق الوطنية والولائية سنتطرق لها على النحو الاتي:

*الطريق الوطني رقم(28) ، الذي يبلغ طوله (75) كلم يربط عين توتة ، سقانة ، بريكة ، مقرة.

*الطريق الوطني رقم(78) ، الذي يبلغ طوله(103.5) كلم ، يربط كل من بسكرة بسطيف ، مروراً بدائرة بريكة ونقاوس إذ يعتبر المعبر الرئيسي باتجاه الشمال.

الطريق الوطني رقم(70) ،إذ يبلغ طوله (54) كلم ، يربط كل من مسيلة وبريكة، مرورا بامدوكال .

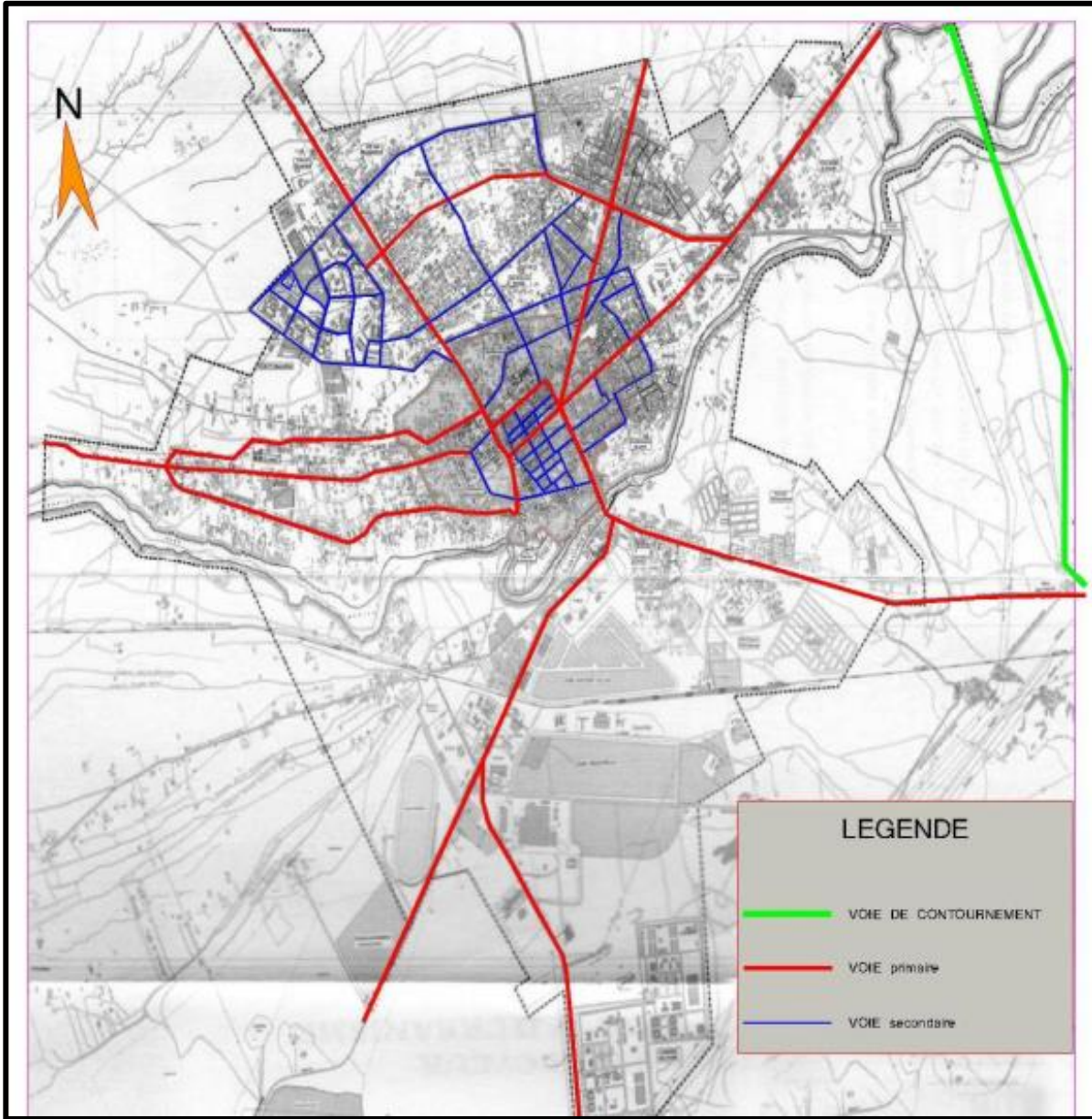
*الطريق الولائي رقم(35)، الرابط بين بريكة والجزار ، وصولا الى أولاد عمار.

*الطريق الولائي رقم(11) ، الذي يربط بريكة ببلدية عزيل عبد القادر.

*الطريق الولائي رقم(37) الذي يربط بريكة بمركز بيطام وصولا الى أمدوكال.

تعد المواصلات عصب الحركة في دائرة بريكة، وأساس التنمية ، والتطور الاقتصادي بها لما تلعبه من دور هام في مجاها ، كما تعتبر من عوامل الجذب والاستقطاب الذي يظهر في حجم التدفقات السكانية، وعدد دورات وسائل النقل ، و طاقة استيعابها حيث يسعى الساكن بفطرته الى الاستقرار في الاماكن الاكثر راحة وأمنا ، والتي توفر له مختلف الخدمات ومنها النقل.

الخريطة رقم 12: مخطط شبكة الطرق الحضرية ببريكة



المصدر: (تقرير مخطط التماسك الحضري لمدينة بريكة 2010+معالجة الباحث 2021)

1.1.1.5 وضعية النقل ببريكة:

ترتبط دائرة بريكة بالمراكز المجاورة من خلال المحطات الموزعة في مدينة بريكة، باعتبارها مركزا للدائرة ، ووفق هذه الحالة يمكن اعطاء فكرة عن وضعية النقل في الدائرة، التي تتميز بشبكة نقل هامة تضمن التنقلات اليومية للسكان من وإلى الدائرة لتلبية احتياجاتهم المختلفة.

وباعتبار دائرة بريكة، مركز تبادل اقتصادي هام ، وموقع جغرافي استراتيجي فان التنقلات تتجاوز حدود التجاور، حيث تمر الحافلات القادمة من ولايات الشرق والمتجهة الى ولايات الغرب وولايات الهضاب العليا الوسطى كالجلفة والاغواط، وولايات الجنوب كغرداية وتمنراست ... الخ ، حيث يمكن استغلال هذه النقاط من خلال الاستقبال الامثل للمسافرين المارين عبر الدائرة ، والذي لا يكون الا بتوفر الامن والفنادق الجيدة وتحسين الخدمات في المطاعم والمقاهي.

2.1.1.5 البنية التحتية للطرق على مستوى دائرة بريكة:

فيما يتعلق بروابط الطرق ، تربط ثلاثة (03) طرق وطنية: (RN28 ، RN78 ، RN70)، ثلاثة مسارات للولاية (N ° 11 ، N ° 12 ، N ° 35) والعديد من المسارات البلدية ، تربط مدينة بريكة بمختلف البلديات والولايات المجاورة ، والتي إجمالي أطوال الطرق الوطنية (145) كلم ، ويساوي أطوال الطرق البلدية (64) كلم ، كما هو مبين في الجدول رقم (22):

الجدول رقم 22: تناسق شبكة طرق بمدينة بريكة

التقسيم	الطرق	الطول كلم
بريكة	RN 28	41.00
RN 70	54.00	
RN 78	50.00	
CW 11	18.00	
CW 12	20.00	
CW 35	26.00	

المصدر: (مديرية الاشغال العمومية لبلدية بريكة 2021)

- (RN 28) : المؤدية إلى عين التوتة والمسيلة مروراً بالجزار والسقانة ، يبلغ طولها (41) كلم ، حالتها جيدة ، وهي معبدة بنسبة (100%)، وتنقل يومياً حوالي (8900) مركبة.
- (RN 78): المؤدية إلى سطيف وبسكرة ، مروراً ببيتام ونغاوس ، طولها (50) كلم ، حالتها جيدة نوعاً ما ، مغطاة بنسبة (100%)، ويمكن أن تستنزف حتى (4400) مركبة يومياً.
- (RN 70): المؤدية إلى المدوق وسطيف بطول (54) كلم ، ومغطاة بنسبة (90%)، وحالتها جيدة إلى حد ما ، ويمكن أن تستوعب ما يصل إلى (3600) مركبة في اليوم.

6 دراسة الارتفاقات واتجاه التوسع:

1.6 التوسع الفراغي للمدينة:

ما نلمسه من التوسع المجالي لمدينة بريكة هو توسعها في اتجاه المحاور الكبرى المتمثلة بالطرق الرابطة بين الولايات (مسيلة، باتنة، بسكرة، سطيف) نظرا للوظيفة الغالبة على هذه المحاور ألا وهي تجارة قطع الغيار بالدرجة الأولى حيث تعتبر مدينة بريكة من المدن الرائدة في هذه التجارة. وما يميز نمط هذا التعمير هو نمط العشوائية الغير متحكم فيه حيث ظهرت أحياء مغلقة وغير منظمة وكان استغلال الفراغ بطريقة فوضوية.

7 دراسة المرافق والتجهيزات:

تضم مدينة بريكة العديد من المرافق والتجهيزات المهمة والضرورية (تعليمية، صحية، إدارية، ثقافية، رياضية) موزعة على جل مساحة المدينة رغم وجود تنوع كبير في التجهيزات والمرافق التي تتوفر عليها المدينة الى أنها تعاني الكثير من النقائص والتوزيع العشوائي سنتناولها فيما يلي :

1.7 المرافق الموجودة بالمدينة:

1.1.7 المرافق التعليمية :

1.1.1.7 التعليم ابتدائي

الجدول رقم 23: توزيع المدارس والموظفين لبلدية بريكة

الدائرة	البلدية	عدد المؤسسات	عدد الحجرات	عدد الأقسام	عدد المتعلمين	عدد الأساتذة	نسبة استغلال	نسبة التناوب	نسبة التأطير
بريكة	بريكة	37	362	514	16132	594	44,6	1,4	27,16
	مدوكال	3	26	33	1012	37	38,9	1,3	27,35
	بيطام	10	58	73	1961	85	33,8	1,3	23,07
	مجموع الدائرة	50	446	620	19105	716	42,8	1,4	26,68

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

يعد معدل الالتحاق من سن (6 إلى 15) سنة هو (99.86 %) حيث يوجد (37) مدرسة بالبلدية بطاقة استيعاب (16132) تلميذ حيث انخفض عدد التلاميذ والفصول في المرحلة الابتدائية بسبب إلغاء الصف السادس الابتدائي.

2.1.1.7 التعليم المتوسط

الجدول رقم 24: توزيع المؤسسات التربوية المتوسطة والتعداد لبلدية بريكة

المؤشرات	عدد المؤسسات	الطاقة النظرية للمؤسسات	عدد الحجرات	تعداد التلاميذ	عدد الاساتذة	نسبة استغلال الحجرة	نسبة تدرس التلاميذ 15-6 سنة	نسبة التأطير
بريكة	17	12480	305	11795	549	38,67	82,93	21,48

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

بالنسبة للتعليم المتوسط ، يوجد في بلدية بريكة (17) مؤسسة.

كل هذه المؤسسات بها إجمالي (305) فصلاً مستخدماً ، ويبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمدارس حوالي (11795) تلميذاً ، أي بمعدل إشغال يبلغ (38) تلميذاً في الفصل الواحد .

3.1.1.7 تعليم ثانوي

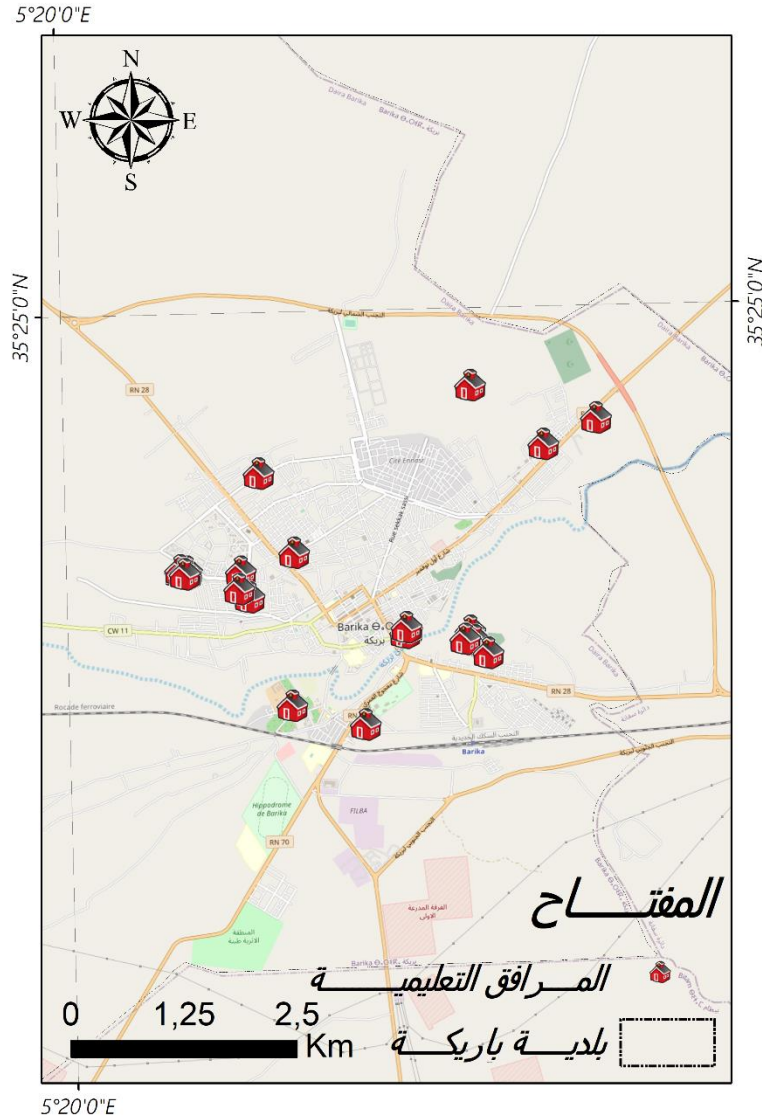
الجدول رقم 25: توزيع المؤسسات التربوية الثانويات والتعداد حسب البلديات

البلدية	عدد الثانويات	الطاقة النظرية	عدد الحجرات المستعملة	تعداد التلاميذ	تعداد الأساتذة	متوسط التلاميذ في الحجرة	نسبة التأطير
بريكة	7	6440	154	4655	325	30.23	14.32

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

بالنسبة للتعليم الثانوي ، يوجد في بلدية بريكة (07) مؤسسات ، مجموع هذه المؤسسات (154) فصلاً مستخدماً ، ويبلغ عدد الطلاب المسجلين حوالي (4655) طالباً ، مما يعطي معدل مهنة يبلغ (30) طالباً .

الخريطة رقم 13: توزيع المنشآت التعليمية في مدينة بريكة



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

بشكل عام ، هناك أوجه قصور من حيث إشغال الفصول الدراسية والتوزيع المكاني لهذه المؤسسات.

حيث وصلت معدلات الالتحاق الملحوظة إجمالاً إلى المستوى الأمثل وهو عدد التلاميذ في القاعة الواحدة مرتفع جداً ؛ يبقى التفسير الرئيسي هو المساهمة الخارجية الموجهة نحو المراكز مجهزة بالمدارس (خاصة المراكز الحضرية) ؛ ولذلك فإن الأطفال الريفيين هم الأكثر تضرراً ، ولا سيما الفتيات.

لذلك نشهد عبثاً زائداً على مستوى المدارس تخرج منه معدلات عالية ، بعيداً عن المعايير المقبولة

وبسبب هذا الوضع ، يتبين أنه يجب بذل جهود كبيرة في مجال التعليم من أجل تقليل العجز الحالي في هذا المجال من ناحية ، ومن ناحية أخرى لتلبية الطلب المستمر .

4.1.1.7 التكوين الاقليمي الاولي

تحتوي مدينة بريكة على معهد وطني متخصص في التكوين المهني يشغل عدة تخصصات في عدة مجالات مما يساهم في استقطاب فئة معتبرة من الطلبة المترشحين .

الجدول رقم 26: التكوين الاقليمي الاولي

المؤسسة	القدرة النظرية للاستيعاب	عدد المترشحين	
		المجموع	إناث
المعهد الوطني المتخصص في التكوين المهني بريكة	300	183	93

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

❖ وضعية مراكز التكوين المهني والتمهين وملحقاتها ببلدية بريكة

الجدول رقم 27: مراكز التكوين المهني والتمهين وملحقاتها ببلدية بريكة

البلدية	مراكز التكوين المهني						ملحقات التكوين المهني		المتوجين بشهادة مراكز وملحقات	
	العدد	القدرة النظرية	تعداد المترشحين		تعداد المكونين	العدد الإجمالي	القدرة النظرية	تعداد المترشحين	المتوجين بشهادة مراكز وملحقات	العدد الإجمالي
			المجموع	ممنهم إناث	المجموع	ممنهم إناث		المجموع		
بريكة	1	350	529	136	24	07			92	28

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

❖ قائمة مؤسسات التكوين المهني 2021/2020

الجدول رقم 28: قائمة مؤسسات التكوين المهني 2021/2020

المؤسسة	أقسام الدراسة		المتربين		الأساتذة		نصف داخلي		داخلي	
	عدد الأقسام	الأقسام الغير	العدد	الإناث	العدد	الإناث	العدد	العدد	قدرة الإستقبال	قدرة الإستقبال
م-و-م-ت-م-بريكة	17	10	300	194	2	2	183	250	01	120
م-ت-م-ت-بريكة	6		529	136	24	07	121	132	01	120

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

2.1.7 المرافق الصحية:

1.2.1.7 المنشآت

المنشآت الاستشفائية:

تنظيم عدد الأسرة حسب المؤسسات الاستشفائية.

قطاع الصحة لولاية باتنة يتكون من واحد (01) مركز استشفائي جامعي و تسعة (09) مؤسسات عمومية استشفائية و ثلاثة (03) مؤسسات استشفائية متخصصة.

الجدول رقم 29: تنظيم عدد الأسرة حسب المؤسسات الاستشفائية

المؤسسات	عدد الأسرة التقنية	عدد الأسرة المنظمة				عدد عنابر العمليات	عدد قاعات العمليات
		رجال	نساء	أطفال	المجموع		
المؤسسة العمومية الاستشفائية محمد بوضياف بريكة	156	36	76	44	156	02	03
المؤسسة العمومية الاستشفائية سليمان عميرات بريكة	140	60	60	00	120	0	0
المجموع	296	96	136	44	276	02	03

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

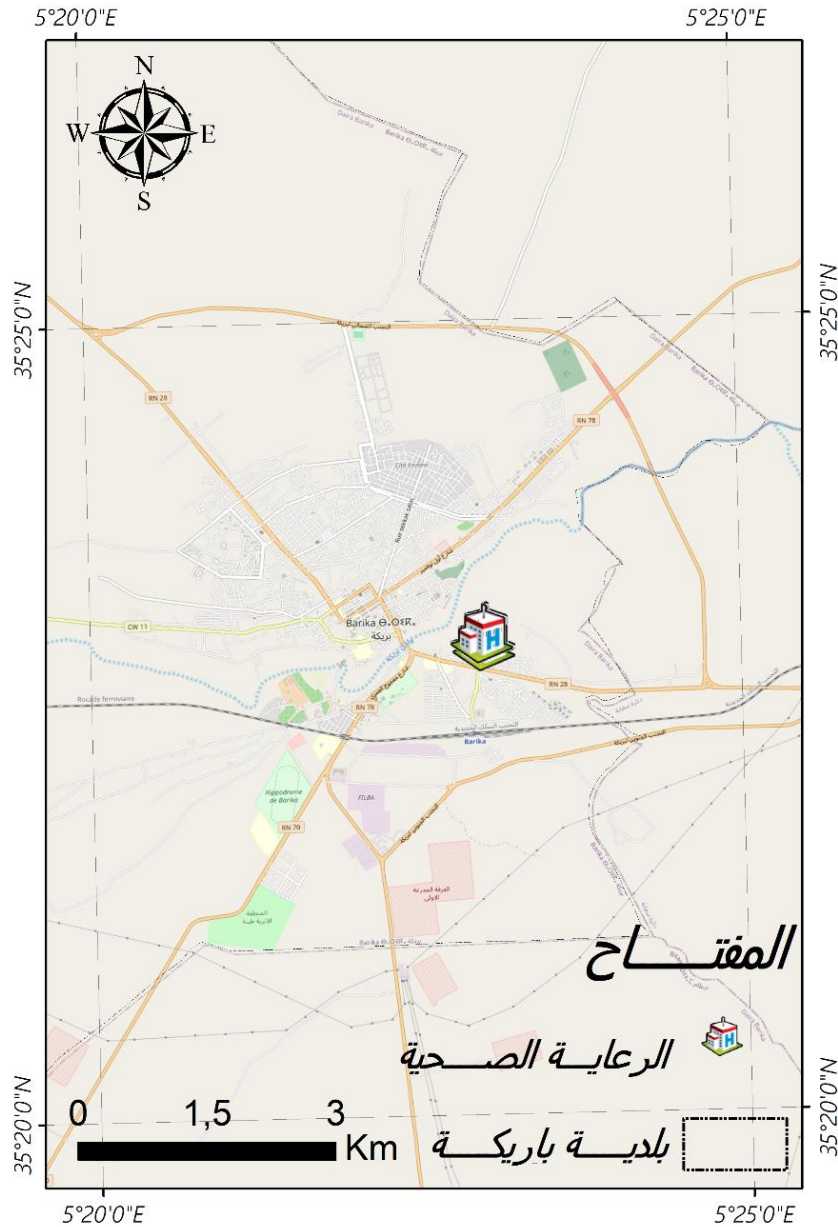
المنشآت غير الاستشفائية:

الجدول رقم 30: المنشآت غير الاستشفائية

المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	المساحة كلم2	عدد السكان	البلديات المغطاة
م.ع. ص. ج. بريكة	2 917,63	226 100	بريكة، بيطام، مدوكال، الجزائر، أولاد عمار، عزيل عبد القادر.

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

الخريطة رقم 14: توزيع المرافق الصحية في مدينة بريكة



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

توفر مدينة بريكة تغطية طبية بسرير واحد لكل مريض لكل (276) ساكن، بالرغم من تطبيق البطاقة الصحية الجديدة ، لكن الملاحظ هو زيادة العبء على القطاع الصحي ، وهذا يتطلب التدخل العاجل للدولة من أجل البناء العاجل لمنشآت صحية إضافية تعمل على رفع الضغط الذي تعانيه المنشآت الصحية الموجودة. إن فكرة بناء مستشفى حديث جديد بالقرب من الجامعة وخارج المدينة بمعدات خاصة أصبح مطلب لا بد منه ، مما سيريح سكان بريكة ويسمح لهم بالعلاج بتكلفة أقل.

بالنظر إلى الجهود الملموسة التي تبذلها الجهات الفاعلة في مجال الصحة العامة ، لا يزال هذا الأخير يسجل أوجه القصور والاختلالات على جميع مستويات العملية الصحية.

3.1.7 المرافق الدينية:

1.3.1.7 المنشآت والتجهيزات الدينية لمدينة بريكة

الجدول رقم 31: المنشآت والتجهيزات الدينية لمدينة بريكة

البلديات	المساجد		عدد المراكز الثقافية الإسلامية	المدارس القرآنية		المعاهد الإسلامية لتكوين الإطارات		المدارس الوطنية لتكوين الإطارات الإسلامية	
	العدد	الاستيعاب		العدد	الاستيعاب	العدد	الاستيعاب	العدد	الاستيعاب
بريكة	42	36008		1	60				

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

تتوفر مدينة بريكة على (42) مسجد بطاقة استيعابية (36008) مصلي وكذلك على مدرسة قرآنية بطاقة استيعاب (60) طالبا . ورغم هذا العدد للمنشآت الدينية الى انها تبقى غير كافية نظرا لعدد السكان الكبير للمدينة.

4.1.7 مرافق الحماية والامن:

تصنيف وحدات الحماية المدنية لمدينة بريكة وقطاعات التدخّل الخاصة بها (2020).

الرقم	تعيين الوحدة	التصنيف	قطاع التدخل
01	بريكة	وحدة ثانوية	بريكة - بيطام - مدوكال - سقانة

الجدول رقم 33: قطاع ومركبات الحماية المدنية

عدد الوحدات العملية	عدد المركبات للتدخل	عدد الأعوان
1	5	41

5.1.7 المرافق الرياضية:

البلدية		2-1 / قنّاعة	
بوكة	مطلقة	مطلقة	مستطاد السباق
	موجودة	1	
	مطلقة	مطلقة	ميدان مركب
	1	1	
	مطلقة	مطلقة	قاعة مخصصة
	1	1	
	مطلقة	مطلقة	حوض سباحة
	1	1	
	مطلقة	مطلقة	مسبح جوارى
	موجودة		
	مطلقة	مطلقة	مسبح 50 م
	موجودة		
	مطلقة	مطلقة	مسبح 25 م
	1	1	
	مطلقة	مطلقة	ساحة كرة القدم
	موجودة		
	مطلقة	مطلقة	قاعة متعدد الرياضات
	1	1	
	مطلقة	مطلقة	ملعب كرة القدم
	1	1	
	مطلقة	مطلقة	ملعب متعدد الرياضات
	موجودة		
	مطلقة	مطلقة	ملعب كبرى
	موجودة		

قطاعية / 3-1																البلدية	بريكة
الجمع		تغيب ساحات اللعب بالعشب		مركز التكوين		وحدة الايواء و الاسترجاع		ساحة لعب كرة القدم		مركز الفروسية		ميدان الرمي الرياضي		ميدان الكرة الحديدية			
0	منطقة																
3	موجودة																
1	منطقة																
	موجودة																
	منطقة																
	موجودة																
1	منطقة																
	موجودة																
	منطقة																
	موجودة																
	منطقة																
	موجودة																
	منطقة																
	موجودة																
	منطقة																
	موجودة																

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

الملاحظ بعد قراءة الجداول رقم (34)، أن هناك نقص كبير في المعدات الرياضية ، بالنسبة لمدينة بحجم بريكة ، فإن عدم وجود ملعب أو حمام سباحة أمر غير مقبول. كذلك النقص العام في البنية التحتية الرياضية المتوفرة للمقيمين عامة وللشباب بشكل خاص. أنها تقتصر على عدد قليل من المجالات. حيث تعمل البنى التحتية للجوار بأقل من طاقتها المصممة من أجلها ؛ حيث نلاحظ عدم وجود ملاعب للشباب أو مناطق استرخاء للعائلات: يجب اعتبار هذه المرافق العامة المحلية كأولوية لعلاج هذا النقص.

6.1.7 المرافق الثقافية:

منشآت شبابية قطاعية

الجدول رقم 35: المرافق الثقافية بمدينة بريكة

3-1 / قطاعية														البلدية
مركب رياضي جوي		مركز الترفيه العلمي		معسكر الشباب		بيت الشباب		قاعة متعددة الأنشطة		مركز ثقافي		دار الشباب		
منطقة	موجودة	منطقة	موجودة	موجودة	منطقة	منطقة	موجودة	منطقة	موجودة	منطقة	موجودة	منطقة	موجودة	
	1								1		1		1	بريكة

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

2.7 د. المواقع الأثرية المصنفة في ولاية بريكة

الجدول رقم 36 : المواقع الأثرية بولاية بريكة

الرقم	البلدية	التعيين	نوع الموقع	الفترة	تاريخ التصنيف
	بيطام وبريكة	آثار مدينة طينة القديمة	نصب تذكاري	قديمة	21/11/1950

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

على المستوى الثقافي ، تجمع مدينة بريكة بين العديد من الأنواع الموسيقية من الفنون والحرف الشعبية ، والتي تشهد إن لم يكن على ثراء سكانها على الأقل ومعرفة كيفية عيشهم. حيث يعتبر الشعر الشعبي من أشهر الأنشطة الثقافية في بريكة .

الملاحظ كذلك أن البنى التحتية المرتبطة بالثقافة غير كافية بالنسبة لطموحات المدينة في هذه المدينة.

هذه البنى التحتية المذكورة لا تعكس المستوى الثقافي الذي يجب أن تحققه بريكة مع المكان الذي يجب أن تكتسبه "كقطب إقليمي". حيث يفتقر قطاع الثقافة إلى دور السينما والمسارح المكشوفة والجمعيات المزخرفة ، الأمر الذي لا يضع مدينة بريكة في منظور سياسة الثقافة العالمية.

1.2.7 المرافق التجارية:

تعد المتاجر جزءًا لا يتجزأ من جودة الحياة من خلال الخدمة التي تقدمها ومن خلال مساهمتها في الرسوم المتحركة للمدينة وزيادة الاهتمام بالمشي في الشوارع والأسواق. بلدية بريكة بها: (4243) المحلات التجارية ، وموقعها غير متوازن والمناطق النائية تعاني من نقص هذه الخدمة ، وتقع غالبية المحلات التجارية في وسط المدينة وبشكل أكثر تحديدًا على طول الطرق الرئيسية.

8 دراسة المساحات الخضراء:

الجدول رقم 37: المساحات الخضراء بمدينة بريكة

المساحة بم ²	ترتيب المساحات الخضراء							الدائرة
	المصنفات المشجرة	الغابات الحضرية	الحدائق الفردية	الحدائق العمومية	الحدائق الخاصة	الحدائق العامة	الحدائق الحضرية	
884 605	0	2	0	4	1	5	0	بريكة

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

الملاحظ بعد قراءة الجدول رقم: (37) والاستطلاع الميداني ، هو قلة المساحات الخضراء محسوسة للغاية في مدينة بريكة ، مع العلم أن المساحات الخضراء تساهم في التوازن وجودة البيئة. ما وراء الجودة الجمالية ، إلى قرار عدد المشاكل الملموسة التي يوجد وجودها أيضاً في الفصل الخاص بنوعية الحياة أو في الفصل الخاص بجودة المدينة.

1.1.8 الحدائق العمومية:

تتوفر مدينة بريكة على عدد قليل من الحدائق العمومية التي أنجزت ابتداءً من سنة (1972)م، والجدول الموالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 38 : ترتيب الحدائق العمومية والمساحات بمدينة بريكة

الحديقة العمومية	تاريخ انجازها	موقعها بالنسبة للمدينة	مساحتها م ²
حديقة الأمير عبد القادر	3037.40	مركز المدينة	1972
حديقة محمد شعباني	1498.05	مركز المدينة	1984
حديقة هوارى بومدين	6661.31	مركز المدينة	1984
حديقة جسر 17 أكتوبر	1760.17	الجهة الشرقية الجنوبية	1986

المصدر : (اعداد الباحث + المصلحة التقنية لبلدية بريكة).

من خلال الجدول رقم: (38) نلاحظ أن مدينة بريكة شهدت ظهور عدد قليل فقط من الحداث العمومية والمساحات الخضراء وذلك في فترات متقاربة جدا، إذ لا توجد فترة مميزة لهذه المساحات لأن المدينة تفتقر لهذه الأخيرة.

9 دراسة مراكز الردم التقني:

الجدول رقم 39: مراكز الردم التقني بمدينة بريكة

مراكز الردم التقني والقمامات المراقبة	السعة الاجمالية	عدد الخنادق	كمية النفايات (طن/سنة)	مدة الخدمة	البلديات المستفيدة من الخدمة
مراكز الردم التقني بريكة	1 200000	04	29 200	25	بريكة، بيطام، مدوكل

المصدر : (مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة، 2020).

يمكن القول أن مشاكل التلوث البيئي أثرت بشكل كبير في السنوات الأخيرة على السكان و البيئة العمرانية لمدينة بريكة من خلال المكب المكشوف القديم الموجود بالمدينة. كذلك أصبحت البيئة تولى لها أهمية كبيرة من طرف الحكومة ، لذلك يتم بناء مركز تقني لطمر النفايات (CET) في بريكة جديد .

حيث يغطي المكب الفني الموجود مساحة(10) هكتارات بخزائن تتسع لـ: (100,000) متر مكعب لمدة خمس سنوات لكل خزانة ، و سياج صلب(380) مل (في زمرمان 911 مل).

يمكننا أن نقول ، في نهاية هذا التحليل للوضع البيئي في مدينة بريكة ، أنه تم تقديم التزامات للمستقبل من أجل إنشاء بيئة نظيفة ومستدامة.

خلاصة

ارتئينا من خلال هذا الفصل التطرق الى دراسة مكونات البيئة العمرانية للمدينتين انطلاقا من موقعهما و مختلف المعطيات الطبيعية والسوسيو اقتصادية التي تتمتع وتزخر بها المدينتين. مروراً بالخلفية التاريخية للمدينتين عبر التطرق الى مرحلة النشأة ومراحل تطورها، وذلك لمعرفة خلفية تكوين مجاليهما العمراني والبرامج المطبقة في كل مرحلة. وصولاً الى المنشآت الهيكلية لكل مدينة و مختلف التجهيزات والساحات المكونة لها، وبعد دراسة الوضعية الحالية للمدينتين تم تحديد مختلف الامكانيات المادية والبشرية التي تتمتع بهما المدينتين ، وبالنظر إلى التحليل العام لمنطقتين الدراسة فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية لا بد أن تمر عبر نظرة شاملة ومتعددة القطاعات من خلال العمل على إنعاش وإعادة الاعتبار لكل المؤهلات ومجالات الأنشطة المختلفة التي تزخر بها المدينتين.

ان الملاحظ على انتاج المجال بالمدينتين هو النمو والتحول الكبير التي تشهده هذه الاخيرة نتيجة لعدة عوامل ساهمت في هذا التحول، افرزتها عوامل سوسيو اجتماعية مهمة كالهجرة والنمو الديمغرافي الكبير التي شهدته المدينتين ، وقد افضى هذا التطور الى ظهور مجالات تتسم بالتلقائية وتفتقر الى مقومات التعمير المنظم من حيث الشكل والمضمون.

إن الخلاصة التي تقدمها الدراسة كذلك في مجال الرفع من جودة الحياة ترتبط أساساً على الخلل الذي تعاني منه الأوساط الحضرية للمجال المدروس ، ومدى تأثيرها بنتائج النمو الحضري الذي تشهده المدينتين .

حيث الملاحظ هو ارتباط تطور التنمية الحضرية بديناميكية "غير مستدامة" أدت إلى تحول كبير في المدينتين من خلال استهلاك كبير للمساحات شبه الحضرية على حساب الوظائف الإنتاجية المحتملة لهذه المساحات ، وعلى المستوى البشري ، ظروف معيشية متدهورة ، ومخاطر صحية واجتماعية كبيرة. أصبحت ترهق الساكنة والتي ستنالها في الفصل القادم.

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة
الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي
أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

تمهيد:

غداة الاستقلال ، تكلفت الدولة بالاشراف والتوجيه ، وتوظيف الهياكل الاساسية،والعمرانية الموروثة عن العهد الاستعماري، لاسيما بالمناطق الشمالية من البلاد، وأقطابها الحضرية. إذ قامت بتنفيذ المشاريع الصناعية الكبرى ، والبرامج الخاصة ، لفائدة المناطق الداخلية بهدف تخفيف التفاوتات الجهوية بين مناطق البلاد ، نظرا للفارق الجوهري بين الشمال وباقي مناطق الوطن، بدليل حركات النزوح الكبيرة نحو المدن الكبرى، ما أحدث ضغوطات على هياكل الاستقبال ، وتوطن جزء معتبر من الوافدين في الضواحي.

لم تتحقق سياسة التوازن الجهوي (الاقليمي) بصفة كاملة في الجزائر ومختلف أقاليمها ، ولم يتم التحكم في التنمية العمرانية والاقليمية.

بعد تقديم منطقتي الدراسة من حيث مختلف الامكانيات الطبيعية والاقتصادية ومختلف تكويناتها الهيكلية، ارتأينا أن نتطرق في هذا الفصل الى دراسة وتحليل واقع هذه المناطق الحضرية ،انطلاقا من جملة المعطيات المتوفرة لدينا نحاول تفسير مجموعة من المظاهر العمرانية لهاتين المدينتين.

إن التفكير في التنمية الحضرية لهذه المناطق يفرض علينا أن نأخذ في عين الاعتبار التنمية بكل أشكالها ومكوناتها ، كشرط أساسي لأي مشروع حضري. هذا صحيح بشكل خاص في مدينتين كمدينتي المسيلة وبريكة ، المدينتين التي تعانيان الكثير من المشاكل والعوائق .

حيث تعد المقومات الطبيعية و الاقتصادية المصدر الذي يجعل من الممكن اقامة تنمية حضرية دائمة، من خلال إقامة مشاريع كبيرة والنهوض بالتنمية بهذه المناطق .

1 المناطق الحضرية ودورها في مسار التحضر وتنظيم المجال:

عرفت اغلب المناطق الحضرية بالمدينتين دينامية ديمغرافية كبيرة من خلال ارتفاع عددها وعدد سكانها وتوسع مجالها في جميع الاتجاهات، لاسيما في اتجاه المحاور الطرقية الرئيسية. مما افرزت هذه الاخيرة مجالات متباينة من التوسع الحضري، نجم عنها تفكك عمراني تطبعه الفوضى والعشوائية ، و لمواجهة هذه التحديات التي فرضت نفسها تم اتخاذ جملة من البرامج والاجراءات تمثلت هذه الاخيرة في مختلف المخططات والادوات حيث شكلت هذه الاخيرة تحولا جذريا في المفهوم والممارسة ، حيث عرفت السياسة الحضرية جملة من المفاهيم كالعدالة الاجتماعية ومشاركة

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

المجتمع المدني في مختلف الادوات والعمل على تحقيق مختلف الإحتياجات تجسدت هذه الاخيرة في عدة وقفات احتجاجية.

فأدوات التهيئة و التعمير ضمن هذا الإطار، سعت من خلال وضع النماذج والديناميكية الإجتماعية، إلى إيجاد الحلول الملائمة للمشكلات الإجتماعية والحضرية داخل المدن والتجمعات السكانية، عبر ترجمة فعلية لهذه المتطلبات والحاجات حاضرا ومستقبلا.

ومع ذلك مازالت الاختلالات مستمرة ومازالت العديد من المراكز تعرف عجزا في شتى المجالات، وهذا ما لمسناه من خلال الاستطلاع الميداني لواقع مختلف المناطق الحضرية بالمدينتين. وخلصنا الى جملة من مظاهر التدهور الحاصل لهذه الاخيرة.

سنحاول من خلال هذا العمل تشخيص نوعية الحياة اليومية بالمدينتين من خلال : (حالة البيئة السكنية، الخدمات العامة ، الحماية والأمن، مساحات خضراء وحدائق عمومية...الخ). وكذلك التطرق الى أهمية وواقع المشهد الثقافي والرياضي على مستوى المدينتين وصولا الى جودة البيئة الحضرية من خلال تشخيص (البيئة المعيشية من مساحات خضراء وحدائق عمومية ، بيئة ، حركة المرور والازدحام...الخ).

2 مظاهر تدهور البيئة العمرانية بمدينتي المسيلة و بركة :

مما يمكنني قوله هو أننا كيف يمكن الحديث عن المناطق الحضرية في بيئتنا والتي تمتاز تشابه كبير ان صح القول تشابه كلي وتتبع بعضها البعض من خلال جملة من العناصر كالانقطاعات الحضرية ، كذلك التحضر غير المنضبط ، وجهات معمارية غير مكتملة رغم الزامية القانون لها والحاح الدول عبر مختلف القوانين المكتملة لها مثل: القانون (15/08) المتعلق بتسوية البناءات الصادر في: (20 ماي 2008) ، شبكة طرق مهترئة ومتدهورة ، مساحات خضراء تشبه التصحر ، أماكن رمي القمامة في كل مكان... الخ. كل هذه المشاكل وغيرها تتركنا نقف من أجل تحليل هذا الواقع لمناطقنا الحضرية والعمل على إيجاد ولو حلول تعمل على التخفيف من حدتها .

1.2 مظاهر التدهور بالمسيلة:

لقد تم الاعتماد على عنصر الملاحظة والاستطلاع الميداني لمختلف القطاعات العمرانية بالمدينة، من أجل تحديد جزء من مظاهر التدهور الحاصل على مستوى البيئة العمرانية لمدينة المسيلة ، والاشارة الى مختلف الاسباب التي ساهمت وأدت الى وجودها وبعد هذا الاستطلاع الميداني كانت لنا القراءة التالية:

2.2 التحولات المجالية وعملية التوسع العمراني بمدينة المسيلة:

يمكن ان نستنتج ان المنطقة ورثت بعد الاستقلال اقتصادا هشاً تحكمت فيه صناعة عصرية بسيطة، وضعيفة لاتستطيع ان تحدث تغييرات هيكلية في المجتمع. ونشاط فلاحي تقليدي معاشي يرتبط بالظروف الطبيعية الوعرة، ونشاط سياحي يتركز في بعض المراكز والنقاط السياحية ان يمكن القول تكاد منعدمة.

و تعرف مدينة المسيلة في المدة الأخيرة توسعا عمرانيا سريعا في الجهة الغربية للمدينة مطبوع بالعشوائية، وقد افرزت مجالات متباينة من التوسع الحضري نجم عنها تفكك عمراني تطبعه الفوضى والعشوائية، لمواجهة هذه التحديات تم اتخاذ نسق من البرامج والاجراءات ومع ذلك مازالت الاختلالات مستمرة ومازالت العديد من المراكز تعرف عجزا في التجهيزات العمومية والخاصة.

و تميزت التوسعات العمرانية الجديدة بالمزج بين نمطي السكن الجماعي والسكن الفردي (التجزئة الترابية). بحيث اتخذ هذا النوع من التوسع النمط التوسع الخطي على طول الطريق الوطني رقم : (60) باتجاه حمام الضلعة ، مع توسع عمراني عشوائي مس عدة مناطق منها الفلاحية كمنطقتي نواره و سيدي عمارة. أنظر (الصور 05 و 06).

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

الصورة رقم 6 :انعدام التهيئة سيدي عملة.



الصورة رقم 5 :انعدام التهيئة الحضرية بحي نورة.



المصدر: من النقاط الباحث 2018/11/27.

المصدر: من النقاط الباحث 2019/05/05.

3.2 حالة المباني و مدى ملائمة محيط السكن:

تمثل البيئة السكنية الوسط الحضري الذي له خصائصه ومحدداته حيث تكتسي طابعا خاصا من طبيعة ونوعية الحياة المراد العيش على نمطها ، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الحساسة التي تستدعي الاهتمام والعناية ، حيث يعد هذا المعيار مرجعا مهما في تقييم جودة الحياة بالأوساط الحضرية، ويعتبر المحيط السكني المجال الأول الذي يعكس جودة الحياة بهذه المناطق الحضرية ، فملائمته من عدمها تعطي صورة واضحة عن مدى الجودة التي يوفرها هذا المحيط لسكانه، ويضم هذا المعيار:

1.3.2 حالة المباني لمدينة المسيلة:

إن الهدف من دراستنا لمعيار "حالة الإطار المبني" هو الكشف عن الوضعية الحالية التي آل إليها النسيج العمراني لمدينة المسيلة ، والتي اجتمعت فيها مجموعة من الظروف التاريخية والتحولات المجالية ، ضف الى ذلك العملية التخطيطية لهذه الاحياء ، محاولين الكشف على جملة التباين والاختلاف المسجل في حالة الاطار المبني عبر مختلف القطاعات الحضرية المشكله لمدينة المسيلة ، حيث تم الاعتماد في تحديد وضعية وحالة الاطار المبني على عدة معايير تاريخية وتقنية وهي على النحو التالي :

-تاريخ نشأة الحي وتكوينه، و الذي يعكس عمر البنايات المتواجدة به.

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

-طبيعة مواد البناء المستخدمة.

-المظهر العام للبنية، و الذي يعكس حالتها الإنشائية.

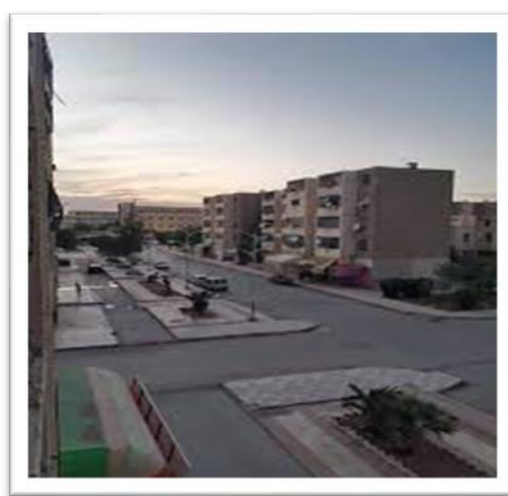
و توضح الخريطة رقم: (03) التباين في الحالة العامة للإطار المبني عبر مختلف القطاعات الحضرية لمدينة المسيلة ضمن ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

-الفئة الأولى (إطار مبني في حالة جيدة): مانلاحظه هو أن هذه الفئة تنمي الى القطاعات الحضرية التي يتميز إطارها المبني بحالة جيدة، و هي الاحياء المنجز في سنوات ليست بالبعيدة ومعظمها بعد الاستقلال: "حي 1000 مسكن" "حي 500 مسكن" "حي 700 مسكن" "حي 924 مسكن"، "حي 600 مسكن" ... الخ. حيث الملموس من خلال هذه الاحياء هو حالتها الجيدة للإطار المبني حيث هذه الجودة تفسرها الظروف الإنشائية الجيدة للمباني المتواجدة بهذه القطاعات، بالإضافة إلى كونها حديثة النشأة ومسبقة التخطيط، وهذا ما يعكس بالضرورة جودة الحياة العامة بهذه القطاعات أنظر الصورة رقم: (7،8).

الصورة رقم 8: صورة لحي 300 مسكن.



الصورة رقم 7: صورة لحي 500 مسكن.



المصدر: من التقاط الباحث 2018/11/27.

المصدر: من التقاط الباحث 2019/05/05.

-الفئة الثانية (إطار مبني في حالة متوسطة): تمثل هذه الفئة الاحياء الحضرية التي تميزها الحالة المتوسطة للإطارها المبني ، وتضم عدة أحياء منها: "حي سيدي عمارة"، "حي اشبيليا" "حي 108 مسكن"، حيث الملاحظ على هذه السكنات التركيز الكبير للمساكن الفردية ذات النمط التقليدي، الغير خاضعة لشروط البناء الحديثة، ضف إلى ذلك تركيز المساكن ذات النمط الجماعي، التي يعود تاريخ إنشائها إلى سنوات السبعينات والثمانينات، حيث بدأت تظهر تصدعات و تشققات على مستوى هيكلها الداخلي و الخارجي، أنظر الصورة رقم: (9،10)

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

الصورة رقم 10: صورة لحي اشبيليا



الصورة رقم 9: صورة لحي سيدي عملرة.



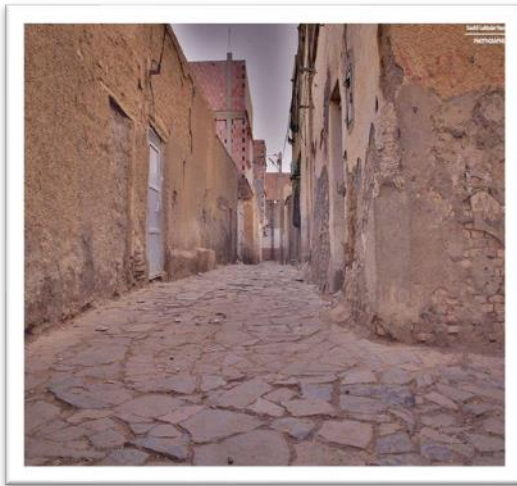
المصدر: من التقاط الباحث 2019/05/05. المصدر: من التقاط الباحث 2019/11/27.

–الفئة الثالثة (إطار مبني في حالة متدهورة): حيث تضم هذه الفئة الاحياء الحضرية التي تتميز بإطار مبني في حالة رديئة وآيلة للانحيار ، وتشتمل على القطاعات التالية: "حي الكوش " ، "حي العرقوب" "مركز المدينة القديم" ... الخ ، و الملاحظ في هذه الاحياء هو التدني الملحوظ في المحيط السكني، نظرا لقدم النسيج العمراني بهذه الاحياء و الذي يعود إلى ما قبل الحقبة الإستعمارية وغياب الصيانة الدورية لها. أنظر الصورة رقم: (11،12).

الصورة رقم 12: صورة لوسط المدينة القديمة.



الصورة رقم 11: صورة لحي العرقوب العتيق.



المصدر: من التقاط الباحث 2019/12/05. المصدر: من التقاط الباحث 2019/12/05.

4.2 مدى ملائمة جودة الحياة بمحيط السكن:

تعد أهمية معيار ملائمة المحيط السكني في ايضاح التباين والفروق الحاصلة في مدى جودة ونوعية الخدمة التي يقدمها ذلك المحيط السكني عبر مختلف قطاعات المدينة ، من خلال درجة استقطابها للسكان ، فجودة الحياة تعد أحد العوامل الاساسية التي تجعل للسكان تفضيل قطاع على آخر ، فجودة المحيط السكني تعكس مدى رضا ساكنيه عن الظروف التي يعيشونها يوميا، وذلك من خلال توفر مختلف الاحتياجات اليومية وكل ظروف الرفاهية للسكان.

1.4.2 مدى الملائمة بالمسيلة:

مما سبق ومن خلال الجدول رقم : (04) يمكن أن نستنتج أن القطاعات الحضرية لمدينة المسيلة تشهد اختلافا وتباينا واضحا فيما بينها من خلال جملة المتغيرات العمرانية الموجودة بها من مدى توفر جملة الخدمات والاحتياجات اليومية للسكان ، وهذا كله كان نتاج جملة من الظروف التي نشأت وتطورت فيها هذه القطاعات والتحويلات المجالية التي طرأت عليها ، مما انعكس على مستويات جودة الحياة فيما بينها ومدى انعكاسها على السكان، بالإضافة إلى كل هذا ما نلاحظه هو التوزيع غير المتوازن في الأنشطة الخدماتية و الأنماط السكنية من قطاع الى آخر و الذي يعتبر معيارا واضحا يسمح بإعطاء صبغة معينة للقطاع مفادها التأثير الواضح في مستوى نوعية الحياة بهذه القطاعات.

2.4.2 المظاهر على مستوى الاطار المبنى:

1.2.4.2 المظاهر على مستوى المسكن:

بشكل مواز لتعدد الاتجاهات ، ما نشهده اليوم هو تعدد الانماط المجالية بمدينة المسيلة ، ويمكن ترتيب هذه الانماط في ثلاثة نماذج كبرى، أولها النموذج الموروث عن الماضي الذي تمت معاصرته من طرف الحماية كسلطة وكبنيات انتاجية في ميدان التعمير . ويأتي في المرتبة الثانية النموذج الاوروبي (الكلونيالي) الذي رسخ الاستعمار وجوده وفتحت باب تكيفه مع واقع معاكس وبيئة مختلفة ، الشيء الذي جعله يتطور ويتشعب باستمرار ، وتولد عن ذلك نموذج ثالث يتداخل فيه الموروث بالدخيل .

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

الصورة رقم 13: صورة لتداخل الانماط الموروث بالدخيل الصورة رقم 14: صورة لتداخل الانماط الموروث بالدخيل



المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/27.



المصدر: من التقاط الباحث 2019/10/17.

حيث افرزت اشكال التعمير هذه نماذج سكنية تتباين باستمرار فتعددت اشكالها من السكن الفردي والجماعي وأفرزت كل نوع منها مستويات ونماذج اوضحت معها اصناف السكن لا تحصى ، وأصبحت بذلك البيئة العمرانية لمدينة المسيلة تشكل حقلا لتفريخ النماذج السكنية بكل أشكالها ومجالا تتباين فيه باستمرار المشاهد العمرانية.

استنادا الى الملاحظة الميدانية التي قام بها الباحث فإن الإطار المبني للأحياء السكنية لمدينة المسيلة يشهد و باستمرار جملة من التدخلات الداخلية وخارجية خاصة على مستوى تحويل الوظيفة والواجهات تعبيرا منه على الرفض لهذا السكن بكل أشكاله أنظر الصورة رقم : (15،16).

الصورة رقم 15: تغيير في الواجهة العمرانية
الصورة رقم 16: اضافة مساحة مبنية على مستوى الطابق الارضي



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17. المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

نلاحظ في الصورة رقم: (15،16) كيف تم غلق الشرفة من اجل عملية التوسعة، وكذا الشيء الملفت للانتباه الاستعمال المختلف لمواد البناء. وكذلك استعمال الشبايك من أجل الحماية ومن جانب أمني حسب الاستقصاء الميداني الذي قمنا به.

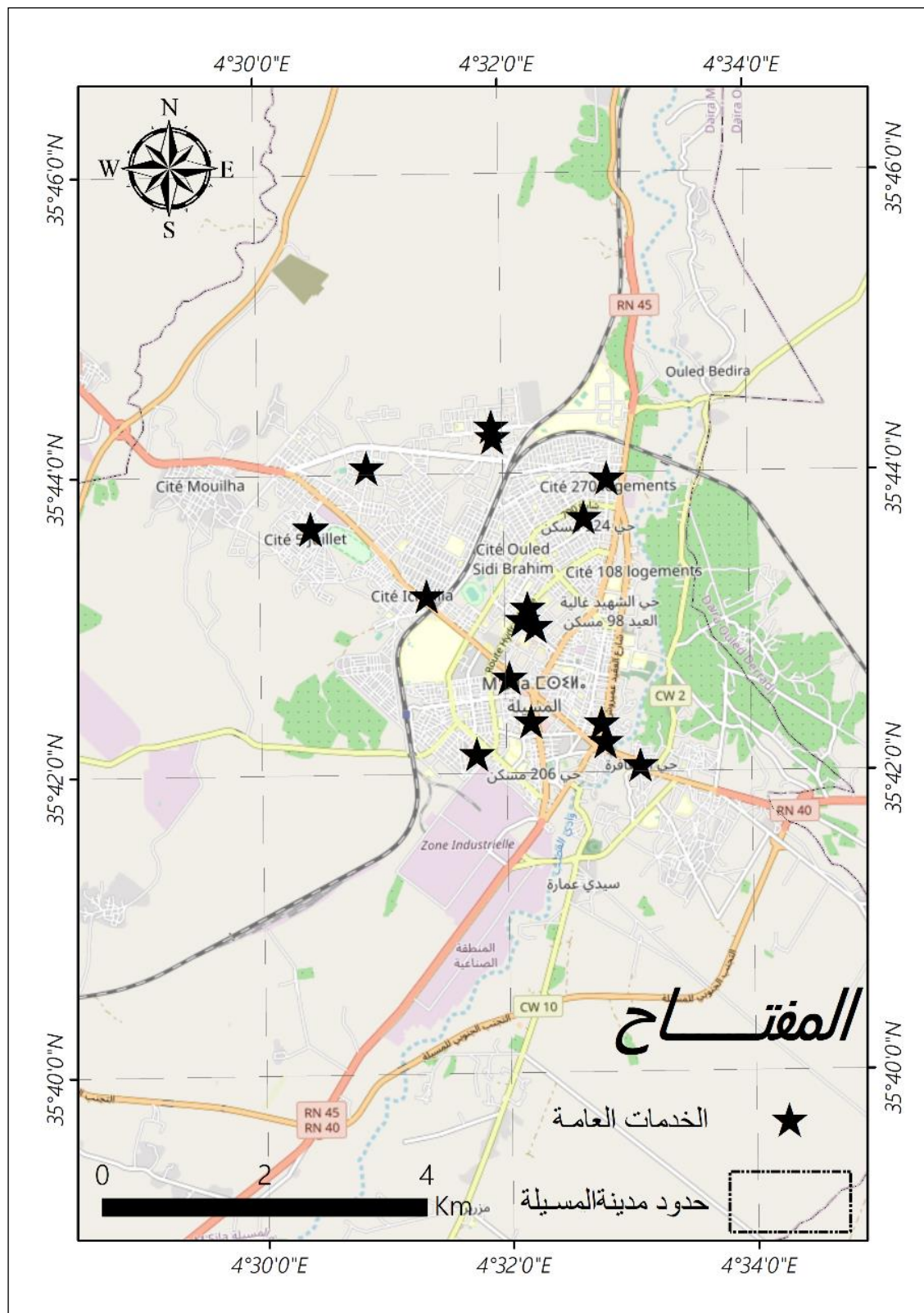
كيف تم التدخل على الالطار الخارجي لهذه العمارة وتغيير شكل واجهتها بغلق الشرفة وتغيير وظيفتها وهذا من أجل عملية التوسعة في مساحتها لانها لا توفر له المساحة اللازمة له ، وكذلك الملاحظ على هذه الواجهة هو الاستعمال المختلف لمواد البناء ، وإضافة استعمال الشبايك الحديدية من أجل الحماية وتوفير الامن لمسكنه حسب الاستطلاع الميداني الذي قمنا به.

2.2.4.2 المظاهر على مستوى التجهيزات والخدمات العامة:

لا يقل عامل توفر وتوزيع التجهيزات والخدمات العامة أهمية عن العامل التخطيطي، فهو يمثل أحد أهم المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في البحث وتخطيط أي منطقة حضرية مهما كان تصنيفها،

ومن خلال قرائتنا لخريطة توزيع التجهيزات والخدمات العامة لمدينة مسيلة ، ما نلمسه هو التركيز الشديد لمعظم التجهيزات الخدماتية في وسط المدينة غير المتوازن. وهذا ما يكشف حقيقة اهمال هذا العامل وعدم دراسته دراسة تقنية وعلمية ،والذي إنجر عنه عدة مشاكل حضرية تمثلت في الاكتظاظ الدائم في هذه المنطقة التي تقع عليها مختلف هذه التجهيزات والخدمات. وكذلك مشكلة مواقف السيارات الذي يطرح اشكالية كبيرة بهذه المنطقة وكذلك تداخل الحركة الميكانيكية مع حركة المشاة وما إنجر عليها كثير من الحوادث .

الخريطة رقم 15: توزيع التجهيزات والخدمات العامة بمدينة المسيلة



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

الصورة رقم 17: صور للحي الادري بالمسيلة



الصورة رقم 18: حي وعوac المداني



المصدر: من التقاط الباحث 2019/10/17.

المصدر: من التقاط الباحث 2019/11/27.

5.2 المظاهر على مستوى الإطار غير المبني:

يعد الاطار غير المبني المجال الذي يشمل مجموعة من العناصر المكونة للمنظر أو المشهد العمراني ، حيث يحتوي على كل من :طرقات ومواقف للسيارات ومساحات خضراء ومساحات لعب وأرصفة...الخ.

ولدراسة الإطار غير المبني لابد لنا أن نأخذ في الاعتبار عدة مستويات وهي كالتالي:

1.1.5.2 المظاهر على مستوى الطرق ومواقف السيارات:

تعتبر الطرقات أحد أهم العناصر الاساسية لهيكلية المدينة بصفة عامة والحي بصفة نقطية ،حيث أنها تعمل على التنظيم والتقسيم العام للمجال ، كما أنها تلعب دوراً هاماً في الربط بين مختلف أنحاء المدينة من جهة، و أجزاء الحي من جهة أخرى، لذا فهي تغطي جميع أنحاء الحي وموزعة بانتظام على الوحدات السكنية، حيث تعتمد التهيئة على إيصال الطرقات الثالثة إلى كل العمارات.

وبعد الاستطلاع الميداني ما لمسناه هو تدهور حالة الطرقات في أجزاء كبيرة بالمدينة ،مما أدى الى تعطل السيارات وصعوبة التنقل من مكان لآخر خصوصا عند تحايل الامطار، وكذلك النقص الواضح في عدد المواقف مقارنة بعدد السكان مقارنة بالمعدل الوطني (بمعدل موقف لكل 02 مساكن) . سواء بالنسبة للاحياء السكنية أو بمختلف المجالات الحضرية الاخرى مما أدى الى تداخل الوظيفة بين المواقف والارصفة. مما أدى إلى استغلال الأرصفة

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

ومختلف المساحات الشاغرة لركن السيارات. كما توضحه الصورة رقم: (19،20،21،22).

الصورة رقم 20: توضح حالة الطرق بحي اشبيليا



الصورة رقم 19: توضح حالة الطرق بحي الجعافرة



المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/12.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

الصورة رقم 22: توضح انعدام أماكن التوقف بحي 128 مسكن.

الصورة رقم 21: توضح انعدام أماكن التوقف حي 600 مسكن.



المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/12.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

2.1.5.2 المظاهر على مستوى الأرصفة والمساحات:

يحتل الرصيف أهمية بالغة كعنصر عمري في الأوساط الحضرية ، ويعتبر جزء مكمل للطرق والشوارع داخل المدن ، حيث يعمل على تنظيم حركة المشاة ويوفر لهم الحماية اللازمة من أخطار المركبات ، ويشكل الرابط المهم بين الطريق والمباني المطلة عليه . ولا شك أن تحسين بيئة المشي يتطلب إيجاد أرصفة أكثر أمانا وملائمة للتنقل بين المتاجر والطرق والتقاطعات ، وبالتالي يكون الرصيف مريحا وآمنا وجذابا للمارة بحيث يحسن من المظهر الحي والمدينة

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

بشكل عام ، ويعمل على تشجيع المشاة على استخدامه لشعور بالراحة والامان ، وأن يكون خاليا من العوائق لتلبية العديد من الاحتياجات لمختلف فئات المجتمع وخصوصا المعوقين (العزیز، 2005). وبعد الاستطلاع الميداني الذي قمت به لم نلمس هذه المعايير في مختلف الساحات الذي بلغ عددها خمس ساحات فقط وهو عدد ضعيف جدا مقارنة بحجم السكان الكبير ، حيث أن الكثير من هذه الارصفة والممرات تعاني تدهور كبير نظرا لعدم صيانتها ، و إذا ما انتقلنا إلى الاستعمال المادي لهذه المجالات ، نجدها أكثر تنوعا وتعقيدا، إن الكثير من المجالات العامة (حدائق، ساحات، شوارع، أرصفة...) أصبحت تستغل من طرف التجار المتجولون و الأطفال و الشبان لعرض سلعهم فيها وكسب قوتهم اليومي، وهذا ما جعل الكثير من هذه المجالات تفقد الوظيفة التي أنجزت من أجلها (الترفيه، الحركة، المعاشرة... الخ) .

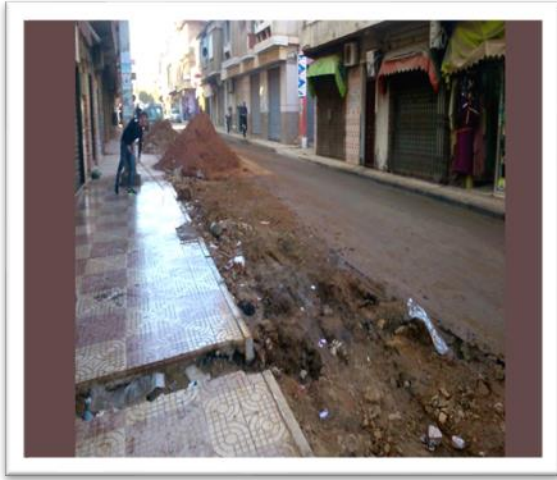
ونلاحظ أيضا، أن الكثير من السلوكات و الممارسات الاجتماعية المنحرفة، كالدعارة، تعاطي الممنوعات، العنف الجسدي و اللفظي... الخ. تنتشر بشكل يتزايد يوميا في هذه المجالات، إلى أن تحولت في المخيال الاجتماعي لسكان المدينة، إلى " ملاجئ " منبوذة و محرمة"، وجب تجنبها والابتعاد عنها مما يفقدها وظيفتها المنجزة من أجلها .

كما نلاحظ أيضا أن الكثير من هذه الساحات و الشوارع والارصفة و الساحات العامة و الأماكن الفارغة داخل المدينة ، تحولت إلى " مواقف غير قانونية للسيارات"، يفرض بعض الشبان على مستعمليها، دفع مقابل لركن سيارته، وذلك دون أي ترخيص قانوني لاستغلال المكان.

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

الصورة رقم 23: توضح استغلال الرصيف والطريق للتجارة

الصورة رقم 24: توضح تدهور حالة الرصيف



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/12.

الصورة رقم 25: توضح استغلال الساحات وركن السيارات

الصورة رقم 26: تدهور الساحات بالمدينة



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/12.

3.1.5.2 المظاهر على مستوى المساحات الخضراء:

تعد المساحات الخضراء أحد العناصر المهمة والحيوية داخل المحيط الحضري، حيث أنها تؤثر مباشرة على الجانب النفسي للسكان بالإضافة إلى الدور الجمالي والحيوي الذي تلعبه في الرفع من مستوى جودة الحياة بهذه المناطق ، فهي جزأ لا يتجزأ من النظام البيئي لهذه المناطق الحضرية ، وأمام هذا الدور الكبير الذي تلعب هذه المساحات الخضراء حدد المنظمة العالمية للصحة مؤشراً (10)م2، من المساحات الخضراء لكل فرد كمعدل عالمي معمول به داخل الاوساط الحضرية .

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

وقد مكنا هذا من اعطاء اهتمام كبير لتقييم جودة الحياة عبر مختلف القطاعات الحضرية لمدينة المسيلة ، غير أن الملاحظ بعد الاستطلاع الميداني وجمع مختلف المعطيات وقراء للجدول رقم: (15) حول هذه الاخيرة خلصنا الى جملة من النقائص الفادح للمساحات الخضراء وتدهورها عبر معظم المدينة سوى بعض المساحات أنظر الصورة رقم: (26،27،28)، ولو وجدت فانها مهملة ولا تؤدي وظيفتها على أكمل وجه عدى بعض المساحات الضئيلة مقارنة بإجمالي المساحة ، وهذا التفاوت يرجع الى الظروف التي نشأت فيها مختلف القطاعات الحضرية التي تختلف من قطاع الى آخر . كل هذه الاسباب والظروف جعلت مدينة المسيلة تعاني وتشهد تباين واضح في نسبة و جودة المساحات الخضراء داخل وسطها الحضرية.

الصورة رقم 27: تدهور مساحات الخضراء بساحة أول الصورة رقم 28: تدهور مساحات الخضراء بحي 500 مسكن

نوفمبر



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/15.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/15.

4.1.5.2 المظاهر على مستوى التأثير العمراني:

يشكل التأثير العمراني دورا مهما في تحسين مستوى الخدمة في البيئة العمرانية والمساحات العامة ويتكون من مجموعة كبيرة من العناصر التي تتمثل في الاعمال الفنية والنوافير والمسطحات المائية بمختلف أنواعه وفئاته والمقاعد وأوعية النفايات ووحدات الشرب والانارة العامة وصناديق البريد والساعات والاكشاك والاسيجة واللوحات الارشادية وأسماء الطرق . ومن أهم الاعتبارات في اختيار هذه العناصر أن تفي بوظيفتها وتوضع في الموقع المناسب وتوفر الراحة للمستخدمين وأن تشكل عنصر جذب لهم ، وتوفر الامان والوقاية من المخاطر للمستخدمين. (العزير، 2005).

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

و بعد الاستطلاع الميداني خلصنا الى النقص الفادح للتأثيث العمراني الموجه للراحة والترفيه ، حيث لا المدينة على أي تأثيث عمراني ما عدا مجموعة من الكراسي الحديدية المحاذية للطرق ، وهي تستعمل وبشكل كبير من قبل المارة ، بالإضافة إلى النافورات المائية لكن معظمها لاتعمل ، بالنسبة اللانارة العمومية وإن وجدت فإن حالة تكون متدهورة ولا تصلح لاستعمال ، أما منابع الماء فيمكن القول أنها منعدمة تماما .

الصورة رقم 29: تدهور التأثيث بالمدينة



الصورة رقم 30: غياب التأثيث بساحة الشهداء



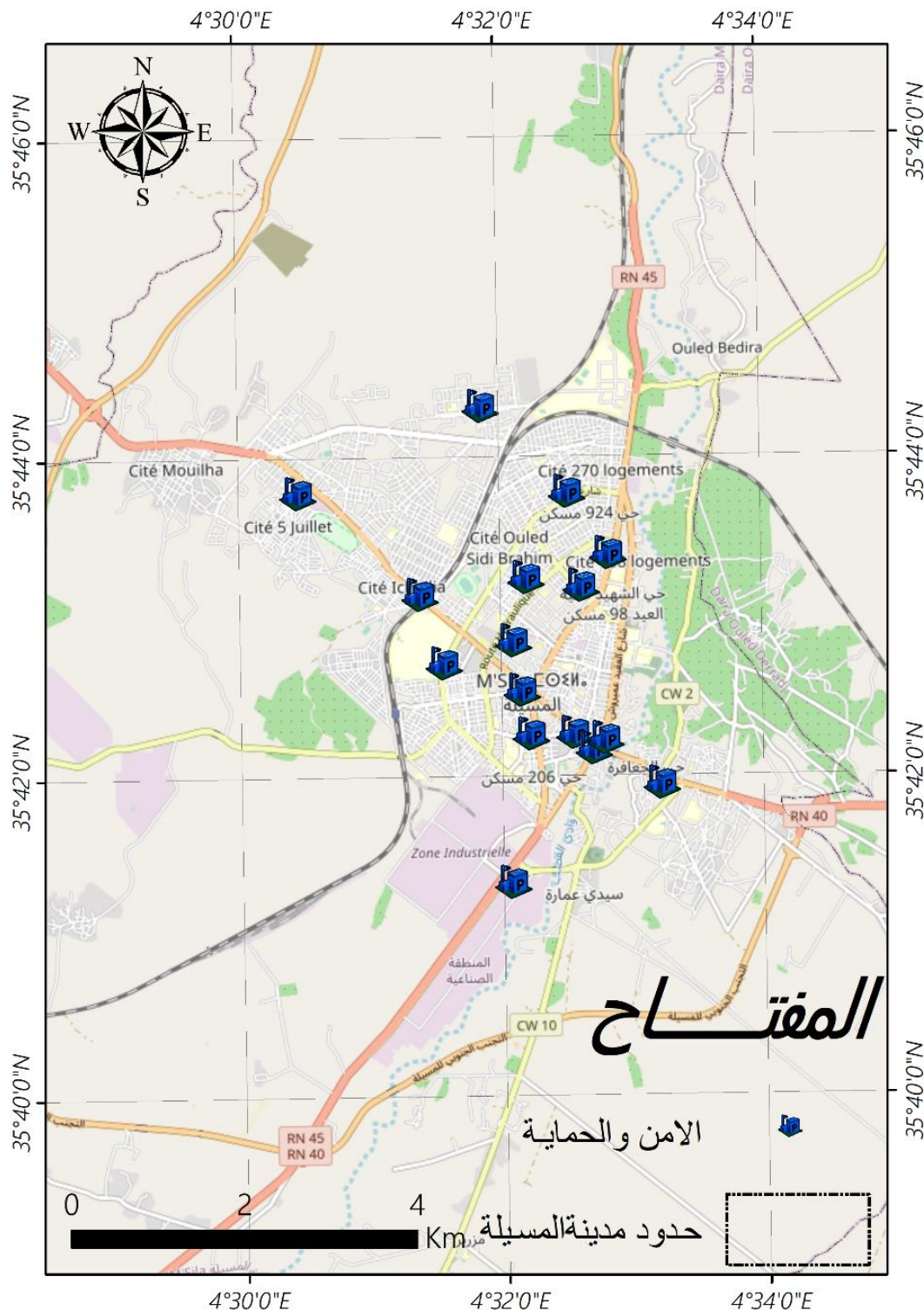
المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/15. المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/15.

كل هذه المؤشرات وغيرها مجتمعة لعبت دورا كبيرا وهاما في تدهور البيئة العمرانية لمدينة المسيلة والإطار الحياتي بها ، مما يستدعي تدخلات عمرانية لحل مختلف المشاكل التي أصبحت ترهق الساكن.

6.2 على مستوى الحماية والامن :

من خلال قرائتنا للجدول رقم: (13) خلصنا الى انه توجد بالمدينة (18) مركزا للامن الحضري بمختلف أنواعه وتشكيلاته ، و (02)مركز للحماية المدنية موزعة على كافة المجال الحضري للمدينة ،وهو عدد قليل مقارنة بمساحة وعدد سكان المدينة . لذا وجب علينا اعادة النظر في هذا المعيار من خلال العمل على الرفع من آدائه لانه يعد من أهم المعايير التي تساهم في الرفع من جودة الحياة بالمدينة.

الخريطة رقم 16: تموقع مراكز الامن والحماية



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

7.2 على مستوى البيئة العمرانية :

تشكل المتغيرات البيئية جانبا مهما في دراسة جودة الحياة بالمجال الحضري ، فعلاقة الانسان ببيئته ومحيطه علاقة تكامل حيث تأثر به وتتأثر منه، لما لها من أهمية في قياس مدى جودة الحياة للسكان فكلما كانت بيئة نظيفة وجميلة كلما احسن السكان الراحة وجودة حياة جيدة.

ومدينة المسيلة كغيرها من المدن شهدت نموا سكانيا كبيرا صاحبه استفحال البناء العشوائي والفوضوي حيث تفتقد معظم هذه الاحياء الى أدنى جودة في نظافة بيئتها الحضرية بجميع أشكالها، وحتى الاحياء المخطط أصبحت تشهد تلوثا بيئيا كبير نتيجة اللامبالاة من طرف المستعمل والسكان، مما انعكس على جودة حياة السكان والمدينة ككل من خلال تلوث في شتى المجالات سواء تلوث بصري أو تلوث بيئي مما وجب علينا التدخل العاجل من اجل اعادة ضبط مخطط بيئي فعال للحفاظ على بيئتنا العمرانية .أنظر الصورة رقم:(31،32).

الصورة رقم 32: تدهور بيئة العمرانية



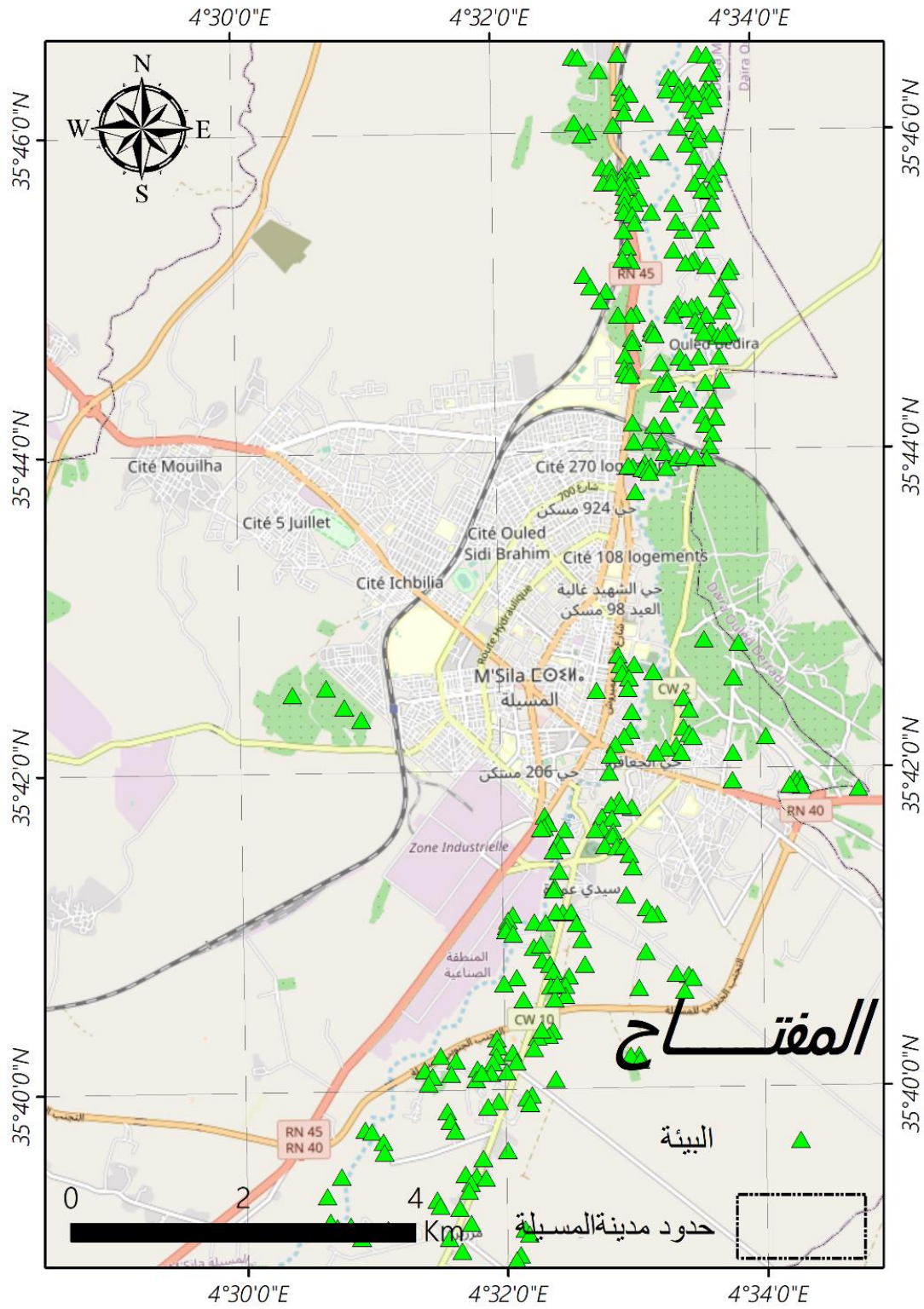
المصدر: من التقاط الباحث 2021/10/17.

الصورة رقم 31: تدهور بيئة العمرانية



المصدر: من التقاط الباحث 2021/10/17.

الخريطة رقم 17: توضح البيئة الخضراء بمدينة المسيلة



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

8.2 مظاهر التدهور بمدينة بركة:

إن التحليل الأولي لمدينة بركة يعطي لنا صورة واضحة عن نمو وتوسع المدينة عبر محورين رئيسيين هما :

-المحور الشرقي الغربي: عين توتة- بركة- المسيلة.

-المحور الشمالي الجنوبي: سطيف - بركة - بسكرة.

حيث الملاحظ هو عدم توافق المشهد الحضري مع نسيج غير متجانس للغاية ويعطي تمثيلاً حضرياً مجزأً للغاية للمشهد العمراني لمدينة بركة . كما نلاحظ أن وسط المدينة يقدم يقدم أشكالاً متعامدة ، في رقعة الشطرنج ، تم بناؤه في جزر حيث تتركز معظم الخدمات والتجهيزات الإدارية الرئيسية.

مما لمسناه هو النزوح الريفي الكبير نظر لعامل الجذب الذي تمتعت به المدينة وهو توفر مناصب عمل أدى هذا النزوح ، إلى تطور مذهل للمدينة. حيث تم إنشاء مجمعات حضرية كبيرة على شكل أحياء في الضواحي.

ولتلبية احتياجات هذه الزيادة السكانية ، تم إطلاق برامج إسكان كبرى ، مما أعطى دفعة ثانية للنزوح الجماعي من الريف. تتبع هذه البرامج بعضها البعض بمرور الوقت ولكنها تشغل مساحات كبيرة وفقاً لمحاور التطوير المذكورة أعلاه. وانعكاساً لهذا النزوح ظهرت وحدات حضرية عفوية (في شكل بناء ذاتي) ، بطريقة فوضوية وبدون أي استمرارية مع الهيكل الحضري القائم بالفعل ، مما أثر على النسيج الحضري للمدينة.

وقسمه الى نوعين من الأنسجة:

__ النسيج المركزي (النواة الاستعمارية) وهو مركز المدينة الحالي البريكة التي تركز على جميع الخدمات والتجهيزات المهيكلية للمدينة.

__ مركز المدينة ، الذي لم يتم تحديده بوضوح ، هو منظم من خلال تقاطع ثلاثة محاور رئيسية ، شارع(8 ماي 1945) ، وشارع 5 جويلية وشارع أول نوفمبر والتي تشكل محاور تجارية حقيقية.

-أما النسيج المحيطي ، فهو نسيج غير متجانس للغاية ، ويتكون من:

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

-منطقتي مسعود الأخضر وهواري بومدين، مدينة الشباني، محمد بوضياف، بن باديس ، القواصي ، مدينة الموجهين،حي رحماني فرحات ، النصر ، حي لاقبال الروبي ، مدينة 11 ديسمبر ، مدينة عطار حماء مدينة الاخوة الطيب ... الخ.

-نسيج المساكن الجماعية (1000 مسكن أو عقار سكني ابتداء من 1 نوفمبر 500 وحدة سكنية 300 وحدة سكنية وعقارات سكنية العقيد الحواس...الخ). مع ذلك ، توجد منشآت هيكلية أخرى للمدينة في الضواحي (المنطقة الصناعية ، والمجمع الرياضي).

الصورة رقم 34: وكر المدينة بيريكة



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/22.

الصورة رقم 33: نسيج غير متجانس



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/22.

الصورة رقم 35: صور لحى فوضوي



الصورة رقم 36: وكز المدينة القديم



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/22.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/15.

1.2 مظاهر تدهور البيئة العمرانية بالنسبة لمدينة بركة:

لقد تم الاعتماد على نفس الطريقة التي اعتمدت في مدينة المسيلة للعمل على تحديد مظاهر التدهور الحاصل على مستوى البيئة العمرانية لمدينة بركة، والاشارة الى مختلف الاسباب التي ساهمت وأدت الى وجودها وبعد هذا الاستطلاع الميداني كانت لنا القراءة التالية:

2.2 التحولات المجالية وعملية التوسع العمراني بمدينة بركة:

تعد جودة المدينة أحد العناصر الرئيسية التي لا تحدد جودة حياة سكانها فحسب ، بل تؤثر أيضًا على جاذبيتها. لقد تأخرت مدينة بركة كمركز إقليمي من حيث التجهيزات والهياكل ، لا سيما بسبب النمو السكاني الكبير. حيث شهدت مدينة بركة بعد الاستقلال نمو مرتفعاً وكبيراً ، وبعد سنة (1980) م ، زاد نمو وتطور الوسط الحضري للمدينة في معظم الاتجاهات : (طريق باتنة ، طريق بسكرة ، طريق مقرة ، طريق سطيف ، طريق دوار ضحوي ، ... الخ)، وظهر عدة مناطق حضرية جديدة امتدت الى منطقة النصر ، الملاحظ على هذا النمو السريع هو عدم التجانس بالنسبة للنسيج العمراني لهذه الاخيرة ، مما نتج عنه تشوه عمراي للنسيج الحضري للمدينة ، وظهر تجزئات ترابية غير منتظمة وفوضوية.

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

والملاحظ بشدة هو أن هذا النمو و التوسع السريع لمدينة بركة ، بسبب التدفق الهائل لسكان الريف الباحثين عن سكن في المناطق الحضرية ، قد ولد مهن غير قانونية في ضواحي المدينة ، مما شوه بالصورة الحضرية لهذه الأخيرة. من خلال انتشار المساكن التلقائية وغير المستقرة ، وتدهور الجودة المعمارية بشكل واضح في المشهد الحضري للمدينة.

الصورة رقم 38 : تدهور الجودة العمرانية



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/22.

الصورة رقم 37: صور لحى فوضوي



المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/22.

1.2.2 المظاهر بالنسبة لمدينة بركة:

1.1.2.2 حالة المباني:

بنفس الخطوات نهدف من خلال هذا التحليل لدراستنا لمعيار "حالة الإطار المبني" هو الكشف عن الوضعية الحالية التي آل إليها النسيج العمراني لمدينة بركة ، والتي اجتمعت فيها مجموعة من الظروف التاريخية والتحويلات المجالية ، ضف الى ذلك العملية التخطيطية لهذه الاحياء ، ومحاولين الكشف على جملة التباين والاختلاف المسجل في حالة الاطار المبني عبر مختلف القطاعات الحضرية المشكلة لمدينة بركة ، حيث تم الاعتماد في تحديد وضعية وحالة الاطار المبني على عدة معايير تاريخية وتقنية وهي على النحو التالي :

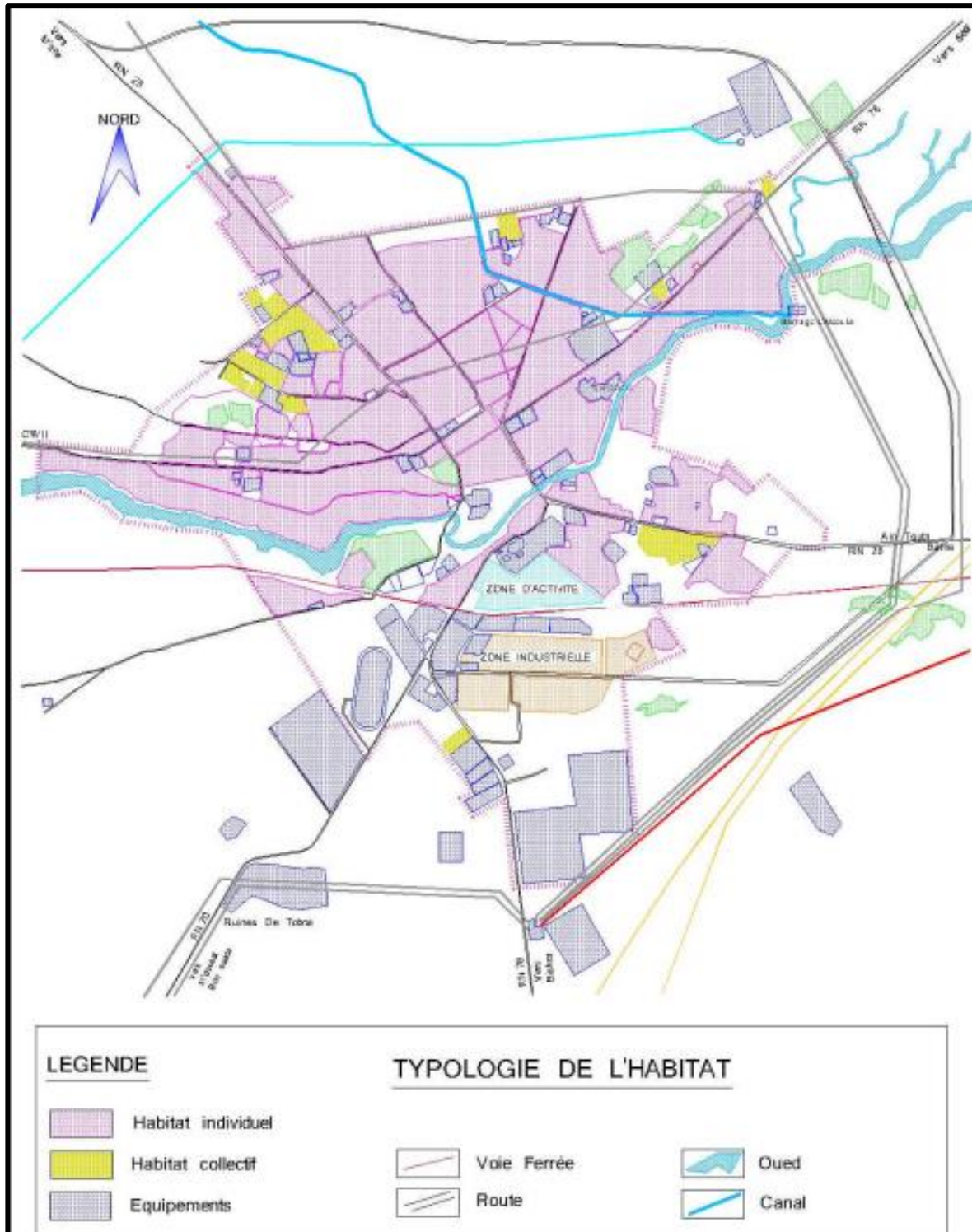
-تاريخ نشأة الحي وتكوينه، و الذي يعكس عمر البنايات المتواجدة به.

-طبيعة مواد البناء المستخدمة.

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

-المظهر العام للبنية، و الذي يعكس حالتها الإنشائية.

الخريطة رقم 18: خريطة الاحياء السكنية بمدينة بركة



المصدر: (تقرير مخطط التماسك الحضري 2010 + معالجة الباحث 2020).

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

و توضح الخريطة رقم (18) التباين في الحالة العامة للإطار المبني عبر مختلف القطاعات الحضرية لمدينة بركة ضمن ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

-الفئة الأولى: السكن الاستعماري الكولونيالي (إطار مبني في حالة متدهورة):

يعد السكن الكولونيالي جوهر تكتل مدينة بركة ، حيث ما نلاحظه هو تركز مختلف الخدمات في هذا المركز ، حيث يوجد هذا النوع من المباني والتي تصنف من الاقدم ، بشكل خاص في قلب المدينة المركزي ، وتنوع ارتفاعاته من طابق الى أربع طوابق ، حيث أن معظم الطوابق الارضية تستخدم في التجارة (محلات تجارية) حيث أوضح هذا النوع من السكن بحاجة الى التجديد الحضري كشرط ملح بالنظر الى الحالة المتداعية التي آلت اليها هذه السكنات . وهذا ما يعكس بالضرورة جودة الحياة العامة بهذه القطاعات (أنظر الصورة رقم : 39 ، 40)

الصورة رقم 40: سكنات كولونيالية.

الصورة رقم 39: سكنات كولونيالية.



المصدر: من التقاط الباحث 2020/05/05. المصدر: من التقاط الباحث 2020/05/05.

-الفئة الثانية: السكن الفردي (إطار مبني في حالة متوسطة):

تمثل هذه الفئة الاحياء الحضرية التي تميزها الحالة المتوسطة للإطارها المبني ، ويتكون من (03) أجزاء :

أ-السكن الحضري التقليدي:

السكن ذو الطابع الحضري ، بسبب انتظام المحاذاة والحوية. يقع هذا النوع من السكن في شمال جنوب المدينة ، وقد تم تشييدها بجدية وتوفر جميع وسائل الراحة في الحياة. وذلك نتيجة للتوسع الحضري المخطط ، وتمثل في التقسيمات الفرعية المختلفة التي تسمى :

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

(تقسيم 25 قطعة ، 36 قطعة ، وتقسيمات تعاونية المجاهدين ، 221 قطعة ، 212 قطعة ، 321 قطعة).

ب _ السكن الريفي التقليدي:

ويتمثل في البناء الذاتي دون انتظام في المنشآت والمحاذاة ، حيث ما نلاحظه هو التجهيزات متناثرة والموجودة بشكل عام على قطع الأراضي ذات العائد الزراعي المرتفع. تم بناؤها على شكل منزل ذو الطابق الأرضي مع فناء كبير.

ج _ السكن الفردي غير القانوني:

كما ذكرناه سابقا أدت جاذبية المدينة إلى تفاقم مشكلة المدينة إلى حد كبير (مشاكل المرافق)، وزيادة عدد الوافدين لها حيث أدى هذا الأخير الى المضاربة على الأرض: إنشاء منشآت دائمة غير قانونية بغض النظر عن وضعها كل هذا يتم عبر ممارسات غير قانونية ودون تنظيم. و في مواجهة الأمر الواقع والمفروض نظرا للفراغ الموجود ، تواجه السلطات المحلية نوعاً من السكن العشوائي يتعين عليها تقنينها ، خاصة بعد تنفيذ النصوص تطبيق القانون (08-15 الصادر في 20 ماي 2008). والمعدل والمتنم بعدة مراسيم تابعة له ، الذي يحدد قواعد الامتثال للإنشاءات وإكمالها. فيما يتعلق بالسكن غير المشروع ، فإنه يقع في المناطق التالية:

-حي لقبل الروبي، حي 11 ديسمبر، حي رحامي فرحات، حي المجاهدين.

-حي نصر ، حي عبد الرحمن ديباش. أنظر الصورة رقم: (41،42).

الصورة رقم 41: حي 11 ديسمبر. الصورة رقم 42: صورة لحي رحامي فرحات



المصدر: من التقاط الباحث 2020/05/05.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/05/05.

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

د - الفئة الثالثة: السكن الجماعي (إطار مبني في حالة جيدة):

حيث تضم هذه الفئة الاحياء الحضرية التي تتميز بإطار مبني في حالة جيدة الى أنها تعتبر أحيان للنوم فقط ليس من اللطيف العيش فيها ، وتشتمل على القطاعات التالية: "حي 1000 مسكن " ، "حي 300 مسكن " "200 مسكن " ... الخ . حيث الملموس من خلال هذه الاحياء هو حالتها الجيدة للإطار المبني حيث هذه الجودة تفسرها الظروف الإنشائية الجيدة للمباني المتواجدة بهذه القطاعات، بالإضافة إلى كونها حديثة النشأة ومسبقة التخطيط، وهذا ما يعكس بالضرورة جودة الحياة العامة بهذه القطاعات. أنظر الصورة رقم : (44،43).

الصورة رقم 44: صورة لحي 200 مسكن.



الصورة رقم 43: صورة لحي 1000 مسكن.



المصدر: من التقاط الباحث 2019/12/05. المصدر: من التقاط الباحث 2019/12/05.

2.2.2 مدى ملائمة جودة الحياة بمحيط السكن بالنسبة لمدينة بركة:

ما يمكن قوله هو أن المدينة تواجه اليوم سلسلة من المشاكل مثل تدهور البيئة العمرانية ونقص التجهيزات و الخدمات العامة ، وارتفاع معدل البطالة ، والإقصاء الاجتماعي والعنف الحضري ، مما ينعكس على الساكنة . في مدينة بركة ما نلمسه ، النواة الاستعمارية ، والأحياء النائية ، والتقسيمات الفرعية على أطراف الأحياء القديمة ، تمتاز بتكتل غير مستقر ونسيج حضري متباين. حيث تعطي هذه الأشكال الحضرية صورة لمدينة غير متجانسة حيث توجد مسافات مختلفة جنباً إلى جنب ، ويظل الحيط المشترك بينها هو طريقة التخصيص المكاني. هذا الأخير يدل على الفئات الاجتماعية المختلفة. حيث لا يمكن إدارة المدينة من حيث المباني فقط. وهذا كله كان نتاج جملة من الظروف التي نشأت وتطورت فيها هذه الاحياء ، مما انعكس على مستويات جودة الحياة فيما بينها ومدى انعكاسها

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

على الساكنة، والملاحظ كذلك هو التوزيع غير المتوازن في الأنشطة الخدماتية و الأنماط السكنية من قطاع الى آخر ،و الذي يعتبر معيارا واضحا يسمح بإعطاء صبغة معينة للحى مفادها التأثير الواضح في مستوى جودة الحياة بهذه الاحياء.

3.2.2 المظاهر على مستوى الاطار المبنى:

1.3.2.2 المظاهر على مستوى المسكن:

بنفس الطريقة تم دراسة طبيعة السكن بمدينة بركة حيث خالصنا الى تشابه كبير في الانماط المجالية بين المدينتين بنفس التصنيف هنالك النمط الموروث عن الماضي ويأتي . ويأتي في المرتبة الثانية النموذج الاوروي (الكولونيالي) الذي رسخ الاستعمار وجوده وفتحت باب تكيفه مع واقع معاكس وبيئة مختلفة ، الشئ الذي جعله يتطور ويتشعب باستمرار ، وتولد عن ذلك نموذج ثالث يتداخل فيه الموروث بالدخيل . أنظر الصورة رقم : (46،45).

الصورة رقم 46: صورة لتداخل الانماط الموروث

بالدخيل



الصورة رقم 45: صورة لتداخل الانماط الموروث

بالدخيل



المصدر: من التقاط الباحث 2019/03/17. المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/27.

و استنادا الى الملاحظة الميدانية التي قام بها الباحث ، فإن الإطار المبنى للأحياء السكنية لمدينة بركة يشهد كذلك و باستمرار جملة من التدخلات الداخلية وخارجية، خاصة على مستوى تحويل الوظيفة والواجهات تعبيرا منه على الرفض لهذا السكن بكل أشكاله أنظر الصورة رقم: (48،47).

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

الصورة رقم 48: التدخل على مستوى الواجهة
بجي 1000 مسكن .



الصورة رقم 47: التدخل على مستوى الواجهة



المصدر: من التقاط الباحث 2019/10/17. المصدر: من التقاط الباحث 2019/10/17.

نلاحظ في الصورة رقم (47) و (48) كيف تم غلق الشرفة من اجل عملية التوسعة، وكذا الشيء الملفت للانتباه الاستعمال المختلف لمواد البناء. وكذلك استعمال الشبائيك من أجل الحماية ومن جانب أمني حسب الاستقصاء الميداني الذي قمنا به.

2.3.2.2 المظاهر على مستوى التجهيزات والخدمات العامة:

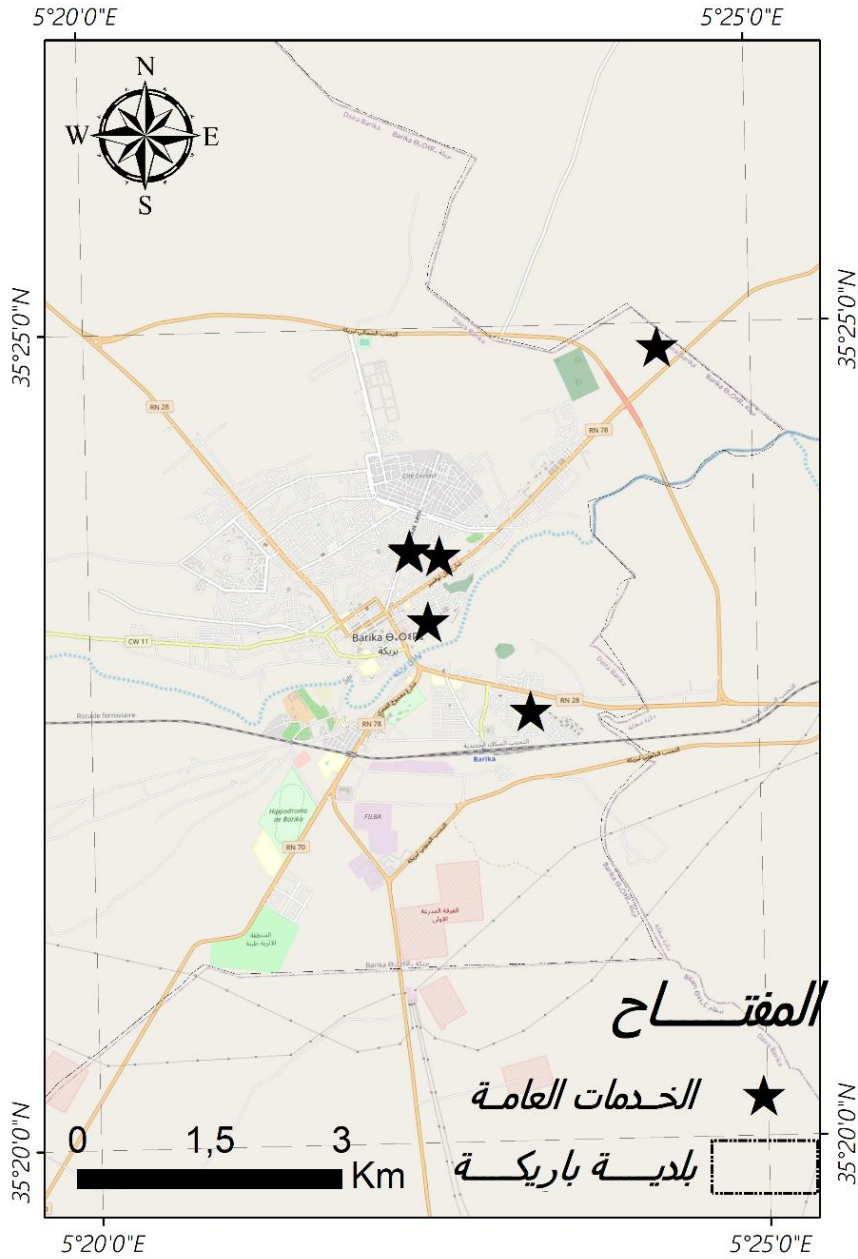
كما تم الإشارة لها سابقا فان توفر التجهيزات العامة ومختلف الخدمات هي أحد العوامل الاساسية في الرفع من أداء جودة الخدمة في المدينة. فهي تمثل أحد أهم المتغيرات التي يجب أخذها بعين الاعتبار في البحث وتخطيط أي منطقة حضرية مهما كان تصنيفها.

ومن خلال قرائتنا لخريطة توزيع التجهيزات والخدمات العامة لمدينة بركة، ما نلمسه هو التركيز الشديد لمعظم التجهيزات والخدمات العامة على طول المحاور الرئيسية للمدينة. حيث أن تموقعها موقعها غير متوازن وينعكس على باقي أجزاء المدينة، اذ تعاني هذه الاخيرة من نقص هذه الخدمة، و تعد المتاجر جزءا لا يتجزأ من جودة الحياة من خلال الخدمة التي تقدمها، من خلال مساهمتها في الصورة الذهنية للمدينة وزيادة الاهتمام بالمشي في الشوارع والأسواق. حيث يوجد ببلدية بركة حوالي: (4243) محلا تجاريا ، وتقع غالبية المحلات التجارية في وسط المدينة وبشكل أكثر تحديداً على طول الطرق الرئيسية. ومع ذلك ، فإن هذه الخدمات المهمة تطرح العديد من المشاكل: -إنها مهددة بفوضى إنشاء الأعمال التجارية ، والتي تفاقمت بسبب عدم وجود مخطط رئيسي تجاري ؛

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

-إنها مهددة ، بشكل أكثر خطورة ، من خلال التطور غير المنضبط للتجارة "غير الرسمية" ، أي التجارة التي تعمل بدون فواتير أو ضرائب ، والتي تتنافس معها بطريقة غير عادلة تمامًا.

الخريطة رقم 19: توزيع التجهيزات والخدمات العامة بمدينة بركة



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

الصورة رقم 49: صور للحي الاداري بيريكة



الصورة رقم 50: صور للحي الاداري بيريكة



المصدر: من التقاط الباحث 2021/10/12.

المصدر: من التقاط الباحث 2021/10/12.

3.2 المظاهر على مستوى الإطار غير المبني:

كما ذكرنا سابقا حيث يعد الاطار غير المبني المجال الذي يشمل مجموعة من العناصر المكونة للمنظر أو المشهد العمراني ، حيث يحتوي على كل من :طرقا ومواقف للسيارات ومساحات خضراء ومساحات لعب وأرصعة... الخ. ولدراسة الإطار غير المبني لابد لنا أن نأخذ في الاعتبار عدة مستويات وهي كالتالي:

1.1.3.2 المظاهر على مستوى الطرق ومواقف السيارات:

الملاحظ علة مدينة بركة هو وجود شبكة طرق كثيفة ومتداخلة تدور حول طريق التفافي وهو الممر الشرقي ، وتبادل الطرق المخترقة للمدينة ، وكذلك وجود الطرق الشريانية التي تربط مختلف أحياء المدينة بمركزها الحضري . حيث يبلغ طول شبكة الطرقات على الجانب الشرقي (62.1 %) كلم. وتمثل (68 %)، من إجمالي الشبكة القائمة. كما نلمس وجود الممر على الجانب الشرقي ، مما يسمح بالتبادل وحركة المرور بين المحورين ، (RN28 ، RN78) ، كذلك وجود عدة مفترقات طرق على الطرق المؤدية إلى باتنة ومسيلة تشكل مخاطر أكثر أو أقل خطورة. و نظراً لعدم وجود ممر التفافي على الجانب الغربي من المدينة ، تتركز حركة المرور الكثيفة في وسط المدينة و يتم ضمان توزيع حركة المرور داخل وسط المدينة عن طريق الشرايين التي هي في الواقع امتداد لمحاور شبكة التبادل.

وبعد الاستطلاع الميداني ما لمسناه هو تدهور حالة الطرقات في أجزاء كبيرة بالمدينة مما أدى الى تعطل السيارات وصعوبة التنقل من مكان لآخر خصوصا عند تماطل الامطار وكذلك النقص الواضح في عدد المواقف

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

مقارنة بعدد السكان مقارنة بالمعدل الوطني سواء بالنسبة للاحياء السكنية أو بمختلف المجالات الحضرية الاخرى مما أدى الى تداخل الوظيفة بين المواقف والارصفة. مما أدى إلى استغلال الأرصفة ومختلف المساحات الشاغرة لركن السيارات. كما توضحه الصورة رقم: (51،52،53،54،55،56).

الصورة رقم 52: توضح حالة الطرق بالمدينة



الصورة رقم 51: توضح حالة الطرق بالمدينة



المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/12.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/11/12.

الصورة رقم 54: توضح انعدام أماكن التوقف



الصورة رقم 53: توضح انعدام أماكن التوقف



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

2.1.3.2 المظاهر على مستوى الأرصفة والساحات بالنسبة لمدينة بركة:

بعد الاستطلاع الميداني الذي قمنا به، لم نجد هذه المعايير في مختلف الساحات الخمس حسب الجدول رقم: (38) عدد ضعيف جدا مقارنة بحجم السكان ، و ما لمسنه ، هو الحالة للارصفة ، وكما ذكرنا سابقا بان الاستعمال

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

المادي لهذه المجالات متنوع ومعقد جدا ،لان الكثير منها يعد من المجالات العامة (حدائق، ساحات، شوارع، أرصفة...الخ) .

اصبحت مجالات تستخدم لوظيفة أخرى غير المنجزة لها فهي تستغل من طرف التجار المتجولون و الأطفال و الشبان لعرض سلعهم فيها وكسب قوتهم اليومي، وهذا ما جعل الكثير من هذه المجالات تفقد الوظيفة التي أنجزت من أجلها (الترفيه، الحركة، المعاشرة... الخ).

ونلاحظ أيضا، أن الكثير من السلوكات و الممارسات الاجتماعية المنحرفة، كالدعارة، تعاطي الممنوعات، العنف الجسدي و اللفظي... الخ).تنتشر بشكل يتزايد يوميا في هذه المجالات، إلى أن تحولت في المخيال الاجتماعي لسكان المدينة، إلى " ملاجئ" منبوذة و محرمة"، وجب تجنبها والابتعاد عنها مما يفقدها وظيفتها المنجزة من أجلها .

كما نلاحظ أيضا أن الكثير من هذه الساحات و الشوارع والأرصفة و الساحات العامة و الأماكن الفارغة داخل المدينة ، تحولت إلى " مواقف غير قانونية للسيارات"، يفرض بعض الشبان على مستعمليها، دفع مقابل لركن سيارته، وذلك دون أي ترخيص قانوني لاستغلال المكان.أنظر الصورة رقم: (57،58).

الصورة رقم 56: توضح تدهور حالة الرصيف

الصورة رقم 55: توضح استغلال الرصيف

للتجارة



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

الصورة رقم 57: توضح استغلال الساحات-راكن السيارات
الصورة رقم 58: تدهور الساحات بالمدينة حديقة الهولوي بومدين



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/17.

3.1.3.2 على مستوى المساحات الخضراء:

كما ذكرنا سابقا تعد المساحات الخضراء أحد العناصر المهمة والحيوية داخل الوسط الحضري، لما لها من تأثير مباشرة على الجانب النفسي للسكان بالإضافة إلى الدور الجمالي والحيوي الذي تلعبه في الرفع من مستوى جودة الحياة بهذا الوسط ، فهي جزأ لا يتجزأ من النظام البيئي لهذه المناطق الحضرية ، ما لمسناه أن مدينة بريكة تعاني مثلها مثل مدينة المسيلة ، من عدم التوازن بين المساحات المبنية والمساحات الخضراء. حيث أن مسألة الاسكان التي تسير بوتيرة سريعة قد ولدت عمليات مجزأة ، فإن الرؤية العالمية لهذه المشكلة غائبة تمامًا. كذلك يوجد خلل آخر في هذا المستوى: وهو صيانة المساحات الخضراء بمجرد اكتمالها.

في الواقع وجب اشراك الساكنة في العملية التنموية لهذا المعيار و تثبيت ثقافة الشجرة بين سكان مدينة بريكة لجعلها أكثر متعة (تقلل المساحات الخضراء من ثاني أكسيد الكربون وتساعد على موازنة درجات الحرارة القصوى ؛ خارج المدينة لإنشاء قطع خضراء بين المدينة ؛ والحد من التصحر الذي أصبح يهدد الجزأ الجنوبي للمدينة على وجه الخصوص ، وتعد المساحات الخضراء عنصر من عناصر التوازن بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية.

غير أن الملاحظ بعد الاستطلاع الميداني وجمع مختلف المعطيات وقراء للجدول رقم: (37،38) حول هذه الاخيرة خلصنا الى جملة من النقائص الفادح للمساحات الخضراء وتدهورها عبر معظم المدينة سوى بعض المساحات

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

أنظر الصورة رقم (58،59،60) ولو وجدت فانها مهمة ولا تؤدي وظيفتها على أكمل وجه عدى بعض المساحات الضئيلة مقارنة بإجمالي المساحة ، كل هذه الاسباب والظروف جعلت مدينة بركة تعاني وتشهد تباين واضح في نسبة و جودة المساحات الخضراء داخل وسطها الحضرية.

الصورة رقم 60: تدهور مساحات الخضراء

بالاحياء السكنية



الصورة رقم 59: تدهور مساحات الخضراء

بساحة محمد شعباني



المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/15.

المصدر: من التقاط الباحث 2020/10/15.

4.1.3.2 المظاهر على مستوى التأثير العمراني:

كما ذكرنا سابقا أن للتأثير العمراني دورا كبير في تحسين الخدمة والرفع من أداء الارصفة والساحات بمختلف أنواعها، والتي تشكل من مختلف الاعمال الفنية والنوافير والمسطحات المائية بمختلف أنواعه وفنائه ، والمقاعد وأوعية النفايات ووحدات الشرب والانارة العامة وصناديق البريد والساعات والاكشاك والاسيجة واللوحات الارشادية وأسماء الطرق . ومن أهم الاعتبارات في اختيار هذه العناصر أن تفي بوظيفتها وتوضع في الموقع المناسب وتوفر الراحة للمستخدمين وأن تشكل عنصر جذب لهم ، وتوفر الامان والوقاية من المخاطر للمستخدمين. (العزیز، 2005).

بعد الاستطلاع الميداني لمدينة بركة خلصنا الى النقص الفادح للتأثير العمراني الموجه للراحة والترفيه والحالة المتردية التي تؤول لها معظم التأثير الموجود ، حيث لا تحتوي المدينة على أي تأثير عمري ما عدا مجموعة من الكراسي المحاذية للطرق ووسط بعض الحدائق العمومية ، وهي تستعمل وبشكل كبير من قبل المارة ، بالإضافة إلى

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

النافورات المائية لكن معظمها لاتعمل ، بالنسبة اللانارة العمومية وإن وجدت فإن حالة تكون متدهورة ولا تصلح للاستعمال ، أما منابع الماء فيمكن القول أنها منعدمة تماما .أنظر الصورة رقم : (61،62).

الصورة رقم 61: تدهور التأثير بالمدينة



الصورة رقم 62: غياب التأثير بحديقة السلامة



المصدر: من التقاط الباحث 2021/10/15.

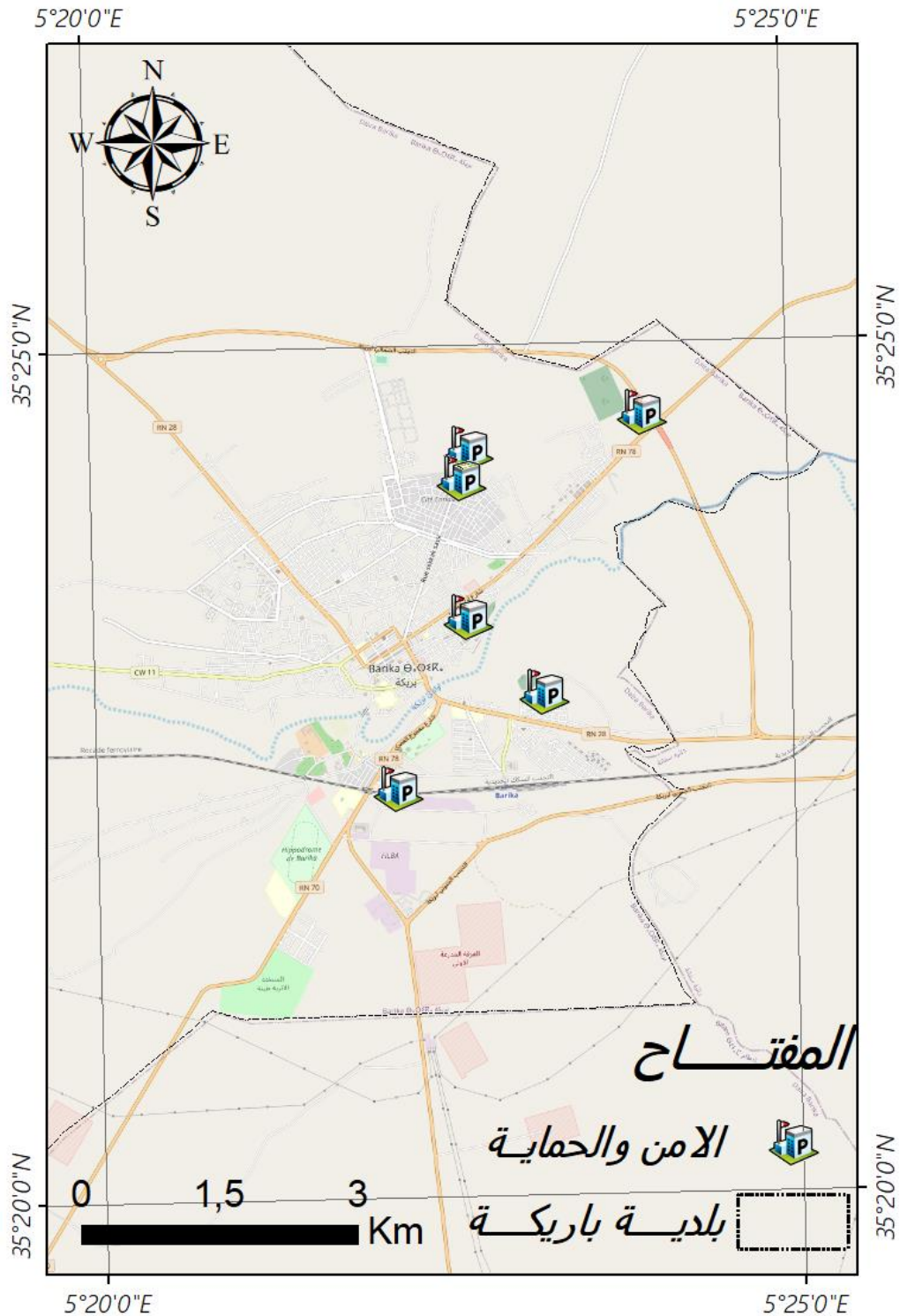
المصدر: من التقاط الباحث 2021/10/15.

كل هذه المؤشرات وغيرها مجتمعة لعبت دورا كبيرا وهاما في تدهور البيئة العمرانية لمدينة بركة والإطار الحياتي بها ، مما يستدعي تدخلات عمرانية لحل مختلف المشاكل التي أصبحت ترهق الساكنة.

4.2 على مستوى الحماية والامن :

من خلال الاستطلاع الميداني توجد بالمدينة (04) مركزا للامن الحضري بمختلف أنواعه وتشكيلاته ، و (01)وحدة تدخل للحماية المدنية موزعة على كافة المجال الحضري للمدينة ،وهو عدد قليل مقارنة بمساحة وعدد سكان المدينة . لذا وجب علينا كما ذكرناه سالفاً ، اعادة النظر في هذا المعيار من خلال العمل على الرفع من آدائه لانه يعد من أهم المعايير التي تساهم في الرفع من جودة الحياة بالمدينة.

الخريطة رقم 20: تموقع مراكز الامن والحماية



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 - 2021).

5.2 على مستوى البيئة العمرانية :

تعاني مدينة بركة في اغلبها من مظاهر القبح و انعدام الجماليات مما يؤثر بشكل متفاوت على الصحة النفسية والجسمية لجميع أفراد المجتمع. و يبدو هذا جليا من خلال فقد التجانس بين مكونات المظهر العمراني، و ترهل البنايات القديمة، و الالتهام بين مواد البناء، و انتشار السكن العشوائي و تدهور المساحات الخضراء... الخ. وينتج عن هذا لا محالة تدهور كبير في البيئة الحضرية التي تبدو من خلال فقدان التدرج للذوق العام، والاعتقاد على المظاهر اللامتناسقة وغير الجميلة جراء التلوث البصري والمادي بمختلف أشكاله وأنواعه، مما انعكس على جودة حياة الساكنة والمدينة ككل مما وجب علينا التدخل العاجل من اجل اعادة ضبط هذا المعيار للحفاظ على بيئتنا العمرانية. أنظر الصورة رقم: (63،64).

الصورة رقم 64: تدهور البيئة العمرانية



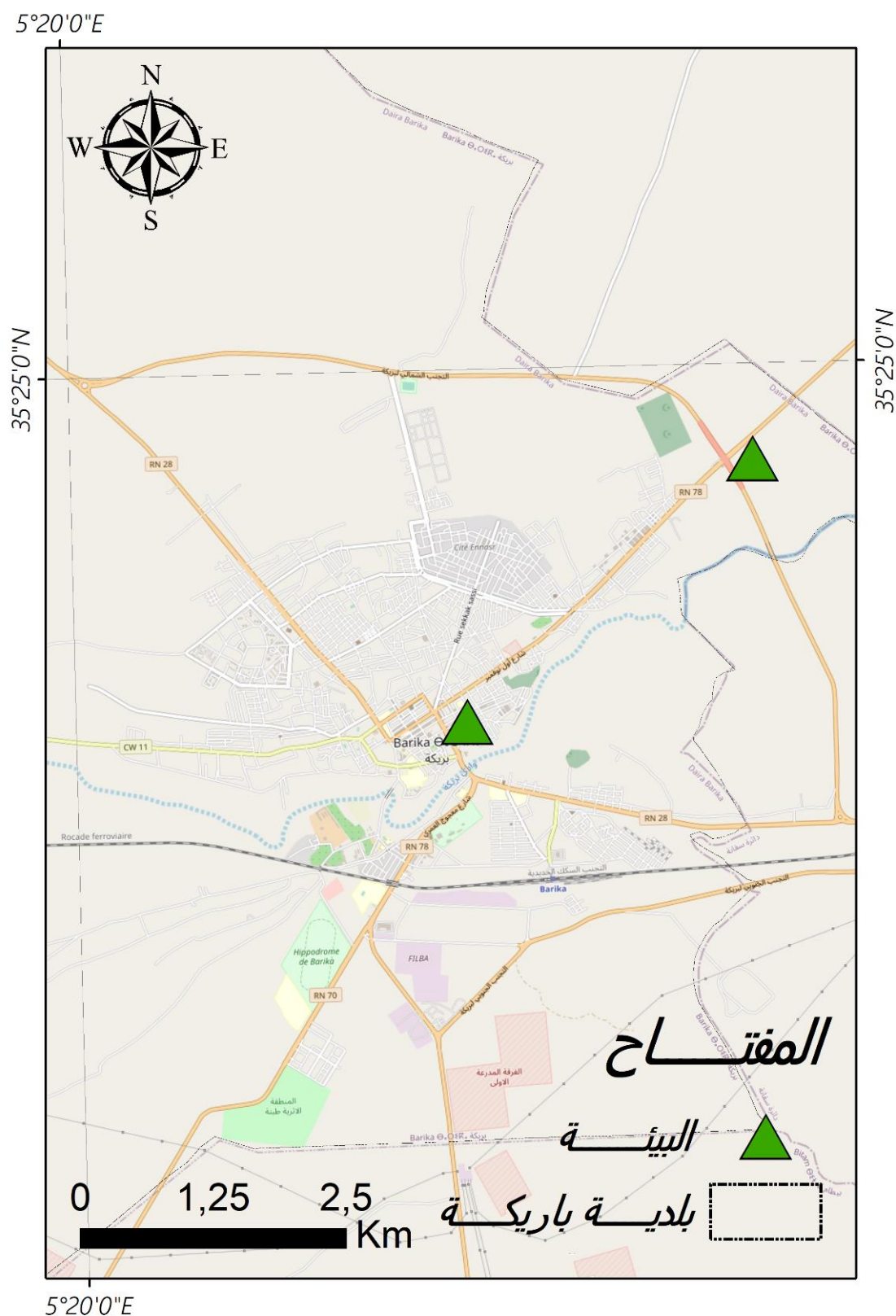
الصورة رقم 63: تدهور البيئة العمرانية



المصدر: من التقاط الباحث 2021/10/15.

المصدر: من التقاط الباحث 2021/10/15.

الخريطة رقم 21: توضيح البيئة الخضراء بمدينة المسيلة



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

من خلال ماسبق تقديمه وتحليله يمكن أن نستخلص أن القطاعات الحضرية لمدينتي المسيلة وبريكة تشهد تباينا واضحا فيما بينها من حيث جملة المتغيرات العمرانية ، التي يمكن قول أنها كانت نتيجة انعكاس الظروف التي نشأت ونمت فيها هذه البيئة العمرانية للمدينتين بمختلف مكوناتها وخصائصها العمرانية ، والمتمثلة في جملة التحولات المجالية التي طرأت عليها ، والتي كان لها الاثر الواضح في تدني مستوى جودة الحياة بها من منطقة الى أخرى ، والوضعية التي آلت لها بيئتها العمرانية ومدى انعكاسها على الساكنة. من خلال التوزيع غير المتوازن في الأنشطة الخدمية و الأنماط السكنية بمختلف تشكيلاتها . إلى جانب ذلك يمكن اعتبار "جودة المسكن" هي اللبنة الأولى التي يمكن من خلالها معرفة مدى رضا السكان عن محيطهم المعيشي.

و يبقى تأثير المتغيرات العمرانية على مستوى جودة الحياة عبر القطاعات الحضرية للمدينتين متفاوت من قطاع لآخر، هذا التفاوت يكمن في طبيعة المتغير في حد ذاته و طريقة تأثيره على جودة الحياة.

ووفق هذه الدراسة الميدانية فإننا استجلبنا من خلالها مجموعة من الأسباب الكامنة وراء هذا التدهور الذي تشهده البيئة العمرانية للمدينتين وكانت لنا هذه القراءة:

*تخطيط حضري غير فعال وغير قادر على رفع التحديات الجديدة المنوطة اليه:

إن من أحد أهداف التخطيط الحضري للمدن هو التحكم في نموها والحد من تطورها العشوائي في اطار عمليات التأهيل الحضري التي تشهدها مختلف المدن ،حيث الملاحظ على منطقتي الدراسة هو منذ عهد الاستعمار والتخطيط يحاول معالجة الاختلالات المجالية والبيئية وتوجيه نموها المجالي، وذلك عبر ملئ الفراغات والحد من تفاحش السكن العشوائي وتحسين جودة المشهد المعماري والاهتمام بالبيئة وخلق مناطق صناعية وكان الهدف من هذه الادوات التخطيطية هو التخفيف من الهجرة الريفية في اتجاه هذه المدن، والتخفيف من المضاربة العقارية ومواجهة النقص في التجهيزات والحد من امتداد المجال المبني على حواشي الطرق، لان التعمير في اغلب هذه المراكز يسير بشكل خطي ويتبع المحاور الطرقية.

إلا ان التخطيط الحضري بالمدينتين يعرف عدة اختلالات من بينها:

*توزيع مجالي غير متكافئ: خلق جهات تتركز بها مختلف التجهيزات والخدمات العامة دون التفكير في الجهات الاخرى تقوم على التكامل الوظيفي بين مختلف الجهات المكونة للوسط الحضري ، مما ينجر عنها جملة من

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

المشاكل أهمها مشكل الازدحام وتداخل الحركة الميكانيكية والحركية . حيث أن الهدف هو خلق تنظيم متجانس وتوازن ترابي وتوزيع عادل للخدمات داخل هذه الاوساط للرفع من جودة الحياة بها.

*عدم قدرة وثائق التعمير على تخطيط واحداث تنمية حضرية مدروسة وفق مبادئ الحكامة ، حيث الملاحظ عنها انها تعمل على ارضاء المصالح والرهانات السياسية والاقتصادية دون التفكير في تحسين جودة حياة الساكنة.

*عدم تطابق وثائق التعمير مع ماهو موجود في أرض الواقع من تجهيزات وسكنات وهيمنة تطبيق الاستثناءات الخارجة عن القانون.

*تحديات البنية العقارية تعرقل التنمية الحضرية:

تتميز البيئة العقارية بالمدينتين بتعقدها مما يؤثر على التنظيم المجالي للمدينتين. حيث يعد أحد العوائق التي تعرقل تخطيط مختلف المجالات الحضرية بالمدينتين:

*الملك الخاص عامل اساسي في احتدام المضاربة العقارية:

*توسع عمراني مطبوع بالعشوائية واستفحال السكن العشوائي:

ما تشهده المدينتين هو نمو العديد من الاحياء في ظرف زماني قياسي تطبعه العشوائية والفوضى نتيجة لغياب مختلف آليات الرقابة سواء القبلية أو البعدية :

*هيمنة السكن الاقتصادي:

المشاهد كذلك هو افراز نسيج حضري تطبعه الرتابة وروتينية المشهد بفعل سيادة السكن الاقتصادي متمثلا في السكن الاجتماعي بمختلف صيغه وأنواعه. وبذلك ساهم في تهميش الخصوصيات المحلية لهذه الفئات من المدن وعمل على تعميم نفس النموذج على المدينتين.

*استمرار السكن غير اللائق وتداخل المجال الحضري مع الشبه حضري والفلاحي:

الفصل الرابع: المناطق الحضرية لحالة الدراسة وأثرها في منح اطار حياتي أفضل (دراسة تحليلية نقدية)

مانلمسه كذلك استمرار السكن غير اللائق في المدينتين والذي أصبح لا تتوفر فيه الشروط الصحية للحياة، اذ مازال السكن يحتفظ بالخصائص العمرانية والاجتماعية القديمة دون اعادة تأهيله بالرغم من محاولة ادماجه في الوسط الحضري.

*استمرارية التدهور البيئي بالمدينتين :

*تدهور على عدة مستويات (النفايات الصلبة ، نقص في المساحات الخضراء وتدهور معظمها ، تدهور في مختلف الشبكات الحضرية).

خلاصة الفصل:

بعد التطرق الى الدراسة المقارنة للمدينتين أظهرت مستويات التحليل ، أن المشكل الملاحظ هو تدني مستوى جودة الحياة بالمدينتين على عدة مستويات ، وذلك من خلال ما لمسناه من تنافر وتمرد الساكنة على بيئته العمرانية في أكثر من تدخل من أجل احداث اما تعديل أو تغيير في مكونات بيئته العمرانية ، وهذا نتيجة وترجمة لرفضه للواقع المفروض عليه الذي يعاني جملة من النقائص والتدهور و لا يوفر طلباته ولا يلبي احتياجاته اليومية ، كذلك أظهرت نتائج التحليل بأن الإشكالية المرتبطة بسياسة إنتاج المدينة غير محصورة فقط في المعالجات الترفيعية التقنية التي تشهدها هذه الاوساط يوميا ، فاليوم في ظل تطور الأزمة ، أصبح من الضروري تبني مقاربة مندمجة تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والفكرية والثقافي من حيث الكيفية والكمية، في الإنتاج والإعداد والتخطيط والمتعلق بتحقيق الأهداف المسطرة ضمن الإعداد الذي يستجيب لحاجيات الساكنة ، حيث يضمن انتقال الإنسان من موقع المستهلك المتطرد بثقافته وأشكاله على بيئته العمرانية، إلى موقع الفاعل والمساهم والمؤمن بما توفره هذه البيئة له تحت شعار " جودة المجال يقابله جودة الحياة".

وقد توصلنا الى حقيقة مفادها بما لا يدع الشك أن العلاقة متبادلة بين البيئة العمرانية والمستعمل ،ولها الأهمية البالغة في تشكيل الرؤية السلبية للمجال المعماري والعمراني في بيئتنا الحديثة ، وان هذه البيئة العمرانية ليست بريئة من إحداث الخلل ،وما ينجر عن ذلك من تأثير سلبي على الساكنة إزاء متطلباته وطموحاته.

الفصل الخامس: التفاوتات المجالية للأوساط الحضرية وأثرها في منح إطار حياتي أفضل

تمهيد:

تعد المناطق الحضرية المراكز الرئيسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في أي بلد ، وقد أثبتت أنها أكثر الأماكن جاذبية لما تتوفر عليه من امكانيات وفرص للتوظيف والإبداع والابتكار. وهذا كله في ظل مختلف التحديات الكبرى التي تطرحها سياسات التنمية بمختلف أشكالها وآفاقها في كل مدينة والتي يجب أن يكون هدفها الأساسي إرضاء الساكنة والعمل على توفير جودة حياة أفضل.

ومع ذلك ، فإن الأخيرة تواجه تحديات كبيرة تتعلق بمختلف الجوانب السلبية للتنمية الحضرية ، جراء ما تشهده مختلف المناطق الحضرية من ضغوطاً متزايدة لعدة أسباب أهمها النمو السكاني والاتجاه السريع للتوسع الحضري ، ومختلف التحديات الاجتماعية والاقتصادية ، وتنمية الأحياء الهامشية ، وكذلك النقص الكبير لمراكز الخدمة وعدم المساواة بين مختلف المناطق والآثار المتزايدة لتغير المناخ. وبالتالي ، يعد التوزيع الصحيح والمثلّي للمرافق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية بين مختلف المناطق أحد أهم العوامل لمنع التباينات والفجوة في التنمية والتوزيع المكاني، فإن التوزيع الأمثل لها في جميع أنحاء المدينة بطريقة يمكن لجميع المواطنين الوصول إليها بشكل صحيح، أمر ضروري للغاية . لأن تلبية احتياجات المواطنين وتقليل حركاتهم ورحلاتهم غير الضرورية إلى الحد الأدنى سيوفر لهم الوقت والتكاليف . إذ يتكون الهيكل المكاني للمدينة من عدة عناصر وعوامل تتفاعل فيما بينها، لذلك فإن عدم استقرار كل عنصر سيؤدي إلى التأثير على الهيكل بأكمله.

لذلك ، وجب علينا العمل على مواجهة هذه التحديات المختلفة من أجل التخفيف على الساكنة وحتى تتمكن المدن من توفير بيئات معيشية جيدة وصحية وذات جودة حياة أفضل. وذلك بالأخذ في عين الاعتبار كل المتغيرات الاقتصادية، الاجتماعية، العمرانية، والبيئية... الخ ، بهدف الرقي بالمشهد العمراني وتحسين أوضاعه المتدهورة وإعطاء المدينة أبعادها الحقيقية لتتمكن من أداء الدور الحقيقي لها.

1 استخراج و تقييم خريطة التفاوتات المجالية و جودة الحياة بمنطقتي الدراسة:

تُعاني الأوساط الحضرية بالجزائر اليوم عدّة اختلالات في مختلف المجالات، حيث أنّ عدم تكافؤ الفرص بها أدّى إلى اختلال في الكثافات السكانية "من الشمال إلى الجنوب". ما أدّى إلى خلق فوضى عمرانية ومعمارية، ما جعلها تواجه العديد من التحديات، الملاحظ أن هناك عدم توازن بين أقاليمها مما دفع بنا للبحث والكشف عن هذا الاختلال، إذ يُركز المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، والمخطط الجهوي للتهيئة والإقليم

(SRAT)، على دور مدن الهضاب العليا في جلبها للسكان وإعادة التوازن للمجال الوطني الذي يُعاني من التركيز الشديد للسكان في المناطق الشمالية، على حساب المناطق الداخلية.

و يعد مفهوم جودة الحياة في المناطق الحضرية مسألة متعددة الأبعاد. لذلك ، لا حاجة للقول إن هذا المفهوم يمكن استخدامه في التخطيط والتنمية عندما يكون هناك إطار مناسب وموثوق للقياس. حيث أوضحت معظم أبحاث نوعية الحياة بشكل أساسي على البيئة الحضرية في السنوات الأخيرة ، اذ تعد المناطق الحضرية أهم المراكز الرئيسية لتحقيق حياة أفضل من خلال فرص العمل والابتكار والإبداع ،ولهذا فهي تواجه العديد من التحديات والاهتمام المتزايد من مختلف الباحثين والمسؤولين ومن أهم الاهداف الرئيسية في السياسات العامة لدول ، اذ تحاول معظم الدول أن تعمل على تحقيق انسجام وتكامل مجالها من خلال إرساء تنمية متوازنة لكافة مناطقها الحضرية ،ولعل زيادة عدد سكان هذه الأخيرة والاتجاه المتزايد للعيش في المدن هو أحد الحوافز الرئيسية لتوسيع النطاق في مجال أبحاث نوعية الحياة ، لذا فان الابحاث الحديثة حول جودة الحياة أصبحت تركز على جودة قياس هذا المفهوم في المدن. (Solaimani, Modallaldoust, & Lotfi, 2009)

وعلى كل فان الغرض من هذا البحث هو استخراج وتقييم خريطة التفاوتات المجالية للبيئة الحضرية لمنطقتي الدراسة، إنه أسلوب معقد لنوعية الحياة (جودة الحياة) يتم متابعته ، وذلك بالاعتماد على دمج طريقة دلفي مع طريقة عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) وتحديد مناطقها المكانية في بيئة (GIS)؛ من أجل إجراء تحقيق كامل في نمط الحياة في المناطق الحضرية للمنطقتي الدراسة. من بين مجموعة كبيرة ومتنوعة من الأساليب متعددة المعايير ، تم اختيار عملية التسلسل الهرمي التحليلي ، والتي يمكن تطبيقها بسهولة في الوقت الحاضر ، كأداة لا غنى عنها في عملية صنع القرار ، بمشاركة المواطن ، في محاولة لتصنيف جوانب نوعية الحياة .

وتمكننا هذه الطريقة من مساعدة صانعي القرار من تحديد المدن التي تحتاج الى تنمية جهوية متوازنة للحد من التفاوتات الجهوية الصارخة بين مختلف جهات الوطن. فهي تتعلق بجودة الحياة التي تقوم على الاحتياجات الأساسية ورفاهية المواطنين والمجتمع، كأحد أبعاد التخطيط الحضري الذي يعتبر جزءاً من التنمية الحضرية.

2 منهج البحث والأدوات المستعملة في استخراج خريطة التفاوتات المجالية:

إن تشخيص منطقة ما ، هو شرط أساسي لأي تخطيط محلي ، "يُنظر إليه على أنه زيادة في قدرة الجهات الفاعلة في الإقليم على التحكم في العمليات التي تخصهم (Boubir, 2018). حيث لا يمكن دراسة نظام المدينة من خلال النظر في مفاهيم بسيطة فقط ، مثل استخدام الأراضي أو حركة المرور ، ... إلخ. يحتاج المخططون الآن إلى تطوير وتعميق فهمهم لنظام المدينة من خلال تحليل المؤشرات المختلفة (المكانية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية ... إلخ).

إن القضايا التي تحتاج إلى معالجة في نفس الوقت تخلق حالة، إذ يجب اختبار العديد من البدائل ودمجها لتحسين جودة الحياة (Ludin & Ahmad, 2006) ، واختيار أفضل البدائل وخلق توازن والعمل على بعث تنمية فعالة من أجل الحد من التفاوتات المجالية والمكانية التي تعاني منها مختلف المدن.

يهدف البحث إلى استخراج وتقييم خريطة التفاوتات المجالية لمنطقتي الدراسة بهدف إقامة تنمية جهوية متوازنة أثناء إعداد خطط التنمية المختلفة. وتوفير إطار عمل مناسب، من خلال الدمج بين طريقة دلفي، وعملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP)، ونظم المعلومات الجغرافية (GIS).

تم تطبيق طريقة دلفي مع منهج تحليل متعدد المعايير لاتخاذ القرار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية من اجل إختيار معايير قياس جودة الحياة بمدينة (المسيلة وبريكة) . كان محور البحث هو إشراك السكان المحليين ومجموعة من الخبراء في جميع المراحل. ثم استخدام التقنيات الحديثة من عملية التحليل الهرمي في مقارنة بين العوامل الرئيسية والعوامل الفرعية. ثم ترجمة النتائج في برنامج من برامج نظم المعلومات الجغرافية ، للخروج بخارطة تحديد وتقييم جودة الحياة بالمدينتين حسب المعايير التي حددها الخبراء ورأى السكان المحليين.

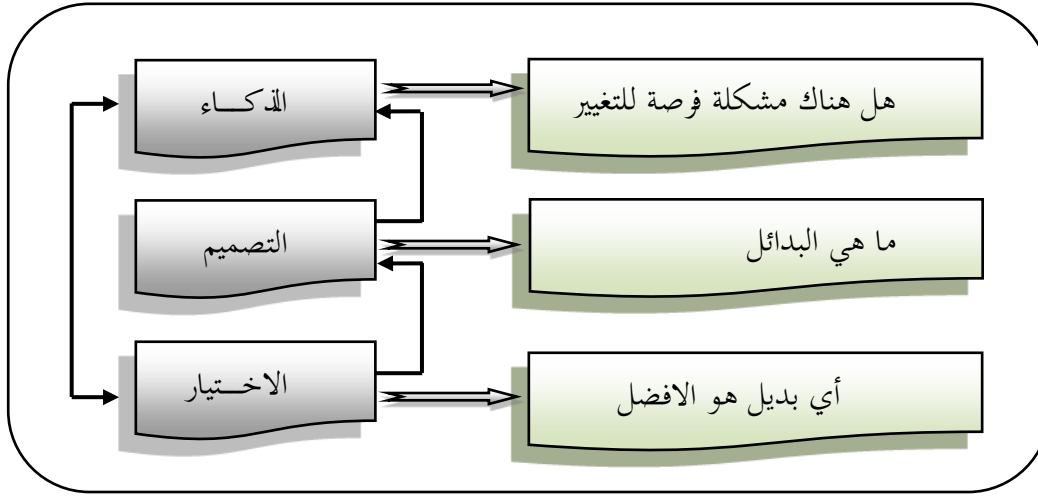
لقد تم الاعتماد على تطبيق طريقة دلفي مع منهج تحليل متعدد المعايير لاتخاذ القرار باستخدام نظم المعلومات الجغرافية ، من اجل تحديد معايير قياس جودة الحياة بمنطقتي الدراسة ، والتي اعتمد فيها على إشراك خبراء من مختلف التخصصات . حيث تخصص كل منهم في المجال والخبرة الحضرية ، ذوي خبرة علمية وعملية بمعرفة المشكلات الحضرية ، (من مهندسين معماريين ، ومخططين حضريين، أساتذة جامعيين ، مدراء تنفيذيين) .

و الفئة الثانية هي المواطن الذي لم يكن لديه معرفة مهنية ولكن بصفتهم المستخدمين الفعليين لهذا المجال إنهم يعرفون احتياجاتهم ورغباتهم جيداً ، وبالتالي فإن وجهات نظرهم يمكن أن تمثل احتياجاتهم الفعلية إلى حد كبير، وباستخدام طريقة دلفي توصل الباحث الى استخراج ستة معايير نابعة من البيئة العمرانية لمدينتهم وهي: (الأمن والحماية ، الخدمات التعليمية ، الخدمات العامة ، الرعاية الصحية ، والثقافة و الترفيه ، البيئة)، إذ تعد طريقة دلفي : هي طريقة منهجية وتفاعلية تعتمد على لجنة من الخبراء ، كأسلوب اتصال منظم ، لاتخاذ القرارات التفاعلية على أساس مصطلح "الذكاء الجماعي للخبراء" ، وذلك للرد على الاستبيانات المتعلقة بالموضوع في مرحلتين (Dalkey & Helmer, 1963) (Rowe & Wright, 2001) (Sackman, 1974) ، كما اعتمد الباحث على (AHP) في استخراج أوزان هذه المعايير حسب آراء السكان المحليين .

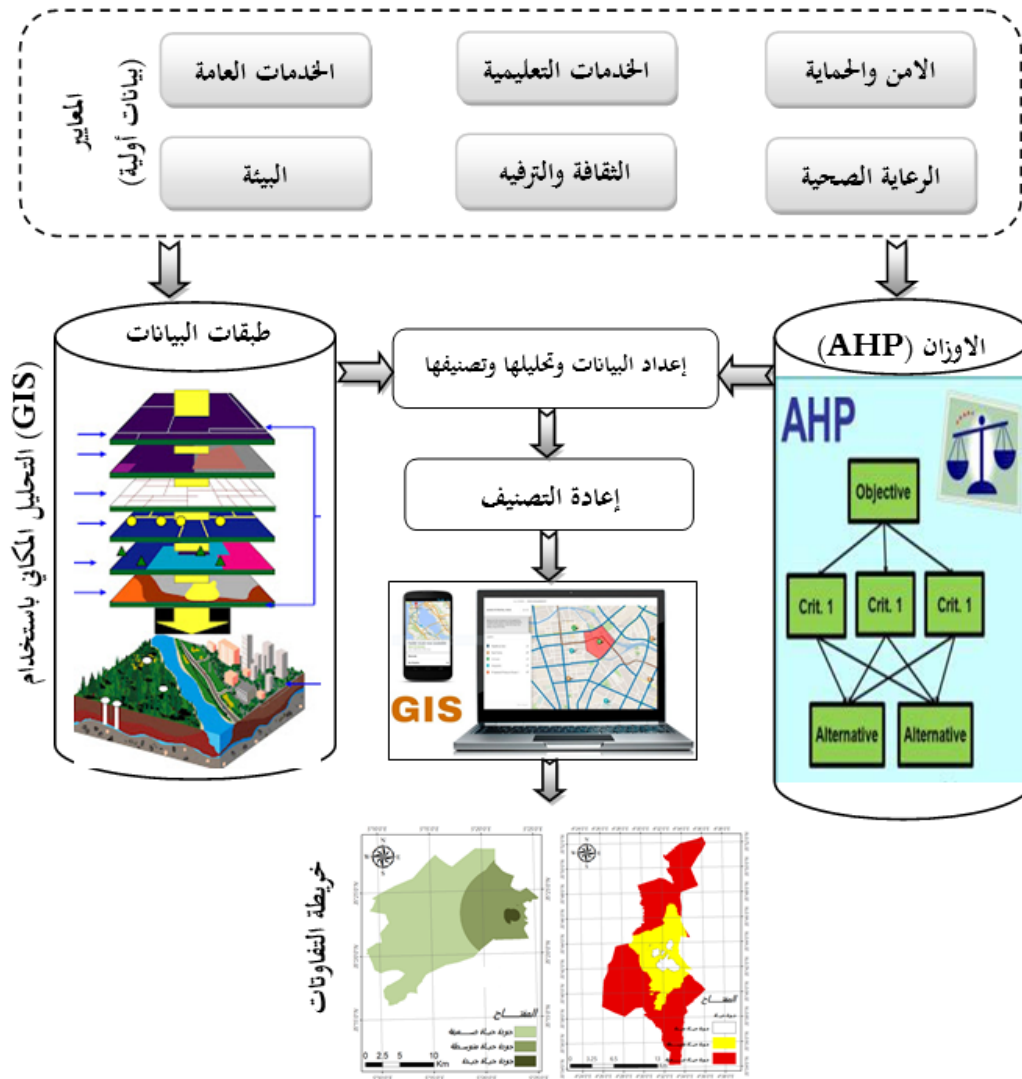
وذلك لاستخراج وتقييم خريطة التفاوتات المجالية لمنطقتي الدراسة ، إذ تمكنا هذه الطريقة من مساعدة صانعي القرار من تحديد المدن التي تحتاج الى تنمية جهوية متوازنة ، وذلك أثناء اعداد مخططات التهيئة والإقليم بالجزائر و بالخصوص بين مناطق الشمال و الهضاب العليا و الجنوب.

تم تطوير هذا النمط من قبل عالم الرياضيات توماس الساعاتي. "إنها طريقة كمية لتقييم وترتيب البدائل المتعلقة بالهدف". وقد حدد توماس اطارا متكاملًا يجمع بين معايير موضوعية ذاتية، استنادا إلى مقارنات تستند إلى مقياس نسبي، ويمكن أن توفر هذه الطريقة منهجية لتحديد الأوزان وتقييم المعايير المختلفة المستخدمة لتقييم نوعية الحياة. باستخدام (AHP)، يمكن تقسيم عملية صنع القرار إلى عدة مستويات هرمية بحيث يمكن اتخاذ قرار على أساس المعرفة والخبرة من الخبراء المعنيين من خلال المقارنة الثنائية في كل مستوى. (الشكل 04: Aalianvari, (Cheah, Memon, Chuah, Ting, & Katibeh, & Sharifzadeh, 2012) Ramayah, 2018) (Yilmaz kaya & Dagdeviren, 2016)، بعدها تم جمع البيانات المكانية وذلك باعتماد على برنامج "QGIS"، تستخدم منصة "QGIS" بتراكب العوامل لإنشاء خريطة التفاوتات المجالية لهذه المدن بالاعتماد على تكامل البيانات وتحليل (GIS)، وتقييم المخرجات حيث (GIS): هو نظام لإنشاء وإدارة وتحليل بيانات الرسومات والسمات ويمكن استخدامه كنظام لدعم اتخاذ القرار من قبل المدير والمخطط وصانع القرار. فهو أحد أكثر تطبيقات نظم المعلومات الجغرافية المفيدة للتخطيط والإدارة. (Rad & M, 2014) إن الهدف من دمج (GIS) هو ضخ عملية صنع القرار المكاني.

الشكل رقم 4: ثلاث مراحل من عملية صنع القرار.



الشكل رقم 5 : المنهجية المستخدمة في هذا البحث.



3 تقنية دلفي:

1.3 نظرة عامة على طريقة دلفي:

نشأت طريقة دلفي في سلسلة من الدراسات التي أجرتها مؤسسة (RAND) في الخمسينيات من القرن الماضي. كان الهدف هو تطوير تقنية للحصول على الإجماع الأكثر موثوقية لمجموعة من الخبراء (N & O, 1963). بينما طور الباحثون أشكالاً مختلفة من الطريقة منذ تقديمها ، التقط (H & M, 1975) الخصائص المشتركة في هذا الوصف. " يمكن وصف دلفي بأنها طريقة لهيكلية عملية اتصال جماعي بحيث تكون العملية فعالة في السماح لمجموعة من الأفراد ، ككل ، بالتعامل مع مشكلة معقدة".

و تعرف تقنية دلفي على أنها : " برنامج أو منهج مصمم بطريقة علمية لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع ما لدراسة واستطلاع الرأي، يتم من خلال عمل مناقشة للآخرين، وإما يعرف فقط لرائهم ، ويتم هذا في أكثر من دورة للوصول الى نتائج تفيد في حل مشكلة البحث" (خميسة ، 2017).

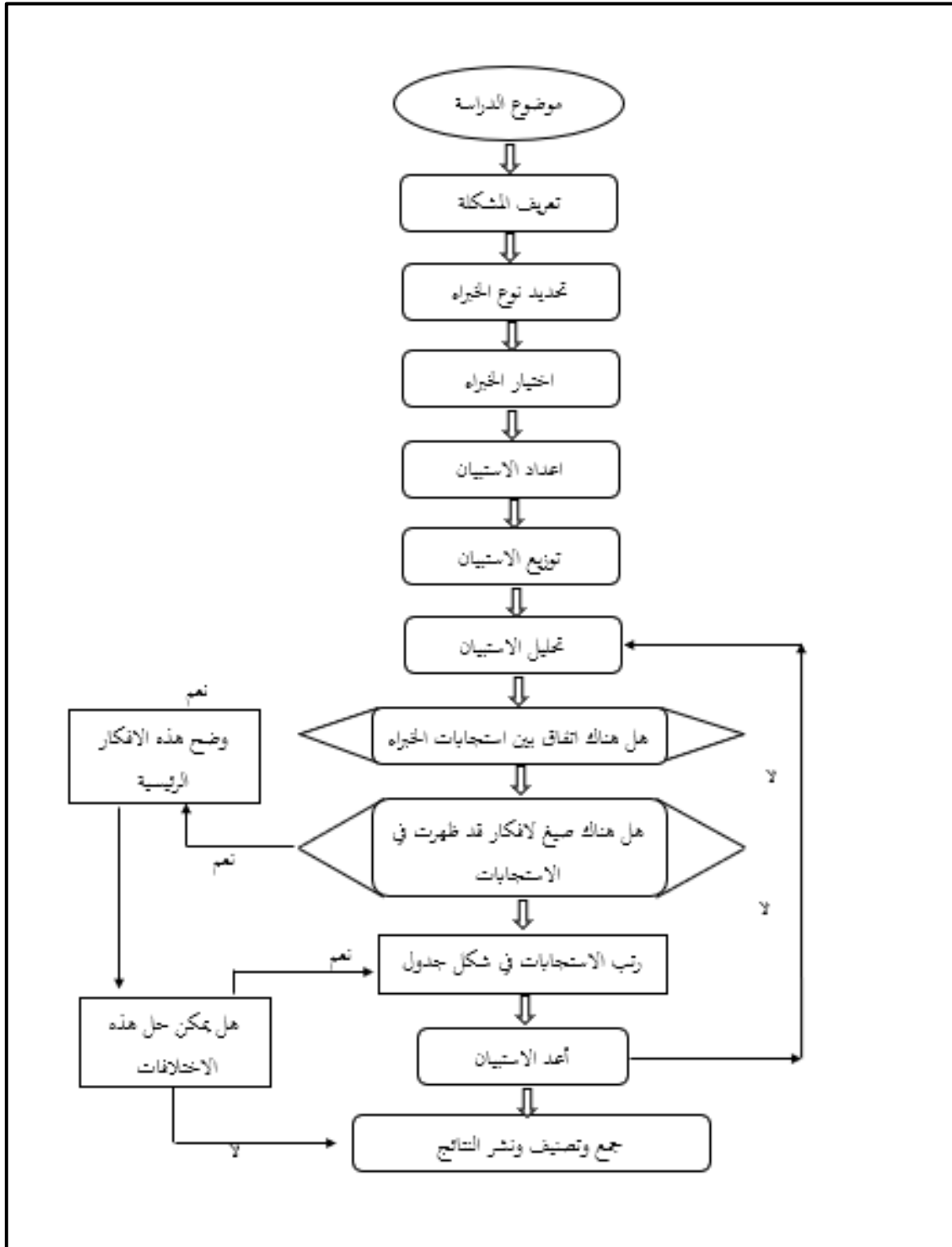
أو هي أيضا (طريقة أو أسلوب لتنظيم مجموعة من الخبراء يصعب تجميعهم حول مائدة للمناقشة بحيث يكون الاتصال فعال في السماح لكل خبير من الخبراء في التعامل مع المشكلة المراد حلها بعيدا عن تأثير المجموعة ، وبالتالي يمكن القول ان الفكرة المركزية في تقنية دلفي تتمحور حول عرض كل الاحتمالات المختلفة لتطور ظاهرة معينة في المستقبل ، ثم الاستبعاد التدريجي عبر خطوات محددة لكل احتمال الى أن نستقر على احتمال محدد. مما يعني أن هذه التقنية لها هدف محدد هو تحديد الاحتمال الاقوى لتطور مستقبلي من خلال توافق بين المشاركين في التحليل (عبد الحي، 2007) . وتستند تقنية دلفي كما يرى هيلمر الى استخراج أقوى التوقعات المتضاربة حول موضوع ما ، وتبيان كافة الدلائل التي تدعم كل توقع من هذه التوقعات.

ويرتكز أسلوب دلفي على مبدأ المشاركة الجماعية لاهل الفكر والمختصين، ويعتبر حجر الزاوية لبحوث التوقع المستقبلي ، على الرغم من أن هذا الأسلوب قد بدأ استخدامه لأغراض عسكرية الا أنه سرعان ما انتشر في كافة المجالات ومنها التعليم (أسامة و طارق، 2019). كما يعرف أسلوب دلفي على أنه " برنامج أو منهج مصمم بطريقة علمية لاستطلاع رأي مجموعة من الخبراء حول موضوع ما للبحث ، واستطلاع الرأي يتم من خلال عمل مناقشة للآخرين وانما يعرض فقط لرائهم ويتم هذا في أكثر من دورة للوصول الى نتائج تفيد في حل مشكلة البحث".

ويرى أن تطبيق هذا الأسلوب سيكون بكثرة للدراسات المستقبلية ، لماله من قيمة وأهمية لاعتماده على خبراء متخصصين ، وبخاصة في الحالات التي لاتقدم الدراسات الاحصائية حلا سليما للتقدير ، أو حينما يعجز الراي الفردي في اتخاذ قرار ايجابي حول موضوع معين.

ويعتمد أسلوب دلفي في توقعه للمستقبل على ما يتنبأ به مجموعة من الاشخاص المنشغلين بالمجال محل البحث، أو ما يطلق عليهم مصطلح الخبراء ، وذلك بان توجه اليهم مجموعة من الاسئلة بصيغة مسحية متكررة ، غالبا من خلال استبيانات، حتى يتم التوصل الى التقاء في الاراء (زاهر، 2004). ويلجأ الى استخدام أسلوب دلفي غالبا في الحالات التي يتحتم فيها تحصيل المعلومات من خلال آراء الخبراء دون التفاعل وجها لوجه، كما وأن لديهم القدرة على اجابة الاسئلة الموجهة اليهم بسبب امتلاكهم الخبرات الكافية في المجال أو المشكلة المطروحة، وأن الراي الجماعي أفضل من محصلة الاراء الفردية، كما أنه يقوم على استراتيجية استقلالية آراء الخبراء واخفاء هوياتهم بعضهم عن بعض حرصا على رفع درجة الحيادية، (Okoli & Pawlowski , 2004)ويرى (غنيمة)، أن تطبيق دلفي يتبع الخطوات التالية (أسامة و طارق، 2019):

الشكل رقم 6: خطوات استخدام أسلوب دلفي



المصدر: (أسامة و طارق، 2019) + معالجة الباحث 2021.

2.3 خصائص دلفي :

توجد عملية دلفي اليوم في شكلين متميزين، الأكثر شيوعاً هو إصدار الورق والقلم الرصاص والذي يشار إليه عادةً باسم "تمرين دلفي". ففي هذا الموقف ، يصمم فريق مراقبة صغير استبياناً يتم إرساله إلى مجموعة أكبر من المستجيبين ، وبعد إعادة الاستبيان يلخص فريق المراقبة النتائج ، وبناءً على النتائج ، يطور استبياناً جديداً لمجموعة المستجيبين. عادةً ما تُمنح المجموعة المستجيبة فرصة واحدة على الأقل لإعادة تقييم إجاباتها الأصلية بناءً على فحص استجابة المجموعة. إلى حد ما ، هذا الشكل من دلفي هو مزيج من إجراء الاقتراع وإجراء المؤتمر الذي يحاول تحويل جزء كبير من الجهد المطلوب لـ الأفراد للتواصل من مجموعة المستجيبين الأكبر إلى الحلقة الأصغر حجماً). يجب أن نشير إلى هذا النموذج التقليدي دلفي (Harold, Murray , & Olaf , 2002).

شكل أحدث ، يسمى أحياناً "مؤتمر دلفي" ، يحل محل حلقة الشاشة إلى حد كبير بواسطة جهاز كمبيوتر تمت برمجته لتنفيذ تجميع نتائج المجموعة. هذا النهج الأخير له ميزة القضاء على التأخير الناتج عن تلخيص كل جولة من دلفي ، وبالتالي تحويل العملية في نظام اتصالات في الوقت الحقيقي. ومع ذلك ، فإنه يتطلب تحديد خصائص الاتصال جيداً قبل تنفيذ دلفي ، بينما في تمرين دلفي بالورق والقلم ، يمكن لفريق المراقبة تعديلها.

عادةً ما تخضع دلفي ، سواء كانت تقليدية أو حقيقية ، لأربعة أنواع مختلفة المراحل.

تتميز المرحلة الأولى باستكشاف الموضوع قيد المناقشة ، حيث يساهم كل فرد بمعلومات إضافية يشعر أنها ذات صلة بالقضية. تتضمن المرحلة الثانية عملية الوصول إلى فهم كيف تنظر المجموعة إلى المشكلة (على سبيل المثال ، حيث يتفق الأعضاء أو يختلفون وماذا يقصدون بالمصطلحات النسبية مثل: الأهمية أو الاستحسان أو الجدوى). إذا كان هناك أهمية الخلاف ، ثم يتم استكشاف هذا الخلاف في المرحلة الثالثة لإبراز الأسباب الأساسية للاختلافات وربما تقييمها. المرحلة الأخيرة ، أ التقييم النهائي ، يحدث عندما تكون جميع المعلومات التي تم جمعها مسبقاً في البداية تم تحليلها وأعيدت التقييمات مرة أخرى للنظر فيها.

على السطح ، تبدو دلفي كمفهوم بسيط للغاية يمكن استخدامه بسهولة. لهذا السبب ، قفز العديد من الأفراد إلى تجربة الإجراء دون التفكير ملياً في المشكلات التي ينطوي عليها تنفيذ مثل هذا التمرين.

تتميز تقنية دلفي بعدد من السمات التي تقترب من العلم والمنهج بشكل كبير من بينهما (خميسة ، 2017):

*دلفي أسلوب حدسي يعتمد على حدس مجموعة من الخبراء بدرجة كبيرة من الصدق والموضوعية والدقة ، حيث لا يتجاوز في الغالب (30) خبيرا ، يتعامل الباحث معهم في جولات متعددة مسوحات الرأي.

*يتصف بالحرية فهو يشترط عدم معرفة الخبراء المشتركين لبعضهم البعض ، ومن ثم يمكن الادلاء بآرائهم بحرية وموضوعية.

*امكانية استخدامه كأسلوب استكشافي استقرائي لدراسة المستقبل وكأسلوب استهدافي كما يمكن التغلب على البعد الجغرافي بين الخبراء، حيث يمكن أن يجمع أسلوب دلفي بين مجموعة من الخبراء يتوزعون في كل قارات العالم .

* هذه التقنية تمثل نظامي يستخدم منهج تحليل النظم ، فهناك مدخلات تأتي من خلال تطبيق الاستبيانات، وهناك مخرجات تكشف عنها نتائج التطبيق ثم هناك تقنية راجعة من خلال اعادة تقديم المخرجات في صورة مدخلات بحيث يرى الخبير رأيه في ضوء آراء الآخرين بما يجعله يعيد النظر في رأيه لتوجيهه نحو الوجهة الأكثر صوابا.

*تتفادى هذه التقنية النواحي الشخصية وتأثيرها على مصداقية آراء الخبراء حيث أن من أسسه الهامة اخفاء شخصيات الخبراء عن بعضهم البعض.

*تقلل من المشكلات الناتجة عن التفاعلات التي يمكن أن تحصل بشكل مباشر بين الافراد في حالة الاجتماع وجها لوجه.

*إنها أسلوب امبريقي لأنها تعتمد على تطبيق استبيانه أو مجموعة من الاستبيانات أكثر من مرة على المجموعة نفسها من الخبراء للوصول الى الابداع.

3.3 أهمية تقنية دلفي:

يمكن إيجاز أهمية تقنية دلفي في النقاط التالية (الساعدي، 2011):

*الحصول على المعلومات من خلال آراء وأفكار وأحكام الخبراء .

*المعلومات التي تم الحصول عليها تكون حل وسط موضوع.

*الحصول على معلومات تغطي معظم جوانب الموضوع.

*اشتراك مجموعة من الخبراء في عملية التنبؤ وعدم الاعتماد على رأي خبير واحد.

*إجراء التنبؤ على عدة دورات يتيح الفرصة للخبراء لاعطاء آرائهم في ضوء تلك البيانات المتاحة للوصول لرأي تتفق عليه الاغلبية.

*الخبراء المشتركون لبعضهم يمكنهم من اعطاء رأيهم بحرية ووضوح.

*قابلية أسلوب دلفي للتطبيق في مجالات كثيرة وبصورة تلائم أي مشكلة.

*القدرة على استبعاد الآراء الشاذة وتقليل التكلفة وفقد الوقت والجهد.

*تساعد على الحصول على الحلول التي اجمع عليها الخبراء وتلاقي المشكلات.

4.3 أنماط تقنية دلفي :

يوجد أكثر من نموذج لاستخدام تقنية دلفي في التنبؤ ، وسوف نعرض أهم هذه النماذج وهي :

1.4.3 طريقة دلفي التقليدية :

وهي الصيغة الأكثر شيوعا وفيها يقوم فريق صغير بالملاحظة والمراقبة بوضع تصميم الاستبيان أو أي استطلاع للرأي حول موضوع ما في مجال معين ، ثم يرسل هذا الاستبيان الى مجموعة من الخبراء الذين يقومون بارسال الاجابات الى فريق الملاحظة الذي يقوم أفرادة بتنسيق وتلخيص نتائج الاستبيان الاول ، ثم تكرر الجولات بنفس الطريقة وقد تمتد الى ثلاث أو أربع جولات (يوسف ب.، 2007).

2.4.3 طريقة دلفي السياسات :

تختلف عن السابقة في عدم سعيها للوصول الى اجماع في الرأي بين مجموعة الخبراء ، بل تسعى للكشف عن اتجاهات واختلافات أساسية تفيد في الوصول الى مجموعة بدائل أو حلول لتدعيم خطط أو سياسات مطروحة.

3.4.3 طريقة دلفي القرارات :

وتسعى هذه الصورة الى التوصل الى صنع القرارات الخاصة بمجال معين حيث تقوم الجهة المشرفة على فريق العمل باجراءات معينة تؤدي الى بروز تنبؤ معين كأقوى التنبؤات المحتملة (خميسة ، 2017).

4.4.3 طريقة مؤتمر دلفي :

وفي هذه الطريقة يستبدل الفريق المنفذ بكمبيوتر بحيث يقوم هو بتجميع النتائج والاجابات الواردة من أجل تصنيفها للوصول الى الاتجاهات العامة في أقصر وقت ممكن وبذلك يختصر الوقت (عمروش، 2019).

5.4.3 طريقة دلفي الاثنوغرافية:

في هذه الطريقة يدمج أسلوب دلفي الذي يستخدم في البحث التطورات المستقبلية للظاهرة ، مع الاساليب الاثنوغرافية التي تستخدم في دراسة ماضي وحاضر الظاهرة ، ويمكن القول انه تقليديا كانت طريقة دلفي تهدف الى التوصل الى توافق في الاراء بخصوص تقدير المستقبل الاكثر احتمالا عن طريق التكرار ولكن دلفي السياسة فهي طريقة لدعم اتخاذ القرار وتهدف الى تنظيم ومناقشة وجهات النظر المختلفة للمستقبل المفضل . (خميسة ، 2017).

5.3 تحديد معايير اختيار الخبراء:

بالرغم من أن تقنية دلفي لا تتطلب عينة كبيرة من الافراد، الا أن اختيار مجموعة الخبراء ، وضمان اشتراكهم، يبرز كمعضلة أخرى ، اذ يتطلب الكثير من العناية ، طالما أنه يترتب عليه صدق بيانات البحث ، وهو أمر لا يخلو من التعقيد ، وقد يمر بعدة مراحل (Okoli & Pawlowski , 2004).

ومن بين المعايير التي تؤخذ بعين الاعتبار في عملية اختيار الباحث للخبراء مايلي :

***الدرجة العلمية:** كلما كان المؤهل العلمي للسادة الخبراء مرتفعاً كلما ساهم في إثراء البحث بحلول وأفكار بناءة تثري البحث محل الدراسة.

***الخبرة:** وهي عامل مهم في إثراء البحث محل الدراسة والمناقشة وكلما كانت خبرة الخبير في مجال تخصص البحث كلما كانت النتائج أكثر فاعلية وموضوعية نظراً لمكتسباته المهنية التي يمتلكها في مجال تخصصه.

***جهة العمل:** يفضل أن يكون تنوعا في جهة العمل التي ينتمي إليها أفراد البحث من الخبراء.

***التنوع الفكري والعقائدي للخبراء:** هذا مفيد بشكل أساسي في طريقة دلفي السياسات لأنها في الاصل لا تبحث على الاجماع بل تسعى الى وجود بدائل متعددة في الموضوع محل البحث من طرف الخبراء.

***العمر:** له دور مهم في إثراء البحث التي تقوم على تقنية دلفي فكلما كانت هناك مشاركة لمختلف الفئات العمرية كلما كانت نتائج البحث أكثر واقعية وموضوعية.

6.3 مراحل إعداد الاستبيان بتقنية دلفي:

المرحلة الأولى (الاستبيان المفتوح) :

هي عبارة عن سؤال أو مجموعة من الأسئلة المباشرة التي تتضمن أبعاد القضية المطروحة، ثم ترسل إلى الخبراء أو المختصين المختارين ضمن المجموعة التي يراد مساهمتهم بالرأي والتحليل لقضية أو مشكلة ما ، حيث يطلب منهم الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال وجهة النظر المختصة لديهم والتعبير عن تصوراتهم المستقبلية بحرية صادقة (محمد مجاهد زين الدين، 2013).

و هناك نوعين من الاستبيانات في تقنية دلفي يجب على الباحث معرفتهما أثناء إعدادة لاستبيان المرحلة الأولى من أجل ضمان نجاح البحث والوصول إلى نتائج حقيقية ومرضية من طرف الخبراء وهما:

الاستبيانات الاستقرائية : حيث يقدم للخبراء سؤالا مباشرا عن المجال موضوع البحث ، وتترك لهم حرية الأداء بتصوراتهم حوله .

الاستبيانات الاستنتاجية : وفيها تقدم للخبراء معلومات وبيانات أساسية عن موضوع البحث متبوع بعدد من الأسئلة المفتوحة ، ليعلقوا عليها ويضعوا تقديرا تم بشأنها على أن تحلل بالطريقة السابق شرحها وتعاد للخبراء من جديد.

المرحلة الثانية (الاستبيان المغلق) :

ويتم إعدادها وتقديمها للخبراء بعد تحليل بيانات الاستبانة المفتوحة ، وتعرض على الخبراء أكثر من مرة، إلا أنها في هذا النوع من الإستبانات تكون محددة إما (بنعم - لا) (موافق - غير موافق) حتى تصل الإجابات إلى درجة الاستقرار والثبات عندها يمكن للباحث من تحديد الوزن النسبي لقيمة كل عبارة عن حدة .

4 طريقة تطبيق دلفي:

في هذه العملية ، تم الاعتماد على مجموعة من الخبراء من مختلف التخصصات الذين يخدمون البحث ولديهم سلطة رائدة تساهم في اتخاذ قرارات مختلفة. وقدر عددهم بـ: (30) خبيراً. اتبعت عملية الدراسة أربع مراحل متتالية ، بدءاً من إرسال ملخص مجهول يحتوي على مجموعة من الخيارات وبعد كل مرحلة ، نرسل ملخصاً مجهول الهوية يحتوي على ملخص توقعات الخبراء من المرحلة السابقة والأسباب التي استندت إليها أحكامهم ، إلى المرحلة الأخيرة وهي المرحلة الرابعة والأخيرة وبعدها تم تحديد نتائج الاستبيان (Qureshi, Bhatti, Rasli, Yasir, & Zaman, 2014)

بعد هذه المرحلة ، تم اختيار ستة معايير مختلفة ومتنوعة من قبل الخبراء ، بناءً على رأي الأغلبية ، وتوقفنا عند هذه المعايير: (الأمن والحماية ، الخدمات التعليمية ، الخدمات العامة ، الرعاية الصحية ، الثقافة و الترفيه ، البيئة). بعد الانتهاء من عملية وضع المعايير ، انتقلنا إلى خطوة أخرى وهي إشراك السكان المحليين من خلال اختيار عينة عشوائية في تقييم هذه المعايير من خلال استخدام استبيان(أنظر الملحق 01). لتقييم وكشف التباينات المكانية لهذه المدن ، تم استخدام مجموعة من أسئلة الاستطلاع ، بما في ذلك: ما هي احتياجاتك من بين هذه المعايير المقترحة؟ هل المسافة بين الخدمات واحتياجاتك المختلفة في المنزل مناسبة أم لا؟ هل تساهم هذه المعايير في رفع جودة الحياة لك وللسكان المدينة ككل؟

ثم تم فحص درجة التفضيل بين المعايير الرئيسية والفرعية المختلفة بناءً على رأي السكان باستخدام مقياس (Thomas watchmaker) ، (الجدول رقم: 44) ، من أجل مقارنة المتغيرات وأخذ رأي غالبية السكان حول عملية تحليل التسلسل الهرمي ، انتقلنا إلى عملية تحليل التسلسل الهرمي لـ (AHP) لتحديد الأوزان المختلفة للمعايير الرئيسية والمعايير الفرعية.

5 معايير الكشف عن التفاوتات المكانية:

تم تحديد هذه المعايير من خلال استخدام طريقة دلفي لتقييم (QOL) في المناطق الحضرية من خلال تطبيق (MCDA) في صنع القرار من خلال عملية (AHP). بعد جمع البيانات الجغرافية ، يتم تحديد طبقات العوامل الرئيسية والفرعية في (QGIS) ، حيث تُستخدم المعايير لتوضيح المفاهيم لمجموعة واسعة من المستخدمين.

1.5 الأمن والحماية:

يعد الأمن والحماية جانباً بالغ الأهمية في حياة السكان، حيث يسمح لهم بالتفاعل في المجتمع دون عوائق، ويقاس الأمن والحماية بشكل أساسي من خلال مستوى انخفاض معدلات الجريمة والتقييد بتطبيق النظام والمساواة. ويعتبر الأمن والحماية الركيزة الأساسية لبناء المجتمعات الحديثة وعاملاً رئيسياً في حماية منجزاتها والسبيل إلى رقيها وتقدمها، لأنه يوفر البيئة الآمنة للعمل البناء ويبعث الطمأنينة في النفوس ويشكل حافزاً للإبداع والانطلاق إلى آفاق المستقبل.

حيث لا يمكن تصور التنمية بأبعادها المتعددة في ظل غياب القدرات البشرية المناسبة كمعيار للأمن والحماية (Sorin & Sebastian, 2018). في هذا المعيار ، تم جمع المعلومات من خلال مسح ميداني لجميع مراكز الخدمات الأمنية ومراكز الحماية المدنية في المدينتين، ثم تم إنشاء طبقة لهذه المعلومات في برنامج (QGIS) .

تم اختيار الأجهزة الأمنية ومراكز الحماية المدنية على أساس آراء الخبراء والمسوحات الميدانية لتحديد نطاق الخدمة: (أقل من 2000 م) ؛ (2000 م إلى 3000 م) ؛ (أكثر من 3000 م) (الشكل 7،8).

2.5 الخدمات التعليمية:

تعتمد نوعية الحياة على جودة الخدمات التعليمية وجميع العوامل التي تؤثر عليه ، ويمكن القول أنه كلما زاد الاستثمار في الخدمات التعليمية ، زادت إمكانية تحسين جودة الحياة . حيث تعكس المسافة التي يقطعها الطالب إلى المدرسة مقياساً مهماً للمستوى المعيشي للسكان، فبعض المناطق في المدينة تفتقر إلى الجودة في الخدمات التعليمية، حيث أن المسافة التي يقطعها الطالب للمدرسة تتجاوز (15) دقيقة سيراً على الأقدام، كما أن لجودة المنشأة التعليمية ومراعاتها للمعايير التصميمية للمنشأة وعدد الطلاب في الفصل امراً مهماً في جودة الحياة وانعكاسه على جودة المعيشة.

وبنفس الطريقة قمنا بجمع جميع البيانات الوصفية من مديريات التربية والتعليمية للمدينتين وجميع البيانات المكانية من خطط التخطيط وإعادة الإعمار مع إضافة مسح ميداني لتحديث جميع البيانات التي قمنا بجمعها. بالنسبة لمدى الخدمة ، يحدد الخبراء: (أقل من 500 م) ؛ (500 م إلى 800 م) ؛ (أكثر من 800 م) (الشكل 8،7).

3.5 الخدمات العامة:

في عصر العولمة ، كان الاتجاه السائد للتنمية هو التكامل الإقليمي وتحسين (Aigerim, QOL) (Abdimazhit, Aleksandr, Aizhan, & Ainash, 2021)، مما يؤدي إلى التبادل المكثف للسلع والخدمات وموارد العمل. إن تحسين نوع الخدمة ، بدوره ، يعزز تكامل العمليات كعامل من عوامل التكامل الاقتصادي للخدمات.

وبنفس الطريقة ، اعتمدنا على جمع وتوظيف جميع الخدمات العامة الضرورية الموزعة على المدينة ، بما في ذلك الفروع البلدية ومكاتب الخدمات البريدية ومكاتب الخدمات الهاتفية وخدمة إمدادات المياه وخدمة النقل الحضري ومعظم المرافق الدينية. تم العمل على جمع البيانات من خطط التخطيط وإعادة الإعمار للمدينتين ، لآخر تحديث للمسوحات الميدانية لتحديث البيانات. حدد الخبراء نطاق الخدمات بأنه (أقل من 800 م) ؛ (800 م إلى 1300 م) ؛ (أكثر من 1300 م) (الشكل 8،7).

4.5 الرعاية الصحية:

تعد الخدمات الصحية أحد المطالب الأساسية للحياة بالأوساط الحضرية ، فنقصها و غيابها ببعض المناطق في المدينة له أثر كبير على مستوى معيشة سكانها، وبذلك توفر الخدمات الصحية يعد معياراً مهماً في قياس نوعية الحياة بالأوساط الحضرية. إذ تقاس الظروف الصحية إجمالاً بالاعتماد على مؤشرات النتائج الصحية. كما يمكن أن تساعد الرعاية الصحية على مدار الحياة في تحسين وتطوير (QOL) ، وبنفس الطريقة ، تم جمع المعلومات على أساس خطط التخطيط وإعادة الإعمار للمدينتين، مع مسح ميداني للعمل على تحديث جميع البيانات التي تم جمعها. بعد ذلك تم إنشاء طبقة لجميع مراكز الخدمة الصحية والمستشفيات. من خلال نفس العملية ، يتم تحديد نطاقات الخدمة من خلال آراء الخبراء على النحو التالي: (أقل من 800 م) ؛ (800 م إلى 1500 م) ؛ (أكثر من 1500 م) (الشكل 8،7).

5.5 الثقافة والترفيه:

على الرغم من أن الترفيه والتسلية من أهم الأنشطة العمرانية في المدن ، والتي أصبحت مناطق جذب سياحي ، إلا أنها تخضع للتخطيط العمراني في توافرها وتوزيعها لضمان الجودة (Foued & Sawsan, 2020). حيث إن توفر مختلف المساحات الخضراء وأماكن الترفيه في قطاعات معينة بالمدينة أصبح عنصراً مهماً يعبر من خلاله سكان هذه القطاعات عن رضاهم بجودة البيئة السكنية. هذا الدور المهم لا شك ان لديه تأثير كبير على جودة الحياة في المدينة (مصيلحي، 2003). كما أن توفير فرص للمواطنين والمقيمين لممارسة الأنشطة الرياضية والترفيهية المتنوعة بشكل منتظم له أثر مباشر على العديد من الأصعدة أبرزها الصحة والاقتصاد والأداء الرياضي والنسيج الاجتماعي.

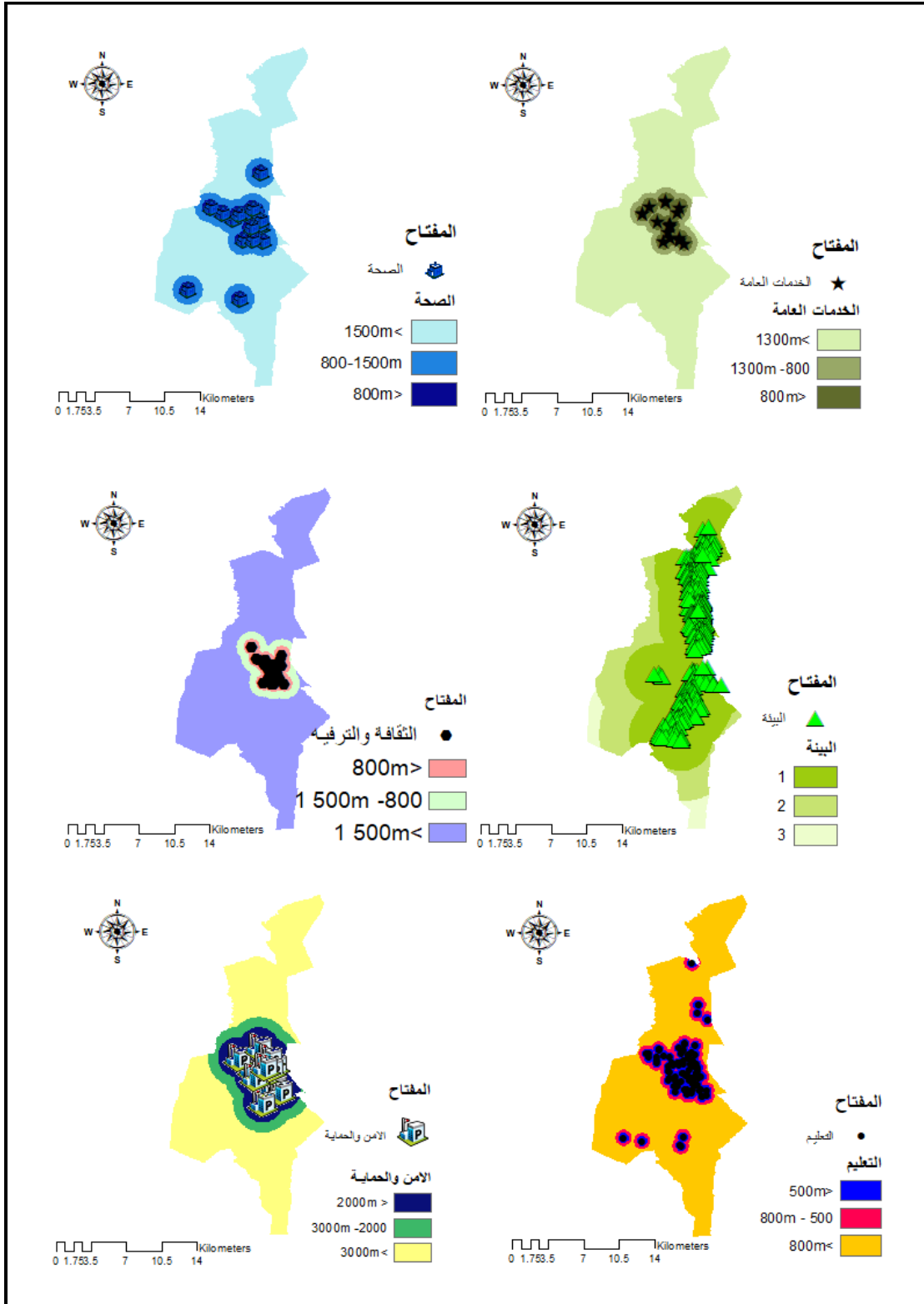
وقد اعتمدنا في هذا المعيار جميع المراكز الترفيهية والترويحية من الحدائق العامة والمنشآت الرياضية بجميع أشكالها وأنواعها والمسارح ودور الثقافة ودور السينما والمسارح ومراكز الشباب وجميع المراكز ذات الصلة بالجوانب الاجتماعية والثقافية. واستندت نطاقات الخدمة إلى آراء الخبراء ، وتم جمع بيانات مختلفة من مديرية الشباب والرياضة ومديرية الثقافة للمدينتين. نطاق الخدمة محدد على أنه (أقل من 800 م) ، (800 م إلى 1500 م) ؛ (أكثر من 1500 م) (الشكل 7،8).

6.5 البيئة:

يمكن للإنسان استغلال الإمكانيات البيئية الطبيعية بطرق مختلفة لدعم الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع لتحسين (QOL) كما أنه من غير الممكن فصل الحياة البشرية عن بيئتها ، لأن العوامل البيئية لها تأثير كبير على حياة الإنسان (Marlina, Sumarmi, I Komang, & Singgih, 2021).

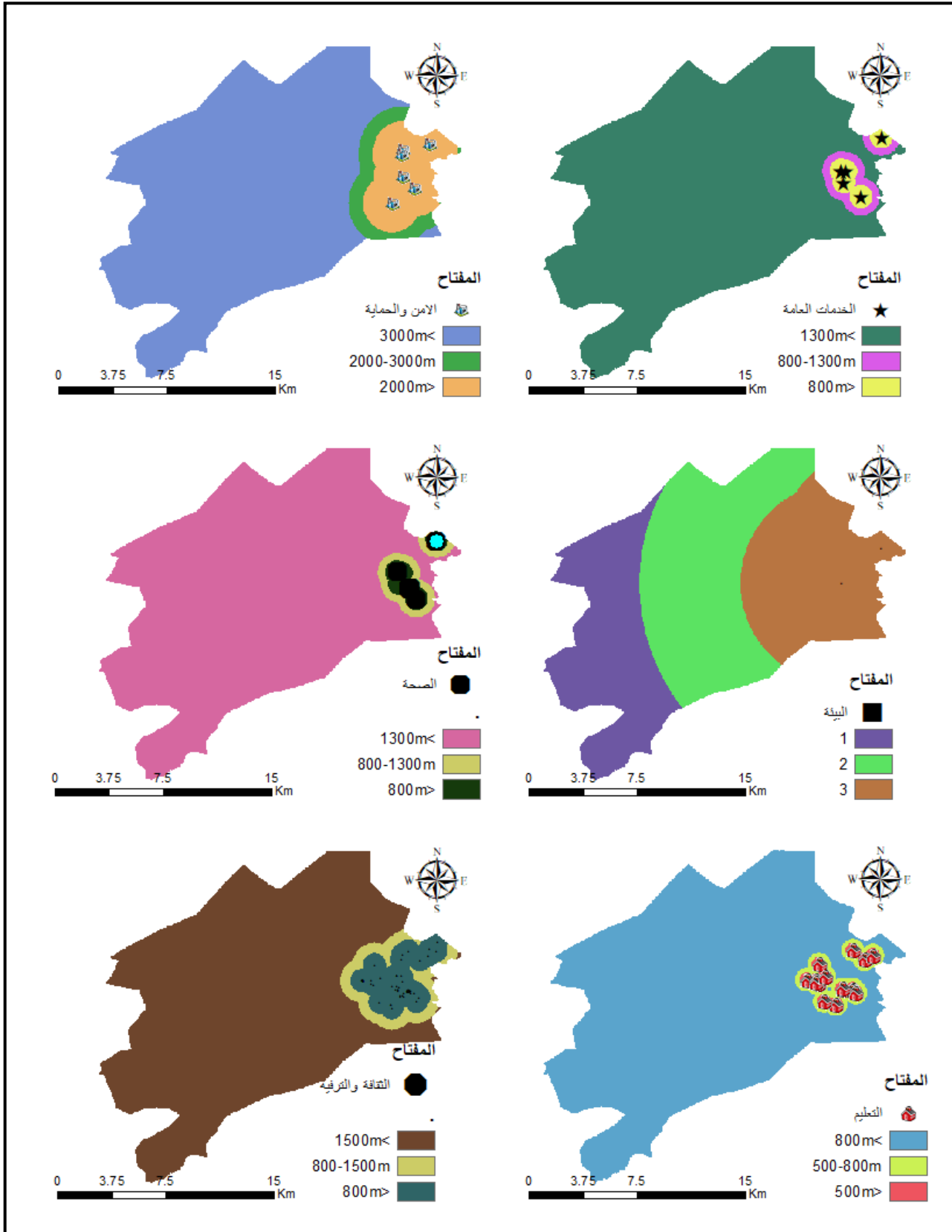
في هذا المعيار يتم تحديد وتصنيف المساحات الخضراء المختلفة بالإضافة إلى الغابات والحقول الزراعية وأحواض المياه والمناطق السكنية المختلفة والمناطق القاحلة للمدينتين، وتم جمع البيانات من التخطيط الرئيسي وخطط التحضر لكل مدينة (Malika, Boudjemaa, & Salim, 2021). أنظر: (الشكل 7،8).

الشكل رقم 7: المعايير المدروسة في تحليل جودة الحياة في مدينة المسيلة في عملية تقييم التفاوتات المكانية



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

الشكل رقم 8: المعايير المدروسة في تحليل جودة الحياة في مدينة بركة في عملية تقييم التفاوتات المكانية



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

يعتمد أي نجاح في العمليات التنموية اللازمة لبناء أي مجتمع على عوامل عديدة ، من أهمها سلامة التخطيط وحضور المشاركة السكانية ، التي أصبحت تعتبر حجر الأساس في مشاريع التنمية الحضرية ، من خلال مشاركته الفعالة في إيجاد الحلول ورسم السياسات الخاصة بالتنمية المحلية ، حيث أن هذا المفهوم مسلم به في أدبيات التخطيط منذ سبعينات القرن العشرين، وقد ظهر لأول مرة في قانون تخطيط المدن في بريطانيا عام (1947)م. والذي ينص على ضرورة التشاور والتحاور مع كافة الأطراف ذات العلاقة بالعملية التخطيطية لأي مشروع تنموي وهو ما دفع بالهياآت التخطيطية في العديد من الدول الى تخصيص جزء من ميزانية المخططات لتفعيل برامج المشاركة السكانية في التخطيط بالإضافة الى جعلها من ضمن متطلبات اصدار التراخيص واعتماد المخططات (فريد، 2015). وهذه المشاركة تحقق مصلحة متبادلة ونائج ايجابية للفرد والمجتمع على حد سواء فهي تنمي الشعور بالمسؤولية وتزيد ثقة المواطنين في مؤسساتهم المحلية وتفعّل مبدأ المشاركة والتشاور ، كما أن اشراك السكان في عملية التقييم يسهل علينا فهم احتياجاته ومتطلباته في ظل أجواء ديمقراطية حقيقة تكفل لأفراد المجتمع كافة حق المشاركة في اتخاذ القرار بخصوص بيئتهم المعيشية دون استثناء أو اقصاء لأي فئة كانت. وفق هذه الاجراءات التي تشمل سيادة كاملة لصوت المواطنين وممثلهم في رسم ملامح التطوير الاساسية لجودة حياة أفضل.

يعمل هذا الاشراك على دفع عجلة التنمية المحلية وتعزيز مبادئ الحكم الراشد والادارة الرشيدة التي تسعى الى الارتقاء بمستوى ونوعية حياة السكان في ضوء ما هو متاح من فرص وامكانيات ،أخذاً بعين الاعتبار المعوقات المحتملة وسبل التغلب عليها، وصولاً الى خطط واقعية تعكس طموحات وآمال أبناء المدينة ومدى تحقيق اهدافهم ، حيث تصبح هذه الخطط بعد اعتمادها بمثابة مرجعية علمية لاتخاذ القرارات واعتماد المشاريع التنموية حسب الموازنات المتاحة للسنوات القادمة بما يلبي احتياجات المجتمع المحلي باعتباره شريكا اساسيا في عملية التنمية ووضع الخطط للمستقبل. وذلك من خلال تعزيز مبدأ المشاركة السكانية في تحديد اولويات التطوير والتنمية للمجتمعات المحلية ، ومساهمتهم في اتخاذ القرار بما يعزز الانتماء للبيئة العمرانية والارتقاء بدور السكان في رسم السياسات التي تهم شؤون حياتهم.

وذلك من خلال اعداد استمارة استبيان نستطيع من خلالها اشراك السكان المحليين في ابداء آرائهم ومساهمتهم في سيورة التنمية ،والتي تصنف ضمن معايير الرأي التي تقاس عن طريق استبيانات.

وقبل توزيع الاستمارة الخاصة بالسكان المحليين لمدينتي المسيلة ومدينة بركة كان لزاما علينا تحديد حجم ونوع العينة الممتثلة في العينة العشوائية البسيطة ،وهي الأنسب في حالتنا هذه، بينما الإستمارة التي وزعناها على السكان

المحليين بمنطقتي الدراسة مقسمة إلى جزئين رئيسيين فالقسم الأول خصصناه لمعلومات عامة حول المستجوبين ،من أجل معرفة وبشكل مقرب ومحدد مختلف الفئات التي استجابت لهذا الاستبيان سواء من الناحية العمرية، العلمية، المهنية... إلخ، القسم الثاني وأعطيناه عنوانا مشاركة السكان المحليين في تقييم جودة الحياة في مدينتهم من خلال تلبية مختلف احتياجاتهم ورغباتهم ، وذلك عن طريق طرح مجموعة من الجمل التساؤلية التي تصب مباشرة في تقييم عدة جوانب جودة الحياة الحضرية .من خلال رصد انطباعاتهم في تحديد اولويات التطوير والتنمية لمناطقهم الحضرية ومساهماتهم في اتخاذ القرار، بما يعزز الانتماء للبيئة العمرانية والارتقاء بدورهم في رسم السياسات التي تم شؤون حياتهم، بعدها نقوم بإعطاء بعض النتائج التي نستنتجها من تحليلنا للاستمارة (أنظر الملحق رقم 02).

6 تحليل الاستمارة الخاصة بالسكان المحليين (المسيلة، بريكة) :

قبل توزيع الإستمارة الخاصة بالسكان وجب علينا تحديد حجم العينة ونوع العينة لمنطقة الدراسة (المسيلة، بريكة)، فاخترنا العينة العشوائية البسيطة والتي خلصنا الى أنها الأنسب لهذا البحث نظرا لتجانس مجتمع الدراسة والذي سنوضحه لاحقا.

أما بالنسبة للإستمارة الخاصة بالسكان لمنطقتي الدراسة (المسيلة، بريكة)، قسمت إلى جزئين رئيسيين الجزء الأول مخصص للمعلومات العامة للسكان، الجزء الثاني والذي نقيس به درجة مشاركة السكان المحليين في عملية تقييم التفاوتات المجالية عن طريق قياس جودة الحياة بمدنهم ، وبالتالي فإن وجهات نظرهم يمكن أن تمثل احتياجاتهم الفعلية إلى حد كبير وذلك عن طريق تحديد درجة موافقتهم لـ مجموعة من الخيارات حسب مقياس ليكرت الخماسي والذي يتدرج من درجة موافق بشدة إلى درجة غير موافق بشدة، وكل هذه العبارات تصب مباشرة في العنوان الرئيسي الذي اخترناه لهذا الجزء لكي نقيس مدى مشاركة السكان في تقييم التفاوتات المجالية وجودة الحياة بمنطقتي الدراسة.

1.6 مقياس ليكرت (Likert):

ابتكر ليكرت طريقة لقياس الاتجاهات، وتم إستخدام مقياس ليكرت منذ عام(1932)م، في كثير من الموضوعات، بحيث يظهر المفحوص ما إذا كان يوافق بشدة أو لا يوافق بشدة أو متردداً على كل عبارة، وتتدرج الموافقة وتعطى قيم تتراوح ما بين الموافقة بشدة أو عدم الموافقة بشدة ، موافق بشدة (5)، موافق (4)، متردد(3)، لا أوافق (2)، لا أوافق بشدة (1) ، والدرجة المرتفعة هنا تدل على الاتجاهات الموجبة والدرجة المنخفضة تدل على

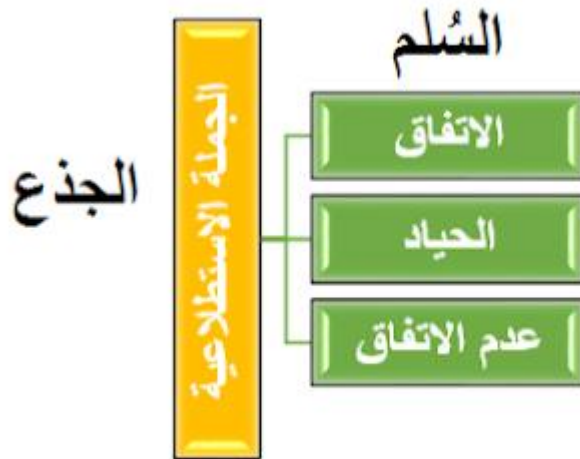
الاتجاهات السالبة، و لتحديد إتجاهات المفحوص العامة نحو القضية مثار البحث يمكن جمع درجاته على كافة الفقرات الواردة في المقياس" (عبد العزيز ، 2003).

وتتميز طريقة ليكرت (الشكل رقم: 09) ، في أنها "سهلة الإعداد و التطبيق، و تعطي المفحوص الحرية في تحديد موقفه و درجة إيجابية أو سلبية هذا الموقف في كل عبارة الأمر الذي يكشف عن رأيه في بعض القضايا الجزئية و التي تعتبر معلومات قيمة للباحث، كما أن وجود درجات للمقياس و تطبيقه على عينة كبيرة يزيد من ثبات المقياس (فوزي ، 2004).

مقياس ليكرت هو مجموع الإجابات المحصلة حول "فقرات ليكرت"، أما "فقرات ليكرت" (Likert item) فتتألف من قسمين: الجذع (stem) وهي جملة تحدد سلوكية ما، و "السلم" وهو مقياس يستعمل لتحديد درجة الموافقة أعارض بشدة \وافق\وافق بشدة\لا اوافق\ لا اعارض.

وتعد طريقة ليكرت من الطرق الشائعة الاستخدام في قياس الاتجاهات العلمية والبحوث التربوية والنفسية والاجتماعية، لاختصارها الوقت والجهد، ومقياس ليكرت يتميز بالسهولة في التصميم والتطبيق والتصحيح وارتفاع درجة ثباته وصدقه .

الشكل رقم 9: آلية بناء مقياس ليكرت



المصدر: (13/07/2018) <http://www.drtazzuhaire.com>

وهناك بعض الشروط التي ينبغي مراعاتها عند إعداد وتصميم مقاييس الاتجاه بطريقة ليكرت وهي (د. عبد العزيز ، 1985):

- التوازن بين الفقرات الإيجابية والسلبية للمقياس، وتوزيعها بشكل عشوائي .
 - عند كتابة أو صياغة عبارات المقياس ينبغي أن تكون:
 - قصيرة بحيث لا تزيد على عشرين كلمة .
 - غير مصوغة بالماضي .
 - لا تعبر عن حقيقة أو أن تفسر على شكل حقيقة .
 - تحتوي على فكرة واحدة بسيطة غير مركبة .
 - مكتوبة بلغة سهلة وواضحة المعنى .
 - أن تكون جملاً اعتقادية ، انفعالية ، شعورية حسب الموضوع المراد قياسه .
 - تعكس تعريف الاتجاه المراد قياسه بحيث تتضمن المكونات الفرعية (المعرفية والوجدانية والسلوكية) للاتجاه
 - استخدام بعض الكلمات بحذر شديد أو اعتدال كما في : فقط ، إطلاقاً .
- وعادة يتألف السلم من عدد مفرد من الخيارات كما أظهرت الأبحاث أنه من الأفضل استعمال (5 أو 7) خيارات. كما يمكن استعمال رسومات لتحديد مستوى الموافقة. ويعتمد الأسلوب على قياس الثنائي القطب الذي يقيس إما إيجابية أو سلبية الإجابة. وفي بعض الحالات، يحذف الاحتمال المحايد للبحث على اتخاذ موقف واضح "مع" أو "ضد" فقرة الجذع.

2.6 نتيجة التقييم والتحليل:

بعد الانتهاء من الإجابة على جميع الأسئلة، يمكن تحليل كل جذع على حدة . كما يمكن جمع إجابات مجموعات من الجذوع للحصول على نتيجة جماعية لكل مجموعة، ويمكن تحليل النتائج بناء على طريقتين: الأولى

اعتبارها قيم تراتبية والثانية اعتبارها قيم فترات (interval-level). وهناك اختلاف على تحديد أي من الطريقتين أجدى (فوزي ، 2004).

عند اعتماد نتيجة اختبار ليكرت كقيمة تراتبية، تُمثل النتيجة كرسم بياني شريطي (bar chart) وملخص متوسطه يكون وسيط أو منوال وليس معدل. اوافق بشدة ، اوافق ، محايد ، غير موافق ، غير موافق بشدة . وهذا يسمى مقياس ليكرت ويستخدم في قياس الاتجاهات.

3.6 حجم العينة:

كل باحث يدرك ما لحجم العينة العشوائية البسيطة من أهمية بالغة في البحوث الإحصائية وغير الإحصائية ؛ لذلك لا بد من إيلاء هذا الحجم أهمية بالغة عند تطبيق مبدأ العشوائية في السحب . بناء عليه هناك صيغ عديدة في حساب حجم العينة ؛ لذلك يجب الانتباه إلى الصيغة المطبقة في حسابه عند شروط معينة من حيث حجم المجتمع والخطأ المسموح به والقيمة الاحتمالية وغيرها من الشروط ذات الصلة. (شكيب ب.، 2014) إن الوصول إلى حجم عينة مناسب والسحب بطريقة غير متحيزة تكون فيها العينة معبرة تعبيراً صادقاً للمجتمع هاجس كل إحصائي أو باحث يسعى إلى الدقة في الوصول إلى نتائج أبحاثه، بحيث يستطيع بعد ذلك تعميم نتائج أبحاثه على المجتمع والتي حصل عليها من خلال العينة ، والاستفادة منها في اتخاذ قرارات سليمة رشيدة ، كل هذا يعتمد على استخدام صيغة مناسبة لحساب حجم العينة سواء كان المجتمع صغيراً أم كبيراً وسواء كان التطبيق في الأبحاث العامة أم أبحاث الجودة.

يسعى الباحث في هذا البحث إلى توصيف الصيغ ذات الصلة بحجم العينة وتحديد علاقة حجم العينة بحجم المجتمع وإيجاد حدي الاشباع لحجم العينة ، بالإضافة إلى وضع جدول شامل لحجم العينة المقابل لحجم المجتمع يكون في متناول جميع الباحثين .

حيث يعتبر تحديد الحجم الأمثل للعينة البحث أحد أهم الصعوبات التي تواجه الباحث في المعاينة،

واتفق الكثير من المختصين في مناهج البحث العلمي على مجموعة من المعايير أو الشروط يأخذها الباحث بعين الاعتبار أثناء تحديد العدد المناسب لأفراد العينة. تتمثل فيما يلي (زياد أحمد، 2001):

1. **تجانس أو تباين المجتمع:** ، فكلما زاد التجانس بين أفراد المجتمع كان العدد اللازم لتمثيل المجتمع أقل، والعكس بالعكس كلما زاد التباين كان العدد اللازم لتمثيل المجتمع أكثر ولا يوجد عدد معين يحدد أفراد العينة وإنما ما يراه الباحث مناسباً ومبرراً.

2. **أسلوب البحث المستخدم:** فالدراسات المسحية تحتاج إلى أكبر عدد ممكن من أفراد المجتمع لتمثيله، أما الدراسات التجريبية فيعتمد عدد أفراد العينة على عدد المجموعات التجريبية والضابطة في البحث.

3. **درجة الدقة المطلوبة:** فكلما كان القرار المعتمد على هذا البحث مهماً كلما كانت الدقة المتوخاة مهمة وبالتالي بحاجة إلى عدد أكثر لأفراد العينة الممثلة لتعطي الثقة اللازمة لتعميم النتائج.

وقد أورد (Uma Sekaran) النقاط التالية التي يمكن الاسترشاد بها من أجل تحديد حجم العينة المطلوب (Sekaran & Roger , 2019):

1. (30- 500) مفردة ملائم لمعظم الأبحاث والدراسات.
2. يجب أن لا يقل عدد المفردات لكل طبقة عن (30) مفردة في العينات التطبيقية.
3. يفضل أن لا تقل مفردات العينة عن عشرة أضعاف عدد متغيرات البحث.
4. قد يكون حجم عينة (10-20) مقبولا إذا كان البحث تجريبيا وحجم الضبط والرقابة عالي ومبرر من الباحث.

4.6 سمات العينة الجيدة:

مما هو ملاحظ أنه لا توجد وصفة نموذجية لاختيار حجم العينة المناسب لكل بحث مهما كان نوعه ، أي أنه لا يوجد ما يطلق عليه حجم العينة النموذجي .ولكن هناك الكثير من العوامل التي تحدد وتوجه الباحث لاختيار الحجم المناسب، ضمن امكانياته البحثية.

إن إختيار العينة يسهل العملية على الباحث حيث يمكنه من إختيار مجموعة من الأفراد يمكن جمع المعلومات منهم مما يوفر الوقت و الجهد حيث تتمثل سمات العينة الجيدة فيما يلي (منذر الضامن، 2009):

1. **التمثيل:** أي أن تمثل مجتمع البحث وأن تكون صادقة في مختلف المعطيات.

2. **الدقة:** والمقصود بالدقة أن لا يكون هناك تحيزاً، أي خالية من أي تأثير يتسبب في إيجاد فروق بين قيم المجتمع وقيم العينة.

3. **الأحكام والضبط:** وهذه يحكم عليها من خلال الخطأ المعياري والانحراف المعياري، كلما قل الخطأ المعياري تصبح الدقة أفضل.

4. **الحجم:** حيث تكون العينة الجيدة كافية في حجمها.

5.6 تحديد حجم العينة :

هناك عدد لا بأس به من الصيغ الإحصائية والرياضية المستخدمة من الباحثين المختلفين في تحديد حجم العينة، منها سبع صيغ الأكثر تطبيقاً في الأبحاث وبخاصة أبحاث الدراسات العليا، "فحجم المجتمع المطبق عليه صيغ حجم العينة يبدأ من (30) مفردة إلى (30000) كمرحلة أولى ، أما المرحلة الثانية فهي تتجاوز حجم (30000) مفردة لتصل إلى اللانهاية". (شكيب ب.، 2014). و من بين الصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة يمكننا أن نذكر ما يلي (إيمان ، 2012):

1.5.6 معادلة ستيفن ثامبسون :

$$n = \frac{N \times p(1-p)}{[(N-1) \times (d^2 \div z^2)] + p(1-p)}$$

حيث إن:

N : حجم المجتمع

Z: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) وتساوي (1.96)

d : نسبة الخطأ وتساوي (0.05)

p : نسبة توفر الخاصية والمحايدة وتساوي (0.50)

2.5.6 معادلة روبرت ماسون :

$$n = \frac{M}{\left[\left(S^2 \times (M-1) \right) \div pq \right] + 1}$$

حيث إن:

M: حجم المجتمع

S: الدرجة المعيارية المقابلة لمستوى الدلالة (0.95) أي قسمة نسبة الخطأ (0.05) على (1.96)

P: نسبة توافر الخاصية وهي (0.50)

q: النسبة المتبقية من الخاصية وهي (0.50)

من خلال الجدول رقم: (41) يتضح لنا أن حجم العينة قد ازداد من (380) مفردة لمجتمع الدراسة مكون من (30000) مفردة الذي يمثل حد الإشباع الأول إلى (384) مفردة لمجتمع الدراسة مكون من (150000) مفردة، بمعدل زيادة (1.05 %)، مقارنة مع نسبة ازدياد مجتمع الدراسة المقدر بـ: (400 %)، حيث يثبت هذا الحجم إلى أن نصل إلى حد الإشباع الثاني عند حجم المجتمع الأصلي المكون من (1000000) مفردة بحجم عينة تقدر بـ: (385) مفردة كعينة ممثلة لهذا المجتمع وتبقى ثابتة إلى مالا نهاية من حجم المجتمع الأصلي كما هي موضحة في الجدول الذي يحدد حجم العينة بناء على حجم المجتمع الأصلي.

الجدول رقم 40: العلاقة بين حجم العينة وحجم المجتمع الأصلي

حجم المجتمع الأصلي	حجم العينة المناسب	حجم المجتمع الأصلي	حجم العينة المناسب
10	10	1100	285
30	28	2000	322
70	59	5000	357
110	86	6000	361
170	118	15000	375

380	حد الإشباع الأول 30000	136	210
381	40000	152	250
382	75000	186	360
384	150000	201	420
384	900000	226	550
385	حد الإشباع الثاني 1000000	269	900
385	∞	278	1000

المصدر: (أ.د. محمد عبيدات وآخرون، 1992)

6.6 العينة العشوائية البسيطة :

يستعمل أسلوب المعاينة العشوائية البسيطة في الحالات التي تكون فيها وحدات المجتمع قيد الدراسة متجانسة فيما بينها، ونقصد بكلمة تجانس اقتراب صفات وخصائص وحدات الاختيار من حيث التشابه والتماثل .

تسحب العينات العشوائية البسيطة بنفس نسبة وجودها في المجتمع، وبما أن حجم العينة مقدر في كل الطبقات، يؤثر بشكل إيجابي في التقليل من الخطأ في اختيار العينات.

وضح كوشران أنه من أجل تحسين الكفاءة الإحصائية، يجب أن يكون هناك تجانس قوي داخل كل الطبقة الواحدة، وضعيف فيما بين الطبقات نفسها.

تتميز العينة الطبقية بمجموعة من الخصائص نذكر منها ما يلي (دليل المعاينة الإحصائية في إمارة أبو ظبي):

1. في العينة الطبقية يكون المجتمع متجانسا في كل طبقة ويكون المجتمع ممثل بشكل جيد، حيث تؤخذ عينات من مختلف من مختلف الطبقات، والتي قد يكون لبعضها أهمية خاصة، وقد تستثنى هذه الطبقات عند استخدام أساليب معاينة أخرى.
2. إستخدام العينة الطبقية فعال أكثر من العينات الأخرى خاصة في حالة وجود مجتمع غير متجانس.
3. تؤدي إلى تخفيض الكلفة لأنها تخفض عدد وحدات المعاينة المطلوب تغطيتها.

4. يمكن إستخدام العينة الطبقية للحصول على نتائج على مستويات إدارية معينة (إقليم، قطاع، منطقة...الخ).
5. تكون السيطرة على العمل والإشراف عليه وتنظيمه وتحديد منطقة عمل كل مجموعة بشكل أفضل وذلك عند تقسيم المجتمع إلى طبقات حسب المناطق الإدارية.

لهذا قمنا باختيار العينة العشوائية البسيطة نظرا لتجانس بين مكونات مجتمع البحث على مستوى مجالي البحث (المسيلة و بركة) .

واخترنا العينة العشوائية البسيطة كما هي موضحة في الشكل رقم: (10) ، لكي يكون تمثيل حقيقي متناسب بين عدد مفردات كل طبقة مقارنة مع حجم مجتمع البحث الذي يمثل هذه الطبقة، وذلك باتباع الخطوات التالية:

مجتمع البحث المكون أساسا من سكان مجالي الدراسة (المسيلة، بركة). والذي يبلغ تعدادده (329979) نسمة (عدد سكان المسيلة = 203029 نسمة، بينما عدد سكان بركة = 126950 نسمة).

تحديد حجم العينة لمجتمع الدراسة (المسيلة، بركة) قمنا بحسابها بطريقتين (معادلة ستيفن تامسون، روبرت ماسون).

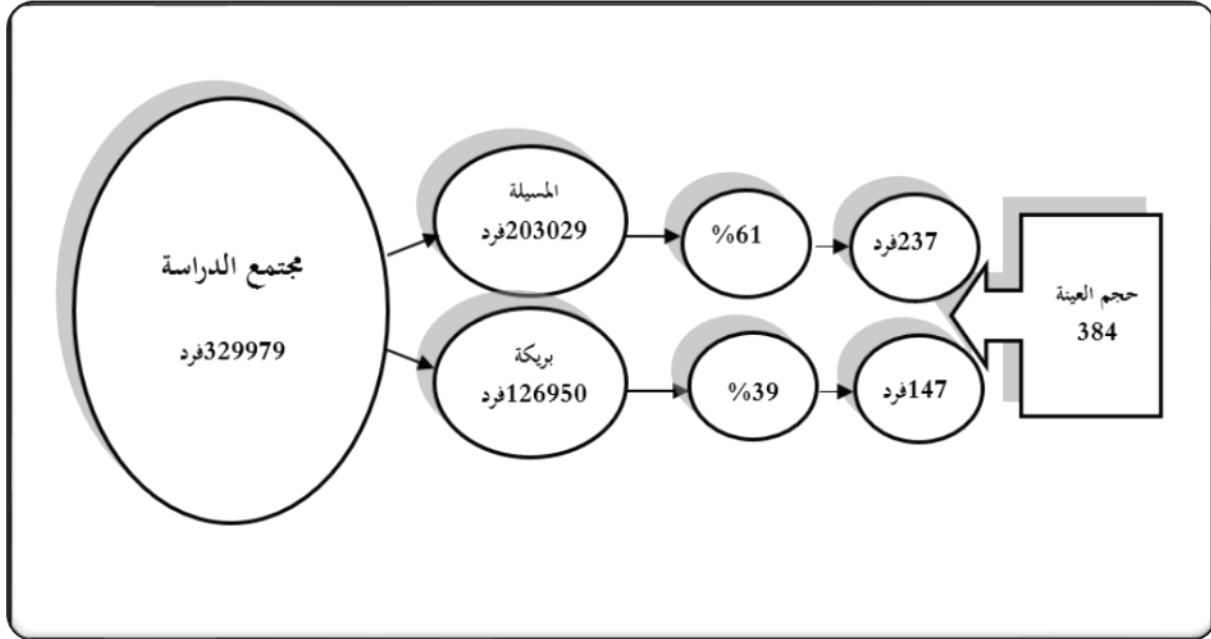
تحديد حجم عينة الطبقات بما يتناسب مع النسبة التي تمثلها من المجتمع الأصلي. (حجم العينة من الطبقة الأولى = حجم الطبقة الأولى / حجم المجتمع الكلي * حجم العينة)

تحديد حجم العينة لمدينة المسيلة = (329979 / 203029 * 384) = 237 مفردة.

تحديد حجم العينة لمدينة بركة = (329979 / 126950 * 384) = 147 مفردة.

تم إختيار عينة عشوائية بسيطة من كل طبقة فرعية حيث قمنا بتوزيع إستمارة الإستبيان بطريقة عشوائية على كل طبقة من الطبقات الفرعية الموضحة سابقا.

الشكل رقم 10: العينة التطبيقية لمجتمع الدراسة (المسيلة ، بركة).



المصدر: (إعداد الباحث 2021)

7 نتائج تحليل الاستثمار :

1.7 تحليل الاستثمار الخاصة بالسكان المحليين لمدينتي المسيلة وبركة:

لقد تم توزيع (237) إستمارة بطريقة عشوائية بسيطة على السكان المحليين لمدينة المسيلة ، بعدها تم جمع و استرجعنا (237). إستمارة الموزعة على السكان وبعد معاينتها والاطلاع على مختلف الاجابات المدونة من طرف المشاركين تم إستبعاد 7 إستمارات نظرا لتجاهل أسئلة وعبارات لم يتم الإجابة عنها من طرف المستجوبين ، لذا أصبح العدد المتبقي من الاستثمارات المملوءة من طرف المشاركين (230) إستمارة، حيث بلغت نسبة الاستجابة (97.04%) ،وهي نسبة مرتفعة تنم على إهتمام السكان المحليين بالرغبة في المشاركة لتغيير الواقع المعيشي والعمراني بالمدينة وبيئتهم العمرانية، وهذا مؤشر إيجابي يدخل في مشاركة السكان في التنمية المحلية والارتقاء بجودة الحياة داخل التجمعات العمرانية، من خلال هذه المشاركة الفعالة نستخلص أن السكان لهم الرغبة في المشاركة في التقييم والارتقاء بجودة الحياة وبيئتهم العمرانية.

أما بالنسبة لمدينة بريكة فقد تم توزيع (147) إستمارة بطريقة عشوائية بسيطة كذلك على السكان المحليين لمدينة بريكة ، بعدها تم جمع و استرجاع (147). إستمارة الموزعة على السكان وبعد معاينتها والاطلاع على مختلف الاجابات المدونة من طرف المشاركين تم إستبعاد 12 إستمارات لنفس السبب المشار اليه بالنسبة لمدينة المسيلة ، لذا أصبح العدد المتبقي من الاستثمارات المملوءة من طرف المشاركين (135) إستمارة، حيث بلغت نسبة الاستجابة (91.83%) وهي كذلك نسبة مرتفعة تتم على إهتمام السكان المحليين لمدينة بريكة بالرغبة في المشاركة لتغيير الواقع المعيشي والعمراني لمدينتهم، ونستخلص من خلال هذه المشاركة الفعالة أن السكان المحليين لمدينة بريكة لهم رغبة كبيرة في المشاركة في التقييم والارتقاء بجودة الحياة ببيئتهم العمرانية.

لهذا جاءت الاستثمارات مقسمة إلى جزئين رئيسيين الجزء الأول مخصص للمعلومات العامة للسكان، والجزء الثاني لقياس أهمية المعايير المحددة بالنسبة للسكان حسب مقياس ليكرت الخماسي، والذي يتدرج من درجة موافق بشدة إلى درجة غير موافق بشدة، وكل هذه العبارات تصب مباشرة في العنوان الرئيسي الذي اخترناه لهذا الجزء لكي نقيس معايير تقييم جودة الحياة بالمدينتين.

وفيما يلي نحاول أن نعطي تحليلا مفصلا على نتائج الاستثمار الخاصة بالسكان المحليين للمدينتين

(الجدول رقم 41):

الجدول رقم 41: معلومات عامة حول السكان المحليين لمدينتي المسيلة وبريكة.

المعلومات	الفئات	العدد		النسبة المئوية %		المجموع	
		نسبة	عدد	نسبة	عدد	نسبة	عدد
الجنس	ذكر	178	102	77.39	75.55	230	135
	أنثى	52	33	22.60	24.44		
العمر	أقل من 20 سنة	18	15	7.82	11.11	230	135
	من 20 إلى 40 سنة	102	65	44.34	48.14		
	أكبر من 40 سنة	110	55	47.82	40.74		
الحالة الاجتماعية	أعزب	76	53	33.04	39.25	230	135
	متزوج	154	82	66.95	60.74		
المستوى التعليمي	جامعي	123	73	53.47	54.07	230	135
	ثانوي	34	22	14.78	16.29		
	متوسط	26	13	11.30	09.62		
	ابتدائي	03	02	01.30	02.22		
	تكوين مهني	44	25	19.13	18.51		
المهنة	طالب	75	23	32.60	17.03	230	135
	قطاع عام	48	37	20.86	27.40		
	قطاع خاص	60	18	26.08	13.33		
	بطل	25	24	10.86	17.77		
	متقاعد	22	33	09.56	24.44		

بالنسبة للفئة المستجوبة الخاصة بالسكان المحليين للمدينتين ، والتي تميزت بمشاركة الجنسين ولكن النسبة الغالبة كانت لعنصر الذكور، لطبيعة المجتمع كذلك كانت نسبة مشاركة المرأة لأبأس بها ومقبولة . إذ لبدء من آراء متنوعة ومن كلى الطرفين ، أما بالنسبة للمستوى التعليمي والذي تعدد حيث احتل المستوى الجامعي الرتبة الأولى بنسبة كبيرة ، ما انعكس ايجابيا على نتائج الاستمارة، وخاصة بالنسبة للإقتراحات والتوصيات التي يرونها مناسبة من أجل تحسين جودة الحياة ببيئتهم العمرانية، كذلك كان لمختلف المهن نسبة معتبرة التي يمتنعها المستجوبون فتنوعت واختلفت بنسب مختلفة هذا ما ساهم في تنوع ابداء الرأي وتنوع الإجابات والاقتراحات ،بناء على مكتسباتهم وخبرتهم المهنية وهو المطلوب لكي يتم التعرف بشكل دقيق وموضوعي لآراء السكان المحليين في عملية المشاركة في التنمية الحضرية لمدنهم لكل الفئات العمرية مع اختلاف مستوياتهم التعليمية .

الجدول رقم 42: مشاركة السكان المحليين في تقييم معايير جودة الحياة

الرقم	العبارة	موافق بشدة 5/	موافق 4/	محايد 3/	غير موافق 2/	غير موافق بشدة 1/	النسبة المئوية %	درجة المشاركة
1	الأمن والحماية	163	95	49	41	17	81.64	مرتفعة
2	الخدمات التعليمية	187	118	34	17	09	92.14	مرتفعة
3	الخدمات العامة	174	93	28	33	37	79.22	مرتفعة
4	الرعاية الصحية	203	97	12	31	22	84.98	مرتفعة
5	الثقافة و الترفيه	157	77	45	52	34	73.12	مرتفعة
6	البيئة	198	71	26	37	33	79.35	مرتفعة
	درجة المشاركة الكلية						81.74	مرتفعة

8 :اتخاذ القرار متعدد المعايير (MADM):

لقد اتسع استخدام أساليب بحوث العمليات والتقنيات الكمية والنوعية على العموم في مجال اتخاذ القرارات. وهذا نتيجة نظرهما الشمولية وأخذها بعين الاعتبار لكافة المعايير التي قد تكون متناقضة في آن واحد ، من وجهات نظر متخذي القرار على مختلف المستويات.

1.8 مفهوم اتخاذ القرار :

يعتبر القرار بمثابة المرآة العاكسة لشخصية وقيم وأهداف الأفراد حيث يقول هيلير وايز "ليس هناك في العالم شيء صعب لدرجة لا تطاق من القرار الصعب"، وهذا ما يجعلنا نتساءل بين الحين والآخر عن أهمية هذا الاختيار ومدى صعوبته لذا تعددت المفاهيم لعملية اتخاذ القرار، رغم أن مضمونها يصب في حقل واحد و سنتطرق إلى أهمها:

حيث يعرف القرار على: "أنه الثبات أو البت على خيار من جملة خياراتها بهدف الوصول لوضع معين و الى نتيجة محددة ونهائية". بمعنى أن هناك بدائل عدة مختلفة يشار الى الاعتماد على أحدها (موفق ، 2010).

أما عملية اتخاذ القرار سنتطرق الى بعض المفاهيم منها:

2.8 اتخاذ القرار :

"هو الاختيار الحذر والدقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من البدائل المتاحة". و يعد اتخاذ القرار: "عملية اختيار من ضمن أحداث بديلة مختلفة بغرض تحقيق هدف معين أو أهداف معينة" (إيفرام ، تعريب، و سرور ، 2000).

كذلك يمكن القول على أنها عملية المفاضلة بين عدة بدائل متاحة ثم الاختيار الأفضل منها بعد جمع البيانات ومعالجتها ، وذلك بهدف الوصول الى أفضل بديل يساعد في تحقيق الاهداف المنشودة.

حيث لا يعتبر اتخاذ القرار تصرفا وحيدا، بل: " هو عبارة عن مجموعة من الاجراءات المتتابعة و بالتالي يمكن القول بأنها عملية ذات خطوات متتالية. ما هو إلا نتيجة لعملية تقويم المنافع المحتملة لكل بديل من البدائل المتاحة واختيار أفضلها، ولذلك فأن صنع القرار يتطلب تحديد الأهداف والأولويات لتحديد مجموعة من البدائل المتاحة.

1.2.8 خطوات اتخاذ القرار :

بصفة عامة ، تنطوي عملية اتخاذ القرار على الكثير من التفكير، حيث تعتبر جوهر أي عملية بشكل عام، كما ذكرنا سابقا بأنها مجموعة من الخطوات التي يقوم بها متخذ القرار للوصول إلى الهدف المنشود الذي يسعى اليه من خلال الخطوات التالية:

***التحليل:** أي تحليل الموقف الذي يحتاج لاتخاذ القرار فيه وتحديد الاهداف المرجوة منه.

***البحث عن البدائل :** يتم في هذه المرحلة تقييم البدائل من حيث نتائجها المتوقعة والمخاطر المحتملة بالاعتماد على المعلومات الحالية والخبرات السابقة والقدرة على التوقع و يقصد بالبدل أو الحل بأنه القرار المبدئي المقترح من بين مجموعة من البدائل الأخرى المتاحة.

***التنفيذ والمراقبة:** في هذه المرحلة، يختار البديل الامثل وتراقب الاجراءات المتخذة لتنفيذ القرار بهدف التأكد من فعاليتها.

3.8 تعريف القرار متعدد المعايير:

يمتلك مفهوم صنع القرار متعدد المعايير (MADM)، مرادفات عديدة فيشير بعض المؤلفين إليه بصنع القرار متعدد الصفات (MADM) وصنع القرار متعدد الأهداف (MODM) وأحيانا باسم مساعد القرار متعدد المعايير (MCDA) (De Montis, De Toro, Droste-Franke, & Oma, 2000). ومع ذلك سيقى الهدف النهائي لـ: (MCDM و MCDA) واحدا، وهو مساعدة صانعي القرار لحل مشاكل القرار متعدد المعايير المعقدة بطريقة نظامية ، وثابتة ، وأكثر فاعلية.

يمكن تعريف صنع القرار متعدد المعايير على أنه "مجموعة فرعية محددة من مشاكل صنع القرار التي يواجه صانع القرار فيها مجموعة من البدائل التي يتم وصفها بوساطة معايير مختلفة، وهدفها هو إما إيجاد البديل الأفضل أو ترتيب البدائل المتعلقة بمشكلة القرار". وكذلك يعرف على أنه "مسح أو وضع الأولوية أو ترتيب أو اختيار مجموعة من البدائل وفق معايير مستقلة عادة أو غير متناسبة أو متضاربة".

ويذكر توماس ساعاتي صاحب ومخترع عملية التحليل الهرمي " أن صانع القرار يواجه عادةً نظام معقد من المكونات المترابطة مثل الموارد أو النواتج أو الأهداف المرغوبة أو الأشخاص أو مجاميع من الأشخاص.... الخ .

كما أن لديهم حافز التنبؤ أو الرقابة وهو يهتم بتفحص النظام، فمن الواضح أنه كلما أدرك صانع القرار هذه الأجزاء المعقدة بشكل أفضل كلما كانت التوقعات أو القرارات أفضل (حسام أحمد ، 2014).

9 عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP):

من أهم جوانب هذا البحث طرق القياس والتقييم العمراني: فهي تستوعب ما هو معروف عن المدينة وتقييم جودة الحياة بها وذلك من خلال المقارنة بين منطقتي الدراسة أو استقراء الأداء على المدى المستقبلي لهما.

في الوقت الحاضر، هناك عدد من أساليب (MCDM) المتاحة للاختيار على سبيل عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) يعد (AHP) نهج، الذي طوره ساعاتي (Satty T. L., 1980)، أحد أكثر أساليب (MCDM) استخداماً على نطاق واسع. تم تطبيق (AHP) على مجموعة واسعة من القرارات وعملية الحكم الإنساني (Lee, Lau, Liu, & Tam, 2001).

وتعد عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) إحدى الأساليب المعتمدة في اتخاذ القرارات متعددة المعايير، التي تعتمد توظيف الأساليب الكمية في عملية اتخاذ القرار الخاص بانتقاء البديل الأمثل من بين مجموعة من البدائل وفق معايير متعددة. حيث أثبتت النظرية نجاحها وكفاءتها العالية في حل المشاكل المعقدة واتخاذ القرارات متعددة المعايير، وأجريت العديد من الدراسات على مستوى العالم لمعالجة قضية المفاضلة والاختيار بين مجموعة من البدائل. وقد طورت هذه النظرية من قبل البروفسور توماس ساعاتي الذي ولد في مدينة الموصل بالعراق سنة (1927) م وهو عالم متخصص في العلوم الرياضية ويشغل منصب أستاذ في جامعة بتسبرغ في الولايات المتحدة الأمريكية (University of Pittsburgh) وألف عنها أيضاً أكثر من ثلاثين كتاباً، وأسهم كثيراً في حقول البحث العلمي، ومنذ ذلك الحين أصبحت هذه النظرية هي أكثر الطرق انتشاراً في العالم في عملية تحليل واتخاذ القرار متعدد المعايير، وذلك للعديد من الأسباب خصوصاً لوجود برنامج محوسب يمكن من خلاله تطبيق النظرية وبناء الأشكال الهرمية، وعمل تحليل الحساسية واستخلاص النتائج بطريقة مبسطة وفعالة، كذلك فإن نفس مبدأ التحليل الهرمي عموماً هو مبدأ سهل وقريب لطريقة التفكير المنطقي للإنسان العادي (حسام أحمد، 2014).

هذه التقنية هي واحدة من أساليب (MCDM) مع العديد من القدرات. الذي يستخدم في التخصصات العلمية المختلفة. تشير الأبحاث السابقة إلى أن تقنية (MCDA) المعروفة بـ (AHP) مناسبة جداً لحل المشكلات المعقدة (Yükse & Metin, 2007). يتم تطبيقه على نطاق واسع في شتى المجالات. هذه الطريقة مناسبة جداً للقضايا الاجتماعية، والمكانية المعقدة التي لا يمكن فصل العوامل غير الملموسة فيها (Lee & Chan, 2008). إن الحصول على حلول في (AHP) ليس إجراءً إحصائياً، لأنه يمكن أن يساعد إما

صانع قرار واحد أو مجموعة قرارات على حل مشكلة (Chen, 2006)، (MCDM) واحدة من أهم مزايا (AHP) تتعلق بقدرته على قياس الخصائص الكمية والنوعية للقرار (Kangas, 1992). (بالإضافة إلى أن (AHP) مرّن للسماح بالمراجعة، يمكن لصانعي القرار توسيع عناصر التسلسل الهرمي وتغيير أحكام الخبراء من وقت لآخر.

1.9 اجراءات استخدام عملية التحليل الهرمي التسلسلي (AHP) :

بعدما استكملنا عملية إنشاء قاعدة البيانات الجغرافية لجميع المعايير وإجراء التحليل المكاني لها ، يأتي دور التحليل الهرمي التسلسلي لاستخراج الأوزان للمعايير الستة على حد سواء وتتلخص العملية في الخطوات التالية:

حيث ينطوي تطبيق الإجراء (AHP) على ثلاث خطوات أساسية:

1.1.9 خطوات عملية التحليل الهرمي:

(1) - التحليل أو إنشاء التسلسل الهرمي.

(2) - الأحكام المقارنة، أو تحديد وتنفيذ جمع البيانات للحصول على بيانات المقارنة المزدوجة بشأن عناصر الهيكل الهرمي.

(3) - توليف الأولويات، أو بناء تصنيف شامل للأولوية (Harker & Vargas, 1987).

في المرحلة الأولى، يحتاج صناع القرار إلى تقسيم مشكلات اتخاذ القرار في معايير متعددة معقدة إلى الأجزاء المكونة لها والتي يتم ترتيب كل السمات الممكنة في مستويات هرمية متعددة.

لا تعد المعايير ذات أهمية متساوية للقرار في كل مستوى من مستويات التسلسل الهرمي ولكل معدلات بديلة بشكل مختلف عن كل معيار.

يمكن أن يوفر (AHP) عملية تحليلية قادرة على الجمع بين تقييمات البدائل والمعايير وتوحيدها بواسطة فرد أو مجموعة مشتركة في مهمة صنع القرار (Crouch & Ritchie, 2005).

يلاحظ المرء أن عنصرين يتم مقارنتهما في وقت معين يقلل بدرجة كبيرة من التعقيد المفاهيمي للتحليل. يتضمن هذا التبسيط افتراضات اعتبرها ساعاتي (Satty T. L., 1980) معقولة بالنظر إلى مقارنة زوجية، يتضمن التحليل ثلاث مهام:

(1) - تطوير مصفوفة مقارنة في كل مستوى من التسلسل الهرمي بدءًا من المستوى الثاني والعمل لأسفل.

(2) - حساب الأوزان النسبية لكل عنصر من عناصر التسلسل الهرمي.

(3) - تقدير نسبة الاتساق للتحقق من اتساق الحكم (Boyer & Savageau, 1981).

يمكن إجراء المقارنات من خلال أحكام شخصية أو ذاتية (Ho, 2008). يتراوح النطاق المكون من 9 نقاط المستخدم في دراسات التسلسل الهرمي التحليلي من 1 (عدم مبالاة أو أهمية متساوية) إلى 9 (تفضيل شديد أو أهمية مطلقة) (الجدول رقم: 44).

هذه المقارنة بين الزوجين مكنت صانع القرار من تقييم مساهمة كل عامل في الهدف بشكل مستقل، وبالتالي تبسيط عملية صنع القرار.

ويعتمد البرنامج على العوامل التالية:

* تحليل مشكلة معقدة في تدرج هرمي لعناصر القرار المترابطة.

* يتم إنشاء بنية هرمية لمؤشر ترابط وتسلسل كافة عناصر القرار في التسلسل الهرمي للمستوى الأعلى.

* يتم وضع الهدف العالمي في الصدارة من هيكل الهرم.

* يتكون المستوى الأدنى للتسلسل الهرمي من عناصر أكثر تفصيلاً، والتي ترتبط بالمعايير في المستوى الأعلى التالي. (Saaty T. , 1990)

الجدول رقم 43: الأفضلية حسب توماس.

القيمة	مستويات الأفضلية
1	أفضلية متساوية
3	أفضلية متوسطة أو معتدلة
5	أفضلية قوية
7	أفضلية قوية جداً
9	أفضلية مطلقة
2, 4, 6, 8	قيم متوسطة بين القيم الأفضلية

المصدر: (Saaty T. l., 2008).

تم الحصول عليها لاستخراج مصفوفات الحكم على النحو التالي.(Eq. 1):

$$M = \begin{bmatrix} 1 & a_{1n} & \dots & a_{1n} \\ 1/a_{12} & 1 & \dots & a_{2n} \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1/a_{1n} & 1/a_{2n} & \dots & 1 \end{bmatrix} \dots \dots \dots \text{Eq (01)}$$

في هذه المصفوفة ، $a_{ij} = 1 / a_{ji}$. وبالتالي ، يمكن ملاحظة أنه عند $i = j$ ، يمكن استنتاج أن $a_{ij} = 1$.

بعد ذلك ، تم تنفيذ عملية تسوية مصفوفة القرار ، حيث يتم تقسيم كل قيمة على مجموع القيم في كل عمود ، وفي النهاية ، نحصل على متوسط قيم الصف. (Kamali, et al., 2017)، ثم تم الحصول على الأوزان. هذا لضمان الاتساق داخل مصفوفة المقارنة الزوجية ، ثم تحديد مؤشر الاتساق (CI) وفقاً لـ (Eq2).

$$CI = \frac{\lambda_{\max} - n}{n - 1} \dots \dots \dots \text{Eq. (02)}$$

حيث: $\lambda_{\max}$ تعبر عن أكبر قيمة لمصفوفة القرار.

n: يشير إلى عدد المعايير المستخدمة. وفقاً لهذه العملية ، تم الحصول على نسبة الاتساق النهائي (CR) بواسطة (Eq.3) لقياس درجة (CI) (الجدول 45).

الجدول رقم 44: مؤشرات عشوائية (SAATY., 1977)

ن	3	4	5	6	7	8	9	10
اعاده	0.58	0.9	1.12	1.24	1.32	1.41	1.45	1.49

$$CR = \frac{CI}{RI} \dots \dots \dots \text{Eq. (03)}$$

في هذه المعادلة :

(RI): تعني مؤشر التناسق العشوائي. ترتبط قيمته بأبعاد المصفوفة التي طورها Saaty ، وإذا تجاوزت قيمة (CR) < (0.1) ، فيجب علينا إعادة التقييم لتحسين الاتساق.

ثم استخرجنا الإجراءات. كانت نسبة التناسق (CR = 0.05) كانت اقل من (0.1) من قيم (Saaty) في المستوي الهرمي الأول من (AHP) ، مما يعني ان توزيع القياس بين المعايير كان مقبولا واطهر تناسقا جيدا. (Abediniangerabi, Fathi, Farahani, (Shokati & Feizizadeh, 2019) Kamalirad, & Golshan, 2014)

إن الغرض العام من (AHP) هو دعم صانعي القرار في اختيار أفضل بديل من الخيارات المختلفة الممكنة للاختيار مع أولويات متعددة.

10 نظم المعلومات الجغرافية (GIS) وعملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP):

لقد أتاحت تقنية (GIS) القدرة المميزة لأتمتة وتحليل مجموعة متنوعة من البيانات المكانية، كما أنها تطورت لتصبح منطقة بحث وتطبيقات ناضجة تتعلق بمجالات مختلفة.

في الوقت الحاضر، يعد نظام المعلومات الجغرافية أداة قوية في النمذجة المكانية (Peuquet & Marble, 1990)، والتي تنطوي على عدد كبير من مشكلات القرار المكاني (Malczewski, 2006) (التي توفر سيناريوهات بديلة في سياقة الخرائط. (Yaakup, Ludin, Sulaiman, & Bajuri, 2005) .

لذا فإن دمج نظم المعلومات الجغرافية وتحليل القرار متعدد المعايير (MCDA) سيوفر حلاً فريداً ومفيداً للمشاكل المرتبطة بمشكلات القرار المكاني (Vaidya & Kumar, 2006) . إذ لدى نظم المعلومات

الجغرافية تأثير كبير على الطبيعة الديناميكية للتنمية الحضرية والإقليمية، حيث يشير تطبيق نظام المعلومات الجغرافية (GIS) للتخطيط الاستراتيجي الرفيع المستوى إلى الخطة الإقليمية وخطة هيكل الدولة ومستوى التخطيط، أننا نعمل على تسليط الضوء على نطاق واسع، من خلال تحديد المدن التي تحتاج إلى تنمية جهوية متوازنة وذلك أثناء أعداد مختلف مخططات التنمية في منطقة الهضاب العليا والعمل على تخفيف من التفاوتات الجهوية بين مختلف جهات الوطن.

1.10 نظم المعلومات الجغرافية:

1.1.10 نظرة تاريخية لتطور نظم المعلومات الجغرافية:

عندما نتصفح ما كتب عن تاريخ نظم المعلومات الجغرافية نجد أن الكثيرين يصرون على أن ميلاد هذه النظم يتفق مع بداية النظام الكندي للمعلومات الجغرافية في عام (1964). (رائد صالح، 2003)، حيث توجد بعض الاختلافات في التحديد التاريخي الدقيق لتطور نظم المعلومات الجغرافية؛ حيث كانت تجرى جهود متماثلة في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا في نفس الفترة الزمنية تقريبا، وربما يعد نظام المعلومات الجغرافي الكندي أول ظهور لنظم المعلومات الجغرافية حيث قامت الحكومة الكندية في عام (1963) م، بتحويل خرائط الموارد الأرضية من صورتها الورقية إلى صورة رقمية للاستفادة منها في تصنيف الأراضي واستخداماتها المتعددة وإجراء بعض القياسات عليها مثل حساب المساحات (جمعة، 2014). وتقريبا في نفس الوقت بدأ مكتب الإحصاء الأمريكي في التفكير بتطوير سجلات رقمية لجميع الشوارع والطرق بهدف الإرجاع الجغرافي الألي لبيانات الإحصاء السكاني الذي كان مقررا عام (1970)م، وكانت هذه الفكرة دافعا لقيام جامعة هارفارد في عام (1964)م بإنشاء معمل الرسم والتحليل بالكمبيوتر بهدف تطوير نظام معلومات جغرافي عام يخدم عدد من التطبيقات وليس هدفا محددًا، أما في إنجلترا فقد بدأت وحدة علم الخرائط التجريبية عام (1968)م، من في أول تجربة لإنشاء نظام حاسوبي لتطوير الخرائط بهدف تقليل تكلفة ووقت إنشاء الخرائط بصورتها التقليدية، وفي عام (1973)م، تم إنتاج أول خريطة جيولوجية رقمية بواسطة هيئة المساحة الجيولوجية البريطانية (جمعة، 2014).

2.1.10 ماهية وتعريف نظم المعلومات الجغرافية:

تعددت واختلفت النظرة لنظم المعلومات الجغرافية اختلافا كبيرا وشاسعا ومتنوع من عدة زوايا، بل أن تعريف مصطلح نظم المعلومات الجغرافية في ذاته يتعدد ويختلف بدرجة متفاوتة مما جعل الكثيرين يتساءلون عن ماهية هذا المفهوم طارحة بذلك عدة تساؤلات منها هل هي مجرد أداة حاسوبية أم تقنية أم أنها علم في حد ذاته.

فمنها من يعرفها أن نظم المعلومات الجغرافية مجرد أداة لتحويل الخرائط الورقية الى خرائط رقمية (جمعة، 2014).

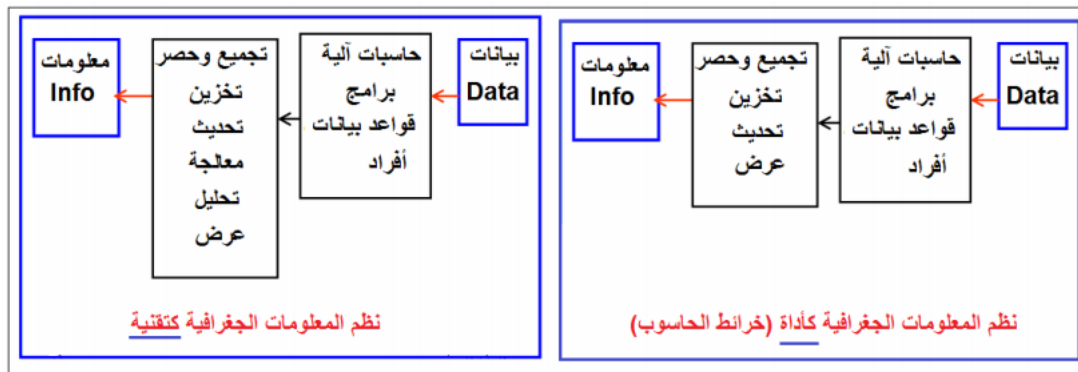
كذلك نجد تعريفا آخر يقدم لنا نظم المعلومات الجغرافية على أنها "أداة حاسوبية لحل المشكلات الجغرافية". كذلك من ضمن بعض التعريفات من يقدمها لنا على أنها "أداة لعمل قياسات او عمليات على البيانات الجغرافية كانت ستكون أكثر صعوبة بتنفيذها يدويا على الخرائط الورقية".

لكن الظاهر أنه وبعد عقدين من ظهور نظم المعلومات الجغرافية واستخدامها كأداة ، تطور تعريف هذا المصطلح بعد أن تم تحديثه بتطبيقات جديدة وأكثر مرونة وفعالية. من هنا تخط هذا التعريف مرحلة الاداة لتصل الى مرحلة التقنية.

حيث أصبح استعمالها بين عدة علوم بين علوم مثل علوم الجغرافيا والكارتوغرافيا والاحصاء والكمبيوتر بجانب تقنيات الاستشعار عن بعد ونظم تحديد المواقع... الخ.

وفي هذا الاطار جاء تعريف معهد البحوث والنظم البيئية لنظم المعلومات الجغرافية على أنها (مجمع متناسق يضم مكونات الحاسب الالى والبرامج وقواعد البيانات والافراد المدربين ويقوم هذا المجمع بحصر دقيق للمعلومات المكانية وغير المكانية و تخزينها وتحديثها ومعالجتها وتحليلها وعرضها). وفي الشكل التالي يمكن ملاحظة الفرق بين كون نظم المعلومات الجغرافية كأداة أو كتقنية في وجود كلمتي (معالجة) و(تحليل) البيانات. (جمعة، 2014).

الشكل رقم 11: نظم المعلومات الجغرافية كأداة وتقنية



المصدر: (جمعة، 2014).

كان أول ظهور لمصطلح علم نظم المعلومات الجغرافية في عام 1992 ، في بحث منشور للدكتور Michael Goodchild). ثم ظهرت بعد ذلك عدة مصطلحات تحمل نفس المعنى مثل: (علم المعلومات المكانية ، الجيوماتكس ، علم المعلومات الارضية ، والهندسة الجيو- معلوماتية) . فعلم نظم المعلومات الجغرافية يهتم بتطوير

أسلوب علمي لكل القضايا المتعلقة باستخدام نظم المعلومات الجغرافية والتقنيات الأخرى المصاحبة لها . وبمعنى آخر فإنه العلم الذي يستخدم مجال برمجيات نظم المعلومات الجغرافية لتحديد وتحليل وحل المشاكل القائمة.

ان هذه النظرة الحديثة تتخطى الضيقة لتطبيق نظم المعلومات الجغرافية كما هي، وبامكانياتها المتاحة (في برنامج كمبيوتر متخصص) إلى ابتكار وتطوير أدوات علمية جديدة وبرمجة وظائف جديدة لتطبيقات محددة. لذلك نجد أن كل برنامج (GIS) يختلف في وظائفه من اصدار الى آخر . (جمعة، 2014).

2.10 تعريف نظم المعلومات الجغرافية:

لم يعد هناك تعريف ثابت لنظم المعلومات الجغرافية ، وذلك لتعدد التخصصات و المجالات التطبيقية التي تعتمد عليها ، وايضا لاختلاف وجهات النظر حول تحديد وتصنيف الاهداف التطبيقية لتلك النظم، كما أن البعض يعتقد أن سر أهمية نظم المعلومات الجغرافية يكمن في الامكانيات الالكترونية في البرامج ومكونات الحاسوب ، والبعض الآخر يرى ذلك في البراعة التي تم التوصل اليها في أساليب معالجة البيانات ، فالبعض ينظر لها في المفهوم اللفظي فقط، ويعتقد أنها نظم تهتم في العلوم الجغرافية فقط دون غيرها.

سنستطرق الى بعض تعاريف نظم المعلومات الجغرافية المتداولة عالميا، في محاولة مني لتحليل ملامح كل منها للوصول الى تعريف يبسط هذا المفهوم:

*يمكن القول على أنها عبارة عن علم لجمع وادخال ومعالجة وتحليل وعرض واخراج المعلومات الجغرافية والوصفية لاهداف محددة، وهذا التعريف يتضمن مقدرة النظم على ادخال المعلومات الجغرافية مثل الخرائط والصور الجوية والمرئيات الفضائية والبيانات الوصفية، والاسماء، والجداول ومعالجتها ، وتخزينها ، واسترجاعها ، وتحليلها ، وعرضها على الحاسوب، أو على ورقة على شكل خرائط وتقارير ورسومات.

*هي نظام متكامل لادارة وتحليل المعلومات ذات البعد المكاني وخصائصها، وتقوم بحصر دقيق للمعلومات المكانية وتخزينها وتحديثها ومعالجتها وتحليلها وعرضها كالشوارع والجسور والمباني ومعلومات التخطيط العمراني واستخدامات الاراضي (رائد صالح ، 2003).

في الاخير يمكن القول تعد نظم المعلومات الجغرافية واختصارها (GIS) من أهم التقنيات الحديثة في مجال ثورة تقنيات المعلومات، والتي تمكننا من تجميع وتخزين ومعالجة وتحليل كم هائل من البيانات باستخدام برامج حاسوبية

متخصصة، والغاية من ذلك هو الوصول إلى حلول مبتكرة للقضايا والمشكلات التنموية، واتخاذ القرارات بكل دقة و بقليل من الجهد والوقت والتكلفة.

3.10 مكونات نظم المعلومات الجغرافية:

تتكون نظم المعلومات الجغرافية من خمسة عناصر أساسية:

1. **المعلومات المكانية والوصفية** : أو ما يطلق عليها بالبيانات والتي تعد من أهم مكونات نظم المعلومات الجغرافية، والتي تنقسم البيانات داخل نظم المعلومات الجغرافية إلى قسمين:
 - * **بيانات وصفية**: وتشمل مختلف الجداول والإحصاءات عن العناصر التي يمكن تمثيلها.
 - * **بيانات مكانية**: وتشمل البيانات الجغرافية التي تمثل الطبيعة ويمكن تجميعها من الصور الجوية، وصور الأقمار الصناعية، والخرائط الرقمية.
2. **العتاد**: إن مفهوم الآلة في أي نظام معلومات هو الكمبيوتر الذي يعمل عليه ذلك النظام، الآن تعمل برامج نظم المعلومات الجغرافية على أنواع كثيرة من أجهزة الكمبيوتر.
3. **البرامج التطبيقية**: توفر برامج نظم المعلومات الجغرافية الأدوات والأساليب الخاصة بتخزين وتحليل وعرض المعلومات الجغرافية، ومن المكونات الأساسية في برامج نظم المعلومات الجغرافية أدوات لإدخال وتحليل المعلومات الجغرافية.
4. **القوى البشرية**: إن تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية لها قيمة محدودة إذا كانت بدون الأفراد الذين يقومون بإدارة النظام وخلق خطط لتطبيقها على مشكلات الواقع، ويندرج مستخدمي نظم معلومات الجغرافية من المتخصصين التقنيين الذين يصممون ويطورون النظام،
5. **التحليل المكاني**: إن نظام المعلومات الجغرافي الناجح هو الذي يعمل على أساس خطة جيدة التصميم وقواعد عمل التي هي النماذج والممارسات العملية المتخصصة لكل مؤسسة.

11 النتائج والمناقشة:

في بحثنا هذا، تم مناقشة تطبيق اتخاذ القرارات المتعددة المعايير في المشكلات المكانية وتطبيق نظم المعلومات الجغرافية، وتم تقديم (AHP) كأداة أكثر ملائمة في هذا السياق، هذا البحث تطرح منهجية ووسائل تحليلية للتخطيط للتنمية المجالية المحلية.

حيث اعتمد البحث نهج التحليل المتعدد المعايير باستخدام التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) لاستخراج خريطة الفوارق المحلية، وفي عملية التسلسل الهرمي التحليلي، نفذت مصفوفات المقارنة الخاصة بالزوجين لكل من العوامل الرئيسية والعوامل الفرعية.

وفقاً للهدف، تم استخدام 6 معايير لاستخراج و تقييم خريطة الفوارق المحلية للمدينتين. من خلال الأفكار المهنية التي تم الحصول عليها من قوائم المراجعة، ووفقاً للهدف المتمثل في التخفيف التدريجي للاختلافات والتفاوتات الجهوية وتشجيع التنمية والتكامل بين مختلف جهات الوطن، تم تحديد وزن كل معيار.

بعد استخراج الأوزان النسبية لكل معيار (الجدول: 45)، استخرجت خريطة التفاوتات المحلية.

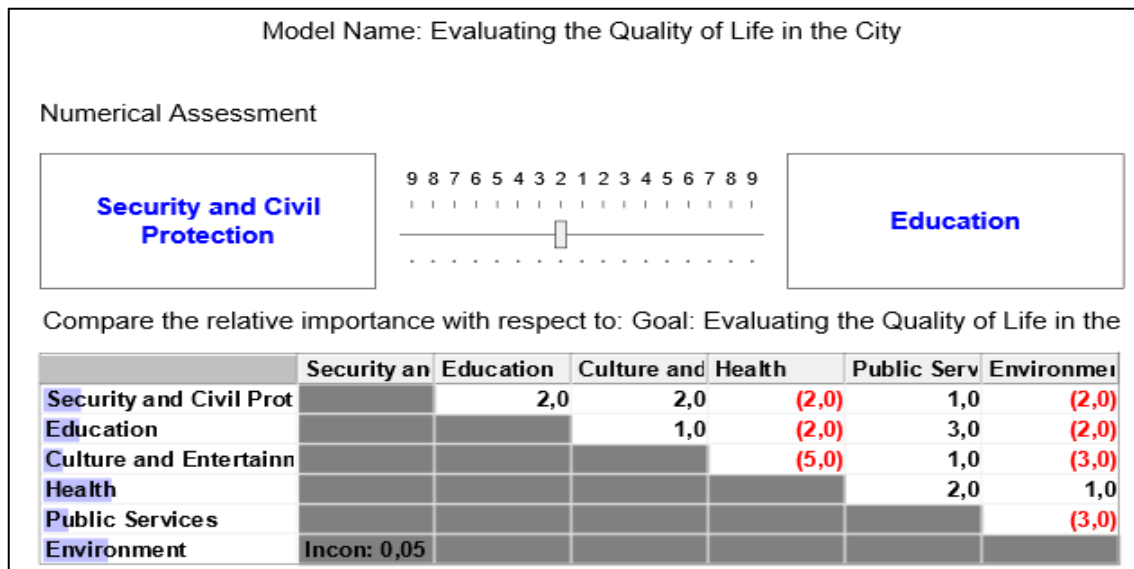
بعدها قمنا بالمقارنة وتحليل النتائج المتحصل عليها.

كانت النتيجة، الفرق الواضح بين المدينتين في تباين النسب المتوية لجودة الحياة بها رغم انها من نفس البيئة الاجتماعية والثقافية والطبيعية. وأثبتت نتائج هذا البحث أيضاً وجود عدم توافق مكاني بين نوعية الحياة والتنمية الاقتصادية المحلية.

في النهاية معدل الامتثال (CR) الذي تحصلنا عليه كان = (0.05) مما يدل على صحة النموذج.

يمكن أن تكون هذه الأوزان مفيدة للغاية للتخطيط الوطني والجهوي الذي تنوي السلطات القيام به في المستقبل.

الشكل رقم 12: يوضح المقارنة (AHP) بين للمعايير الرئيسية للبحث



المصدر: من إنجاز الباحث باستخدام برنامج (Expert Choice) 2020.

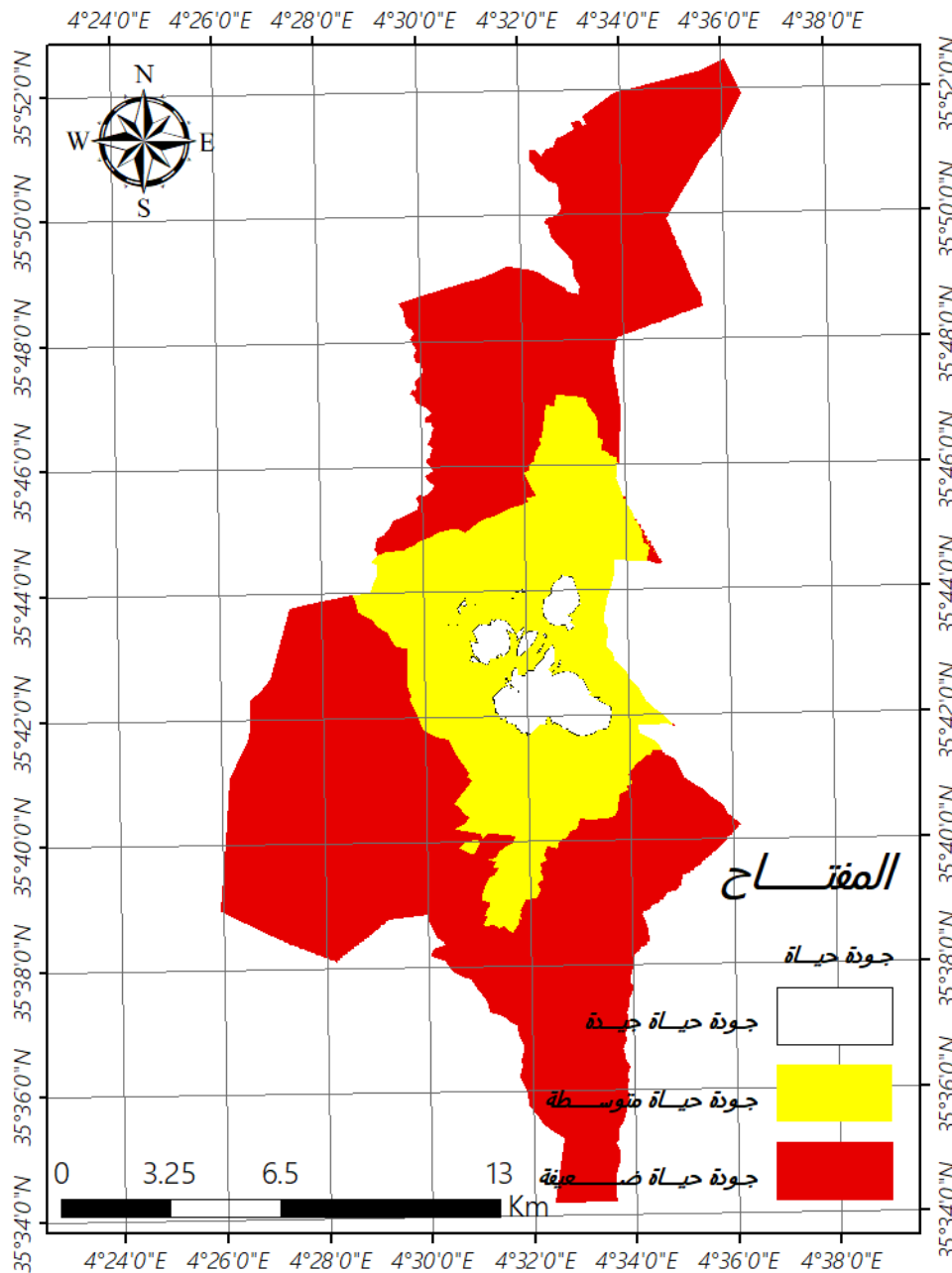
ثم قمنا باستخراج النتائج. كانت نسبة الاتساق ($CR = 0.05$) أقل من (0.1) من قيم (Saaty) في المستوى الهرمي الأول من (AHP) ، ويبدو أن توزيع المقياس بين العوامل كان مقبولا إلى حد كبير وأظهر تناسقا جيدا (Shokati & Feizizadeh, 2019).

الجدول رقم 45: النتائج المقارنة بين المعايير الرئيسية وبين المعايير الفرعية (AHP)

المعايير الرئيسية	المعايير الفرعية	الوزن	رتبه	الوزن النهائي	رتبه
الأمن والحماية	> 2000 م	0.574	4	0.151	3
	$2000 - 3000$ م	0.361	8		
	< 3000 متر	0.065	18		
الخدمات التعليمية	> 500 متر	0.717	1	0.135	4
	$500 - 800$ متر	0.217	13		
	< 800 متر	0.066	17		
والثقافة و الترفيه	> 800 متر	0.537	5	0.084	6
	$800 - 1500$ م	0.364	7		
	< 1500 متر	0.099	14		
الرعاية الصحية	> 800 متر	0.588	3	0.273	1
	$800 - 1500$ م	0.323	10		
	< 1500 متر	0.089	15		
الخدمات العامة	> 800 متر	0.649	2	0.095	5
	$800 - 1300$ م	0.279	11		
	< 1300 متر	0.072	16		
البيئة	المناطق الخضراء	0.413	6	0.261	2

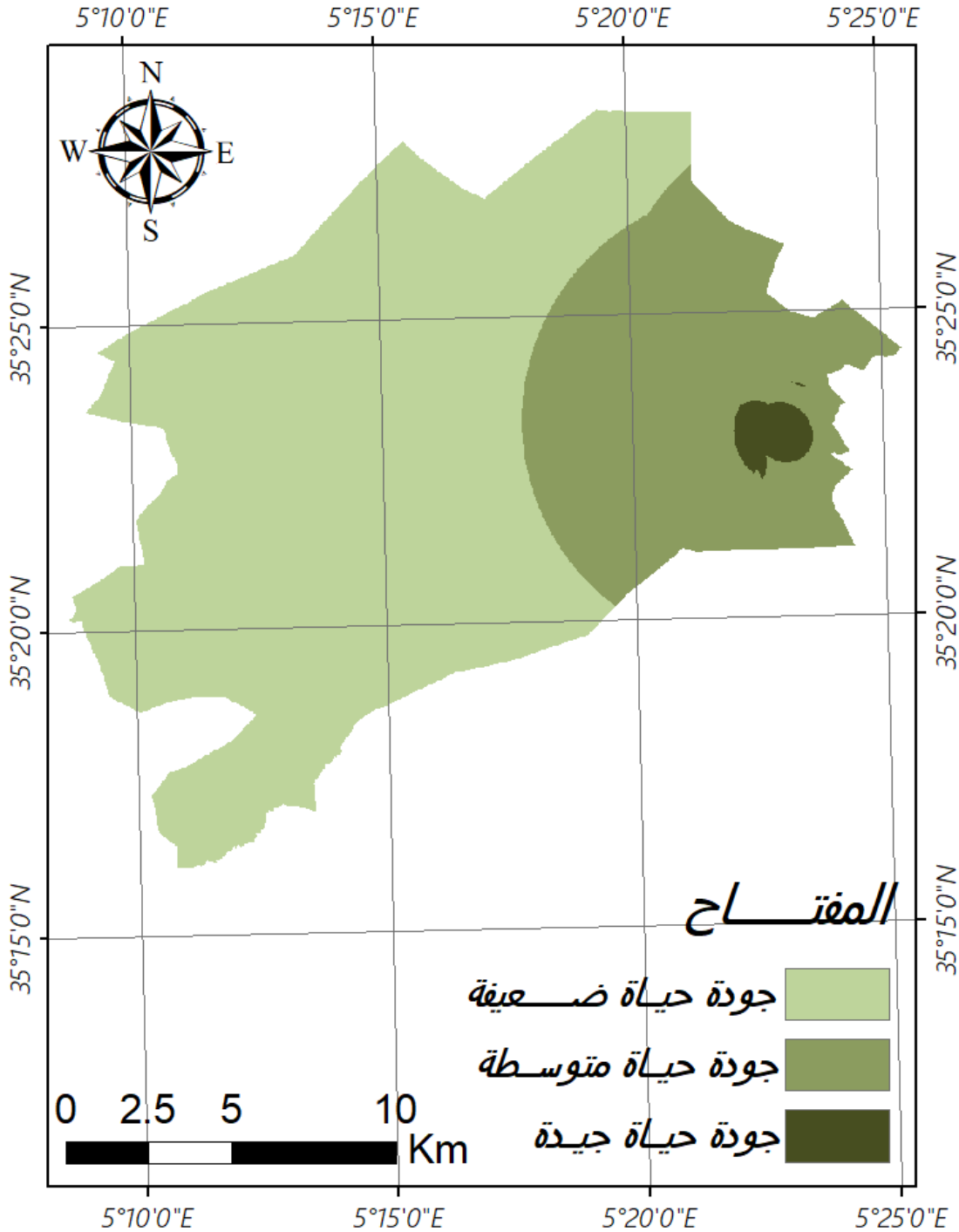
حسب التحليل الهرمي السابق لمعايير (QOL) المختارة في دراسة المدينة ، يأتي دور (GIS) في شكل مسودة تلخص جميع مراحل العمل في "QGIS". ثم نقوم بتجميع الخرائط المحددة مسبقاً في برنامج (GIS) من خلال حاسبات النقاط مع كل معيار مضروباً بالوزن الناتج عن العملية (AHP) ، لاستخراج خريطة المدينتين. (الشكل 13 و 14).

الشكل رقم 13: خريطة جودة الحياة بمدينة المسيلة.



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

الشكل رقم 14: خريطة جودة الحياة بمدينة بريكة



المصدر: (من إعداد الباحث بالاعتماد على برنامج ArcGIS 10.3 – 2021).

الجدول رقم 46: النسبة المئوية لمستوى جودة الحياة للمدينتين

الرقم	الفئات	المسيلة		بريكة	
		km ²	%	km ²	%
1	جودة عالية للحياة	7.99	03%	3.98	01%
2	جودة الحياة المعتدلة	62.11	27%	85.43	28%
3	جودة حياة ادني	163.06	70%	213.71	71%

من خلال قرائن الجدول رقم: (47) و خريطة التفاوتات المكانية للمدينتين، يلاحظ ان المناطق التي حققت نوعية عالية من الحياة وفقا ل: (AHP) هي مركز المدينة والمناطق المحيطة بها. اي ان هناك فرق بين احياء المدينة والافتقار إلى التوزيع العادل للخدمات والمرافق. حيث جاءت مدينة المسيلة في الدرجة الأولى بتحقيقها: (03%). من منطقة الدراسة يحقق نوعية عالية من الحياة بمساحة قدرت: (7.99 كلم²). في حين تحصلت مدينة بريكة على: (01%). من منطقة الدراسة يحقق نوعية عالية من الحياة بمساحة (3.98 كلم²) ، نلاحظ الفرق الواضح بين المدينتين في تباين النسب المئوية لجودة الحياة بها رغم انها من نفس البيئة الطبيعية والمنطقة كما ذكرناها سالفاً. في حين بالنسبة لنوعية الحياة المعتدلة أخذت مدينة بريكة اكبر نسبة بتحصلها على: (28%). من منطقة الدراسة يحقق نوعية معتدلة من الحياة بمساحة قدرت: (85.43 كلم²). في حين تحصلت مدينة المسيلة على: (27%). من منطقة الدراسة يحقق نوعية معتدلة من الحياة بمساحة (62.11 كلم²) نلاحظ الاختلاف الطفيف بين المدينتين وكيف تختلف النسب بينها من فئة الى أخرى، أما بالنسبة لنوعية أدني جودة للحياة جاءت مدينة بريكة كأول منطقة تعاني من مستوى تدني جودة الحياة بها بتحقيقها: (71%). من منطقة الدراسة يحقق نوعيه ادني جودة للحياة بمساحة قدرت: (213.71 كلم²). تلتها مدينة المسيلة بنسبة: (70%). من منطقة الدراسة يحقق نوعية ادني جودة للحياة بمساحة (163.06 كلم²) .

✓ **صحة الفرضيات من عدمها:** الفرضية البحثية الاولى تنص على كيفية التخفيف والتقليص من الاختلالات والتفاوتات المكانية والجهوية التي تشهدها مدن الهضاب العليا من خلال استخراج خريطة التفاوتات المكانية وتقييمها لهذه المدن. أما الفرضية الثانية تنص على العمل على وضع سياسة تنمية فعالة للارتقاء بالبيئة العمرانية للمدينتين وتحسينها.

و بعد تناول البحث والخوض في غماره ومن خلال أحداثه والنتائج المتحصل عليها قررنا صحة الفرضيتين.

نتائج البحث:

على مدى السنوات الماضية ، شهدت الجزائر تحولات هيكلية ووظيفية كبيرة أحدثت العديد من التغيرات في مجالها ومجتمعها ، وقد أدى ذلك أيضاً إلى تنمية إقليمية محددة على مستويات مكانية مختلفة. كان النطاق الرئيسي للبحث هو استخراج و تقييم التفاوتات المجالية للمدينتين ، لتحديد وفهم التحولات الحضرية واختلافاتها المكانية فيما يتعلق بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبلاد منذ الاستقلال.

في هذا البحث:

توصلنا إلى استخراج خريطة التفاوتات المجالية للمدينتين بثلاث فئات: جودة حياة عالية ،جودة حياة متوسطة وجودة حياة أدنى. وقد أظهرت النتائج أن أداء هذه المدينتين سيء في ظروف جودة حياة عالية ، وهي العقبات الرئيسية لضمان حياة أفضل. الظروف الصحية والبيئية متدنية ، على الرغم من أن المدينتين (المسيلة ، بركة) تتمتع ببيئة طبيعية ومادية جيدة نسبياً ، إلا أنها تظهر أيضاً أوجه قصور واضحة وهنا تتحقق صحة الفرضية الاولى.

في واقع الأمر ، يجب إيلاء هذه المدن مزيداً من الاهتمام في التنمية الحضرية في المستقبل. يكشف التحليل أعلاه أن المدينتين تختلف من حيث أداء جودة الحياة بها. تظهر نتائج هذا البحث أيضاً عدم التوافق المكاني بين جودة الحياة والتنمية الاقتصادية المحلية بها.

إن تطوير شبكة متعددة المراكز في منطقة الهضاب العليا قد يساهم في تنشيط أنظمة ورفع أداء هذه المدن ، مما سيسهم في تطوير جميع الأنظمة الإقليمية. إذ ترتبط آفاق التنمية للمستوطنات البشرية بقدرة صانعي القرار على إعادة هيكلة نظام الإدارة الإقليمية وفقاً لسياق جديد ، وتعزيز سياسات التنمية العملية والمستدامة والمتماصة في المنطقة ، بحيث يمكن ضمان أنظمة التنشيط ، و حتى تحويل بعض المدن إلى مراكز أو أقطاب نمو.

إن انشغال صانعي القرار بتوحيد الشبكة الإقليمية متعددة المراكز سيؤدي إلى بناء نظام فعال لنقل الابتكارات والممارسات الجيدة من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي ، من خلال تعزيز دور هذه المدن ، وكذلك إنشاء التنمية الإقليمية الفعالة وهنا تتحقق صحة الفرضية الثانية.

إن تحديد الفجوات أو التفاوتات في التنمية يحدد صانعي القرار لتوجيه التنمية المتوازنة نحو مدن الهضاب العالية بفضل إمكاناتها الكبيرة ، يمكنهم أيضاً تقليل الضغط على المدن الشمالية وإعادة تحسين توزيع أمثل للسكان في جميع أنحاء التراب الوطني. إنه المطلب الرئيسي الذي عملت الحكومة على إرساء أسسه على أرض الميدان في سياستها الجديدة.

إذ يركز كل من (SNAT) و (SRAT) على دور مدن الهضاب العليا في جلبها للسكان وإعادة التوازن للمجال الوطني، الذي يُعاني من التركيز الشديد للسكان في المناطق الساحلية، على حساب المناطق الداخلية، إذ تُعول الدولة الجزائرية على حزام مدن الهضاب العليا في تنشيط الاقتصاد الجزائري، لما تزخر به هذه المدن من إمكانات هامة كالأراضي الزراعية الواسعة والأراضي الرعوية والموارد المائية والموارد الغابية والجبلية، وطاقات بشرية هامة وهياكل اقتصادية جديدة.

يعد الجمع بين طريقة دلفي وطريقة التحليل متعدد المعايير من خلال (AHP) في البيئة (GIS) هي طرق فعالة تعطي نتائج أكثر دقة. وقد أثبتت هذه الطريقة فعاليتها في مساعدة متخذي القرار على اختيار أفضل البدائل وفق العوامل التي يحددها الخبراء ، في تحديد التفاوتات المجالية المختلفة ، وتشجيع التطوير والتكامل. ومع ذلك ، فإن هذه العوامل والمؤشرات عرضة للتغيير حسب المنطقة.

يمكن الاستفادة من نتائج الخريطة أثناء إعداد خطط التنمية في الجزائر لتقليل من التفاوتات المكانية بين مختلف مناطق البلاد ، والعمل على تحسين جودة الحياة في المناطق ذات المستوى المتدني ، ومساعدة صانعي القرار على إقامة تنمية جهوية متوازنة. من أجل التخفيف التدريجي على الاختلافات والتفاوتات الإقليمية وتشجيع التنمية والتكامل بين الأقاليم. باستخدام نتائج هذا البحث.

التوصيات:

للعمل على الارتقاء بجودة الحياة بمدن الهضاب العليا وضمان بيئة عمرانية مستدامة ، لا بد أن تحمل المشاريع العمرانية المسطرة مجموعة من النقاط والخطوات والتي نوجزها على النحو التالي:

✚ العمل على تحليل وتحديد الوضع القائم في المدينتين، والوقوف على مختلف الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهما، من أجل تحديد معوقاتها الرئيسية للعمل على معالجتها وتحسين أدائها.

✚ تحديد المشاكل والعجز الرئيسية التي قد تعيق النمو والتطور السليم للمدينتين.

✚ العمل على تحديد وتقييم ، على أساس نهج تشاركي ، الاحتياجات ذات الأولوية والتوقعات الرئيسية للسكان على المدى القريب والمتوسط والبعيد.

✚ العمل على التأهيل الحضري بمدن الهضاب العليا: من خلال وضع استراتيجية لمعالجة الاختلالات المجالية والاجتماعية بها، آخذة بعين الاعتبار التحديات المجالية والسوسيو اقتصادية ورهانات خطط التنمية في المستقبل.

✚ يتعين على كل تخطيط حضري إجمالي يهدف إلى إحداث تنمية حضرية وعادلة بمنطقة الهضاب العليا، الأخذ بعين الاعتبار ليس المعطيات الحضرية فقط . بل كل المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والمعطيات الطبيعية... الخ ، وكذا مجموع العناصر الاجتماعية، الثقافية والبيئية للأوساط المراد التدخل بها.

✚ تشجيع مختلف الهيئات العمرانية والمعمارية على مساهمة التطور من خلال الاعتماد على التقنيات الحديثة. مثل: برنامج نظم المعلومات الجغرافية ، لتحقيق التكامل ومعالجة مختلف المشاكل الحضرية باكثر جدية وواقعية ، والعمل على تحقيق أعلى المستويات لجودة الحياة داخل هذه الاوساط الحضرية.

✚ اعطاء الاولوية في عمليات التدخل للارتقاء بمستوى جودة الحياة عبر مختلف القطاعات الحضرية لمدينتي المسيلة وبريكة .

✚ إعطاء الفرصة للمجتمع للمساهمة بدوره الفعال في جميع مراحل عمليات التنمية داخل هذه الاوساط الحضرية ، بكل من الجوانب العمرانية والإدارية والاجتماعية والاقتصادية، من حيث: (اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة، والتقييم).

✚ العمل على تحديد مختلف المسؤوليات بدقة وخصوصا بالنسبة لصانعي القرار داخل المدينة(المخططون، والمصممون... الخ). ومسيريها(الهيئات السياسية والإدارية والمالية)، من جهة ومن جهة أخرى تحديد الأطر القانونية للتأكيد على شخصية كل مدينة وعمقها الحضاري ومعطياتها (البيئية، المناخية والاقتصادية والاجتماعية... الخ).

✚ كما يوصي هذا البحث بإعادة النظر في التعامل مع البيئة المشيدة بما تلاؤم مع المتطلبات الإنسان من جهة. و توافيق مع متطلبات العصر و المتغيرات الطارئة من جهة أخرى.

✚ الاعتماد على الطاقات الوطنية في مجال التخطيط والتخلي عن الاستيراد المتواصل لنماذج جاهزة لا تنطبق مع المجتمع المحلي والحقائق المرتبطة به.

✚ العمل على ادراج مرسوم قانوني يتعلق بتحديد آليات تسيير مختلف الفضاءات الحضرية داخل الاوساط الحضرية ، والذي يضبط تدخل كل مسير و يحدد آليات التنسيق بين مختلف أدوار المتدخلين.

✚ أهمية تعزيز دور المجتمع كطرف فعال في عمليات التنمية العمرانية، حيث أنضح دور المجتمع في عملية اتخاذ القرارات الخاصة بتحسين بيئته العمرانية وبناء على احتياجاته ومتطلباته واقتراحاته للحلول.

وفي الاخير يمكن القول، أنه يبقى التكفل بتسيير الاوساط الحضرية مهمة صعبة تحتاج الى تبني رؤية واضحة ، والتفاف وصحوة فكرية تصاغ كلها ضمن نظرة مستقبلية شاملة بين المعالم. وذلك في اطار مشروع حضري متكامل وفعال ، مع العمل على تطبيق جدي وصارم لترسانة القوانين دون تساهل أو تسامح، من خلال تعزيز دور القضاء وذلك من أجل رؤية أفضل وحياة ذات جودة عالية لمستقبل التعمير بمدن الهضاب العليا. لانه ان صح القول أن نطلق عليه بارومتر الذي يقيس مدى تقدم وتطور المجتمعات على حد قول العلامة ان خلدون: "متى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل".

خاتمة عامة :

تعد عملية استخراج خريطة التفاوتات المجالية لمدينتي المسيلة وبريكة عملية معقدة وصعبة نظرا لارتباطها بمعايير جودة الحياة، حيث تجعل هذه الاخيرة أمام واقع يفرض نفسه بتحدياته ومشاكله مما يصعب علينا اختيار التوجيه الصحيح والمناسب في معالجة هذا الموضوع ، ورغم كل المحاولات المقاربات التي حاولت بها للالمام حول الموضوع من مختلف جوانبه، ما زلنا نراها غير كافية وتحتاج إلى بحث أكثر و تعمق فيه باكثر جدية ، حيث يحتاج الى تكافل اجتماعي والتفاف حوله من خلال اشراك الساكنة (سكان المدينة) ،والفاعلين فيها وصناع القرار الذين لهم خبرة كافية تجعل من قراراتهم أحد الحلول الناجعة ، في بحثنا هذا تم اقتراح نموذج لتقييم جودة الحياة من أجل استخراج خريطة التفاوتات المجالية لمدينتي المسيلة ومدينة بريكة في ثلاثة مستويات مختلفة (جودة عالية للحياة ، جودة حياة معتدلة ، جودة حياة ادني).

حيث تناول البحث جملة من المفاهيم التي تعطي صورة واضحة حول البيئة العمرانية وما تتطلبه من منهجية تخطيطية ، تأخذ في اعتبارها الأبعاد العلمية للارتقاء بها. والرفع من جودة الحياة داخل أوساطها الحضرية، من خلال الاشارة الى دور مختلف خطط التنمية و الهيئات التخطيطية والفاعلين في المدينة ، في توجيهها وضبط التنمية العمرانية بهذه الاوساط الحضرية من أجل ضمان سيورتها في المنهج الصحيح واستدامتها، كون البحث ركز على دراسة تطبيقية مقارنة بين مدينة المسيلة ومدينة بريكة كأحد عينات الدراسة لمنطقة الهضاب العليا القائمة بغرض تحسينها، والرفع من أداء جودة الحياة داخل أوساطها الحضرية والإرتقاء بها عمرانيا ، معتمدة على دراسة ميدانية وملموسة للواقع المعاش داخل بيئاتها العمرانية ،حيث يساهم البحث في تقديم إسهام علمي فعال للوصول إلى أسس علمية ومساعدة لصانعي القرار على إقامة تنمية جهوية متوازنة. وكذلك من أجل التخفيف التدريجي على الاختلافات والتفاوتات الإقليمية التي تشهدها الجزائر وتشجيع التنمية والتكامل بين الأقاليم لرفع من أداء هذه المدن وتحسين أوساطها الحضرية بما تتماشى ومتطلبات الفرد والمجتمع.

رغم تقسيم البلاد الى 9 أقاليم بهدف استعادة التوازن بين الاقاليم ، فان الشبكة العمرانية الوطنية سواء على الصعيد الديمغرافي أو الوظيفي مازالت لم ترقى لالهداف المسطرة لها ، على الرغم من الجهود المبذولة التي تبذلها السلطات المسؤولة حتى يومنا هذا ، و على الرغم من وجود ترسانة من الأدوات التشريعية والتنظيمية لهذه الاوساط ، التي تهدف إلى توفير حلول للمشاكل الحضرية متمثلة في مختلف أدوات التهيئة والتعمير بمختلف أشكالها (PDAU و POS) ، تستمر مدينتي المسيلة ومدينة بريكة في النمو والتوسع في جميع الاتجاهات دون تحسين

حقيقي في نوعية الحياة أو نوعية البيئة المبنية ، بدون قاعدة اقتصادية ، وتفقد تدريجياً علامات هويتها وتستهلك مواردها الحيوية بشكل غير مدروس ، ولا يلبي مختلف احتياجات الساكنة لا من حيث الكمية أو الكيفية.

وفي الأخير يمكن القول، أنه تواجه اليوم مدن الهضاب العليا العديد من المشاكل والتحديات، التي تدعوها الى الخضوع لضغوطات الديمغرافية التي تشهدها تحت تأثير تخفيف المنطقة الساحلية واعادة النظر في الشبكة الوطنية ، لذلك يبدو من الضروري اعادة تأهيلها للخوض في تحديات جديدة ، مع العمل على منحها الامكانيات و الوسائل الضرورية لتحسين جودة الحياة داخل أوساطها الحضرية .

المراجع والمصادر

المراجع والمصادر باللغة العربية

- أحمد مرزة موفق . (2010). *أساسيات الأساليب الكمية في القرارات الإدارية*. عمان: دار مجدلاوي للنشر و التوزيع.
- القانون رقم 10-03. (المؤرخ في 19/07/2003). *المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة*. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 43.
- الكلمة الافتتاحية لوزير السكن والعمران. (2008). *الكلمة الافتتاحية لوزير السكن والعمران*. مجلة إعلامية لوزارة السكن والعمران، 2، 7.
- المادة /122ف11 من قانون 10-11 وكذا المادة /119ف2 من نفس القانون. (2010). *نصوص قانونية تنظيمية*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- المادة 03 من المرسوم التنفيذي 318-05. (المؤرخ في 10/09/2005). *نصوص قانونية تنظيمية*. الجزائر: الجريدة الرسمية ، العدد.
- المادة 13 الفقرة 02. (1990/12/01). *من قانون 29-90 المعدل والمتمم*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- المادتان 107 و 108 وكذا المواد من المادة 113 إلى المادة 116 من قانون، 10-1. (2010/05/11). *نصوص قانونية تنظيمية*. الجزائر: الجريدة الرسمية ، العدد 42.
- المرسوم التنفيذي رقم 178-91. (المؤرخ في 28 ماي 1991). *الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به*. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 28، المعدل والمتمم.
- المرسوم التنفيذي رقم 318-05. (المؤرخ في 10/09/2005) المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي 178-91). *نصوص قانونية تنظيمية*. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد .
- المواد من 31 إلى 38 من قانون 29-90. (المؤرخ في 1990/12/01). *يتعلق بالتهيئة و التعمير*. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- بن صياح نزال البيالي يوسف . (2007). *تطور المجتمع المدني وأثره على الأمن الوطني في المملكة العربية السعودية دراسة استشرافية على مجموعة من الخبراء باستخدام دلفي*. السعودية: كلية الدراسات العليا، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية.
- بن عبد الله السنبلي د. عبد العزيز . (1985). *اتجاهات المتعلمين الكبار نحو محور الامية المنظمة للتربية والثقافة والعلوم*. السعودية: المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم - إدارة التربية.
- بوجمعة د. خلف الله . (2005). *العمران والمدينة*. الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، عين مليلة.
- بولربح علي . (2015). *الفكر الجغرافي المعاصر - آليات التطور*. منشورات باب الحكمة، صفحة 7.
- توربان إيفرام ، د م تعريب، و علي إبراهيم سرور سرور . (2000). *نظم دعم الإدارة: نظم دعم القرارات و نظم الخبرة*. الرياض ، السعودية: دار المريخ للنشر.

- حبيب حافظ فوزي . (2004). *القياس وتطبيقاته في البحوث الميدانية*. السعودية: مكتبة الملك فهد الوطنية للنشر.
- حداد د. هشام . (2020). *مفاهيم ومصطلحات سياسية*. لبنان: مركز محدد للبحوث والدراسات.
- حسين الطائي إيمان . (2012). *كيف نحدد حجم العينة*. جامعة بغداد: كلية التربية الرياضية.
- خلف سكارنة بلال . (2009). *المهارات الإدارية في تطوير الذات*. عمان: دار المسيرة للنشر و التوزيع.
- خميس الزوكة د. محمد . (1991). *التخطيط الاقليمي وأبعاده الجغرافية*. مصر: جامعة الاسكندرية.
- ذهبة لطرش. (2002). *التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة*. بحوث وأوراق عمل الملتقى العلمي الدولي (صفحة 244، 245). عين مليلة ، الجزائر: منشورات مخبر الشراكة و الاستثمار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الفضاء الاورو - مغاربي.
- صالح ناهد . (1990). *مؤشرات نوعية الحياة: نظرة عامة على المفهوم والمدخل*. المجلة الاجتماعية القومية، 22، 20، 21.
- طلب حليبي رائد صالح . (2003). *استخدام تقنية المعلومات الجغرافية (GIS) في دراسة استعمالات الاراضي في مدينة نابلس*. فلسطين: جامعة النجال الوطنية في نابلس.
- عبد الله محمد د. أمير حسن . (2019). *النمو السكاني وأثره على التنمية العمرانية لمدينة الابيض، السودان*. مجلة التخطيط العمراني والمجالي، 1 (2)، 67.
- عقابي خميسة . (2017). *تقنية دلفي وأهميتها في الدراسات المستقبلية*. المجلة الجزائرية للامن والتنمية، 11، 99.
- علي إبراهيم عيسى . (1999). *أساليب الإحصائية والجغرافيا*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- فارق حيدر د . عباس . (1994). *تخطيط المدن والقرى*. الإسكندرية، مصر.
- كاظم الشمري مسلم . (2008). *التحليل المكاني للتوسع والامتداد الحضري للمراكز الحضرية*. بغداد: جامعة بغداد.
- ليب شقير محمد. (1964). *مركزية التخطيط ولا مركزية التنفيذ*. القاهرة.
- محمد إبراهيم أ. د. حازم . (1986). *الإرتقاء بالبيئة العمرانية للمدن*. القاهرة: مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية - مطابع دار الشروق.
- محمد الجوهري هناء . (2002). *المتغيرات الاجتماعية والثقافية المؤثرة على تشكيل نوعية الحياة في المجتمع المصري*. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- محمد علي عصام الدين . (2000). *دور التشريعات العمرانية في التنمية الحضرية المستدامة*. القاهرة: دار المعارف.
- محمد الصغير محمود المرشدي ريام . (2017). *تقييم نماذج تخطيط المجاورة السكنية باستخدام اداة قياس تحليل المقارنة*. النشرة العلمية لبحوث العمران، 26، 1-22.

- محمد مصطفى يوسف د.م. أيمن . (2009). قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة. الجهاز القومي للتنسيق الحضاري.
- محمود ابو وطفه حسام أحمد . (2014). استخدام عملية التحليل الهرمي في تحديد أولويات القطاع الصناعي في فلسطين من أجل تحقيق التنمية المستدامة. كلية التجارة، قسم اقتصاديات التنمية. فلسطين: الجامعة الإسلامية - غزة.
- مخلص ابراهيم نور ، و احسان شوك مفيد . (2020). دراسة تحليلية لتحسين الحضري بالمراكز الحضرية. مجلة المخطط والتنمية، 41، 144.
- أ.د. محمد عبيدات وآخرون. (1992). منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات. مصر: مطبعة الإسكندرية.
- إبراهيم أ.د. عبد الباقي. (1986). الإرتقاء بالبيئة العمرانية للمدن. مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية. القاهرة: مطابع دار الشروق. تم الاسترداد من www.cpbs.egypt.com
- (2002). التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة. ابو ظبي: صندوق النقد العربي.
- الطوسي زياد أحمد. (2001). مجتمع الدراسة والعينات. مديرية التربية والتعليم \ لواء البتراء.
- المادة 04 من القانون رقم 04-05. (1990/12/01). نصوص قانونية تنظيمية. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد.
- المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 91-177. (المؤرخ في 28/05/1991). الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به المعدلة و المتممة بموجب المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 317-05. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 7.
- المادة 20 و 21 من قانون 25-90. (المؤرخ في 18/11/1990). ورفيها تعريف الأرض العامرة و الأرض القابلة للتعمير . الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 49.
- المادة 2 من قانون 06-06. (المؤرخ في 20/02/2006). المتضمن القانون التوجيهي للمدينة. الجزائر: الجريدة الرسمية.
- المادة 16 من قانون 29-90. (01/12/1990). المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم بموجب قانون 05-04/الجريدة. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 52.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير بركة . (2008).
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية المسيلة. (2015). المسيلة: مديرية التعمير.
- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير لبلدية بركة . (2008).

المرسوم التنفيذي رقم 91-177. (10 سبتمبر 2005 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي، 91-177). المؤرخ
في 10 سبتمبر 2005 المعدل و المتمم للمرسوم التنفيذي، 91-177. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 62

المرسوم التنفيذي رقم 91-177. (المؤرخ في 28 ماي 1991). الذي يحدد إجراءات إعداد المخطط التوجيهي
للتهيئة و التعمير و المصادقة عليه و محتوى الوثائق المتعلقة به. الجزائر: الجريدة الرسمية، العدد 26.
المواد من 08 إلى 10 من المرسوم التنفيذي 91-175. (المؤرخ في 28/05/1991). المحدد للقواعد العامة
للتهيئة والتعمير. الجزائر: الجريدة الرسمية.

أيمن محمد مصطفى يوسف، و مصطفى يوسف أيمن محمد. (2016). قياس وإدارة تنمية المجتمعات العمرانية
الجديدة من خلال مؤشرات جودة الحياة. صفحة 8.

أيمن مصطفى. (2008). توجيه التنمية العمرانية من خلال مؤشرات جودة الحياة- دراسة حالة المجتمعات
العمرانية الجديدة. القاهرة: جامعة عين شمس.

بشماني شكيب. (2014). دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية. مجلة
جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 36(5)، 87.

بشماني شكيب. (2014). دراسة تحليلية مقارنة للصيغ المستخدمة في حساب حجم العينة العشوائية. مجلة
جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 36(5)، 88.

بن عبد الله السنبلي عبد العزيز. (2003). مقياس اتجاهات المتعلمين الكبار نحو محو الأمية. المجلة العلمية،
19(1)، 19.

تقرير الأمم المتحدة. (2006). الابتكار في مجالي الحكم والإدارة العامة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها
دوليا. الأمم المتحدة: المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

تومية عمروش. (2019). مؤشرات الاستدامة السياحية بمنطقة الحضنة دراسة حالة بوسعادة، المعاضيد. قسنطينة
، الجزائر: كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية.

حسينة غواس. (2012). الآليات القانونية لتسيير العمران. قسنطينة: جامعة منتوري بقسنطينة.

دلالة أسامة، و دلالة طارق. (2019). معايير الجودة في تصميم الاختبارات الإلكترونية ودرجة توفرها في
اختبارات المستوى في الجامعات الأردنية. المنارة، 25(1)، 53.

دليل المعاينة الإحصائية في إمارة أبو ظبي. (بلا تاريخ). إمارة أبو ظبي: مركز الإحصاء.

ر الساعدي. (2011). مقدمة في علم الدراسات المستقبلية. دار الفراهيدي للنشر والتوزيع.

رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للمدينة. (20 فيفري 2007). اليوم الوطني للمدينة. أيام وطنية.

الجزائر: منتديات الجامعة و البحث العلمي.

- رضا الشاطر الشاطر د. محمد عبير . (2009). *المتغيرات الثقافية والعمرانية رؤية لصياغة بيئة ثقافية وعمرانية على أطراف المدن الكبرى*. مصر: جامعة عين الشمس.
- رياض تومي . (2006). *أدوات التهيئة والتعمير وإشكالية التنمية الحضرية ،مدينة الحروش نموذجا*. قسنطينة: قسم علم الاجتماع والديمقراطية، جامعة منتوري.
- سليم دهيمي . (2020). *الارتقاء بالبيئة العمرانية للأحياء السكنية بالجزائر دراسة حالة مدينة المسيلة*. الجزائر: جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا.
- شفيق محمد . (1998). *البحث العلمي ،الخطوات المنهجية لاعداد البحوث الاجتماعية*. الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- صبح القيق فريد . (2015). *دور المشاركة المجتمعية في تحقيق التنمية المستدامة الخطط التنموية الاستراتيجية للمدن الفلسطينية كحالة دراسية*. مجلة جامعة فلسطين للابحاث والدراسات، 8(1)، 131.
- ضياء الدين زاهر . (2004). *تكنيك دلفي أحكام الخبراء وخبرة الحكماء*. مجلة مستقبل التربية العربية، 24(8)، 275، 280.
- قسم الفلاحة لدائرة بريكة . (2010). *بريكة: قسم الفلاحة لدائرة بريكة*.
- لويس اعطا الله . (1992). *منهج الارتقاء وتطوير المناطق السكنية العشوائية المتاخمة للمدن*. المؤتمر الدولي للإسكان، قسم العمارة والإسكان (صفحة 59، 68). القاهرة: مركز بحوث الإسكان والبناء والتخطيط العمراني.
- متعب بن عبد العزيز . (2005). *دليل تصميم الارصفة والجزر بالطرق والشوارع* (المجلد 1). المملكة العربية السعودية: وزارة الشؤون البلدية والقروية.
- محمد بن عمارة . (2019). *مؤشرات جودة الحياة وسياسة الاسكان في الجزائر*. مجلة التخطيط العمراني والمجالي، 1(2)، 126.
- محمد الهادي لعروق . (10-9 جانفي، 2008). *التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية*. ملتقى حول تسير الجماعات المحلية (صفحة 38). قسنطينة: جامعة قسنطينة.
- محمد الهادي لعروق . (2008). *التهيئة والتعمير في صلاحيات الجماعات المحلية*. ملتقى حول تسير الجماعات المحلية (صفحة 3). قسنطينة: جامعة قسنطينة.
- محمد الهادي لعروق . (يومي 3 و 4 ماي ، 2010). *مخططات التهيئة والتعمير في الجزائر بين الأهداف والممارسات الميدانية*. الملتقى الوطني الأول حول التهيئة العمرانية في الجزائر: الواقع والأفاق (صفحة 1). سكيكدة: جامعة سكيكدة.
- محمد داود جمعة . (2014). *مبادئ علم نظم المعلومات الجغرافية*. عمان - الاردن: دار حامد للنشر.

- محمد علوات. (2015). *التنمية العمرانية المستدامة وديناميكية المتعاملين المحليين في حاضرة الجزائر، حالة مدن: البلدية، بومرداس وتيبازة*. الجزائر: جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا.
- محمد مجاهد زين الدين. (2013). *أساليب بناء التصور المقترح في الرسائل العلمية*. كلية التربية، قسم التربية الإسلامية والمقارنة، أم القرى، المملكة العربية السعودية.
- مديرية البرمجة والاحصاء. (2020). *مونوغرافيا ولاية باتنة*. ولاية باتنة: مونوغرافيا ولاية باتنة 2020.
- مديرية التخطيط والبرمجة لولاية باتنة. (2020). *ولاية باتنة*.
- معروف العزاوي افلاح جمال . (1988). *اقطاب النمو والتنمية المكانية في الأقطار النامية-دراسة تقويمية في إمكانياتها التطبيقية*. مجلة الجمعية الجغرافية العراقية، 22، 59,63.
- منذر الضامن. (2009). *أساسيات البحث العلمي*. عمان، الاردن: دار المسيرة للطبع والنشر.
- مهران هشام د. علي. (1998). *المعايير التخطيطية والتصميمية اللازمة لتوفير الأمان في الإسكان الحضري*. مؤتمر الإنتربيلد. القاهرة.
- هشام حداد د. (بلا تاريخ). *مفاهيم ومصطلحات سياسية*. خبير العلاقات الدولية والتخطيط الاستراتيجي الدولي.
- و عبد الحي. (2007). *مناهج الدراسات المستقبلية وتطبيقاتها في العالم العربي*. أبو ظبي: مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية.

المراجع والمصادر باللغة الاجنبية

- Adja, D., & Drobenko, B. (2007). *Droit de l'urbanisme les conditions de l'occupation du sol et de l'espace, l'aménagement-le contrôle- le financement- le contentieux*. Alger,: Berti éditions.
- Cf. Merlin, P. (1995). *Les techniques de l'urbanisme*. France: Presses universitaires de France, que-sais-je?,.
- Cf. Benabbas, K. S. (19 et 20 Juin 2011). Pour quel urbanisme en vue de cerner la problématique de la ville en Algérie ? *Les Assises Nationales de L'urbanisme*. Alger: Ministère de l'Habitat et de l'Urbanisme, Palais des Nations.
- Cf. Lacaze, J. P. (1993). *Les méthodes de l'urbanisme* (Vol. 2ème édition). France: Presses universitaires de France, que-sais-je?

- Cf.Lacaze, J. P. (1993). *Les méthodes de l'urbanisme* (Vol. 2ème édition). France: Presses universitaires de France, que-saisje?
- Cf.Manuel. (2002). Les instruments et les actes d'aménagement et d'urbanisme en Algérie. *synthèses des textes en vigueur* (p. 4,5). wilaya d'Alger: Agence URBANIS.
- DPAT wilaya de Batna . (2008). *Schéma de Cohérence Urbaine*. WILAYA de BATNA: Direction de la Planification et de l'Aménagement du territoire.
- Saidouni , M. (2000). *Eléments d'introduction à l'urbanisme, histoire, méthodologie, réglementation*. Alger: Casbah éditions.
- Zucchelli, A. (1983). *Introduction à l'urbanisme opérationnel et à la composition urbaine* (Vol. 1). Alger: OPU.
- Okoli, C., & Pawlowski, S. (2004). The Delphi method as a research tool an example, design considerations and applications. *Information & Management, Louisiana State. USA*.
- Hak, T., Janouskova , S., Moldan , B., & Sustainable, D. (2016). Sustainable Development Goals: A need for relevant indicators. *Ecological Indicators, 60*.
- Aalianvari, A., Katibeh, H., & Sharifzadeh, M. (2012). Application of fuzzy Delphi AHP method for the estimation and classification of Ghomrud tunnel from groundwater flow hazard. *Arabian journal of geosciences, 5*(2), 275–284. doi:DOI:10.1007/s12517-010-0172-8
- Abediniangerabi, B., Fathi, S., Farahani, H. J., Kamalirad, S., & Golshan, N. S. (2014). The MCDM application in Urban planning projects: the CDS project of district 22 of Tehran municipality. *Theoretical and Empirical Researches in Urban Management, 9*(3), 55–69.
- Aigerim, S., Abdimazhit, S., Aleksandr, D., Aizhan, M., & Ainash, R. (2021). GEOGRAPHY OF NATURAL AND RECREATIONAL FACILITIES IN THE DEVELOPMENT OF ECONOMIC INTEGRATION OF THE BORDER AREAS OF NORTHERN KAZAKHSTAN AND THE RUSSIAN FEDERATION. *GeoJournal of Tourism and Geosites, 35*(2), 499–506. doi:DOI 10.30892/gtg.35230-677
- Boubir, H. M. (2018). UNE STRATÉGIE PARTICIPATIVE DE DÉVELOPPEMENT LOCAL. LE CAS DU TERRITOIRE DE TÉBESSA EN ALGÉRIE. *Romanian Journal of Geography, 62* (1), pp. 99-113.
- Boyer, R., & Savageau, D. (1981). *Places Rated Almanac* . Rand McNelly, Chicago.
- Chambers, M., & Swain, D. (2006). Quality indicators for progress: A guide to community quality-of-life assessments. *In Community quality-of-life indicators*, pp. 267–321.
- Cheah, J. H., Memon, M. A., Chuah, F., Ting, H., & Ramayah, T. (2018). Assessing Reflective Models in Marketing Research: A Comparison between Pls and Plsc

- Estimates. *International Journal of Business and Society*, 19(1), 139–160. Retrieved from <https://www.scopus.com/inward/record.uri?eid=2-s2....>
- Chen, C. F. (2006). Applying the analytical hierarchy process (AHP) approach to convention site selection. *Journal of Travel Research*, 2.
- Cote, M. (2010). *Algeria .. The Inverted Field*. (K. A. Boudjemaa, Trans.) Ain Mellila, Algeria.
- Crouch, G. I., & Ritchie, J. B. (2005). Application of the analytic hierarchy process to tourism choice and decision making: A review and illustration applied to destination competitiveness. *Tourism Analysis*, 1, pp. 17–25.
- Dalkey, N., & Helmer, O. (1963). An experimental application of the Delphi method to the use of experts. *Management science*, 9(3), 458–467. doi:doi:10.1287/mnsc.9.3.458
- De Montis, A., De Toro, P., Droste–Franke, B., & Oma. (2000). Criteria for quality assessment of MCDA methods. 3–6. Vienna: In 3rd Biennial Conference of the European Society for Ecological Economics.
- DEHIMI, S., & HADJAB, . (2019). EVALUATING THE QUALITY OF LIFE IN URBAN AREA BY USING THE DELPHI METHOD. A CASE STUDY OF M’SILA CITY/ALGERIA. *Romanian Journal of Geography*, 193–202.
- F, M., M, M., & E , S. (2008). Nurturing Dreams: Collected Essay on Architecture and City. *MIT Press, online version*.
- Foued, B., & Sawsan, K. (2020). URBAN TOURISTIC DEVELOPMENT IN THE COASTAL CITIES CASE STUDY AQABA ALEXANDRIA ANNABA AND CASABLANCA CITIES. *GeoJournal of Tourism and Geosites*, 29(2), 488–507. doi:DOI 10.30892/gtg.29209–484
- Freeman, T. W. (1968). *Geography and Regional Administration*. London.
- Grigorescu, I., & Kucsicsa, G. (2017). Spatial and temporal dynamics of urban sprawl in the Romanian Plain over the last century. *Romanian Journal of Geography*, 2, pp. 109–123.
- H, A. L., & M, T. (1975). *The Delphi Method: Techniques and Applications*, Addison Wesley Publishing Company. London.
- Hancock, T. (2000). *Quality of life indicators and the DHC*. South–eastern Ontario.
- Harker, P. T., & Vargas, L. G. (1987). The theory of ratio scale estimation: Saaty's analytic hierarchy process. *Management science*, 11, pp. 1383–1403..
- Harold, A. L., Murray , T., & Olaf , H. (2002). *The Delphi Method Techniques and Applications*.
- Ho, W. (2008). Integrated analytic hierarchy process and its applications—A literature review. *European Journal of operational research*, 1, pp. 211–228.
- Horsley, J., Prout , S., Tonts, M., & Ali , S. (2015). Sustainable Livelihoods and Indicators for Regional Development in Mining Economies. *The Extractive Industries and Society*, 2.
- Humeau, J. B., Peptenatu, D., Pintilii, R., & DRĂGHI. (2010). THE ROLE OF POLYCENTRIC NETWORK IN THE DEMOGRAPHIC DYNAMIC OF

- HUMAN SETTLEMENTS. *Journal of Urban & Regional Analysis*, 1.
doi:DOI:10.37043/JURA.2010.2.1.8
- Kamali, M., Alesheikh, A. A., Borazjani, S. A., Jahanshahi, A., Khodaparast, Z., & Khalaj, M. (2017). Delphi-AHP and Weighted Index Overlay-GIS Approaches for Industrial Site Selection Case Study: Large Extractive Industrial Units in Iran. *Journal of Settlements and Spatial Planning*, 8(2), 99–105. doi:DOI:10.24193/JSSP.2017.2.03
- Kangas, J. (1992). Multiple-use planning of forest resources by using the analytic hierarchy process. *Scandinavian Journal of Forest Research*, 1–4, pp. 259–268.
- Lee, G. K., & Chan, E. H. (2008). The analytic hierarchy process (AHP) approach for assessment of urban renewal proposals. *Social indicators research*, 1, pp. 155–168.
- Lee, W. B., Lau, H., Liu, Z. Z., & Tam, S. (2001). A fuzzy analytic hierarchy process approach in modular product design. *Expert Systems*, 1, pp. 32–42.
- Ludin, & Ahmad, N. M. (2006). GIS and planning support system for Klang Valley region, Malaysia. Malaysia: Universiti Teknologi Malaysia.
- Maier, K. (2009). Polycentric development in the spatial development policy of the Czech Republic. *Urban Research & Practice*, pp. 319 – 331. Retrieved from <https://doi.org/10.1080/17535060903319285>
- Malczewski, J. (2006). GIS-based multicriteria decision analysis: a survey of the literature. *International journal of geographical information science*, 7, pp. 703–726.
- Malika, O., Boudjemaa, K., & Salim, D. (2021). Quantitative and qualitative assessment of urban green spaces in Boussaada City, Algeria using remote sensing techniques. *Journal of Geography and Regional Planning*, 14(3), 123–133. Retrieved from <https://doi.org/10.5897/JGRP2021.0831>
- Marlina, Sumarmi, I Komang, A., & Singgih, S. (2021). SOCIAL-ECONOMIC ADAPTATION STRATEGIES OF BAJO MOLA FISHERS IN WAKATOBI NATIONAL PARK. *GeoJournal of Tourism and Geosites*, 34(1), 14–19. doi:DOI 10.30892/gtg.34102-613
- Mobaraki, O., & Abdoli, A. (2013). Analyzing hierarchy of districts of Uromiya based on the urban sustainable development indexes. 46–65.
- Moghadam, F. S., Darvish, B., & Javan, T. S. (2016). City and Urban Social Justice, Analyzing and Evaluating Regional Inequalities (Case Study: Eight Urban Deteriorated Districts of Zahedan City). *Journal of Politics and Law*, 6, pp. 112–128.
- Montgomery, M. (2007). United Nations Population Fund: State of world population Unleashing the potential of urban growth. 3, pp. 639–641.
- N, D., & O, H. (1963). An experimental application of the Delphi method to the use of. *Management Science*, 9(3), 458–467.
- Okoli, & Pawlowski. (2004). The Delphi method as a research tool: An example, design considerations and applications. *Information & Management*, 42(1), 15 – 29.

- Pascariu, G. (2010). Evolution of the urban system of Botoşani County. *Journal of Urban and Regional Analysis*, 1, pp. 39–60.
- Patton, & M, Q. (2002). *Qualitative Research & Evaluation Methods*", (3rd edition). California.
- Peuquet, D. J., & Marble, D. F. (1990). *Introductory readings in geographic information systems* (ed.). CRC Press..
- Qureshi, M. I., Bhatti, M. N., Rasli, A. M., Yasir, M., & Zaman, K. (2014). The delphi method for internationalization of higher education in Pakistan: integrating theory of constraints and quality function deployment. *Mediterranean Journal of Social Sciences*, 5(20), 2702. doi:DOI: 10.36941/mjss
- Rad, L. K., & M, H. (2014). Integrated analytical hierarchy process (AHP) and GIS for land use suitability analysis. *World Applied Sciences Journal*, 4, pp. 587–594.
- Rowe, G., & Wright, G. (2001). Expert opinions in forecasting: the role of the Delphi technique. *In Principles of forecasting*, 125–144. doi:DOI:10.1007/978-0-306-47630-3_7
- S, M. F., B, D., & S, J. T. (2016). City and Urban Social Justice, Analyzing and Evaluating Regional Inequalities (Case Study: Eight Urban Deteriorated Districts of Zahedan City). *Journal of Politics and Law*, 9, pp. 9– 112.
- Saaty, T. (1980). *Analytic Heirarchy Process*. Wiley StatsRef: Statistics Reference Online.
- Saaty, T. (1990). *Decision making for leaders: the analytic hierarchy process for decisions in a complex world*. RWS publications.
- Saaty. (1977). A scaling method for priorities in hierarchical structures. *Journal of mathematical psychology*, 15(3), 234–281. doi:https://doi.org/10.1016/0022-2496(77)90033-5.
- Sackman, H. (1974). Delphi assessment: Expert opinion, forecasting, and group process (No. RAND-R-1283-PR). *RAND CORP SANTA MONICA CA*, 21(46).
- Satty, T. L. (1980). *The analytic hierarchy process*..
- Satty, T. L. (1980). *The analytic hierarchy process*.
- Sekaran, U., & Roger , B. (2019). *Research methods for business: A skill building approach*. John Wiley & Sons :.
- Shokati, B., & Feizizadeh, B. (2019). Sensitivity and uncertainty analysis of agro–ecological modeling for saffron plant cultivation using GIS spatial decision–making methods. *Journal of Environmental Planning and Management*, 62(3), 517–533. doi:DOI: 10.1080/09640568.2018.1427561
- Solaimani, K. M., Modallaldoust, S., & Lotfi, S. (2009). Soil erosion prediction based on land use changes (a case in Neka watershed). *American Journal of Agricultural and Biological Sciences*, 2, pp. 97–104.
- Sorin, P., & Sebastian, J. (2018). An evaluation of the human resources potential of the Western Region (Romania). *Forum geografic*, XVII, 99–105. Retrieved from <http://dx.doi.org/10.5775/fg.2017.147.i>

- Su, W., Gu, C., Yang, G., Chen, S., & Zhen, F. (2010). Measuring the impact of urban sprawl on natural landscape pattern of the Western Taihu Lake watershed, China. *Landscape and Urban Planning*, 1-2, pp. 61-67. doi:DOI:10.1016/j.landurbplan.2009.12.003
- Vaidya, O. S., & Kumar, S. (2006). Analytic hierarchy process: An overview of applications. *European Journal of operational research*, 1, pp. 1-29.
- Yaakup, A., Ludin, A. N., Sulaiman, S., & Bajuri, H. (2005). GIS in urban planning and management: Malaysian experience. *In International Symposium & Exhibition on Geoinformation, Geospatial Solutions for Managing the Borderless World*, (pp. 27-29). Pulau Pinang .
- Yilmaz kaya, B., & Dagdeviren, M. (2016). Selecting occupational safety equipment by MCDM approach considering universal design principles. *Human Factors and Ergonomics in Manufacturing & Service Industries*, 26(2), 224-242. doi:DOI:10.1002/HFM.20625
- Yükse, İ., & Metin, D. (2007). "Using the analytic network process (ANP) in a SWOT analysis—A case study for a textile firm.". *Information sciences* , 16 , pp. 3364-3382.
- مجلة الحضنة (1995).

الملاحق

الملحق رقم 1 : استبيان المرحلة الأولى



الخاص بتحديد معايير تقييم جودة الحياة بالمدينة المسيلة ومدينة بركة باستعمال تقنية دلفي (Method Delphi)

السادة الخبراء المحترمين:

نحن بصدد تحضير لاطروحة دكتوراه معنونة تحت : واقع ودور المناطق الحضرية في منح إطار حياتي ملائم للسكان بمدن الهضاب العليا - دراسة حالة مدينتي مسيلة وبركة -

تحت إشراف الأستاذي المحترمين: أ.د/ خلف الله بوجمعة مؤطرا رئيسي والأستاذ المحترم أ.د/ عبيد السبيعي مؤطرا مساعدا بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة معهد تسيير التقنيات الحضرية ، ميدان الهندسة المعمارية والعمران ومهن المدينة ، قسم : تسيير المدينة، لذا يشرفنا سادتي الأفاضل مشاركتكم الفعالة والهامة في اثرائكم العلمي في هذا البحث نظرا لما تمتلكونه من خبرة علمية وعملية في هذا التخصص و مجال العمران بمساعدتي في تحديد مختلف المعايير لقياس جودة الحياة من أجل استخراج وتقييم خريطة التفاوتات المجالية بمدينتي المسيلة ومدينة بركة وهذا بالاعتماد وباستعمال تقنية دلفي التي تقتضي الوصول إلى إجماع الخبراء حول أهم المعايير التي يتم اقتراحها والتي تساهم بشكل فعال في قياس جودة الحياة بالاوساط الحضرية محل البحث.

وتبسيطا منا للسادة الخبراء في المرحلة الأولى لاقتراح معايير واضحة وواقعية ومعاشة لها علاقة مباشرة بمواضيع وقضايا قياس جودة الحياة بهذه المنطقتين ، بعدها قمنا بطرح جملة من الأسئلة المفتوحة التي تهدف إلى استنباط المعايير المساهمة في جودة الحياة في الاوساط الحضرية لأنه كما هو معروف فإن المرحلة الأولى لاستبيان بتطبيق طريقة دلفي أسئلته مفتوحة، وأخيرا طلبنا من السادة الخبراء اقتراح مجموعة من المعايير الواقعية و التي تراعي خصوصية البحث.

وبما أن استبيان بتقنية دلفي يمر بمرحلتين أو ثلاث مراحل لذلك سنحتاج إلى تكرار طلب تحديد الموافقة على المعايير في كل مرحلة من مراحل البحث، فأرجو أن أجد منكم مساعدتنا في هذا البحث العلمي .

السؤال: فيما تتمثل مختلف المعايير التي ترونها مناسبة لتقييم جودة الحياة بمدينتي المسيلة ومدينة بركة ؟

الباحث: علال أحمد

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام

الملحق رقم 2 : استبيان موجه للسكان المحليين



الخاص بتقييم معايير تقييم جودة الحياة بمدينة المسيلة ومدينة بركة

نحن بصدد تحضير لاطروحة دكتوراه معنونة تحت : واقع ودور المناطق الحضرية في منح إطار حياتي ملائم للسكان بمدن الهضاب العليا - دراسة حالة مدينتي مسيلة وبركة -

تحت إشراف الأستاذي المحترمين: أ.د/ خلف الله بوجمعة مؤطرا رئيسي والاستاذ المحترم أ.د/ عبيد السبيعي مؤطرا مساعدا بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة معهد تسيير التقنيات الحضرية ، ميدان الهندسة المعمارية والعمران ومهن المدينة، قسم : تسيير المدينة

الباحث: علال أحمد

معلومات عامة حول السكان:

☐	أنثى	☐	ذكر	☐	تحديد الجنس:
☐	من 20-40 سنة	☐	أقل من 20 سنة	☐	تحديد العمر:
		☐	أكبر من 40 سنة		
☐	متزوج	☐	أعزب		تحديد الحالة الاجتماعية:
					تحديد المستوى التعليمي:
					تحديد المهنة:

1- قياس درجة الأهمية للمعايير بالنسبة للسكان المحليين:

الرقم		العبارة	موافق بشدة /5	موافق /4	محايد /3	غير موافق /2	غير موافق بشدة /1	النسبة المئوية %	درجة المشاركة
01	الأمن والحماية								
1	الأمن والحماية	m2000>							
2		2000 3000 m							
1		> 3000 m							
02	الخدمات التعليمية								
1	التعليمية	m500>							
2		500 800 m							
3		> 800 m							
03	الخدمات العامة								
1	الخدمات العامة	m800>							
2		800 1300 m							
3		> 1300 m							
04	الرعاية الصحية								
1	الرعاية الصحية	m800>							
2		800 1500 m							
3		> 1500 m							
05	الثقافة والترفيه								
1	الثقافة والترفيهية	m800>							
2		800 1500 m							
3		> 1500 m							
06	البيئة								
1	البيئة	مساحات خضراء							
2		مساحات مشجرة							

الملخص:

تعاين المناطق الحضرية في الجزائر من عدة اختلالات في مناطق مختلفة ، حيث أدى عدم تكافؤ الفرص إلى اختلال في الكثافة السكانية "من الشمال إلى الجنوب". وإلى الفوضى العمرانية ، جعلها هذا الأمر تواجه تحديات كثيرة ، مما دفعنا للبحث عن هذا الخلل. تركز خطط التنمية في الجزائر على دور المدن المضطرب العليا في إعادة التوازن إلى المجال الوطني والتقليل من هذه التفاوتات. يهدف البحث إلى استخلاص وتقييم التفاوتات المحلية لمدينتي المسيلة وبريكة ، من أجل إقامة تنمية إقليمية متوازنة ، أثناء إعداد خطط التنمية المختلفة ، بناءً على عدة معايير من خلال دمج طريقة دلفي مع عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP)، وتحديد مناطقها المكانية في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS). من خلال دراسة مقارنة لمدينتي (المسيلة، بريكة) أوضح البحث تقدم مدينة المسيلة حيث حققت (03%) من مساحة الدراسة محققة جودة عالية للحياة بمساحة (7.99 كم²) . مدينة بريكة بنسبة (01%) من منطقة الدراسة يحقق نوعية عالية من الحياة بمساحة (3.98 كلم²). يمكن الاستفادة من النتائج أثناء إعداد خطط التنمية لهذه المنطقة.

الكلمات المفتاحية: التفاوتات المحلية ، عملية التسلسل الهرمي التحليلي (AHP) ، نظم المعلومات الجغرافية (GIS) ، منطقة المضطرب العالية ، جودة الحياة الحضرية (QOL) ، مدينة المسيلة، مدينة بريكة.

ABSTRACT:

Urban areas in Algeria suffer from several imbalances in different regions, where inequality of opportunity has led to an imbalance in population density "from north to south". And to the urban chaos, this matter made it face many challenges, which prompted us to search for this defect. Development plans in Algeria focus on the role of cities with high hills in restoring balance to the national sphere and reducing these disparities. The study aims to extract and evaluate the spatial differences of the three cities and reveal the spatial disparities, in order to establish a balanced regional development, while preparing various development plans, based on several criteria by integrating the Delphi method with the analytical hierarchy process. Determine their spatial regions in a GIS environment. Through a comparative study of two cities (M'sila and Barika), the research showed the progress of the city of M'sila, as it achieved (03%) of the study area, achieving a high quality of life with an area of (03%). (7.99 km²). The city of Barika with (01%) of the study area achieves a high quality of life with an area of (3.98 km²). The results can be used during the preparation of development plans for this region.